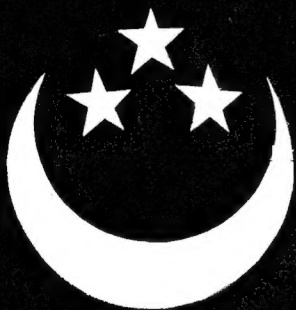


# الوفد ودوره التاريخي

في

الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية



تقديم

الأستاذ إبراهيم فرج

سكرتير عام حزب الوفد الجديد

تأليف

محمود فهمي أمين

المحامي بالنقض



Bibliotheca Alexandrina



0024055



# الوفد ودوره التاريخي

في

الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية

تقديم

الأستاذ إبراهيم فرج

سكرتير عام حزب الوفد الجديد

تأليف

محمد فهد أمين

المحامى بالنقض

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

الإدارة : ١١ شارع جواد حسنى

م . ب . ١٢٠ القاهرة - ت : ٢٩٢٥٥٢٢

٩٦٢,٠٤

ج ٢ د ف

محمد فهيم أمين

الولاء ونبوه التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والإجتماعية/ تأليف

محمد فهيم أمين: تقديم إبراهيم فرج. - القاهرة دار الفكر العربي، إيداع ١٩٩٢

٢٢٠ ص : ٢٤ سم.

بيليدجرافية ص ٢١٩.

يشتمل على ملحق.

تكملة:

١- مصر - تاريخ - العصر الحديث. ٢ - مصر - حزب الوفد

١- إبراهيم فرج ، مقدم. ب- العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الزعيم :

محمد فؤاد سراج الدين

الذى بفضل إصراره وعزمته

وبحكمة خبرته وصلابة قيادته

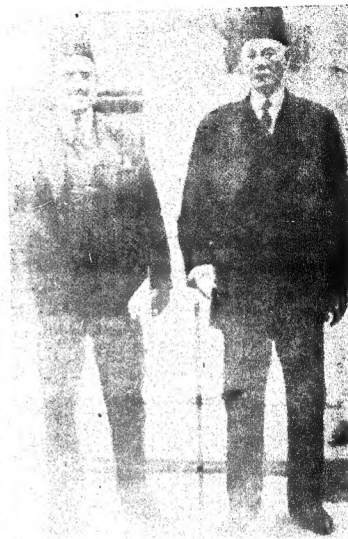
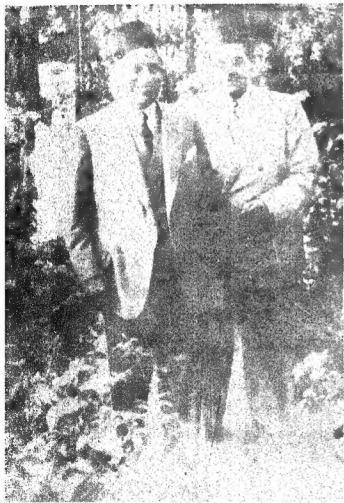
حقق حلما كان مستحيلا

وأعاد الوفد من جديد

أملا لمصر فى مستقبل أفضل



الزعميان  
سعد زغلول ومصطفى النحاس



الزعميان  
مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج  
بملابس السجن وهما معتقلان في سجن القناطر سنة ١٩٦١



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج  
سكرتير عام  
الدفء الحشد سنة ١٩٩١ هـ



## تقديم

للاستاذ المجاهد الكبير إبراهيم فرج

سكرتير عام حزب الوفد الجديد

تفضل صديقي العزيز الأستاذ محمد فهم أمين المحامى وسمح لى بمطالعة كتابه القيم فى مسودته الأصلية قبل نشره وإنها ثقة أعترز بها وأعترف له أنها قد جاوزت القصد منها لأنى ألفت نفسى أمام موسوعة ضخمة شاملة تسجل أحداث مصر ومراحل تطورها السياسى والحزبى والجهادى خلال فترة من أمجد فترات تاريخها الحديث، بدأت مع نشوب الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ حتى قيام الانقلاب العسكرى سنة ١٩٥٢ . . .

ولقد أولى ثورة الشعب الكبرى سنة ١٩١٩ باكبر نصيب من العناية والتفصيل منذ نشأة الوفد المصرى الذى حمل أمانة الكفاح بصفته الوكيل المختار من الأمة فى السعى لاستقلال وادى النيل استقلالا تاما، وفى تحقيق الحريات السياسية وكفالة حقوق الإنسان .

وسعدت بقراءة الكتاب وزاد من سعادتى أنه سجل الوقائع وحلها بصورة موضوعية لم يتأثر فى ذكرها أو سردها بميوله الحزبية وهو وفدى قديم وعضو فى الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد .

ولم ينس للأمة وشبابها فى المطيعة تلك التضحيات الجسام التى قدموها فى ساحة الجهاد إلى حد الاستشهاد، وسجل فى أسهاب ودقة وصدق إنجازات حكومات الوفد إبان تلك الفترة من أعمال جليلة فى كافة المجالات وخاصة بالنسبة للعمال والفلاحين والتعليم فى جميع مراحلها .

إن هذا الكتاب الرائع سوف يسد فراغا كان ملحوظا فى المكتبة المصرية وأدعو الشباب العكوف على قراءته ودرسه تصحيحا للتاريخ وبيانا للحقائق وتمكيثا للوقوف على احصالة الماضى وعبرة الحاضر ورجاء المستقبل .

ولكى يعرفوا ويتمثلوا سيرة زعمائهم الأبطال وقياداتهم الثلاثة الكبار سعد زغلول ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين وما بذلوه من الجهد والعناء وما قدموه للوطن من الخدمة والعطاء . وكذلك ما قدمه الشباب من عمال وفلاحين وطلاب من التضحيات والفداء

شكراً للمؤلف على هذا الجهد العظيم وأثابه عن الوطن العزيز خير الجزاء

**إبراهيم فرج**

## مقدمة

كتابة تاريخ مصر مهمة وصعبة وتصحيح التاريخ مهمة أصعب، ويسجل هذا الكتاب أحداثا عن تاريخ مصر حاول الكثيرون إخفاءها سنوات. وإنجازات قام بها الوفد ونسبها هؤلاء إلى غير أصحابها وتجاهلوا تاريخ الوفد الحافل بالبطولات والإنجازات وأغفلوا سجل زعمائه الملى بالتضحيات .

نشأ الوفد حركة وطنية بقيادة الزعيم سعد زغلول وكيلا عن الأمة بتوكيلات شعبية مكتوبة للمطالبة بجلاء القوات البريطانية واستقلال مصر وحريتها واسترداد حقوقها وسيادتها. وخاض الوفد بزعمامة الزعيم سعد زغلول في مواجهة قوات الاحتلال والإمبراطورية البريطانية التي كانت لاتغيب عنها الشمس أعنف ثورة وطنية شعبية سنة ١٩١٩ اشترك فيها الشيوخ والشباب والأطفال والرجال والنساء والعمال والفلاحون والطلبة والتجار وكل طوائف الشعب وسقط الآلاف من الشهداء .

وقشلت بريطانيا في ضرب الوحدة الوطنية في مصر فكانت الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين أعظم إنجازات الثورة، لم تمزقها الخلافات العنصرية والطائفية والدينية سلاح الاستعمار دائما لتمزيق الشعوب والقضاء عليها . . .

وبفضل زعامة وصلابة الزعيم سعد زغلول ورفاقه المخلصين وعلى رأسهم الزعيم مصطفى النحاس وبفضل صمود الشعب وقوة إيمانه وتمسكه بحقوقه وحرياته والتفافه حول الوفد وزعيمه دون مبالاة بالموت أو الاعتقال نجحت ثورة سنة ١٩١٩ وبخلت ضمن تاريخ الثورات الشعبية الناجحة .

وألغيت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة رغم كل التحفظات .

ونجحت ثورة سنة ١٩١٩ في إقامة نظام دستوري وحكم ديمقراطي، الأمة فيه مصدر السلطات وحقق للشعب الكثير من الحريات .

وخاض الزعيم سعد زغلول بعدها معركة الدستور وتحقيق الديمقراطية ضد الملك وأعوانه وانتصر الزعيم سعد زغلول لإرادة الأمة بعد أن امتلأت الشوارع بالجماهير تهتف (سعد أو الثورة) وخضع الملك لمطالب الشعب

وعندما انتقل الزعيم سعد زغلول إلى جوار ربه في ١٩٢٧/٨/٢٣ خلفه في رعاية الوفد الزعيم مصطفى النحاس فحمل الأمانة بحق وأدى الرسالة بصنق وكان عملاقا في وطنيته عنيقا في ثوريته من أجل حقوق مصر في الاستقلال التام وحقوق الشعب في الحرية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية حتى أنه تعرض في نضاله من أجل الشعب ست مرات للاغتيال ولكن الله حماه ورعاه ليظل قائدا مخلصا للشعب في تحقيق أمانه .

واراد البعض أن يحذف زعامة الزعيم مصطفى النحاس من تاريخ مصر وكان واهما؛ لأن التاريخ الذي لا يذكر فيه اسم الزعيم مصطفى النحاس زعيما لمصر وقائدا لشعب مصر ونصيرا لجماهير مصر بل وزعيما للزعماء فيها لا يكون تاريخا لمصر وخاض الزعيم مصطفى النحاس العديد من المعارك الضارية في كل المجالات :

ضد الملك وأعوانه في الانقلابات عندما عطل محمد محمود الدستور سنة ١٩٢٨ وعندما ألغى إسماعيل صدقي الدستور سنة ١٩٢٠ ونجح الزعيم مصطفى النحاس في إعادة الدستور للشعب في كل مرة

ضد أعوان الاستعمار وعملائه في الوطن العربي من أجل تحقيق الوحدة العربية ونجح في إنشاء الجامعة العربية والدفاع عن استقلال لبنان وعقد معاهدة الدفاع المشترك وتمسك بوحدة مصر والسودان ولم يفرط فيها مدى حياته .

ضد أطماع إسرائيل والمؤامرات الاستعمارية فمنع مرور إسرائيل في قناة السويس وخليج العقبة دفاعا عن فلسطين ورفض الأحلاف العسكرية وتمسك بحياد مصر في المنازعات الدولية

ضد الاحتلال البريطاني والنفوذ الأجنبي من أجل استقلال مصر فعد مع بريطانيا معاهدة سنة ١٩٣٦ وألغى الامتيازات الأجنبية ثم ألغى المعاهدة ذاتها وقاد معركة شبه حربية والشعب من خلفه ضد قوات الاحتلال سنة ١٩٥١ لإرغامها على الجلاء

وحرص على تخليص مصر من السيطرة الاقتصادية الأجنبية فقام بتصميم البنك الأهلي المصري وتحصيل الدين الأجنبي إلى قرض وطني ومنع تملك الأجانب للأراضي الزراعية وفرض الضرائب الجمركية على المصنوعات الأجنبية فازدهرت الصناعات الوطنية

وحرص الزعيم مصطفى النحاس على رعاية طوائف الشعب من العمال والفلاحين والطلبة وغيرهم وتخفيف الأعباء عنهم وتوفير حياة كريمة لائقة لهم :

فأنقذ السخرة في البلاد وضريبة الخفر وخفف الضرائب على صغار الفلاحين ووفر الرعاية الصحية ومياه الشرب النقية لهم.

وأصدر القوانين العمالية بشأن نقابات العمال وعقد العمل الفردي والمشارك والضمان الاجتماعي وإصابات العمل وأمراض المهنة والتأمين عليها والتوفيق والتحكيم وإعانة غلاء المعيشة ومكافحة الأمية وغيرها كثير . . .

كما قرر مجانية التعليم الابتدائي والحضانة والثانوى والفنى وتوسع فى إنشاء المدارس والجامعات .

وأصدر تشريعات استقلال القضاء والصحافة ورجال الشرطة والكسب غير المشروع وديوان المحاسبة وغيرها من القوانين التى تحمى سائر طوائف الشعب .

وكان الزعيم فؤاد سراج الدين وراء الكثير من هذه التشريعات عندما كان وزيرا للشئون الاجتماعية والزراعة والداخلية والمالية وكذلك سكرتيرا عاما للوفد .

وبذلك فإن الكثير مما قيل أن الشعب حصل عليه منذ سنة ١٩٥٢ هو من إنجازات الوفد وهو صاحب الفضل فيه أو له جذور أيام حكومات الوفد ويعتبر امتداداً لإنجازاته ولو ظل الوفد فى الحكم سنوات كافية لحقق للشعب الكثير ولكن الوفد لم يستمر فى الحكم رغم تأييد الشعب الدائم له سوى ست سنوات تقريبا على مدى ربع قرن .

ورغم الاعتقالات والتعذيب والهجوم المتواصل على الوفد والزعيم فؤاد سراج الدين على مدى أكثر من ثلاثين عاما عاد الوفد رغم إخفاء تاريخه وأغفال بطولات زعمائه وبرزغ الفجر فى بلاننا يزيح الظلام عن الحقيقة وينفض الغبار عن تاريخ الوفد العظيم ونضال زعمائه المجيد ليبعث فى النفوس الأمل من جديد فى حياة حرة كريمة، الأمل فى تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى مواجهة كل المؤامرات والتزيف والأطماع

وفقنا الله جميعا لخير مصر وشعبها .

**محمد فهميم أمين**

## الفصل الأول

### مقدمة تاريخية

ظلت مصر منذ سنة ١٥١٧ تابعة للدولة العثمانية وفي سنة ١٧٩٨ جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت واحتلت مصر وعاد نابليون لفرنسا وخلفه كليبر الذي قتله سليمان الحلبي فخلفه مينو.

وتجمعت قوى الشعب المصري لمقاومة الحملة الفرنسية وقامت بثورتين في القاهرة بقيادة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف وأجبرت فرنسا على الجلاء عن مصر سنة ١٨٠١ ونخل العثمانيون والمماليك القاهرة وعين خورشيد واليا على مصر فاقفل كاهل الشعب بالضرائب فثار الشعب المصري ضده وأصر على عزله وتعيين محمد على محله وكان يتوود للشعب وزعمائه.

فاستجابت تركيا وأعترفت سنة ١٨٠٥ بمحمد على واليا على مصر وسرعان ما تنكر للشعب ونفى زعيمه السيد عمر مكرم إلى دسماط وانفرد محمد على بحكم مصر حكما استبداديا مطلقا.

وكانت أراضي مصر موزعة على عدد من المماليك وأعيان الريف باسم مقاطعات الالتزام الذين يجمعون الضرائب من الفلاحين ويقدمون جانبها منها للحكومة ويستولون على الباقي لأنفسهم.

وتخلص محمد على من المماليك في مذبحه القلعة ثم ألغى نظام الالتزام وأصبح مالكا لجميع الأراضي الزراعية ووزعها على الفلاحين ليزرعوها ويدفعوا الضرائب المقررة عليها ويقدموا له محصولاتهم يبيعها بمعرفة بما يعرف بنظام الاحتكار.

واهتم محمد على بالزراعة وزيادة مساحتها وشنق الترع وأنشاء القناطر وتنويع الإنتاج الزراعي.... إلخ .

كما اهتم بالصناعة فأنشأ المصانع الكبيرة ووضعها تحت إشرافه بهدف توفير احتياجات الجيش كالأسلحة والمدافع والبنادق والبارود والحبال وسكة الحديد والطرايش والسكر والفزل والنسيج والورق والزيت.... إلخ .

كما اهتم بالتجارة الخارجية وأنشأ أسطولا تجاريا يعمل بين الشرق وأوروبا، ولكنه استولى على أرباح الزراعة والصناعة والتجارة لنفسه وحرم المصريين من ثمرات جهودهم .

واهتم محمد علي بتكوين جيش مصري قوى وأنشأ أسطولا حربيًا كبيرًا صنعه بأيدي مصرية في ترسانة بولاق كما فتح العديد من المدارس الحربية للفرسان والمدفعية والبحرية وأركان الحرب... إلخ.

واهتم بالتعليم وأنشأ المدارس والمعاهد المختلفة في كل الفروع كالطب والصيدلة والطب البيطري والهندسة والالسن وغيرها كما أوفد البعثات للخارج.

إلا أن هذا كله كان لتحقيق طموحاته في التوسع حيث احتل السودان والجزيرة العربية والشام. ولكن ساءت الأحوال في مصر منذ عام ١٨٤٠ عندما توحدت إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا مع تركيا ضد محمد علي وألحقت به الهزيمة ودمرت أسطوله وفشلت مشروعاته التوسعية وانسحب محمد علي بقواته داخل مصر مع احتفاظه بالسودان، وعادت البلاد إلى ما كانت عليه من الفوضى والاضطراب. واكتفى بحصر الولاية على مصر في ذريته من بعده وولاية مكاف طوال حياته تحت سيادة الدولة العثمانية وأخذت إنجلترا تتحين الفرص للاستيلاء على مصر.

وكانت حالة العامل في الريف في غاية الشقاء والبؤس إذ أثقل محمد علي عاتقه بالضرائب وجنّده إجباريًا وتسخير لمدّة أربعة أشهر سنويًا في حفر الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر دون مقابل وغالبًا ما كان يصاحب هؤلاء وعددهم نحو ٤٠٠ ألف من الرجال الآلاف من أبنائهم ونسائهم.

وفي عهد الخديوي سعيد (١٨٥٦ - ١٨٦٣) حصل الفرنسي فرديناند دلسبس على امتياز حفر قناة السويس الذي أعدته حكومة باناما للاحتيال والنصب عليها، وهو ما كان قد فعله مع سعيد فقاموا له تمثالًا في بور سعيد...

واستمرت السخرة في عهد الخديوي سعيد وكذلك في عهد الخديوي إسماعيل خاصة في عمليات حفر قناة السويس وفقًا لاتفاقية ١٨٥٦ الخاصة بتشغيل الفلاحين والعمال في خدمة شركة قناة السويس العالمية. تنازل فيها سعيد عن حقه في تسخير الفلاحين والعمال للشركة فساقطهم إلى مقبرة السخرة ومات مئات الآلاف في ظروف بالغة القسوة والعنف.

كذلك كانت جميع المشروعات وحفر القنوات والتطهير وتجديدها في عهد سعيد وإسماعيل تتم بالسخرة وبدون مقابل

والغيت السخرة رسميا في ١٩ / ١٢ / ١٨٨٩ وإن ظلت رواسيها قائمة.

وكانت الصناعات وغيرها تقوم على اساس نظام اللطوائف يشبه النقابات حاليا وهو يقابل نظاما للصناعات في ذلك الوقت في النول الأوربية سمي نظام «الجايلد».

والطائفة هي هيئة ينتظم فيها المشتغلون بالحرفة (المهنة) الواحدة في البلد الواحد وتنظم كل طائفة شئونها بنفسها في هيئة واحدة لها قوانينها وتقاليدها التي تربط أعضاء الحرفة (المهنة) الواحدة في وحدة واحدة مؤتلفة.

ولم يكن يحق لغير أعضاء الطائفة أن يشتغلوا بالحرفة (المهنة) إلا عن طريق الطائفة الخاصة بهم - وإلا إذا تدرج الفرد في مراتبها

وكان ذلك يتم عادة بأن يبدأ الشخص (العامل) صبيا متمرنا ويعد فترة من التدريب يصبح عاملا (صانعا) لدى احد الرؤساء ثم يرتقي بعد ذلك إلى معلم (رئيس).

فإذا أراد العامل أن يفتح لهسابه الخاص محلا صناعيا أو تجاريا فيبدي رغبته لشيخ الطائفة الذي يجيبه إلى طلبه إذا تأكد من كفاءته ومثاقفه وخلقه ويعلن في حفل يجرى طبقا لتقاليد معينة قبوله رئيسا أو معلما؛ وذلك بأن يسمح له بتقديم نموذج للعمل للحكم على كفايته فإذا لقي تقدير رؤسائه في المهنة (الحرفة) أصبح معلما.

ولكل طائفة شيخ يتولى إدارة الطائفة كان الرؤساء ينتخبونه من بينهم ممن يكون بصيرا بدقائق المهنة (الحرفة) وأسرارها ثم يختار هو معاونيه.

وكان شيخ الطائفة يضطلع بأعباء كثيرة ويقوم بوظائف كبيرة الأهمية ويعتبر أمينا على تقاليد الطائفة وكرامتها ومهمته الإشراف الدقيق على كل ما يتصل بالحرفة (المهنة) والمشتغلين بها وهو حلقة الاتصال بين طائفته والسلطات العامة.

وكان لشيخ الطائفة سلطة تأديبية واسعة على كل أفراد الطائفة وحق توقيع العقوبات على المخالفين منهم ويفصل في الخصومات التي تنشأ بين أفراد الطائفة ويوفق بين العمال ورؤسائهم ويحدد الأجور لاتباعه ويزيد درجاتها

وكان له حق الفصل فيما يثور بين أفراد الطائفة وبين جمهور المتعاملين معهم من خلاف ويحدد أثمان السلع ويجبى ما يفرض على أفراد الطائفة من ضرائب ويساعد فقراء الطائفة ويوجد عملا للعاطلين منهم.

وكان على العمال لرؤسائهم واجب الطاعة والخضوع مع تمتعهم في ذات الوقت بحماية شيخ الطائفة لهم، ورغم ذلك كانت علاقة العمال برؤسائهم علاقة مودة ورحمة. إذ كان الطرفان في الغالب يتقاسمان حياة مشتركة ولم تكن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينهما كبيرة.

وكان لنظام الطوائف أهمية في عصره لكثرة الصناعات التي كانت منتشرة في البلاد فضلا عن أنه نظام يوافق الصناعات اليدوية.

وكان لنظام الطوائف مزايا عديدة منها ارتقاء الفن وتعليم المبتدئين أسرار الصناعة فضلا عن أنه يوجد بين المشتغلين بالصناعة الواحدة روحا من التضامن والإخاء ويعمل على منع آثار المنافسة السيئة بينهم.

وليس هناك ما يدل على وقوع منازعات حادة بين العمال والرؤساء في مصر عكس الدول الأوروبية حيث لجأ العمال هناك إلى الإضراب أحيانا وتكوين الجمعيات السرية أحيانا أخرى لحماية حقوقهم مما دعا رؤسائهم إلى مناهضتهم.

والفارق بين نظام الطائفة ونظام النقابة هو أن الطائفة تجمع المشتغلين بالصرفة (المهنة) الواحدة سواء منهم صاحب العمل (مالك الأدوات والمواد) أو العامل أو الصبي.

في حين أن النقابة تتكون أساسا من العمال فقط، وقد تجمع الصنبة في بعض الأحيان وإن وجدت أخيرا نقابة المهنة والنقابات العامة التي تجمع أكثر من حرفة (مهنة) في النقابة الواحدة.

وقد ضعف نظام الطوائف في مصر بعد كشف رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة عن مصر. وكذلك بعد أن فتح الأتراك مصر ونقل السلطان سليم عددا كبيرا من الصناع المهرة إلى الأستانة.

كما تزعزع نظام الطوائف أيام محمد علي بسبب إخضاع محمد علي الصناعات لإشرافه مما جعل كثيرا من الصناع المهرة يهجرون الصناعة إلى الزراعة أو إلى الشام.



ولما جاء سعيد ألفى حق شيخ الطائفة في الفصل في المنازعات أو تأنيب أفراد طائفته.

وفي عهد إسماعيل ألفى حق شيخ الطائفة في جباية الضرائب من أفراد طائفته وعين موفلين حكوميين لجباية الضرائب.

مما سلب شيخ الطائفة الكثير من نفوذه بسلبه العديد من حقوقه وواجباته. على أن أهمية الطوائف تلاشت بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢.

ووضع محمد علي نظاما للحكم في سنة ١٨٣٧ يجسد حكم الفرد المطلق، حصر السلطة في ٧ دواوين على رأس كل منها مدير مسئول أمامه وحده يقدم له تقريراً كل أسبوع عن ديوانه وكشفا شهريا بحساباته وكشفا سنويا بإيراداته ومصروفاته وهذه الدواوين هي: ديوان الخديوي (الداخلية) ديوان الإيرادات (المالية) ديوان الجهادية (الحرية) وديوان البحر (البحرية) ديوان المدارس (التعليم) ديوان الفاوريات (الصناعة) ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية (الخارجية).

وكان يعاونه المجلس الخصوصي العالي يضم مديري الدواوين علاوة على مجموعة من الباشوات يختارهم الوالي (الخديوي) يجتمع برئاسة و بناء على طلبه.

ويختص هذا المجلس بالنظر في شؤون البلاد ووضع القوانين واللوائح لها.

واعبت الامتيازات الأجنبية دورا كبيرا في زيادة نفوذ الأجانب في مصر، وكانت الامتيازات الأجنبية في البداية تسهيلات وضمانات منحتها الدولة العثمانية للأجانب في أراضيها ومنها مصر تشجيعها لهم على الإقامة والتجارة واستثمار أموالهم فيها، ومن هذه الضمانات ضمان المحافظة على أموال الأجانب وأرواحهم ومنحهم حق الرجوع في شئونهم التجارية والشخصية وفي منازعاتهم المدنية إلى قناصلهم مع حق الدولة العثمانية في تطبيق القواعد الجنائية عليهم. وانقلبت هذه الامتيازات سلاحا ضد مصلحة الأمالي وبلغت سلطة قناصل الدول الأجنبية على سيادة الحكومة واغتصبوا لمحاكمهم القضائية سلطات جديدة فصارت لهم سلطة الحكم في الجرائم التي تقع على المواطنين والقضايا التي يرفعها رعاياهم عليهم بل وعلى الحكومة المصرية ذاتها

وفي ١٨٧٥ أنشأ الخديوي إسماعيل المحاكم المختلطة لشئون الأجانب فكانت امتداداً للاحتيازات الأجنبية، وكانت جهة قضاء وتشريع أيضاً لأن التشريع الذي يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً عليهم إلا إذا وافقت عليه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة.

كما ساعدت الديون على زيادة النفوذ الأجنبي واضطر الخديوي سعيد إلى الاستدانة لبذخه وإسرافه ومقد أول قرض سنة ١٨٦٢ لمواجهة كثرة نفقاته وتبذيره ثم توفي عام ١٨٦٣ وتولى بعده الخديوي إسماعيل حكم مصر.

وتركمت الديون أيام إسماعيل عاماً بعد عام واستغل المرابون والسماسرة اليهود عملاء الاستعمار والصهيونية ضعف شخصية إسماعيل فأغرقوه في الديون بإغراقه في الانغماس في الملذات والحفلات وتقليد حضارة الغرب فاتفق في حفلة افتتاح قناة السويس مليون جنيه وكانت حالة مصر الاقتصادية لا تحتمل هذا الإسراف.

وكان الخديوي إسماعيل كئى حاكم مطلق يتصرف في أموال الدولة كيفما شاء باعتبارها أمواله الخاصة . وكانت أبواب الإيرادات تغفل في الميزانية ولا يعرف أين تذهب حصيلاتها.

وكانت الضرائب تفرض ويوزع المبلغ المطلوب على المراكز والقرى دون قواعد أو لوائح أو مواعيد، وكانت الإيدي تتقاسمها منذ تحصيلها إلى حين إنفاقها ولا تعطى إيصالات عنها.

وكان الفلاحون بضريون بالكرياج من أجل أن يحصل الدائنون الأجانب على فوائد ديونهم فاضطروا إلى هجر أراضيهم أو تبويرها أو بيعها بالرخس الأسعار للسماسرة هرباً من الضرائب أو تسديداً لها . وانتهى الأمر إلى انتقال ملكية كثير من الأراضي الزراعية إلى الأجانب.

وعجزت الخزنة المصرية عن الوفاء بالديون وفوائدها بعد أن رهن الخديوي إسماعيل كل شيء في مصر.

وأخيراً أصدر قانون المقابلة، وينص على إعفاء الملك من نصف ضريبة الأتليان المفروضة عليها نهائياً إذا دفعوا الضريبة المستحقة عليهم لمدة ست سنوات مقدماً، ومع ذلك ضاعت الأموال التي جمعها قانون المقابلة في بالوعة الإسراف والتبذير.

وتدخلت الدول الأوربية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا تطالب مصر بسداد ديونها وتقديم الضمانات اللازمة لها

واشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس بثمن بخس وفاء لجانب من ديونها وأصبح لإنجلترا الكلمة العليا في شئون قناة السويس.

وعرض الخديوى إسماعيل على إنجلترا إيفاد موفد مالى يدرس الحالة المالية للبلاد ويعاون في إصلاح الخزانة فأرسلت إنجلترا بعثة يرأسها «كيف» عضو البرلمان وعضو مجلس الملك وتم تحويل ديون الحكومة إلى دين موحد وخصص لسداد الدين الموحد وقوائده موارد معينة.

وفي مايو سنة ١٨٧٦ تم إنشاء لجنة صندوق الدين من مندوبين عن الدول الدائنة تتولى تسلم المبالغ المستحقة من إيرادات البلاد وتقوض الخديوى في عقد أى قروض جديدة أو إصدار إقونات مالية على الخزانة . وكان ذلك بداية التدخل في شئون مصر الداخلية وخاصة المالية والإدارية.

كذلك تم تعيين مراقبين ماليين أحدهما إنجليزى لمراقبة الإيرادات والثانى فرنسى لمراقبة المصروفات لضمان مصالح الدول الأجنبية في سداد مستحققاتها . وكان هذا بمثابة وصاية أخرى على الدولة . ومع ذلك زادت أحوال البلاد سوءا وارهق الفلاحون بالضرائب الباهظة وتأخر دفع مرتبات الموظفين كما سرح عدد كبير من ضباط الجيش توفيراً للأموال لسداد الديون.

وأوفدت إنجلترا لجنة تحقيق أبرزت في تقريرها كثرة نفقات الخديوى إسماعيل الشخصية وانتهت إلى أن كل مفاصد البلاد وفوضى الحالة المالية وكل الظلم الواقع على كاهل دافعى الضرائب يرجع أساسا إلى نظام الحكم الفردى وإلى السلطة المطلقة التى يمارسها الخديوى في حكم البلاد وأنه المسئول الاوحد عن العجز في الميزانية والارتباك المالى الذى تعاني منه البلاد.

وأوصت لجنة التحقيق بتعديل نظام الحكم، وأن ينزل الخديوى عن سلطته المطلقة في الحكم إخلاء لمسئوليته مستقبلا عن أى عجز في ميزانية البلاد بإنشاء هيئة مستقلة بعيدة عن نفوذ الخديوى وقادرة على مقاومة نفوذه.

وفي ٢٨ / ٨ / ١٨٧٨ قيل الخديوي إسماعيل توصيات لجنة التحقيق وأصدر أمره بإنشاء مجلس للنظار يتولى معه مسئولية الحكم وتولى نوبار رئاسة أول مجلس للنظار

واعتباراً من هذا التاريخ تحول الديوان إلى نظارة وأصبح مدير الديوان ناظراً وهو لقب من أصل عربي تعبيراً عن رئاسته لأهم أقسام السلطة التنفيذية، ويعدل لقب وزير الذي هو من أصل فارسي، وضممت نظارتنا الحربية والبحرية لنظارة واحدة واستحدثت نظارات للأشغال والمحقاتية واللقائف، ومع ذلك كان عدد مجلس النظار لا يزيد على سبعة ثم ظل يتزايد.

وتم تعيين ريفرس وأسن (الإنجليزي) ناظراً للمالية وبيي بليز (الفرنسي) ناظراً للأشغال العمومية في أول مجلس نظارة برئاسة نوبار وكانت محاضرات اجتماعات المجلس تكتب باللغة الفرنسية.

وقد أعطى للناظرين الأوروبيين بعد ذلك حق الفيتو (الاعتراض) على أي قرار يصدره مجلس النظار .

وتشكلت لجنة تصفية الديون لبحث الحالة المالية تضم مندوبين عن الدول الدائنة وصدر قانون التصفية وتمس على أن المبالغ التي دفعت بموجب قانون المقابلة تخصم من متأخرات الأموال أو الديون المستحقة للحكومة مقسطة على ٥٠ قسماً . وحدد القانون ما يخصم سنوياً لهذا الغرض.

وأحدث هذا القانون سخطاً شديداً من الملاك وقدم أحدهم مظلمة إلى لجنة التصفية موقعا عليها من عدد من الأعيان فقبض عليه وقدم للمحاكمة وهُجِبَ بالسجن ٥ سنوات مع النفي إلى اقاضي السودان.

وتم تشكيل مجلس شورى النواب وكان رأيه استشارياً إلا أن أعضائه أعلوا لائحة للمجلس بتقرير نظام دستوري يجعل النظارة مسئولة أمام المجلس . واستقال نوبار وشكل محمد شريف النظارة بدون النظار الأجانب كما ألغى نظام الرقابة الثنائية وأصبحت محاضرات اجتماعات مجلس النظار تدون باللغة العربية.

وفي سنة ١٨٧٩ عزل السلطان العثماني عبدالحميد الثاني الخديوي إسماعيل بضغط من الدول الأوروبية بعد أن فقدت الثقة فيه وبعد أن أدى مهمته في إغراق مصر بالديون تهيدا للتدخل الأجنبي وتولى ابنه الخديوي توفيق الولاية بعده.

وألغى الخديوي توفيق مجلس النظار وجعل كل ناظر مسئولاً أمامه عن نظارته، وتحت ضغط الدول الأوروبية لتشكيل نظارة تكون مسئولة حتى لا ينفرذ الخديوي بالسلطة مرة أخرى تولى مصطفى رياض رئاسة مجلس النظار ووافق الخديوي توفيق على إعادة نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وعين افلن يارنج (الإنجليزي) مفتشاً على الإيرادات ودي بلير (الفرنسي) رقيباً على الحسابات والدين العام ولا يجوز عزلهما إلا بموافقة حكومتيهما، ولهما حق حضور اجتماعات مجلس النظار والاشتراك في المداول والإشراف على مصالح الحكومة وحق الاعتراض على قرارات مجلس النظار. بل أوقفاً جلسات مجلس شورى النواب . وزاد النفوذ الأجنبي وشغلت الوظائف بعدد كبير من الأجانب مما زاد السخط في البلاد ضد الخديوي توفيق.

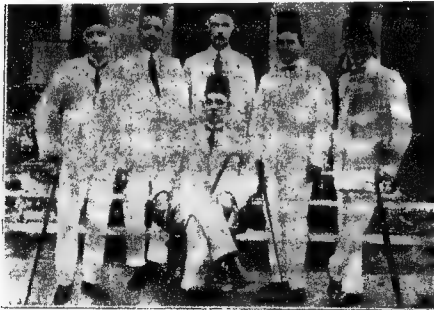
وكان عثمان رفقي ناظر الجهادية تركيا متعصباً لبنى جنسه من الضباط في الترقيات والتعيينات على حساب الضباط الوطنيين، وسرت موجة التذمر بين ضباط الجيش فتقدموا إلى مصطفى رياض بعريضة وقعها أحمد عرابي قائد آلاي العباسية وعلى فهمي قائد آلاي حرس عابدين وعبدالعال حلمي قائد آلاي طره طالبوا فيها بعزل عثمان رفقي وتعيين محمود سامي البارودي ناظراً للجهادية - فاعتقلهم عثمان رفقي وقدمهم لمحاكمة عسكرية إلا أن ضباط الحرس هاجموا مبنى نظارة الجهادية وأطلقوا سراح المعتقلين واستجاب الخديوي توفيق لمطالب الضباط فمزل عثمان رفقي وعين محمود سامي البارودي ناظراً للجهادية، وبهذا توصلت العلاقات بين عرابي والزعماء السياسيين الذين اعتبروه بطلا وقائداً لهم وتولى الجيش المصري الدفاع عن مطالب الشعب.

وفي ١٨٨١/٩/٩ نجح أحمد عرابي في قيادة الجيش يحيط به الآلاف من الشعب إلى سراي عابدين في شكل مظاهرة عسكرية ، وتقدم للخديوي توفيق بمطالب الشعب وهي عزل وزارة مصطفى رياض ودعوة مجلس النواب للاعتماد وزيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي فوافق الخديوي توفيق عليها وعين محمد شريف لرئاسة مجلس النظار.

وفي ٢٦ / ١٠ / ١٨٨١ افتتح مجلس شورى النواب الذى سحب الثقة من وزارة محمد شريف لاعتراضه على مناقشة النواب للميزانية وتولى النظارة محمود سامى البارودى الذى أعد لائحة لمجلس شورى النواب تتضمن حق مجلس النواب فى مناقشة بنود الميزانية. واكتشفت مقاومة من الضباط الشرکس وصدرت الأحكام على ٤٠ ضابطا منهم عثمان رفقى بالنفى والعزل.. إلخ .. واعترض الخديوى توفيق واكتفى بنفيهم للخارج. وقامت إنجلترا وفرنسا بمظاهرة بحرية أمام الشواطئ المصرية وقدمت مذكرة بالمطالب الآتية:

- ١- رحيل عرابى مؤقتا عن مصر مع احتفاظه برتبته ومرتبته.
- ٢- تحديد إقامة كل من عبدالعال فهمى وعلى فهمى داخل البلاد بشروط معاملة.
- ٣- استقالة النظارة.

وقبل الخديوى توفيق هذه الشروط واستقال محمود سامى البارودى لاستسلام الخديوى للتدخل الأجنبى كما استقال أحمد عرابى فأبرق الضباط للخديوى توفيق بعدم مسئوليتهم عما يحدث من فوضى إذا لم يعد عرابى إلى منصبه خلال ١٢ ساعة فأصدر «إرادة سنية» ببقاء عرابى ناظرا للجهادية، وتولى وكلاء النظارات الأخرى الأعمال الضرورية.



الزعيمان سعد زغلول ومصطفى النحاس  
وبعض أعضاء الوفد المؤسسين سنة ١٩١٩م

## الفصل الثاني الاحتلال البريطاني لمصر

وفي ١١ يوليو ١٨٨٢ نجرت مقاومة تمهيدا للتدخل الأجنبي اصطلاح على تسميتها منبحة الإسكندرية وراح ضحيتها عدد كبير من المصريين والأجانب .

وفي ذات اليوم ضرب الأسطول البريطاني الإسكندرية واحتلتها القوات الإنجليزية وانحاز الخديوي توفيق لها وأصدر أمرا بعزل أحمد عرابي فشكل أحمد عرابي مجلسا عرفيا برئاسة يعقوب سامي تولى إدارة الحكومة وعندما انسحب عرابي أنشأ استحكاماته بكفر الدوار فغير الإنجليز خططهم وقرروا دخول البلاد عن طريق قناة السويس . وفطن عرابي وصمم على ردم القناة ولكن فريداند دلسبس أفهمه انها أرض محايدة لايسطيع الإنجليز استخدامها لأغراض حربية . وهكذا قوت على عرابي عرقلة القوات الإنجليزية التي عبرت القناة واشتبكت مع القوات المصرية في التل الكبير واستعان الإنجليز بالسلطان العثماني فأعلن عصيان عرابي رغم أنه كان يدافع عن أرض مصر التابعة للسلطان ضد الإنجليز .

كما استعانوا ببعض العملاء الذين ساعدوهم في المعركة كجواسيس لهم .

وتراجع عرابي للقاهرة ثم قرر المجلس العرفي الاستسلام .

وفي ١٤ / ٩ / ١٨٨٢ دخل الجنرال لاسن قائد الحملة القاهرة بصحبة محمد سلطان نائبا عن الخديوي الذي عاد للقاهرة في ٢٥ / ٩ / ١٨٨٢

وتمت محاكمة زعماء الثورة السبعة أحمد عرابي وطلبة سامي وعبد العال حلمي ومحمود سامي البارودي وعلى فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي وكانوا جميعا يحملون لقب «باشا» وصدر الحكم عليهم بالإعدام ثم عدل إلى النفي المؤبد ومصانة أملأهم .

وتم تسريح الجيش المصري كما تم سحب القوات المصرية من السودان بقيادة غوردون على أثر ثورة المهدي واحتلاله الخرطوم ولقى غوردون حتفه .

كما تم إلغاء الدستور وأول مجلس شورى للنواب وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني والأحكام العسكرية حتى ثورة سنة ١٩١٩

وسخرت الدولة كل مواردها وإمكاناتها في خدمة قوات الاحتلال .

وأصبحت السيطرة للإنجليز في كل شئ . وأصبح المعتمد البريطاني كرومر هو الحاكم الحقيقي لمصر ولا يتم أى عمل في مصر دون موافقته .

وكان في كل وزارة هامة مستشار إنجليزي هو الحاكم الفعلى لها: مستشار مالى لوزارة المالية إنجليزي ومستشار قضائى لوزارة العدل إنجليزي ومستشار لوزارة المعارف إنجليزي وسكرتيرها العام إنجليزي ومستشار لوزارة الداخلية إنجليزي والنائب العام إنجليزي ومفتش الجيش (مردار الجيش) إنجليزي .

وكانت نفقات جيش الاحتلال تستقطع جزءا كبيرا من ميزانية الدولة .

وأصبح التدريس في المدارس الابتدائية باللغة الإنجليزية في أغلب المواد لتخريج الكتبة لدواوين الحكومة، واستبعدت دراسة التاريخ القومى وبمط مستوى التعليم الثانوى وألغيت مجانية التعليم الابتدائى وزادت مصروفات المدارس الثانوية وصدرت الصحف والجرائد الوطنية ولم يبق إلا الصحف التى تمجد الاحتلال .

وحتى نعرف كيف كانت تحكم مصر أثناء الاحتلال البريطانى فقد أرسل وزير خارجية إنجلترا براقته المشهورة في ١٨٨٤/١/٤ في عهد الخديوى توفيق ونظارة محمد شريف جاء فيها :

ما دام الاحتلال البريطانى قائما في مصر فلا بد من اتباع "النصائح" التى ترسلها حكومة جلالة الملكة "ملكة بريطانيا" إلى الخديوى .. ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التى تراها ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو منير لا يسير وفقا لهذه السياسة .

وإذا اقتضى الأمر إستبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى يصدرها اليهم الخديوى بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة

وقد أكد ذلك المعتمد البريطانى كرومر حين قال "إن بلاده لا تحكم مصر إنما تحكم الذين يحكمون مصر" .

وفى ١٨٩٢/١/٨ توفى الخديوى توفيق فحل محله ابنه عباس حلمى الثانى .



وفي عام ١٨٩٨ أعد الإنجليز حملة من الجيش المصرى بقيادة كتشنر لاسترداد السودان ودخل الجيش المصرى الخرطوم .

وفي ١٨٩٩/١/١٩ وقعت اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان أبرمها بطرس غالى وكان وزيرا للخارجية بالنياية نصت على أن تكون إدارة السودان مشتركة من إنجلترا ومصر. وأن يعين الخديوى الحاكم العام للسودان بعد موافقة حكومة إنجلترا ولايسرى فى السودان نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة . وهى اتفاقية باطلة وقعت تحت إكراه وفى ظل الاحتلال الإنجليزي لمصر .

واقترست الدول الأوربية البلاد التى كانت تتبع مصر فاحتلت إيطاليا أريتريا والصومال ومصرع، واحتلت فرنسا باجودة وجيبوتى واستولت إنجلترا على باقى البلاد وعزلت جنوب السودان عن شماله .

واتبع الاستعمار البريطانى كل الوسائل للقضاء على الصناعة فى البلاد وتوجيه الجهود نحو الزراعة لتصبح مصر مزرعة قطنية لمصانعه وسوقا تعتمد على المصنوعات الأوربية وحدها .

وكانت خطة الاستعمار البريطانى بالنسبة للاقتصاد المصرى هى :

١ - تعطيم الصناعة القائمة فأغلقت أبواب مصنع الورق الحكومى ببولاق . وكذا دار سك النقود وأصبحت النقود المصرية تسك فى لندن .

كما عطلت الترسانة لصب المدافع وصنع البنادق والخناثر وكذلك الحوض البحرى لإصلاح السفن .

كما بيعت مغازل القطن والمصانع التى كانت باقية منذ عهد محمد على والبواخر النيلية بأرخص الأثمان .

٢ - تدمير الاكتفاء الذاتى فى الريف الذى كان يمثل بالصناعات المنزلية من مغازل ومناسج يدوية .. إلخ، دون أن يحل محلها صناعات مصرية أخرى .

٣ - فتح أبواب الجمارك المصرية على مصراعيها للسلع الأجنبية وقتل كل تقدم صناعى مصرى .

٤ - القضاء على نظام الطوائف ومحاربة الحرف الصغيرة حتى تحل السلع الأجنبية محل المصنوعات المحلية .

وكان أن شرد مائتا ألف من صغار الحرفيين بما فُرض عليهم من قوانين جائرة وخرائب ياهظة .

ونجح الاستعمار في القضاء على نظام الطوائف نهائيا بالوسائل الآتية :

١ - انتزع سلطة القضاء التي كان يتمتع بها رؤساء الطوائف وأسندها إلى المحاكم الأهلية التي أنشأها خصيصاً لهذا الغرض سنة ١٨٨٣ .

ب - سلب جباية الضرائب من رؤساء الطوائف نهائيا وخولها لموظفين حكوميين .

ج - أصدر في يناير ١٨٩٠ قانون "الباتنت" أي ضريبة الصرف (الرخص الصناعية) في عهد نظارة مصطفى رياض الثانية الذي نص على أنه :

"مباح لكل شخص بالديار المصرية أن يمارس أى صنعة أو حرفة أو تجارة ويستثنى من ذلك الصنائع الخطرة والتي تكون متعلقة بأشياء احتكرتها الحكومة أو يمكن أن تحتكرها في المستقبل . وعلى كل شخص أو شركة يمارس في القطر صنعة أو حرفة أو فنا أو تجارة غير المنصوص على إعفائها من أمرنا هذا أن يدفع عوائد رخصة الصنعة التي يمارسها .

ويستثنى من ذلك الأجانب والشركات الأجنبية ."

وبذلك ألغى نظام الطوائف نهائيا بتقرير حرية الفرد أن يمارس أية صناعة أو حرفة أو مهنة أو تجارة . . . .

ووصف كرومر المعتمد البريطاني في مصر الحالة في أواخر القرن الماضي كما يلي:

"إذا قارن الإنسان حالة مصر الصناعية الحالية (أي في ذلك الوقت) بحالتها منذ خمسة عشر عاما - لظهر له فرق شاسع - وذلك أن شوارع القاهرة التي كانت ملأى بالصناعات العديدة ومحال النسيج والحياسة والصباغة وعمل الأحذية والخيام والمجوهرات

وصناعة القصدير والبرادع والمناخل والقرب .. وغيرها .. نراها الآن ملأى بالقهاوى  
وحوانيت الخمور ومحلات أخرى كل ما بها من البضائع يستجلب من الخارج .

أما الصناع المصري فقد تضاعف شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه  
النزق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من مفاخر الصناعة

وهكذا أضحت الصناعات عنصرا قليل الأهمية فى الاقتصاد القومى واشتغل بها  
نفر قليل معظمهم لحسابهم الخاص .

وأخذت حالة المصانع تسوء والصناعات الوطنية تموت بسبب منافسة المصنوعات  
الأجنبية لها خصوصا صناعة الغزل والنسيج التى كانت منتشرة فى أنحاء البلاد يعيش  
منها آلاف الصناع ، ثم ركبت بعد اختراع آلات الغزل والنسيج وتحول كثير من الصناع  
إلى عمال أجراء وانخفض مستوى معيشتهم وزادت البطالة بينهم .

وكان هناك نوعان من العمل الزراعى المأجور هما عمال التفاتيش الزراعية وعمال  
التراهيل الذين يجمعهم مقاولو الأنفاق من قراهم للعمل فى بعض المشروعات العامة .

وتفشيت البطالة بين الفلاحين بسبب استعمال الآلات البخارية والكهربائية  
والميكانيكية فى الرى والحراث والحصاد والنقل فى التفاتيش الزراعية التى استغنت عن  
كثير من الأيدي العاملة بعد استعمالها الآلات فهجر الفلاحون قراهم ربما يجهون عملا فى  
المدن .

وكان لإلغاء نظام طوائف المهن فى مصر بقانون الباتنته وظهور الآلات أثر كبير فى  
قيام المشروعات والصناعات الأجنبية ، فتم تكوين بعض الشركات وإنشاء بعض الصناعات  
والمشروعات الضرورية للمستعمر مثل مرافق المياه والنور والتليفونات والنقل . . . إلخ .

كما مدت خطوط السكك الحديدية لنقل القطن إلى الموانئ .

وكان الفندبوى سعيد قد منح سنة ١٨٥٦ شركة ليبون الفرنسية سلسلة من  
الامتيازات لاستغلال مرفق الغاز بمدينة القاهرة والإسكندرية وبور سعيد ثم أضافت  
نشاطها لباقي المدن .

كما منح سنة ١٨٦٢ امتياز خط ترام الرمل إلى شركة إنجليزية هى شركة سكك  
حديد الرمل بالإسكندرية.

كذلك منح الخديوى إسماعيل سنة ١٨٦٥ الشركة الأهلية الفرنسية امتياز مد الإسكندرية بالمياه ثم اشترتها شركة بريطانية باسم شركة مياه الإسكندرية .

كما منح شركة فرنسية أخرى امتياز استغلال مرفق مياه القاهرة .

كما منح امتياز النقل البحرى لشركة بريطانية هى شركة البوستة الخديوية للبواخر التجارية والأرصفة وأعطى لها اسطول الحكومة للبريد .

كذلك منح الخديوى توفيق سنة ١٨٨١ امتياز خطوط التليفونات بين القاهرة وطنطا والإسكندرية لشركة بريطانية هى الشركة الشرقية للتليفونات والتي وسعت عام ١٨٨٣ أعمالها لتشمل الزقازيق والمنصورة وبور سعيد والإسماعلية والسويس .

كما منح الخديوى عباس حلمى سنة ١٨٩٥ امتياز إقامة شبكة حديد خفيفة فى الدلتا لشركة بلجيكية هى الشركة المساهمة لسكك حديد مصر السفلى .

كما منح فى ذات العام امتياز سكك حديد لشركة بريطانية باسم شركة سكك حديد الدلتا الخفيفة .

كما منح سنة ١٨٩٧ امتيازاً آخر لشركة السكك الحديدية الاقتصادية الألمانية وقد اتحدت الشركتان الأخيرتان سنة ١٩٠٠ تحت اسم شركة سكك حديد الدلتا المصرية الحديثة .

كما منح سنة ١٨٩٨ امتياز تأسيس البنك الأهلى المصرى وأعطى البنك امتياز إصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها (أوراق النقد) .

كما منح امتياز تسيير الترامواى فى شوارع القاهرة إلى شركة بلجيكية .

كما انشئت شركات حرص المستعمر على أن تكون كلها فى يد العناصر الأجنبية مثل شركة الغزل والنسيج المصرية الإنجليزية التى أصبحت بعد ذلك "شركة الغزل الأهلية" وشركات النخان وأهمها الشركة الشرقية للدخان "إيسترن" وشركات مصانع السكر وشركات لصناعة الزيوت أهمها شركة الزيت والصابون بالإسكندرية وشركة الاسمنت المصرية وهى شركة بلجيكية مقرها بروكسل وشركة صناعة الطوب وشركة صناعة الكحول كورتسيكا" وهى شركة يونانية وشركة صناعة الملابس وشركة صناعة الورق وشركة

صناعة الأسرة وغيرها . وهذه الشركات الأجنبية كانت تستعمل الخامات المصرية بأرخص الأسعار وتستخدم العمال المصريين بأقل الأجور وتحقق للمستثمرين أرباحا طائلة سواء في السوق المحلي أو الخارجي . وتعطى الفئات لبعض عملائها في مصر .

وكانت هذه المشروعات تحتاج للعمال الفنيين لضمان تشغيلها فلجأت إلى استخدام أعداد كبيرة من العمال الفنيين الأجانب وخاصة فقراء الأوربيين والأرمن والشوام الذين طحتهم البطالة في بلادهم وعجزوا عن الهجرة إلى أمريكا فآغرتهم الهجرة إلى الشرق حيث فرصة العمل والاستقرار كبيرة وإن كانت ظروف عملهم في مصر قد وضعتهم في مكانة أفضل بالنسبة للعمال المصريين إلا أنها كانت تسلبهم الكثير من المكاسب التي حققها العمال في أوروبا من الحماية النقابية والتشريعات الاجتماعية، فلجأوا إلى استخدام أساليب العمل الجماعي لتحسين شروط عملهم في مصر ولهم خبرة في العمل النقابي في بلادهم .

وساهمت الرأسمالية الوطنية بدور ضئيل في الصناعة فانشئ في عام ١٩٠٢ مصنع للطرايبش ثم انشئت بعض المصانع الصغيرة للزيوت والصابون والمطاحن وغيرها . كما أنشأت الحكومة عتابر السكك الحديدية لإصلاح القطارات والعربات وفي سنة ١٩٠٢ أنشأت ورش الترسانة لإصلاح سفن الحكومة وخدمات مصلحة الري .

ثم انشأت ورش القلعة لإصلاح المعدات وغير ذلك .

وكان عمال العتابر والترسانة نواة للحركة العمالية والوطنية في مصر بعد ذلك .

وبدأ العمال يشعرون بالظلم والمعاناة من استغلال أصحاب الأعمال واستبدادهم مع عدم وجود تشريعات عمالية وغلاء أسعار حاجيات المعيشة وقلة الأجور وزيادة ساعات العمل وتعرض العمال للأخطار في العمل دون أية حماية لهم فضلا عن انتشار البطالة بينهم وتعسف رجال الإدارة معهم لصالح أصحاب الأعمال وهو ما دعاهم إلى التكتل لنفع الظلم عن أنفسهم بالدعوة إلى إنشاء النقابات لحمايتهم وتحسين أحوالهم وساعدهم في ذلك العمال الأجانب بما لهم من خبرة في بلادهم .

ويرجع تاريخ الحركة النقابية في مصر إلى عام ١٨٩٩ حيث كانت أول محاولة لإنشاء نقابة عمالية في مصر عندما أعلن عمال السجاير بالقاهرة في ذات العام أول

إضراب لرفع أجورهم . ولما انتهى إضرابهم بالنجاح واستطاعوا أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل حاولوا تكوين نقابة لهم ولكنهم فشلوا للصعوبات التي لاقوها عند التنفيذ .

ثم قاموا بإضراب آخر سنة ١٩٠٢ مطالبين بتحسين ظروف عملهم ورفع أجورهم وأنشأوا نقابة سموها "نقابة عمال السجاير المختلطة" أى المؤلفة من مصريين وأجانب وأنحصر نشاطها في بعض مساعدات قدمت لأعضائها .

على أنهم عاينوا الكثرة عندما أخذت شركات السجاير في الاستعاضة بالآلات عن الأيدي العاملة وتهدت مصالحهم فكان لابد أن يتصلوا لمواجهة خطر البطالة بينهم .

وساءت ظروف العمل في المنشآت وتدهورت صحة العمال بها وأساء أصحاب الأعمال حق استخدام العمال ولاسيما الأحداث منهم والنساء .

فصدر في عهد نظارة مصطفى فهمى الثالثة القانون رقم ١ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات الملققة للراحة والصيانة والفطرة يلزم أصحاب الأعمال بتوفير الشروط الصحية في أماكن العمل ولاسيما التهوية والإضاءة والمياه الصالحة للشرب والاستحمام وإيجاد نورات المياه الصحية اللازمة . ولم يوفر هذا القانون شيئا للعمال عدا ذلك .

وفي نوفمبر سنة ١٩٠٦ وقعت حادثة نيشواى عندما قام بعض الضباط الإنجليز برحلة لصيد الحمام على مقربة من قرية نيشواى فأهراقوا جرنًا وقتلوا امرأة وأصابوا شيخ الخفر واحتدم الشجار بينهم وبين الفلاحين فأصيب ثلاثة من الضباط وجماعة من الفلاحين وهرب أحد الثلاثة يطلب النجدة فسقط ميتا من الفرع متأثرا بضربة شمس . وفى خلال يومين شكلت محكمة مخصصة برئاسة بطرس غالى وزير الحقانية بالنيابة وأصدرت أحكامها بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن والجلد .

ونفذت الأحكام بيد الجنود البريطانيين على مرأى من الأبناء والأزواج والآباء فشنت أربعة من الفلاحين وسجن اثنان مدى الحياة . وثلاثة سنة مع جلد خمسين جلدة .

واشتعلت الحركة الوطنية وأخذت تعيد تنظيم صفوفها وأعلن عن تكوين الحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل فى ١٠/١٠/١٩٠٧ الذى قطع الأمل من الخديوى الذى كان

يساعده ثم توقف عن مساعدته ومن معاونة تركيا وفرنسا له. والتي توقفت بعد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ الذى تمهدت فيه فرنسا إلا تعرق عمل إنجلترا فى مصر مقابل تعهد إنجلترا بعدم عرقلة عمل فرنسا فى مراكش . ولم يبق الا الشعب .

وكان كرومر قد ساعد على قيام حزب باسم "حزب الأمة" فى ١٩٠٧/٩/٧ لمواجهة الحركة الوطنية سماه "حزب التنوير" برئاسة محمود سليمان والد محمد محمود صاحب اليد الحديدية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين، ووكالة حسن عبد الرازق وسكرتارية احمد لطفي السيد ، وكان رئيس تحرير صحيفة الحزب "الجريدة" وكانوا من أصدقاء الاحتلال وأصبح أعضاؤه بعد ذلك نواة لحزب الأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٢ .

ويقول أحمد لطفي السيد فى صحيفته أن الجريدة لم تنشأ لى تقاوم السلطة الشرعية (الخبوي) أو السلطة الفعلية (الاحتلال) ولا لتعاضد واحدة منهما، ولا لى تنتصر لإحدهما على الأخرى . . . . "ومع ذلك يسمونه "راعى رعاة الديمقراطية" . . .

وفى سنة ١٩٠٧ نقل كرومر من مصر بعد ٢٥ عاما وجاء بعده السير ألدرن جروست . الذى خلفه كتشتر بعد ذلك .

وفى ١٩٠٧/١٢/٢٧ تولى مصطفى كامل وتولى محمد فريد رئاسة الحزب فى ١٩٠٨/٢/١٤ وبدأت محاولة الربط بين حركة المثقفين وحركة العمال فزاد الاهتمام بإنشاء مدارس الشعب الليلية لتعليم الصنائع مجاناً وأنشئت أربع مدارس تضم كل منها حوالى ٢٠ تلميذاً فى مختلف الحرف كما ساهم نادى المدارس العليا فى هذه الحركة التعليمية .

وفى ١٩٠٨/٤/٢٩ فى عهد نظارة مصطفى فهمى الثالثة أيضا صدر قانون المشردين لحزب الحركة العمالية .

وكان يعتبر الواد ذكراً أو أنثى البالغ من العمر ١٥ سنة متشرداً اذا تسول فى الطريق العام أو فى محل صومى إذا لم يكن له محل إقامة مستمرة ولا وسائل للتعيش .

وترتب على هذا القانون وقوع العاطلين من العمال تحت قبضة البوليس الذى يحرر لهم محاضر تشرد ويودعهم السجن .

ونجح عمال مصنع "ماتوسيان" فى أغسطس ١٩٠٨ فى تأليف نقابة لهم .

وفى أكتوبر من ذات السنة تكونت نقابة أخرى تضم عمال السجاير عامة وكان عدد مؤسساتها أربعين يشتغل فيها ٣٠ ألف عامل .

واقتردى سائقو ترام القاهرة بعمال السجاير وأنشؤا نقابتهم فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ أيضا تحت اسم "نقابة عمال الترام المختلطة" .

كما كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها مثل نقابة مستخدمى المكاتب ونقابة كتبة المحامين الأهلية ونقابة كتبة المحامين المختلطة ونقابة مستخدمى المحاكم المختلطة ونقابة عمال المطابع وجمعية اتحاد عمال الخياطين وجمعية عمال الألبات المعدنية .

وفى ١١/١١/١٩٠٨ استقال مصطفى فهمى بعد ١٣ عاما بحجة سوء صحته .

وفى ١٢/١١/١٩٠٨ تولى بطرس غالى رئاسة النظارة .

وصدر فى عهد نظارة بطرس غالى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ بشأن تنظيم تشغيل الأحداث فى محالج القطن بعد أن ارتفعت الشكوى من استغلال أصحاب الأعمال للعمال الأحداث حيث كانوا يستخدمونهم فى سن مبكرة لقاء أجور زهيدة وساعات عمل طويلة وتحت ظروف عمل غير صحية .

وحرّم القانون استخدام الأحداث الذين لم يتموا السنة التاسعة من عمرهم فى معامل حلج الأقطان ولا السماح لهم بالدخول فى عتابر الشغل .

وقد امتد تطبيق هذا القانون بعد ذلك إلى الأحداث المشتغلين فى صناعة الغزل والنسيج وصناعة البخان .

ورغم أن هذا القانون فى ظاهره يهدف إلى حماية تشغيل الأحداث الا أنه لم يحقق لهم الكثير حيث كان يجيز تشغيلهم فى سن مبكر عن السن الطبيعى (من سن التاسعة) كما زاد من ساعات العمل (٨ ساعات للأحداث من ٩-١٣ سنة، ١٢ ساعة للأكثر من ١٣ سنة) مما كان يؤثر على صحتهم ، ومع ذلك فإنه لم يكن يرتب جزاء على مخالفة احكامه رغم خسالة ما فيها .

وأعاد بطرس غالى فى ٢٥/٣/١٩٠٩ إحياء قانون المطبوعات القديم الصادر فى



١٨٨١/١١/٢٦ الذى يقيد حرية الصحافة ويجيز تعطيل الصحف أو إلغاءها إداريا وكان قد بطل استخدامه منذ عام ١٨٩٤ وكان لهذا أثره فى زيادة قوة الحركة الوطنية

واقد هب الشعب متظاهرا فى ١٩٠٩/٣/٢١ ضد القيود الحديدية التى فرضها بطرس غالى على حرية الصحافة واحتجاجا على إعادة العمل بقانون المطبوعات وتجمع آلاف الشباب من طلبة المدارس العليا والأزهر وطوائف التجار والصناع وساروا فى مظاهرات احتجاج واستمرت المظاهرات ثلاثة أيام حيث اصطدم المتظاهرون برجال البوليس.

وفى يوليو ١٩٠٩ فى عهد نظارة بطرس غالى أيضا صدر قانون النفي الإدارى الذى بمقتضاه ينفى كل من يطلقون عليه سبى السمعة فكل شخص اشتهر عنه الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك يجوز إحالته ولو لم يثبت عليه جريمة ما إلى لجنة خاصة مؤلفة من المدير أو المحافظ ومن رئيس المحكمة الأهلية والنيابة واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الأعيان يعينهم ناظر الداخلية .

والجنة أن تحكم عليه بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود بأن يوضع بمحل إقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وأن يقدم ضمانا ماليا أو شخصا يكفل حسن سيره فى المستقبل بحيث إذا لم يقدمه نفى إلى جهة مصرية معينة يقضى فيها مدة العقوبة وهو قريب الشبه فى أحكامه بقانون العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وقانون الاشتباه رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ اللذين صدرا أيام السادات ولايزالا معمولا بهما لأن

وفى ١٩١٠/٢/٢٦ قتل بطرس غالى على يد إبراهيم تاهصف الوردانى وكان صيدليا تلقى علم الصيدلة بلوزان وافتتح صيدلية بعابدين واعترف فى المحكمة أن الدافع إلى القتل هو تصرفات بطرس غالى وأهمها توقيمه اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ والتي خوات إنجلترا بمقتضاها حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم بالسودان وتعيين حاكم إنجليزى بالسودان ورئاسة المحكمة المخصصة فى حادثة دنشواى وإعادته لقانون المطبوعات وسعيه لدم امتياز قناة السويس مرة أخرى . وحكمت عليه المحكمة بالإعدام .

وفى ١٩١٠/٢/٢٢ تولى رئاسة النظارة محمد سعيد وكان من إخوان المستعمر أيضا الذى منع المظاهرات بالقوة وأحيا تشريعات القمع والإرهاب وزاد معدل تعطيل الجرائد والصحف الوطنية بحجة المحافظة على الأمن

وفي ١٩١٢/٤/١ استقال الزعيم سعد زغلول من الوزارة وكان ناظرا للحقانية فيها احتجاجا على هذه الإجراءات وكان تعيينه ناظرا اصلا بقصد إرضاء قطاعات كثيرة من الأمة الشعبية التي كان قد اكتسبها خلال العامين اللذين كان فيهما ناظرا للمعارف في ١٩٠٦/٦/٢٨ في وزارة صهره مصطفى فهمي ، وذلك لمجموعة من المواقف أبدى فيها روح التحدي والرفض للسيطرة البريطانية على وزارة المعارف والحد من نفوذ مستشارها الإنجليزي . . .

وكان الزعيم سعد زغلول قد بدأ حياته بالمشاركة في أحداث ثورة عرابي وفصل من منصبه كناظر لقضايا الجيزة كما اعتقل بتهمة المشاركة في جمعية سرية يرئى من التهمة ثم اختير ناظرا للمعارف .

ثم انتخب عضوا بالجمعية التشريعية عن دائرتين (بولاق والسيدة) وكان الوكيل المنتخب في مقابل عدلي يكن الوكيل المعين .

وزيادة في التنكيل بالطلبة ومنعهم من الاشتراك في المظاهرات . خصص محمد سعيد درجات للسلوك والمواظبة للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة النشاط السياسي للطلبة ، ومن لا يحصل على الدرجات المطلوبة فيها يفصل من المدرسة ولا يجوز قبوله في أية مدرسة أخرى .

كما منع طلبة الأزهر والمعاهد الدينية منعا باتا من الاشتراك في أية مظاهرة أو إعطاء أية أخبار للجراند أو إبداء أية ملاحظات بواسطتها أو أن يكونوا مراسلين لأي جريدة .

وصدر قانون بإنشاء جمعية تشريعية حلت محل مجلس شورى القوانين على أساس الجمع بين التعيين والانتخاب فتشكل من أعضاء قانونيين هم النظار و٦٦ عضوا يتم انتخابهم من المحافظات و١٧ عضوا تعينهم الحكومة تمثل فيهم جميع الطبقات واختصاصها استشاري ويجوز حلها بأمر من الخديوى بناء على عرض مجلس النظار .

وكما ظهرت حركة مثقفين حركة وطنية ناشئة مقاومة للاحتلال ظهرت أيضا حركة للعمال ناشئة ببورها ، وكانت تتخذ شكل كفاح اقتصادي لا يخلو من مضمون وطني إذ كان

معظم أصحاب الشركات والمؤسسات من الأجانب وسرعان ما ارتبطت الحركتان العمالية والاقتصادية والمتقنين الوطنية .

وكان لتكوين النقابات دور كبير في تقوية الحركة الوطنية حتى وصل عدد النقابات سنة ١٩١١ إلى ١١ نقابة تضم ستة آلاف عامل، وكان أهم النقابات العمالية "نقابة عمال المصانع اليدوية" وكانت نقابة مصرية بحثة تألفت سنة ١٩٠٩ بتعضيد مباشر من رجال الحزب الوطنى الذين ساهموا فى وضع لائحة للنقابة تعتبر من خير اللوائح التى وضعت لنقابات الصناع .

ونصت لائحة النقابة على تحسين حال الأعضاء المادية والأدبية وتقديم الاستشارات القانونية والعلاج بالمجان للمرضى وإعانة المتعطلين وتشجيع التعليم الفنى .

ولما بدأ أصحاب الأعمال فى مجاهرتهـا بالعداء أنشأت بعض الجمعيات التعاونية للإنتاج بالقاهرة والإسكندرية كذلك أنشأت بعض جمعيات تعاونية للاستهلاك بالقاهرة والإسماعلية هدفت الاستغناء عن المنتج بقيام العمال أنفسهم بالإنتاج .

وقد أنشأت تلك النقابة ناديين بالقاهرة لمزاولة نشاطها كان أولهما بحى السبتية وأطلق عليه نادى السكة الحديدية لأن أغلب عمالها فيه وكان الثانى فى حى الخليفة .

وقام زعمائها بدعاية واسعة لها كان من أثرها انضمام عدة آلاف من العمال اليها ولم يقتصر نشاطها على مدينة القاهرة بل أنشأت لها فروعا فى بلاد مختلفة من القطر كالإسكندرية والمنصورة وطنطا والإسماعلية والأقصر وأسوان حتى أصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين .

وكانت تلك الفروع تضم أندية يجتمع فيها العمال ويذهب إليها أصحاب الأعمال أحيانا لطلب من يحتاجون إليه من العمال .

وقد سجلت فى السنوات من ١٨٩٩ - ١٩١١ سلسلة من الإضرابات قام بها العمال منها : إضراب العمال الإيطاليين فى بناء خزان أسوان وإضراب عمال لف السجائر وإضراب عمال شركة البواخر الخديوية عام ١٨٩٩ وإضراب عمال الموانى عام ١٩٠٠ وإضراب عمال شركة الغزل الأهلية عام ١٩٠٢ وإضراب عمال المركبات (الخديوية)

واضراب عمال توزيع التلغراف عام ١٩٠٦ واضراب عمال محطات السكة الحديد واضراب  
عمال السجاير واضراب عمال عناير السكة الحديد عام ١٩٠٨ واضراب عمال ترام القاه  
واضراب عمال ترام الإسكندرية عام ١٩١١ .

وفى ١٩١٤/٤/٥ اقبل محمد سعيد بناء على طلب المعتمد البريطانى بعد أن قد  
ثقتة فيه وتولى حسين رشدى رئاسة النظارة .



الزعيمان سعد زغلول ومصطفى النحاس وزملاهما فى المنفى بجزيرة سيشل سنة ١٩٢٢



الزعيم سعد زغلول يخطب وحواله أقطاب الوفد  
والزعيم مصطفى النحاس إلى يساره

### الفصل الثالث

## الحرب العالمية الأولى وتاليها الوحد

وفي ٢٨/٦/١٩١٤ قتل أحد الصربيين ولي عهد النمسا وأعلنت النمسا الحرب على الصرب فأعلنت روسيا الحرب على النمسا منضمة إلى الصرب فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا ووقفت فرنسا إلى جانب حليفتها روسيا.

وفي ٤/٨/١٩١٤ دخلت بريطانيا الحرب إلى جانب فرنسا والروسيا ونشبت الحرب العالمية الأولى.

وكان الخديوي عباس حلمي الثاني في رحلة للخارج وحسين رشدي رئيسا لمجلس النظر. وكانت مصر من الناحية الشكلية تحت السيادة التركية والسلطة الفعلية لبريطانيا وقوات الاحتلال فاحتلت بريطانيا إجراءات في مصر لإحكام قبضتها على البلاد وتسخير إمكاناتها لخدمة المجهود العسكري لبريطانيا وحلفائها.

وفي ١٨/١٠/١٩١٤ صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن منع التجمهر اعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق عام أو محل عمومي ولو لم يكن له قصد جنائي تجمهرا يعرض الأمن والسلام العام للخطر، وأرجال السلطة أن يأمروا المتجمهرين بالتفريق وإلا تعرضوا لعقوبة الحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو غرامة أقصاها عشرين جنيهًا.

كما تضمن القانون أحكاما بتشديد العقوبة إلى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة عند تفريق التجمهر وذلك لمواجهة أية مظاهرات أو إضرابات ضد قوات الاحتلال.

وفي ٢/١١/١٩١٤ أعلن قائد جيوش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية وجاء في القرار: «ليكن معلوما أنني أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن أخذ على مراقبة القطر المصري العسكرية لكي تضمن حماءه» فبناء على ذلك صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه» وقرضت الرقابة على الصحف تبعًا لإعلان الأحكام العرفية.

وفي ٥/١١/١٩١٤ دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد بريطانيا وحلفائها.

وفي ١٨/١٢/١٩١٤ أعلن وزير الخارجية البريطانية فرض الحماية على مصر وزوال السيادة التركية عليها نتيجة دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها، وجاء في الإعلان «يعلم وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببتها أعمال تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالتها وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالتها كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها»

والغيت وزارة الخارجية المصرية وأصبح التعامل بين ممثلي الدول الأجنبية في مصر يتم مباشرة مع المقيم البريطاني في مصر ككتشنر الذي خلفه بعد فرض الحماية هنري مكماهون وتغير لقبه إلى المنسوب السامي، كما تغير لقب ناظر إلى وزير تأكيداً لقطع العلاقات مع تركيا التي كانت تستخدم لقب الوزير وتحرمه في مصر حتى لا يستخدم التابع والمتبوع مسمى واحداً.

وفي ١٩/١٢/١٩١٤ أعلنت بريطانيا خلع الخديوي عباس حلمي الثاني وتولية الأمير حسين كامل عرش مصر بلقب سلطان وجاء في الإعلان «يعلم وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام عباس حلمي باشا خديوي مصر على الانضمام لاعداء الملك فقد رأت حكومة جلالتها خلعه من منصب الخديوية... وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله».

وفي ذات اليوم تأنقت وزارة حسين رشدي الثانية على النحو التالي: حسين رشدي للرئاسة والداخلية وإسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية وأحمد حلمي للزراعة ويوسف وهبه للمالية وعدلي يكن المعارف وعبد الخالق ثروت للحقانية وإسماعيل صدقي للأوقاف.

وبذلك استمر الوزراء في مناصبهم عدا وزير الخارجية الذي ألغيت وزارته.

وأصدر السلطان حسين كامل أمراً بأن يكون لقب رئيس الوزراء صاحب الدولة ولقب الوزير حضرة صاحب المعالي .

وعطلت الجمعية التشريعية وهي الهيئة شبه النيابية في ذلك الوقت إلى أجل غير مسمى تقاضياً من أن تصدر قرارات قد يكون فيها معنى الاحتجاج كما حرمت الاجتماعات وعطلت الصحف الوطنية.

ولم تقبل سلطات الاحتلال أن يواصل العمال تحركاتهم خلال الحرب فأغلقت أبواب النقابات وهاجمت أندية العمال ومدارس الشعب العمالية وقامت بحملة اعتقالات واسعة وحددت إقامة عدد كبير من العناصر الوطنية والقيادات العمالية وخاصة قيادات نقابة عمال الصنائع اليدوية ونقابة عمال الترام بحجة تأمين جهود الحرب

واشتدت وطأة الحياة على الشعب وساءت حالة الفئات الفقيرة نتيجة الغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية وانخفاض الأجور وانتشرت البطالة مما أدى إلى تجمع العمال العاطلين ونظموا مظاهرات صاخبة مروا بها في شوارع القاهرة والإسكندرية وعلى دور الصحف مما أدى إلى اضطدامهم بالبوابيس واعتقالهم ومحاكمتهم بتهمة التجمع بموجب القانون ١٠ لسنة ١٩١٤

وجند الإنجليز مليون و ١٧٠ ألف عامل وفلاح مصري تحت مسمى متطوعين أرسلتهم إلى سيناء وفلسطين والعراق وأوريا لخدمة الجيوش المحاربة والقيام بأشد الأعمال قسوة أطلق عليهم «فرقة العمل المصرية».

وتقول جريدة «رائد العمال» الإنجليزية عن ذلك: «وضع نظام التطوع ظهر عدم كفايته فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالإكراه وكان رجال السلطة يدخلون القرية وينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم في الغروب يحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب وينتقون خيرهم للخدمة منهم غلمان في الرابعة عشرة ومنهم شبوخ في السبعين فإذا رفض أحدهم هذا التطوع الجبري جلد حتى الإقرار بالقبول وكان الكرياح هو الوسيلة لتسخيرهم وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى معا حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المتقدمين للجلد، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية في معسكراتهم وأى معسكرات ٩٠٠ لاهيام.. وسوء تغذية ورياءة كساء.. وقلة غطاء.. حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون الغبراء مما جعل الأمراض تقترسهم اقتراسا.. لقد كانوا يموتون كالتذاباب في الصحراء.. وكثيراً ما رفض السماح لهؤلاء بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء خدمتهم».

وكانت الأغاني الشعبية تعبر عن آئین الشعب.

بلدى يا بلدى	وأنا بدي اروح بلدى
بلدى يا بلدى	والسلطة خدت ولدى

وأخذت سلطات الاحتلال تصادر الحاصلات الزراعية وتستولى عليها بـبُخس الأثمان  
وتفرض مقدارا معيناً منها تحتم توريده لجيش الاحتلال كما كانت تستولى على الدواب من  
جمال وحمير بـبُخس الأثمان

وجمعت الأموال قسرا تحت اسم التبرع للصليب الأحمر البريطاني كما أصدرت  
قرارا باحتكار محصول القطن جميعه لصالح بريطانيا... إلخ.

وأصدر مجلس الوزراء قراراً بمنع تصدير البيض للخارج وكان إنتاج البيض كله  
تقريبا لقوات الاحتلال.

ومع ذلك لم تهدأ الاضرابات ومقاومة الاحتلال من جانب العمال وباقى أفراد الشعب.  
وتجاوز سخط الشعب على الاحتلال إلى سخطه على السلطان والوزراء وجررت  
محاولتان لم تتجحا للاعتداء على السلطان: الأولى في المنصورة والثانية في الإسكندرية.

وفي ديسمبر ١٩١٦ عين السير «ريجنال نجت» حاكم السودان مندوبا ساميا في مصر  
خلفا لـ«كماهون»

وفي يناير سنة ١٩١٧ أعلن الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دخول  
أمريكا الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها كما أعلن مبادئه الأربعة مشر بتقرير العدل  
العالمي وحرية الشعوب والاعتراف بحقها في تقرير مصيرها وطلب في رسالته إلى مجلس  
الشيوخ أن تتفق الأمم على قبول مبدأ «الرئيس مونرو» وتعميم تطبيقه في جميع أنحاء  
الأرض فلا يصبح لأمة أن تكره أخرى على اتباع سياستها، وأنه يجب أن يترك لكل شعب  
الحق وحده في تقرير سياسته ورسم طريقه الذي يراه مؤيدا إلى التقدم بدون إخراج أو  
تهديد أو إرهاب لافرق في ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى . ونادى بوجوب إنشاء جمعية  
أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسي وسلامة الأملاك لجميع البلدان صغيرها  
وكبيرها على السواء.

ورغم إخلاف الرئيس ولسن لوعوده بعد انتهاء الحرب وهو ما يحدث دائما في كل  
حرب تقدم عليها النول الاستعمارية فقد استثارت هذه المبادئ روح الاستقلال والحرية في  
شعب مصر الذي تمسك بحقه في تقرير مصيره.

وفي ٩/١٠/١٩١٧ مات السلطان حسين كامل واعتذر ابنه الوحيد الأمير كمال الدين



حسين عن قبول العرش فعرضت بريطانيا العرش على الأمير أحمد فؤاد فقبله تحت اسم السلطان أحمد فؤاد الذي قرر من تلقاء نفسه في ١٩١٨/٢/٩ أن تتحمل الخزانه المصرية ٣.٥٠٠.٠٠٠ جنيه (ثلاثة ونصف مليون جنيه) ديونا لمصر انفققتها خلال سنوات الحرب على الحكومة البريطانية وتتأزل عنها «اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات»!

وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الهدنة في ١٩١٨/١١/١١ في عهد وزارة حسين رشدي الثانية. حتى توجه في ١٩١٨/١١/١٢ الزعيم سعد زغلول وكان وكيلًا للجمعية التشريعية معه عبدالعزیز فهمي وعلی شعراوي وكانا عضوين بالجمعية المذكورة إلى دار الحماية البريطانية لمقابلة المندوب السامي البريطاني «ريجنالديجت» وواجه الثلاثة ممثل الإمبراطورية البريطانية التي لا تغرب عنها الشمس في ذلك الوقت والتي خرجت من الحرب منتصرة وهم عزل إلا من سلاح الحق والوطنية يطلبون التصريح لهم بالسفر لمرض مطالب البلاد وهي الاستقلال التام لمصر على الحكومة البريطانية

فكانت جراحة بالغة في نظر المندوب السامي الذي سأل رئيس الوزراء حسين رشدي باسم من يتحدث الثلاثة؟ وهل فوضهم الشعب المصري؟ فأجاب حسين رشدي إن الزعيم سعد زغلول وكيل منتخب للجمعية التشريعية وعبدالعزیز فهمي وعلی شعراوي عضوان فيها وأن الجمعية التشريعية مازالت قائمة قانونًا.

وسرعان ما تألف الوفد المصري من الزعيم سعد زغلول و ١٤ عضوا هم:

علی شعراوي وعبدالعزیز فهمي ومحمد علی علوية وعبد اللطيف المكباتي وكانت تجمعهم رابطة العضوية في الجمعية التشريعية ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد

وضم الزعيم سعد زغلول إليهم إسماعيل صدقي ومحمد أبو النصر (وكانا من مؤيدي الأمير عمر طوسون بعد فشل محاولته تكوين وفد آخر) والزعيم مصطفى النحاس وكان قاضيًا - وحافظ مفيقي ويمثلان الحزب الوطني وكانا من المقتنعين بمبادئه وسينوت حنا وجورجي خياط عن الأقباط وحمد الياسل ممثلًا للقباائل.

وأعد الوفد صيغة توكيل هي «نحن الموقعين على هذا قد اتبنا سعد زغلول وصحبه ومن يختارونهم في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجعوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالًا تامًا»

وفى ٢٣/١١/١٩١٨ صدق على قانون الوفد (نظام داخلى) بذات المعنى.

ونصت المادة الثانية على أن مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما .

كما نصت المادة الثالثة على أن يستمد الوفد المصرى قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية.

ونصت المادة الخامسة على أنه لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة المنتدب لها وليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى استقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من تفاصيل.

ونصت المادة الحادية عشرة على أن يعين الوفد رئيسا وسكرتيرا وأميناً للصندوق ويصح أن يكون لكل منهم مساعون من الأعضاء.

ونصت المادة السادسة والعشرون على أن يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى يختار أعضاؤها من نوى المكانة والخبرة ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها إليه ومراسلة الوفد بما يهم من الشؤون الخاصة بمهمته.

كما عالجت باقى المواد نظام الوفد وتقسيم أعماله.

وسلك الوفد عدة سبل للمطالبة بالاستقلال بداية من الاحتجاج لدى السلطات الإنجليزية على استمرار الاحتلال والحماية .

ثم مخاطبة الرأى العام الإنجليزي والأوربى والأمريكى للحصول على التأييد الشعبى لقضية الاستقلال.

وكذلك كسب تأييد الأجانب المقيمين فى مصر وطوائفهم وتقاضى عدااء الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية من احتمال وقوعها بجانب الاحتلال ضد مصر.

وأخيرا تعبئة الرأى العام الداخلى وتنظيم الاجتماعات العامة للدفاع عن حقوق مصر وتنوير المواطنين بها ونشر حركة التوكيلات الشعبية لتعزيز وكالة الوفد للأمة.

وطبعت صحيفة التوكيل ووزعت على جميع أفراد الشعب فى القاهرة والأقاليم فوق عليها مختلف طوائف الأمة بحماس شديد رغم محاربة سلطات الاحتلال التى منعت بالقوة التوقيع على التوكيلات وصارت ما تم التوقيع عليه مستندة إلى الأحكام العرفية باعتبار التوكيلات مما يدعوى إلى الإخلال بالأمن العام ولم يحل ذلك دون استمرار التوقيع على التوكيلات وانتشارها واتساعها فى المدن والأقاليم.

وهكذا نشأ الوفد وكيلًا عن الأمة في المطالبة بالاستقلال الوطنى لمصر.

وهبت الأمة من خلفه تسانده وتطالب باسترداد حقوقها في الحرية والاستقلال.

واستمر الزعيم سعد زغلول يخطب في الاجتماعات في كل مكان مناديا بحقوق البلاد، ويرسل الاحتجاجات ويرفع المذكرات إلى الحكومات وقناصل الدول بمطالب البلاد.

وفي ٧ فبراير سنة ١٩١٩ خطب الزعيم سعد زغلول في جمعية الاقتصاد والتشريع ومما قال «في سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها وينون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهي حماية باطلة لا وجود لها قانونا بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب بقلية واحدة.

وكان لخطب الزعيم سعد زغلول تأثير كبير في إنكاء الحماسة الوطنية في نفوس كافة أفراد الشعب.

وكانت اجتماعات أعضاء الوفد تعقد في منزل الزعيم سعد زغلول لذلك سمي «بيت الأمة» كما سميت قرينته السيدة صفية زغلول «أم المصريين».

وطالب الزعيم سعد زغلول ورفاقه الترخيص لهم بالسفر لعرض قضيتهم فاشترط المندوب السامى للتخريض للزعيم سعد زغلول ورفاقه بالسفر أن تكون اقتراحاتهم بخصوص كيفية حكم مصر في حدود الحماية على مصر.

وكان رد الزعيم سعد زغلول «ليس في وسعى ولا في وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات أى الاستقلال التام»

كما طلب حسين رشدى وعدلى يكن وكان وزيراً للمعارف أن يعهد إليهما بالسفر للندن لإجراء محادثات بشأن مستقبل مصر السياسى.

فجاء رد الحكومة البريطانية بأن لا محل للتخريض لسعد وصحبه بالمجئ إلى لندن وإن الوقت غير مناسب الآن لزيارة رشدى وعدلى بحجة أن وزير الخارجية البريطانية (بلفور) صاحب الوعد المشنوم بإعطاء اليهود وطناً قريماً في فلسطين. مشقول بمقاومات الصلح وأنه سيفيق هو وزملاؤه عن لندن ويقصنون باريس لقرب انعقاد مؤتمر الصلح بها وطلب من الوزيرين تأجيل زيارتهما.

فقدّم حسين رشدي استقالته في ١٩١٩/٣/٨ فقبل السلطان فؤاد الاستقالة وشعر الوفد بالخطر وأرسل الزعيم سعد زغلول كتاباً عنيماً إلى السلطان فؤاد في ١٩١٩/٣/٢ اعترض فيه على قبول استقالة حسين رشدي كما اعترض على أي وزارة جديدة لأنها ستكون معارضة لسياسة الإنجليز في عدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح.

كذلك أرسل الزعيم سعد زغلول في ١٩١٩/٣/٤ احتجاجات لدى معتمدى النول على عدم تمكين معلى الأمة من حضور مؤتمر الصلح.

وفي ١٩١٩/٣/٦ استدعى قائد قوات الاحتلال الزعيم سعد زغلول وباقي أعضاء الوفد للحضور لمركز القيادة وألقى عليهم بلاغاً باللغة الإنجليزية فحواه «علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وأنكم تقيمون العراقيين في سير الحكومة المصرية تحت الحماية والسعى في منع تشكيل وزارة جديدة وحيث إن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية لذلك يلزم أن أنذركم أن أي عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية».

ولم يتراجع الزعيم سعد زغلول أمام الإنذار وأرسل في اليوم نفسه برقية إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى سرد فيها ما حدث وختمها «إن السلطة العسكرية أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة وتوعدتنا بأشد العقاب العسكى على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة كما تعلم بالضرورة أننا أخذنا على عاتقنا واجباً وطنياً لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك وحسبنا أن نذكركم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدين حتى تفكروا في حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب».

وفي ١٩١٩/٣/٨ اعتقل الزعيم سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد (الذين كانوا يحملون لقب الباشوية في ذلك الوقت) وهم محمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل وتم نفيهم إلى مالطة.

فاجتمع أعضاء الوفد وأرسلوا احتجاجاً إلى السلطان فؤاد على اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبوه وأرسلوا برقية احتجاج أيضاً إلى لويد جورج.

## الفصل الرابع

ثورة سنة ١٩١٩

وكان اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه سببا في إشعال الثورة في اليوم التالي ١٩١٩/٣/٩ في أنحاء مصر كلها من الإسكندرية إلى أسوان بالإضافة إلى تدمير الشعب وسخطه على قيود الاحتلال، وتطلعه إلى الحرية والاستقلال ورد فعل للخلاص من مساوئ الاحتلال وما عاناه الشعب قبل العرب وخلالها من استغلال وقسوة النفوذ الأجنبي وسيطرته الكاملة على خيرات البلاد وحياة الناس فكانت الثورة من أجل الاستقلال والحرية والتطلع إلى حياة كريمة أفضل بلا قيود ولا استعباد واشترك الشعب كله في الثورة رجالا ونساء وأطفالا وشبابا وشيوخا عمالا وفلاحين وطلبة وموظفين مسلمين ومسيحيين .

وأصبح بيت الأمة مركز النشاط الوطني وصار أعضاء الوفد يستقبلون فيه وفود المحامين والطلبة والأعيان القادمين من القاهرة والأقاليم .

وتعقد فيه الاجتماعات وترسل منه الوفود إلى معتمدى الدول بالاحتجاجات ويرسل منه المبعوثون إلى جميع أنحاء القطر لإشعال نار الثورة .

وآلف النمل المسفوح برصاص الإنجليز بين المسلمين والأقباط فأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد بما في ذلك الجامع الأزهر وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية بل إن السيدات المسيحيات دخلن المساجد وألقين الخطب كما حدث بمسجد السيدة زينب .

وكان أبرز الخطباء المسيحيين القس سرجيوس الذى قال في إحدى خطبه " إذا كان الاستقلال موقفا على الاتحاد وكان الأقباط في مصر حائلا دون ذلك فإننى مستعد لأن أضع يدي في يد إخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين لتبقى مصر متحدة مجمعة الكلمة " .

وكان اتحاد عنصرى الأمة بين المسلمين والأقباط في ثورة سنة ١٩١٩ هو أعظم إنجازات الثورة، فكانت مصر الدولة الوحيدة التى لم تمرقها العصبية والخلافات القومية والدينية حتى أن غاندى زعيم الهند كان يشيد دائما بالوحدة الوطنية في مصر ويعتبر الزعيم سعد زغلول مثله الأعلى في تحقيق هذه الوحدة .

واشترك الطلبة في الثورة وكان لهم فضل المبادرة فهم أول من هبوا في ١٩١٩/٢/٨ يعلنون الثورة وشكلوا لجان الطلبة منها لجنة طلبة الأزهر ولجان طلبة المدارس العليا ولجان طلبة المدارس الثانوية إلخ ، وقد استمروا في المعركة حتى نهايتها ولم يتخلفوا قط ..

كما اشترك في الثورة آلاف من صغار التجار والحرفيين وأغلق معظمهم متاجرهم ولا تخلو أسماء الضحايا في المدن من اسم تاجر صغير أو حرفي بسيط .

واستجابت المرأة المصرية للشعور الوطني فاشتركت النساء في مظاهرات خرجن بها في ١٩١٩/٣/١٦ ثم في ١٩١٩/٣/٢٠ يهتفن بحياة مصر والزعيم سعد زغلول غير عابئات برصاص الإنجليز .

واشترك مع الرجال في إقامة المتاريس في الشوارع وعندما قام الموظفون بإضرابهم في أبريل ١٩١٩ وقفن على أبواب الوزارات والمصالح يمنعن المضغفاء من المتخلفين من العودة للعمل .

واشترك المحامون الأهليون بإضرابهم ومسيراتهم وبدأ إضراب المحامين الأهليين يوم ١٩١٩/٣/١١ . وأعلن مجلس نقابة المحامين الإضراب في ذات اليوم ووافق معظم القضاة على إثبات الإضراب في معاصر الجلسات .

كما أضرب المحامون الشرعيون يوم ١٩١٩/٣/١٩ وأغلقت المحاكم الشرعية أبوابها .

وكان دور الأزهر في الثورة بارزا والمظاهرات تبدأ منه والأزهريون ورجال الكنائس في مقدمة صفوف المتظاهرين .

واشترك الموظفون بالحكومة في الثورة آخر الأمر وشكلوا لجنة مندوبي الوزارات الحكومية ومصالحها من ٣٢ عضوا ثم من ٥٧ عضوا وأعلنوا الإضراب في ١٩١٩/٤/٢ ثم في ١٩١٩/٤/١٦ .

واشترك في الثورة مئات الآلاف من العمال والفلاحين وكان منهم مجهولون على أكتافهم قامت الثورة سقط منهم ثلاثة آلاف شهيد وحكم على آلاف منهم بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن

وكان عمال الترام وسائقو سيارات الأجرة والنقل أول المضربين فلضربوا يوم ١٩١٩/٣/١١ واستمر اضرابهم ثمانية اسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن الزعيم سعد زغلول .

كما أضرب عمال العنابر يوم ١٩١٩/٣/١٥ وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل ولم يعودوا إلى عملهم إلا في أواخر سنة ١٩١٩ وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديد ثم قطعوا الخط الحديدي القريب من إمبابية فتعطلت قطارات الوجه القبلي .

وأضرب عمال المطبعة الأميرية ببولاق يوم ١٩١٩/٣/١٨ .

وأضرب عمال ورش جبل الزيتون التابعة لمصلحة السكك الحديدية يوم ١٩١٩/٣/٣٠ .

وأضرب عمال شركة الغاز والنور يوم ١٩١٩/٣/٣٠ أيضا فباتت القاهرة في ظلام حالكة .

وقد حفظ التاريخ للعمال تضحياتهم الغالية وسجل لهم إنكار الذات وإيثارهم الأمة على أنفسهم .

واصطدم الثوار بالقوات المسلحة البريطانية وأقاموا الحواجز والمتاريس لتعطيل سير السيارات الحربية البريطانية المحملة بالجنود .

كما حفروا الخنادق في الشوارع اتخذ منها المتظاهرون ومن أنقاضها وقاية من الرصاص ومعاقل يلقون منها الطوب والحجارة على قوات الاحتلال .

وقامت الثورة في باقي المدن بالوجه البحرى بالإسكندرية وبور سعيد ورشيد ومدنهور وطنطا وبركة السبع وقلين ولسوق وسمنود وزفتى وكفر الشيخ والمحلة الكبرى وشبين الكوم والمنصورة ودمياط وميت غمر وكفر الزيات وتفنها الأشراف وبنديط والقليوبية والشرقية والطرية بقهلية .

وفي الوجه القبلي في الواسطى وبنى سويف والفيوم والمنتيا وأسويط وجرجا وقنا وأسوان

وفى الريف اتخذت الثورة ملابعا أكثر عتفا بقطع خطوط السكك الحديدية وتدمير المحطات وإتلاف التلغراف والتليفونات فى كل مكان وفى وقت واحد تقريرا وإعلان الجمهوريات المستقلة فى زفتى والطرية بقلية تقوم بمهام الحكومة ومستقلة عنها وكان يوسف الجندى على رأس جمهورية زفتى .

وفى الصعيد بلغ العنف أقصاه فى القيوم حيث اشترك البدو فى الثورة اشتراكا منظما وجرت معارك شبه حرية بينهم وبين القوات البريطانية وفى ديروط وديرمواس والمنيا وأسيوط هاجم الثوار مراكز البوليس واستولوا على السلاح كما هاجموا سفينة نهرية وقطارا محملين بالضباط والجنود الإنجليز .

وفى ١٨/٣/١٩١٩ وإزاء اشتداد الثورة أرسلت التعليمات برقيا من الوفد البريطانى فى باريس إلى لندن تضمنت تعديلا فى سياستها جاء فيه "يجب أن يعود النظام فوراً ويؤن مسالمة ثم تتألف حكومة ذات كفاية تزود بالسلطة اللازمة وعندما يتم ذلك فإن حكومة جلالة تصيح مستعدة لأن تبحث فى لندن أى مسائل مع الوزراء المصريين ويمكن لهؤلاء أن يصبحوا معهم وكلاء عن القضية الوطنية حتى ولو كانوا من المتطرفين (أى الوفد) وكانت هذه التعليمات تكشف استعداد الحكومة البريطانية للإفراج عن الزعيم سعد زغلول ورفاقه .

وفى ٢٥/٣/١٩١٩ وإزاء الانزعاج الشديد للحكومة البريطانية من اللورد اللنبى مندوبا ساميا وكان قائد عام القوات البريطانية فى مصر أثناء الحرب وذلك لمواجهة الثورة. ورغم الفطائع التى ارتكبت وحمالات الانتقام وقصف المدن والقرى بالقنابل من الطائرات استمرت الثورة ولم تنقطع المظاهرات .

ووقعت مجازر فى العاصمة وفطائع فى الجيزة والبدرشين ونزلة الشويك احتج عليها مجلس مديرية الجيزة وفى العزيزية وفى القنايات مركز الزقازيق وفى صلف الملوكة ومع ذلك لم تهدأ الجماهير واستمرت فى مقاومة الاحتلال .

وأنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية فى قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم عقدت جلساتها يومياً وأصدرت أحكاماً بالإعدام على مئات الوطنيين ونفذت أحكام الإعدام والسجن والجلد على الآلاف .



واجتاحت الثورة كل شئ في طريقها وكان إضراب الموظفين يوم ١٩١٩/٤/٢ قد أثار حماس الجماهير فتغلقت المحال التجارية في الأحياء الوطنية وتحت ضغط الشعب وبثورته اضطر المنوب السامي اللبني أن يعلن في ١٩١٩/٤/٧ الإفراج عن الزعيم سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بأن يشاء من المصريين بالسفر إلى حيث يشاء .

وجاء في البيان الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم وبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان فإنه لم يبق حجر على السفر، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علوة على ذلك أن كلا من :الزعيم سعد زغلول وإسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل مطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر .

وفي ١٩١٩/٤/٩ إزاء الإفراج عن الزعيم سعد زغلول والسماح لمن يشاء بالسفر شكل حسين رشدي وزارته الرابعة على النحو التالي :

حسين رشدي للرئاسة والمعارف ويوسف وهبه للمالية وعدلى يكن للداخلية وعبد الخالق ثروت للثقافية وجعفر والى للأوقاف وأحمد منحت يكن للزراعة وحسن حسيب للأشغال والحريرية والبحرية . وبذلك استبعد من الوزراء إسماعيل سرى وأحمد حلمى وأحمد زيور لأنهم لم يتضامنوا معه في موقفه .

وفي ١٩١٩/٤/١١ سافر أعضاء الوفد المصرى وعلى رأسهم الزعيم مصطفى النحاس من القاهرة إلى بور سعيد ومنها أبحروا إلى مالطة حيث التقوا بالزعيم سعد زغلول وزملائه وأبحروا جميعا إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح .

وبار الوفد مؤلفا من الزعيم سعد زغلول والزعيم مصطفى النحاس وعلى شعراوي وإسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد ومحمد على غلوي وعبد اللطيف المكباتى وسينوت حنا وجورج خياط وحافظ عفيفى وحسين واصف ومحمود أبو النصر ثم أيضا واصف واصف وعبد الخالق مذكور .

وفي ١٩١٩/٤/١١ أيضا تألقت لجنة الوفد المركزية من محمود سليمان رئيسا وإبراهيم سعيد وكيلًا وأمينًا للصندوق ومحمود أبو الحسن وكيلًا وعبد الرحمن فهمى سكرتيرا عاما وأمين الرافعى مساعدا للسكرتير ومحمد السيد أبو على وإبراهيم ألهابوى

ومرقد حنا وتوفيق دوس ومحمد محمود خليل ومحمد عز العرب وعبد الرحمن الرفاعي  
وكتور حسن كامل ومحمد عبد الرازق والسيد خشبه وعلى محمود، أعضاء .

وتفرع من هذه اللجنة لجان أخرى فرعية في المدن والأقاليم تتولى جمع التبرعات  
وإرسال المعلومات وتقود الحركة الوطنية وتقوم بالربط بين قيادة الوفد وأحداث الثورة .

ولم تهدأ الثورة بعد الإفراج عن الزعيم سعد زغلول ورفاقه رغم مظاهر الفرح لهذا  
الإفراج وتعددت المصادمات بين الشعب وقوات الاحتلال وتعددت الاعتقالات واستمرت  
المحاكمات العسكرية .

وفي ١٩١٩/٤/١٩ وصل الوفد المصري إلى باريس فسجى بأن مؤتمر الصلح  
يوحد أبوابه في وجهه .

وفي ١٩١٩/٤/٢٢ أذاعت دار الحماية بالقاهرة بلاغا بأن الرئيس ولسن صاحب  
المبادئ الأربعة عشر المشهورة عن حق كل أمة في تقرير مصيرها والذي كانت قد عقدت  
عليه الآمال يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها بريطانيا على مصر في  
١٩١٤/١٢/١٨ . . . ومع موافقة الرئيس ولسن على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة  
يحتفظ لنفسه في المستقبل في تفاصيل ذلك وفي التعميدات التي قد تنتج عن هذا القرار  
فيما يمس حقوق الولايات المتحدة .

وأن الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصري  
المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي .

على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالاتجاه إلى  
القوة والشدة .

وعلى الرغم من ذلك فلم يدخل اليأس إلى قلوب رجال الوفد فراحوا يقدمون طلباتهم  
إلى مؤتمر الصلح وإلى رؤساء الحكومات إلا أن أحدا لم يستمع إليهم وتيقنوا أن الوعود  
كانت كاذبة ولكنهم لم ييأسوا .

وقبول اعتراف ولسون بالحماية البريطانية على مصر يسخط الشعب عليه بعد أن  
تذكر لوعده وتمسك الشعب المصري بحقه في الحرية والاستقلال وتقرير مصيره .

وفي ١٩١٩/٤/٢٨ استقال حسين رشدى على أثر إذاعة هذا البلاغ .

فأصدر الجنرال اللنبي بلاغا عسكريا جاء فيه "قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية بما في ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم وذلك بصفة وقتية لحين تأليف وزارة جديدة .

وفي ٢١/٥/١٩١٩ تولى محمد سعيد تأليف وزارته الثانية على النحو التالي :

محمد سعيد للرئاسة والداخلية وإسماعيل سرى للأشغال ويوسف وهبه للمالية وأحمد زوير للمعارف وعبد الرحيم صبرى للزراعة وأحمد ذو الفقار للحقانية ومحمد توفيق نسيم للأوقاف .

وكانت الضريبة الكبرى في ٢٨/٥/١٩١٩ عندما وقعت معاهدة الصلح في قصر فرساي بباريس تتضمن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ونقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاق سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى إنجلترا .

وفي ٢/٦/١٩١٩ قرر محمد سعيد فصل الزعيم مصطفى النحاس من القضاء أسفره مع أعضاء الوفد دون أن يحصل على إجازة بمعاش قدره ١٥ جنيها شهريا .

والزعيم مصطفى النحاس تخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٠ وكان ترتيبه الأول وسميت دفعة باسمه ، وكان الوحيد في تاريخ المدرسة الذي حصل على الدرجات النهائية في جميع المواد ، وعمل الزعيم مصطفى النحاس محاميا بمكتب محمد فريد ثم افتتح مكتباً للمحاماة بالمنصورة ، لايدافع إلا عن الأبرياء والحق والعدل ، وكان يعاونه في مكتبه المجاهد الكبير إبراهيم فرج الذي كان يعتبره ابنا له.

وفي سنة ١٩٠٢ عين قاضيا بمحكمة قنا ثم نقل إلى محكمة طنطا وحكم على مدير مديرية الغربية «محب» لاعتدائه على أحد المواطنين وانضم للوفد منذ تأسيسه.

وفي ٣/٦/١٩١٩ احتفلت وزارة محمد سعيد بعيد ميلاد جورج الخامس ملك بريطانيا وعطلت الوزارات والدواوين ورفعت الأعلام على المباني الحكومية وأطلقت ٢١ مدفعا بالقاهرة والإسكندرية وبور سعيد !!!

والغريب أن وزارة محمد سعيد قررت ابتهاجا بتوقيع معاهدة الصلح وتقرير الحماية البريطانية على مصر إطلاق ١٠١ مدفعاً في كل من القاهرة والإسكندرية وبور سعيد وتعطيل الوزارات في جميع أنحاء القطر يوم ١٤/٧/١٩١٩ !!!

وتم تعديل هيئة الوفد في يوليو سنة ١٩١٩ وحصل منها إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر كما فصل حسين وأصف - لخالفتهم مبادئ الوفد وخطته وبسبب اليأس الذي دب في نفوسهم ومناذاتهم بضرورة التفاهم مع الإنجليز !!!

وعلى الجانب الآخر قولت وزارة محمد سعيد من الشعب بالمظاهرات العدائية في القاهرة والإسكندرية وبعض المدن وأرسلت عرائض الاحتجاج على تاليقها، للسلطان فؤاد إذ كان في تشكيل هذه الوزارة معنى التحدى للثورة وللزعيم سعد زغلول .

ولم تهدأ الثورة مرة أخرى وتعددت المظاهرات والإضرابات العمالية في كل مكان .  
فأضرب عمال شركة السكر وعمال التفطيش يكوم أمبو يوم ١٦/٧/١٩١٩ . وأضرب عمال المعادن يوم ٢٨/٧/١٩١٩ . وأضرب عمال الفنارات والأحواض وورش الحكومة بالإسكندرية وعمال الشحن والتفريغ بجمرك الإسكندرية يوم ٤/٨/١٩١٩ . وأضرب عمال مخازن القاهرة يوم ٥/٨/١٩١٩ . وأضرب عمال مصانع السكر بابي قرقاوص وعمال مصنع كوتسيكا يوم ١٢/٨/١٩١٩ . وأضرب عمال مصنع السكر بالحوامدية وعمال ترام مصر الجديدة وعمال شركة المخازن العمومية يوم ٣/٨/١٩١٩ . وأضرب عمال لف السجاير يوم ١٤/٨/١٩١٩ .

وانتشرت المطبوعات والصحافة السرية والتي كانت تحمل بشدة على الإنجليز والسراي والوزراء وكان الناس يتلقونها بلهفة ويتبادلون الاطلاع عليها وتوزيعها .  
وكان للطلبة جريدة سرية باسم " المصري الحر " ولها مطبعة خاصة .

واصدر الجنرال بلفن أمرا في يوليو سنة ١٩١٩ بعقاب كل من يشترك في إخراج أو توزيع أو حيازة هذه النشرات جاء فيه :

كل شخص يطبع أو يجدد أو ييسر أو ينيع أو يوزع أى نشرة أو صورة فوتوغرافية أو غير فوتوغرافية أو رمز أو أى شئ من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى عمل من تلك الأعمال بقصد الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب

جريمة ضد الأحكام العرفية وأى شخص فى حياته نشره أو صورة فوتوغرافية أو غير فوتوغرافية أو رمز أو أى شئ من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الغرض الظاهر منها الاخلال بالنظام وإثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سلفا يعد مرتكباً لجريمة ضد الأحكام العرفية »

كما فرضت غرامات مالية على أهالى المناطق التى وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمباني الحكومية بلغت حوالى ربع مليون جنيه وبدلاً من أن تنزل إلى خزانة الحكومة المصرية آلت إلى الخزنة البريطانية ١١

وأصدرت وزارة محمد سعيد الثانية فى ١٨/٨/١٩١٩ قراراً بتشكيل لجنة دائمة للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال للنظر فى مطالب العمال وحل ما ينشأ من خلاف على الأجور وساعات العمل وشروطه ، واقتراح مشروعات للتسوية والتوفيق وفحص ما يرفع إليها من شكاوى وإجراء أى تحقيق عدا المسائل المتعلقة بموظفى الحكومة . وقالت تبريراً لذلك أن الحال يدعو إلى إيجاد هيئة خاصة لتبحث بروح التوفيق والمصالحة فى كل خلاف بين العمال وأصحاب الأعمال ، وشكلت اللجنة من خمسة أعضاء دون تمثيل للعمال فيها .

ورغم ذلك وباشتغال الحركة الوطنية اتسعت الحركة النقابية وعادت أكثر نشاطاً . وساعد على اهتمام العمال بتكوين النقابات اشتراكهم مع سائر فئات الشعب فى ثورة ١٩١٩ التى أكتت لهم أهمية وحدتهم .

وانتشرت النقابات فى كل مكان وكل صناعة وحرفة حتى بلغ عدد النقابات فى الإسكندرية وحدها ٢٣ نقابة وفى القاهرة ٣٨ نقابة وفى القنال ١٧ نقابة .

ولم تهدأ حركة العمال وسائر طوائف الشعب فى مقاومة الاحتلال ووزارة محمد سعيد وتولى عبد الرحمن فهمى توجيه قوى الثورة وتشكيل لجان الطلبة ولجان الموظفين ولجان العمال والجهاز السرى لتنظيم الجمعيات السرية، وكان منوطاً بها القيام بأعمال العنف والاعتقالات وكان لها أثر كبير فى الحركة الوطنية إبان الثورة مثل جمعية اليد السوداء - لجنة الدفاع الوطنى - المصرى الحر - اللجنة المستعجلة - الشعلة - المدارس العليا - جمعية مجلس العشرة - جمعية الخمسين - جمعية الانتقام ..

وكان للعمل نشاط في هذه الجمعيات التي قامت بأعمال فدائية ضد سلطات الاحتلال واشترك العمال في صنع القنابل وتجهيز السلاح والاعتقالات العديدة حتى سعى العمال بجيش الوفد كما سعى الطلبة كذلك .

وكان التنظيم السري برئاسة عبد الرحمن فهمي يتلقى تعليماته من الزعيم سعد زغلول شخصيا من باريس وكانت هذه التعليمات تكتب بالحبر السري "ماء البصل" فوق صفحات مجلات فرنسية وإنجليزية يراعى فيها أن تكون علمية حيث كان يتسلمها الأستاذ بالجامعة محمد صادق فهمي .

وكانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا ثم يحمل الرسالة إلى بيت عبد الرحمن فهمي ويتولى معه كي الصفحات فتظهر الكتابة .

وكان عبد الرحمن فهمي يرسل رسائله إلى الزعيم سعد زغلول بنفس الطريقة .

وكان أعضاء الوفد في باريس وإن مصر لا يعرفون شيئا عن هذه الطريقة التي تتم بها المراسلة بين عبد الرحمن فهمي والزعيم سعد زغلول أو عن الأعمال التي يديرها عبد الرحمن فهمي .

وقد اشتكى محمود سليمان وإبراهيم سميد للزعيم سعد زغلول فكتب رسالة إلى عبد الرحمن فهمي في ١٤/٩/١٩١٩ يقول "لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه (إبراهيم سميد) وعلى محمود سليمان الأعمال التي تريد مباشرتها لمصلحة الوفد لأن كتمانها في الحقيقة عنهما يوجب استيائها ذلك على أن يكتم اسماء من يقومون بهذه الأعمال أن كان في إفشائها ما يضر بإتعامها أرجو أن تفهمهما أن الطريقة التي نتراسل بها لا يمكن معها الإمضاء وأن إخفاءها كان بناء على اتفاق بيتي وبينك وإني لم أضجر إخواني بها خوفا على ذلك الاتفاق .

وكان وقوف صحافة قوية إلى جانب الوفد تؤيده وتدعو لقضيته أمرا هاما لنجاح حركة الوفد ونشرها في البلاد ومقاومة الحركات المساندة للاستعمار وتولى هذه المهمة عبد الرحمن فهمي أيضا ، ويقول في رسالته للزعيم سعد زغلول في ٢٢/٨/١٩١٩ أمكننا الآن أن نضم إلينا ثلاث جرائد مصرية وجريدة وادي النيل وجريدة النظام لتأييد مبدأ الوفد والمهمة بمنولة لضم غيرها .

وفي ١٨/١٠/١٩٩٩ أرسل الزعيم سعد زغلول يقول "الجرائد تطورت حركتها تطورا خالصا وتطورنا معها في المعاملة أيضا وأصبحت تأتمر بما تنبهه لها مما ينفع الحركة والابتعاد عما يضرها .

كنت أصبو كثيرا إلى هذه النتيجة وكنت أظن أنني لا أبلغها إلا ببذل آلاف الجنيهات ولكن ضيق ذات اليد اضطرني إلى البحث عن طرق أخرى غير طريق المال والله الحمد نجحت فيها وأصبحت قابضا على ناصية الصحافة .

وكان لعبد الرحمن فهمي علاقة قوية بالطلاب من خلال لجانهم وبالعمال من خلال نقاباتهم ولعل لوره في تشكيل النقابات العمالية ثابت في رسالته التي بعث بها إلى الزعيم سعد زغلول وهو في باريس في ١٨/١٠/١٩٩٩ جاء فيها :

"فاتني أن أوضح أسيادتكم نتيجة الجهود التي بذلت في سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها، فلقد أثمرت والحمد لله تلك الجهود التي بذلت في هذا السبيل وشكلت لكل حرفة نقابة ولم يبق في مصر حرفة أو صنعة إلا ولها نقابة نعم إن الحكومة لم تعترف بهذه النقابات لكن وليس منظورا أن تعترف بها في الظروف الحاضرة ولكنها على كل حال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهي سلاح قوى لا يستهان به في الملمات يجب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن من الوقت .

وكان من الخطوط العامة لسياسة الوفد تعطيل أية حكومة في مصر لا تلتزم بسياسة الوفد أو تتعاون مع الاحتلال .

وتعرض بعض الساسة المصريين الذين أقبلوا على تأليف مثل هذه الحكومة لسلسلة من الاعتداءات قصد بها إفزاعهم وإرهاب غيرهم حتى لا يفعل مثل ما فعلوه .

ففي ٢/٩/١٩١٩ وقعت محاولة اعتداء على محمد سعيد بإلقاء قنبلة عليه بالقرب من محطة جاناكليس بالإسكندرية لم تصبه واستمرت الاعتداءات على الوزراء عملاء الاحتلال والسراي تباعا بعد ذلك .

وفي ٢١/١٢/١٩١٩ أرسل الزعيم سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي يقول أبلغنا أن الأنجليز يسعون لموافقة الوزراء المصريين على مشروعات للرؤى في السودان مخالفة للمصلحة نرجو تبصير الوزراء يعواقب هذه المشروعات وإقائتنا عن تفصيلات ذلك.

وقام عبد الرحمن فهمى بتبصير الوزراء وأفاد الزعيم سعد زغلول بالأتى "فى يوم ١٨/١/١٩٢٠ ألقى مجهول قنبلة على إسماعيل سرى وزير الأشغال عند خروجه من بيته بالمتنزه .

وفى يوم ٢١/١/١٩٢٠ قدم إسماعيل سرى استقالته من الوزارة رغم إباح الوزراء والسلطة البريطانية ورقض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الأشغال قبول المنصب ولكن محمد توفيق وزير الزراعة قبل أن يكون وزيراً الأشغال وبعد ١٧ يوماً وفى ٢٢/٢/١٩٢٠ أُلقيت عليه قنبلة بجهة غمرة انفجرت ولم تصبه بضرر .

ونحن نعتقد أن إلقاء القنابل لم يكن مقصوداً به قتل أحد من المصريين فقد اعتدى فى ديسمبر ١٩١٩ على يوسف وهبه رئيس الوزراء بإلقاء قنبلتين عليه انفجرتا ولم تصيباه، كما اعتدى فى ١٢/١/١٩٢٠ على محمد توفيق نسيم رئيس الوزراء بعده وأُلقيت عليه قنبلة لم تصبه وأصابته سائقه .

فالمقصود من هذه الاعتداءات مجرد تبصير المنحرفين بعواقب انحرافهم وخطر انحيازهم للاحتلال ضد الشعب تنفيذاً لطلب الزعيم سعد زغلول تبصير المسؤولين بعواقب مواقفهم .



وحدة الأمة ( مسلمون وأقباط )



## الفصل الخامس

### لجنة ملنر

وفي ١٩١٩/٩/٢٢ أعلن رسمياً في لندن تأليف لجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات لتحقيق أسباب الاضطرابات في مصر، فقامت المظاهرات في كل مكان وكان أعنفها في الإسكندرية . وفي مواجهة الحركة الوطنية أصدر محمد سعيد قراراً في ١٩١٩/١١/٥ يمنع المظاهرات وأرسل نصف اورطة من الجيش المصري إلى الإسكندرية لمنع سير المظاهرات دون جنوى.

ونتيجة لاشتداد الثورة وامتدادها إلى كل أنحاء مصر أعلنت دار الحماية في مصر عن قيام لجنة ملنر لاقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر في ظل الحماية.

وجاء في البيان الذي أصدره المندوب السامي اللورد اللنبى «أن سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي الاحتفاظ بالحكم الذاتي فيها تحت حماية بريطانيا وإنشاء حكومة ذاتية تحت رئاسة حاكم مصري».

وأدى هذا الإعلان في مصر إلى اندلاع المظاهرات في كافة أنحاء مصر من جديد سقط فيها العديد من العمال والفلاحين والطلبة وسائر طوائف الشعب.

وامتلات الصحف برسائل الاحتجاج على اللجنة وبالمقالات تندد باللجنة كما انتشرت المنشورات السرية.

وفي ١٩١٩/١١/١٦ اعترضت لجنة الوفد المركزية على قدوم اللجنة وطالبت بمقاطعتها.

وفي ١٩١٩/١١/١٨ اقتتل المتظاهرون بالإسكندرية البلاط وأهجار الأرصفة وأقاموا المتاريس ووضعوا السدود في الميادين والشوارع لمنع سيارات الجيش البريطاني من تعقب المتظاهرين . كما أقفلت المحال التجارية وانتقلت الاضطرابات إلى القاهرة وعاد الطلبة بالمدارس والمعاهد إلى الإضراب من جديد وعادت المواكب الكبيرة تضم علماء الأزهر والقساوسة والعمال والموظفين والطلبة تظهر في الشوارع.

وفي ١٩١٩/١١/١٨ أيضاً استدعى اللورد اللنبى عبد الرحمن فهمى ومحمود سليمان وإبراهيم سعيد وأبلغهم أنه يعتبرهم مسئولين عما ينشر في الصحف وطلب إلى محمو

سليمان وإبراهيم سعيد أن يغادرا القاهرة ويقيما في بلديهما وأن يقيم عبدالرحمن فهمي في مصر تحت المراقبة، ولما لم يمتثلوا قامت قوات الاحتلال في ١٩١٩/١١/٢٠ باعتقال محمود سليمان وإبراهيم سعيد وترحيلهما إلى بلديهما وأبقت عبدالرحمن فهمي تحت المراقبة. وعندما أحس محمد سعيد أن الأمور بدأت تفلت من يديه قدم استقالاته في ١٩١٩/١١/٢٠.

وفي ١٩١٩/١١/٢٠ تولى رئاسة الوزارة يوسف وهبه بقصد إحداث فتنة بين المسلمين والأقباط وليعبد الطريق للجنة ملنر وكان تشكيل الوزارة على النحو التالي:

يوسف وهبه للرئاسة والمالية، إسماعيل سرى للأشغال والحرية والبحرية، أحمد ذو الفقار للحقانية محمد توفيق نسيم للداخلية، أحمد زيور للمواصلات، محمد شفيق للزراعة يحيى إبراهيم المعارف حسن درويش للأوقاف .

وكلهم كانوا أعضاء في وزارة محمد سعيد عدا يحيى إبراهيم ومحمد شفيق وحسن درويش .

وعهد عبدالرحمن فهمي إلى اختيار قبطي هو مرقص حنا رئيسا للجنة المركزية بالنيابة على أثر اعتقال رئيسها محمود سليمان.

وكتب عبدالرحمن فهمي إلى الزعيم سعد زغلول «أجمعنا كلمتنا على اختيار قبطي ونسند إليه مركز الوكيل ليرأس اللجنة مدة إبعاد محمود سليمان وإبراهيم سعيد رادين بذلك كيد المسلمين في نحرهم ولنتثبت لهم أن هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا وأن قيادتنا وطلباتنا القومية لا يمكن أن يقف أمامها عائق».

وفي ١٩١٩/١١/٢١ اجتمع في الكنيسة المرقسية نحو الفين من كبار الأقباط خطب فيهم سلامة منصور رئيس المجلس الملي والقمص سرجيوس وكامل جرجس عن الطلبة واتفقوا على إرسال برقية احتجاج ليوسف وهبه جاء فيها «الطائفة القبطية المجتمع منها ما يبرو على الأفلين في الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم للوزارة وفي هذا قبول للحماية ولناقشة لجنة ملنر وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة نستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن» ... دون جدوى.

وفي ١٩١٩/١١/٢٥ ألقى اللورد كيرزون رئيس الوزراء البريطاني خطبة في مجلس اللوردات أعلن فيها استمرار تمسك بريطانيا بسياستها في مصر والحيلولة بينها وبين الاستقلال التام كما أعلن تأييد بريطانيا لوزارة يوسف وهبه.

وفي ١٩١٩/١٢/٧ وصلت لجنة ملنر في سرية وخفية إلى بورسعيد واستقلت قطارا خاصا إلى القاهرة.

وفي ١٩١٩/١٢/٨ أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا أوضحت فيه أسباب مقاطعة لجنة ملنر وهي أن المسألة المصرية مسألة دولية وليست داخلية مع بريطانيا وقبول المفاوضات يجعلها داخلية ولأن اللجنة تريد المفاوضات على أساس الحماية والأمة رفضت الحماية ولا ترضى غير الاستقلال بديلا ولأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية... إلخ.

ثم قالت « إن الحكومة الإنجليزية في حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ولو صنعت عليها جميع الدول ما دام الشعب المصري وهو صاحب الشأن وحده لا يقبلها، فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالأحرى تسكها برفض الحماية أمر مشروع. فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية إلى دولة أجنبية لاقية لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية وتكون كل مفاوضة في هذا الشأن مجردة عن أي صبغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئا »

وقوبلت لجنة ملنر باضطرابات ومظاهرات من جميع طوائف الشعب ، ويرى التقرير الذي وضعته اللجنة أن التلغرافات انتهت عليها منذ قدومها معلنة عزم مرسلها على الاعتصام احتجاجا منهم على وجودها في البلاد.

وشنت الصحف الوطنية حملتها في القذح والتعريض باللجنة وأن كل مصري يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جريمة خيانة عظمى وقد أضرب طلبة المدارس والمحامون وعمال التزام عن العمل كل فريق منهم في دوره وجعلوا يخرجون في مواكب يطوفون في الشوارع وهم حاملون الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر ويهتفون بالدعاء للزعيم سعد زغلول والاستقلال التام لمصر. ولم تقتصر هذه المظاهرات على الرجال بل شاركتهم فيها السيدات اللاتي ركين المركبات وطفن في الشوارع ومن يرددن الهتاف للزعيم سعد زغلول والاستقلال التام لمصر.

ولعب العمال دورا كبيرا في مقاطعة لجنة ملنر ولم تنقطع مظاهراتهم احتجاجا على قدومها ويقائنها في مصر، وشارك العمال باقي طوائف الأمة في تحركاتهم واحتجاجاتهم على لجنة ملنر وساعدوا على شل مهمتها كما أعلنوا غضبهم على المعارضين للزعيم سعد زغلول.

ولعب عبد الرحمن فهمي دوراً بارزاً وقاد أنجح معارك الثورة في مقاطعة لجنة ملنر وكانت إجابة أفراد الشعب لأعضاء اللجنة عن أى سؤال ولو كان شخصياً : أسأل سعد باشا ..

ويبلغ إحكام المقاطعة إلى قيام الطلبة بمراقبة طرق ومساكن مقر اللجنة لمنع الاتصال بها واستقصاء حركات أعضائها واقتفاء خطواتهم لمنعهم من الوصول إلى الأهالي. ولم تقتصر المقاطعة على سكان المدن بل سرت إلى الفلاحين في القرى كذلك. وكان طلاب الأزهر يجوبون القرى والمدن يدعون إلى مقاطعة اللجنة. واستأنفت السلطة العسكرية حملات القبض والإعتقال.

وفي ١١/١٢/١٩١٩ اقتحمت جنود الاحتلال الأزهر خلف جماعة من المتظاهرين فاجتمع شيخ الأزهر على الفور بأعضاء المجلس الأعلى وكبار العلماء وأصدروا احتجاجاً شديداً إلى اللورد اللنبي وبالرغم من اعتذاره رسمياً عن الحادث فقد أصدروا بياناً جاهرهم فيه برأيهم في الموقف السياسي عامة وأينو الأمة في طلبها الاستقلال التام.

وفي ١٢/١٢/١٩١٩ اجتمع عدد كبير من السيدات مملكات وقبطيات بالكنيسة المرقسية احتجاجاً على وزارة يوسف وهبه وأجته ملنر مطالبين بالاستقلال التام كما قمن بمظاهرة كبرى بعد ذلك.

وفي ١٥/١٢/١٩١٩ جرت محاولة لاغتيال يوسف وهبه رئيس مجلس الوزراء قام بها طالب قبطي بكلية الطب يدعى يوسف سعد حكم عليه بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات. كما جرت محاولات أخرى لاغتيال عدد من وزرائه.

وفي ١٧/١٢/١٩١٩ وهو ذكرى إعلان الصاية أضرب المحامون والمحامون الشرعيون والعمال والموظفون كما استمرت مظاهرات الطلبة.

وفي ٢٩/١٢/١٩١٩ أصدرت لجنة ملنر بلاغها المشهور جاء فيه «جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر قائمها ماراته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم فاللجنة تعطن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة أئنة وأنها إنما أوفقتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أميانها لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع القاطنين فيها .. إلخ.

وبعد إصدار بلاغ ١٩١٩/١٢/٢٩ أخذ حسين رشدي وعدلى يكن وعبدالخالق ثروت يروجون له واعتبروا أن بلاغ اللورد ملنر فتح أمامهم بابا كان موصداً لأن تصريحات اللورد كيرزون وبلاغ اللورد الثنبى حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لاتتعداها بينما إعلان ملنر أن المفاوضات ستكون بلا قيد وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون إلزام مبدئيا بشئ وأن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يؤول بأى حال يأتها تنازل عن مطالب الأمة.

أما لجنة الوفد المركزية فقد عبرت عن شرطها للمفاوضة مع اللورد ملنر وهو أن يتضمن البلاغ الاعتراف باستقلال مصر التام.

وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى الاتفاق على إرسال على ماهر إلى باريس ليحمل إلى الزعيم سعد زغلول وأعضاء الوفد وجهتى نظر الطرفين فى تقريرين منفصلين.

ورفض الزعيم سعد زغلول اقتراح الوزراء الثلاثة (حسين رشدي وعدلى يكن وعبدالخالق ثروت) الحضور إلى مصر، ونكر أنه يقبل التفاوض بشرطين الأول أن يكون التفاوض معه بصفتة ممثلاً للأمة المصرية والثانى أن يكون الغرض من المفاوضة عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام وتضمن لإنجلترا الاعتراف بمصالحها التى لا تتعارض مع الاستقلال التام.

وأخذ عدلى يكن يذلل الصعاب التى أثارها الزعيم سعد زغلول فى خطابه فأعلن أن ملنر قبل المفاوضة على أساس الاستقلال وأنه لا يستطيع أن يصرح بذلك لما يجب عليه من مراعاة رأى العام بإنجلترا وأنه واثق من أنه يمكنه أن يحمل رأى العام بعد ذلك على قبول ما سيتم الاتفاق عليه وإن النص الإنجليزى بشأن الحكومة ليس معناه الحكم الذاتى وإنما معناه الحكومة الدستورية وأن الحكومة الإنجليزية لا ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستورى دون جلوى..

وفى ١٩٢٠/١/٣ أصدر ستة من أفراد الأسرة المالكة هم (كمال الدين حسين وعمر طوسون ومحمد على إبراهيم ويوسف كمال وإسماعيل داوود ومنصور داوود) نداء هم يطالبون باستقلال مصر استقلالاً مطلقاً بلا قيد ولا شرط وأنهم ينضمون إلى الأمة المصرية ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر.

وقد سارع الزعيم سعد زغلول بالإبراق من باريس يهنيئ رضى ساء الأزهر والأمراء بهذا الموقف من جانبهم.

وفى ١٩٢٠/٢/١١ رزق السلطان فؤاد بالأمير فاروق.

وفى ١٩٢٠/٣/٦ عادت لجنة ملنر إلى لندن بعد ثلاثة أشهر دون أن تحقق شيئاً سوى مقاطعة لجنيتها كما فشلت فى التفاهم مع المعتدلين أمثال على يكن وحسين رشدي وعبد الخالق ثروت وغيرهم بفضل نقطة الشعب.

وفى ١٩٢٠/٣/١٥ أسس بنك مصر برئاسة طلعت حرب وهو أول بنك مصرى وأنشأ الكثير من الصناعات والشركات الوطنية فيما بعد.

وفى ١٩٢٠/٤/١٦ سافر على يكن إلى لندن وفشلت محاولاته فى التفاوض وأخيراً اقترح أن يتفاوض ملنر مع الوفد.

وأذن اللورد ملنر للتفاوض مع الزعيم سعد زغلول وكان علي رأس الوفد المصرى فى باريس فعهد ملنر إلى المستر هرميت عضو اللجنة السفير لباريس لدعوة أعضاء الوفد المصرى للحضور إلى لندن فقابل الزعيم سعد زغلول فى مايو ١٩٢٠.

وفى ١٩٢٠/٥/٢٠ استقال يوسف وهبه بعد أن فشلت مهمته ولم تحدث الفتنة المرجوة.

وفى ١٩٢٠/٥/٢١ تولى تاليف الوزارة محمد توفيق نسيم على النحو التالى:

توفيق نسيم للرئاسة والداخلية أحمد زيور للمواصلات أحمد نو الفقار للحقانية محمد شفيق للأشغال والحربية والبحرية حسن سرويش للأوقاف محمد توفيق رفعت للمعارف محمود فخرى المالية يوسف سليمان للزراعة.

وقوبلت هذه الوزارة أيضاً بالاسخط العام لهاهضمتها الحركة الوطنية واستخفافها بها وتواطؤها مع المحتل والسلطان.

وفى ١٩٢٠/٦/٥ وصل الوفد المصرى برئاسة الزعيم سعد إلى لندن فاستقبله الطلبة المصريون هناك استقبالا حافلاً.

وفى ١٩٢٠/٦/١٢ وقعت محاولة لاغتيال توفيق نسيم بشارع الشيخ ريحان وهو فى طريقه لوزارة الداخلية فالتقى عليه شاب قنبلة انفجرت على الأرض وحطمت زجاج السيارة ولكنها لم تصبه وأصابت سائق سيارته.

وفى ١٩٢٠/٧/١٧ قدم اللورد ملنر للزعيم سعد زغلول مشروعه فرفضه الوفد ووضع الزعيم سعد زغلول مشروعا رفضه ملنر الذى قدم مشروعا ثالثا غير قابل المناقشة فى مفاوضات ثنائية بين على يكن وملنر.

ووصف ملنر مشروعه فى حد يث له خلال المفاوضات مع الزعيم سعد زغلول «إننا الآن فى مصر وأضعون يدنا على كل شئ ونريد أن يكون شرعيا مستقدا إلى قوة عسكرية نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة عام وهى الآن فى قبضتنا فعلا ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم».

ويضغط على يكن وأنصاره من أعضاء حزب الأمة السابقين على الزعيم سعد زغلول ليقبل المشروع الأخير دون جدوى ويتأزم الموقف فيقترح البعض أن يعرض المشروع برمته على الأمة لتقول كلمتها فيه وقد حرص الزعيم سعد زغلول فى حدود توكيل الأمة له أن يصدر بيانا إلى الأمة مقرا فيه أنه بالنظر لعدم رضائه على المشروع باعتبار أنه أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق عليه مع مصر إلا أنه بالنظر لاشتماله على مزايا قد لا يستهان بها وتغيير الظروف التى حصل فيها التوكيل وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التى بينها وبين أمانها رأى عدم البت فيه رسميا وفقا لمقتضيات التوكيل قبل عرضه على نواب الأمة المسئولين وأصحاب رأى فيها وبناء عليه تم الاتفاق بينه وبين اللورد ملنر على تأجيل القرار النهائي إلى ما بعد الاستشارة.

وكتب الزعيم سعد زغلول فى خطاب سرى إلى الزعيم مصطفى النحاس «إننى لست من رأى المشروع لأنه - وأريد أن يكون هذا الأمر بينى وبينكم - مشروع ظاهره الاستقلال وباطنه الحماية ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة لأسباب قامت عندهم أهمها عدم وجود السند والتصير لنا فى الخارج وانفراد الدولة الإنجليزية بالعزة والسلطان وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة وإنى اعترف بأهمية هذه الأسباب ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال».

إذ فيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشئ الكثير كوجود النفوذ العسكرى والتدخل فى التشريع للأجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى الشؤون المالية وشئون القضاء بواسطة موظفين بريطانيين وجعل المعتمد البريطانى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأجنبية الأخرى وتقيد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها».

وأورد إلى مصر أربعة من أعضاء الوفد هم: محمد محمود، أحمد لطفى السيد، على ماهر، عبد اللطيف المكباتى كى يتولوا مهمة عرض المشروع على الأمة فذهبوا وحبسوه لأشياءهم.

وفى ١٩٢٠/١/١١ أصدرت جماعة الأمراء التى يرأسها عمر طوسون بيانانا عن المشروع قالوا عنه: «أصدرنا ببلاغنا المعلوم الذى قول به مزيد الاستحسان من جميع طبقات

الأمة في ٣ يناير ١٩٢٠ وجئنا اليوم في هذا الوقت الخطر نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذي سببت فيه كباقي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها وتتشرف بانتسابنا إليها وهو أن مبادئنا التي كرمت في ذلك البلاغ لم تتغير وأنا هازلنا متمسكين بها أشد التمسك وأنا لا نبرر عقد أى اتفاق يتنافى أو ينقص استقلال مصر وسيادتها استقلالاً تاماً حقيقياً بلا قيد ولا شرط هذا هو رأينا في هذه المسألة الخطيرة والأمة الرأي الأعلى عنها وآله يهدينا جميعاً إلى الصواب».

وفي ١٦/٩/١٩٢٠ عقد الأعضاء القدامى للجمعية التشريعية وأغلبهم من حزب الأمة اجتماعاً لبحث المشروع أقر منهم المشروع خمسة وأربعون وعارضه اثنان وامتنع اثنان.

وهكذا نجد أن الأغلبية من رجال حزب الأمة السابقين كانت تميل إلى الاستسلام للاحتلال وقبول الحماية وخرجت على التوكيل الصادر لها وعلى إجماع الأمة.

فكان لابد الزعيم سعد زغلول أن يتصدى للموقف الانتهازى ويتمسك بالموقف الوطنى نفعاً عن استقلال مصر ولم يكن هذا استبداداً بالرأى وإنما التزام بالتوكيل الصادر من الأمة بالسعى لاستقلال مصر استقلالاً تاماً كما قال الزعيم سعد زغلول «إن المسألة ليست مسألة أخلية ولكن مسألة توكيل».

فالأغلبية تتكبت طريق المصلحة العامة وضلت سبيل الجماعة وهو طريق الرشاد وخرجت على القانون الذى يحكم . والتوكيل الذى يحدد الحدود ويقيم السدود فى وجوه الطامعين والخائنين.

ويقول الزعيم سعد زغلول «إن الذين يريدون تأييد عدلى فى خطته وأريد القضاء عليها لأنها مخرقة كل الضرر بالبلاد ولا يترقب عليها وعلى اتباعها إلا تأييد الحماية وضياح الاستقلال»

والأمر لم يكن يخص أصحاب الأغلبية وحدهم ولكنه يخص الشعب كله واستقلاله وهم وكلاء عنه وقد خرجوا عن التوكيل الصادر إليهم وخرج الوكيل عن حدود وكالاته يفقده صفته فى تمثيل الموكل.

فما لانقسام كان واضحاً فى قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى بين رجال حزب الأمة السابقين وبين الزعيم سعد زغلول ورفاقه المخلصين.

وفى مذكرات حسين هيكل أنه ذهب إلى لطفى السيد فى الأيام الأولى لتكوين الوفد فسأله عن خطته أجاب «إن خططنا أن نسافر إلى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر



الصلح وأن نطلب حق تقرير المصير على مصر والسودان فإن أجبتنا إلى مطلبنا كان ذلك ما نبغى وإلا ذهب رشدي وعدلى لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا في حدود الحماية!!!

وبدأت تتوالى رسالات الزعيم سعد زغلول السرية إلى الزعيم مصطفى النحاس والجناح الثوري من الوفد جاء فيها: اشتد الخلاف في الوفد اشتدادا تعذر تلافيه لأن هذا الخلاف لا يرجع إلى أسباب شخصية ولكن يرجع إلى الاختلاف في الغاية والشعور فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل وقال «إن حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايته إن الله لا يصلح عمل المفسدين»

وفي ٢١/١٠/١٩٢٠ أبلغ الزعيم سعد زغلول ملنر أن الأمة أبدت تحفظات على مشروعه وأنها تريد إلغاء الحماية صراحة ولا تقبل بغير الاستقلال بديلا فرفض ملنر هذه التحفظات واقترب الاثنان وقطعت المفاوضات.

وفي ١١/١١/١٩٢٠ غادر الزعيم سعد زغلول وأعضاء الوفد لندن إلى باريس وهناك أرسل الزعيم سعد زغلول إلى مصر نداء يدعو فيه الأمة إلى الاتحاد والتصميم لكي تتال استقلالها قال فيه:

«أيها المواطنين الأعزاء لقد دافعتم منذ عامين عن كبرياتكم القومية ذلك العبء الذي كان يثقل كاهلكم وصيحة الاستقلال أطلتكم في وجه العالم بلمسه حقكم في الحياة ومازالت منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بآمالكم الوطنية وجاءت نتيجة الاستشارة برأيكم في مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس في نظركم كلمة ترد في الفضاء بغير معنى بل أنتم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقا بكم وومستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعث الوضاء على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وروح التضحية والإيمان بانفسنا وبعادلة قضيتنا المقدسة إيماننا هادئا صابقا».

وعاد عدلى يكن إلى مصر في أواخر نوفمبر ١٩٢٠.

وبدأت الحركة العمالية تتسع وتزداد أهميتها حاولت الحكومة الحد من نشاط النقابات.

في ١٧/١/١٩٢١ أصدرت وزارة توفيق نسييم الأولى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ ويعتبر هذا القانون أول محاولة لتضييق الخناق القانوني على النقابات العمالية والحد من نشاط النقابات بحرماتها من جمع الاشتراكات وبالتالي حرمانها من مقومات وجودها.

ويقتصر المادة الأولى منه على أن المبالغ التي تتول إلى العمال أو الخدمة أو الكتبة أو المستخدمين بمثابة أجور أو ماهيات أو مرتبات لا يجوز التنازل عنها لا مباشرة ولا عن طريق وسيط إلى نقابة أو إلى شركة أو إلى جمعية صناعية أخرى مهما كان الشكل الذي تألفت تلك الجمعية بمقتضاءه.

ويسرى هذا النص على أى توكيل صادر بقبض هذه الأجور أو المرتبات.

وبذلك حرم هذا القانون على أية هيئة أو جهة أو شركة أو جمعية اقتطاع جزء من أجور العمال مقابل اشتراكهم فى النقابة بزعم أنه لا يوجد تشريع يتضمن الأحكام الواجب مراعاتها فى تأليف النقابات.

ومما يدل على الاهتمام بمصارىة النشاط العمالى أن الحكومة لم تنتظر عودة السلطان فؤاد من مشاته بالأقصر لتوقيع هذا القانون عند عودته للعاصمة بل أرسلته مع مخصص ليوقعه السلطان فؤاد على ظهر الباخرة «أرابيا» بالأقصر.

إلا أن العمال ولاسيما عمال شركة ترامواى القاهرة رفضوا لإذعان لهذا القانون وألفوا فيما بينهم شركة تحالوا بها على القانون الذى أصدره توفيق تسييم بتحريم تنازل أفراد النقابة عن أجورهم للنقابة ووقع مدير شركة الترامواى قضية أمام المحكمة طالبا الحكم ببطلان هذه الشركة ولكن النقابة كانت ترى أن القانون لا يشملها لأنها مختلطة من الأجانب والوطنيين ولأن أموالها عند شركة أجنبية هى شركة الترامواى.

ورد قائد الجيوش الإنجليزية على العمال بإعلان فى ١٩٢١/١/٢٨ نشرته الوقائع المصرية فى ١٩٢١/٢/٣ جاء فيه:

«بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ قد وضعت أحكام لمنع التنازل عن الأجور للنقابات العمالية وما أنه من الضرورى تطبيق أحكام القانون المشار إليه على جميع سكان القطر بناء عليه أنا الموقع أدناه أعمود هنرى اللبى بمقتضى السلطة المخولة لنا بصفتى فيلد مارشال قائد عام لقوات جلالة الملكة فى القطر المصرى أمر بما يأتى:

«يكون لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر المصرى أى كانت جنسياتهم نفس القوة والمفعول المترتبين على إعلان مصادر بمقتضى الأحكام العسكرية.»

وكان القصد من هذا الإعلان تطبيق القانون على النقابات المختلطة التى تضم عمالا أجانبا كما يطبق على العمال المصريين وتفويت التحاليل لعدم تنفيذ القانون عليهم.

وبالرغم من صدور قانون منع التنازل عن الأجور للنقابات فإن حركة العمال لم تتوقف كما استمرت في جمع اشتراكاتها خاصة وأن القانون لم يحدد جزاءات على المخالفين لأحكامه كما أضرب عمال ترام الإسكندرية عام ١٩٢١.

وعلى أثر الخلاف بين الزعيم سعد زغلول وأتباعه على قرار محمد محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد وعبد الطيف المكياتي العودة إلى مصر وشكلوا أغلبية تحت قيادة عدلي يكن . ويصف الزعيم سعد زغلول ذلك بقوله «اعتز المخالفون بعددهم وأعجبتهم كثرتهم واستطالوا على وحدتنا فقسموها وعلى حقنا فهضموه...» إلخ.

وأدرك الزعيم سعد زغلول أن أعضاء الوفد العائنين سيعملون في السر على بث أفكارهم وترجيح مقاصدهم والنصرة إلى تأييد سيدهم (عدلي يكن) الذي رآوا فيه المعين على الوصول إلى غاياتهم التي ينشئونها فقرر أن يهاجم الفكرة التي سيروجون لها قبل أن تطأ أقدامهم أرض مصر.

وفي ١٩٢١/١/٢٢ أرسل الزعيم سعد زغلول برقية جاء فيها «نبئت فكرة في بعض النفوس ترمي إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المناقشة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته به متى كان من أصدقائه وهي فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا يترتب على العمل بها إلا إفساد خطة الوفد نفسه... لهذا أظهرت لجميع أبناء وطني أنني لا أوافق على هذه الخطة أصلاً واحذرهم منها ومن تصديق أي قول لم يصدر مني بقبولها أو تعديل الخطة التي كررت بيانها للأمة وهي أن لا أدخل في أي مفاوضات على أساس مشروع ملغى قبل تعديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخصي ومهما كانت تقتضي به» وأحس الشعب بالخلاف بل أكدت بعض الصحف أن العائنين انفصلوا عن الوفد.

ولما أحس العائنون بالتيار ضدهم قويا أصدروا بياناً بالاشتراك مع أعضاء الوفد المقيمين في مصر في ١٩٢١/١/٢٨ «بأن الوفد بلجيمه وعلى رأسه رئيسنا الجليل الزعيم سعد زغلول على أتم وفاق وأكمل اتحاد وأنه ثابت ومتشدد كل التشدد في التمسك بما قرره من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية إلا إذا قبلت التحفظات التي بنى عليها المفاوضات وأنه لا توجد أية هيئة أخرى تتقدم بالمفاوضات الرسمية إلا إذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة . وهكذا انفض المعتدلون ظاهرياً عن عدلي يكن وعادوا إلى صفوف الوفد ليكونوا بعمان من غضب الشعب.

وفي ١٩٢١/٢/٢٦ جاء تبليغ للورد اللبني أن الحماية قد أصبحت غير مرضية.

وفي ١٥/٣/١٩٢١ استقال محمد توفيق نسيم.

وفي ١٧/٣/١٩٢١ تولى عدلى يكن رئاسة الوزارة على النحو التالي:

عدلى يكن رئيسا حسين رشدى نائبا للرئيس عبدالخالق ثروت للدخلية إسماعيل صدقى للمالية أحمد زيور للمواصلات جعفر والى للمعارف أحمد مدحت يكن للأوقاف محمد شفيق للأشغال العمومية والحربية والبحرية نجيب بطرس غالى للزراعة عبدالفتاح يحيى للحقانية.

وأرسل عدلى يكن إلى الزعيم سعد زغلول برقية يتألف وزارته وبرنامجها ودعا الوفد إلى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية وجاء الرد من الزعيم سعد زغلول فى ١٩/٣/١٩٢١ بأنه اعتزم العودة إلى مصر.



يوم النماء والغداء (١٩٣٠/٧/٨)

جنود ( صدقى ) يحاولون قتل الزعيم مصطفى النحاس  
فى المنصورة فيتلقي الطعنة عنه البطل ( سينوت حنا )



وفى ١٩٢١/٤/٤ عاد الزعيم سعد زغلول إلى مصر واستقبله الشعب استقبال  
الابطال وكانت بيعة الشعب له عظيمة إذ هن الشعب هذا عتقا وأوقد حماسه .

وجرت محادثات بين عدلى يكن وبين الزعيم سعد زغلول حول اشتراك الوفد فى  
المفاوضات الرسمية مع بريطانيا تمهيدا لعقد معاهدة بينها وبين مصر .

وأصر الزعيم سعد زغلول أن تكون للوفد أغلبية المفاوضات وأن تكون له الرئاسة  
باعتباره مقوضا من الأمة .

كما أصر على مبادئ معينة للاشتراك فى المفاوضات وهى إلغاء الحماية والوصول  
إلى الاعتراف بالاستقلال التام الداخلى والخارجى وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على  
الصحف قبل البدء فى المفاوضات .

وتمسك عدلى أن يرأس هو المفاوضات مادام رئيسا للحكومة بزعم أن التقاليد  
السياسية تقتضى ذلك .

ورفض الزعيم سعد زغلول أن تكون رئاسة المفاوضات وهيئتها من وزارة وصفها  
فى حفل تكريمه بشبرا فى ١٩٢١/٤/٢٥ بأنها: " عينها السلطان بل عينها المندوب  
السامى والسلطان فؤاد ممثل الحماية ورئيس الوزراء ليس إلا موثف من موظفى الحكومة  
الإنجليزية تسقط وترتفع بإشارة من المندوب السامى أى لو تركت المفاوضات لوزارة كهذه  
فكان جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس " .

وفى ١٩٢١/٤/٢٨ اصدر محمد محمود وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوية  
وحماد الباسل وعبد اللطيف المكياتى بيانا أعلنوا فيه ثقتهم بوزارة عدلى يكن وانضم إليهم  
على شعراوى وحافظ عفيفى وعبد العزيز فهمى وعبد الخالق مذكور فاعتبرهم الزعيم سعد  
زغلول منفصلين عن الوفد ونشر بيانا إلى الأمة بذلك فى ١٩٢١/٤/٢٩ واستقال جورج  
خياط فى يونيو ١٩٢١

ويبقى مع الزعيم سعد زغلول الزعيم مصطفى النحاس وواصف بطرس غالى وسينوت حنا وويسا واصف ووقف على ماهر بعيدا متضامنا مع عدلى يكن وقامت المظاهرات العدائية ضد عدلى يكن والأعضاء المنشقين منادية بسقوطهم ورمثهم بالخيانة وأخذت الصحف تكيل الحملات ضد عدلى يكن والوزراء والمنشقين.

وفى ١٩/٥/١٩٢١ صدر مرسوم بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى يكن وعضوية حسين رشدى وإسماعيل صدقى ومحمد شفيق من الوزراء وأحمد طلعت ويوسف سليمان من الوزراء السابقين .

وكان ذلك يعتبر تحديا لإرادة الأمة وسلطانها فقامت المظاهرات الصاخبة التى طافت القاهرة وسائر المدن وسقط فيها عدد كبير من الشهداء فى طنطا .

وشن الزعيم سعد زغلول الحملات على عدلى يكن وكشف دوره فى المفاوضات مع لجنة ملنر ووصفه بأنه يمثل المصالح الإنجليزية لا المصرية واشتدت المظاهرات المعادية لعدلى يكن.

وفى ٢٢/٥/١٩٢١ وقعت منبحة بين المصريين والأجانب حيث اشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب من الايطاليين واليونانيين فى حى الهلميل بالإسكندرية وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص فقتل ٤٣ مصرياً و١٥ أجنبياً وجرح ١٢٩ مصرياً و٧١ أجنبياً ومع ذلك أصر عدلى يكن على السفر للندن.

وصرح تشرشل وزير المستعمرات فى ذلك الوقت بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلء الجيوش البريطانية عن مصر خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والإسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التى تمت على يد الإدارة البريطانية فقوبل هذا التصريح بالاحتجاج والاستنكار من الجميع.

وفى ١/٧/١٩٢١ سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى يكن ليجرى المفاوضات مع كيرزون رئيس وزراء بريطانيا.

وفى هذا الوقت كان الزعيم سعد زغلول يطوف بالمدن فى أنحاء مصر مشعلا نيران الثورة منددا بالحكومة وقوات الاحتلال ومسيبا لها أعنف الاضطرابات.

ودعا الزعيم سعد زغلول وقدا من خمسة نواب من حزب العمال البريطانى ليتين شعور الأمة ويدرس حالة البلاد فحرجت المظاهرات لاستقباله تهتف بالزعيم سعد زغلول والاستقلال

كما أرسل الزعيم سعد زغلول مكرم عبيد إلى لندن للدعاية ضد إبرام الاتفاق مع وزارة لا تمثل الأمة.

وفى ١٩٢١/١٢/٥ فشلت مفاوضات عدلى يكن وكيرزون وعاد عدلى يكن إلى مصر وإثر فشل المفاوضات دعا الزعيم سعد زغلول الأمة إلى مواصلة الجهاد ولم يتخل عن دعوته للاستقلال والجلء عن مصر وبدأ من جديد يثير الشعب وحماسه وختم نداهه بقوله شعارنا "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" ودعا إلى اجتماع كبير بنادى سيروس بسليمان باشا (طلعت حرب حاليا) حدد له يوم ١٩٢١/١٢/٢٣ فقررت السلطة البريطانية منع الاجتماع

واصل الزعيم سعد زغلول التضال وضم إلى عضوية الوفد مكرم عبيد وفتح الله بركات وعاطف بركات .

وفى ١٩٢١/١٢/٨ قدم عدلى يكن استقالته من الوزارة إثر فشل المفاوضات

وفى ١٩٢١/١٢/٢٢ أصدر النائب السامى اللنبى إنذارا إلى الزعيم سعد زغلول يحظر عليه أن يخطب فى الناس أو أن يشهد اجتماعا عموميا أو أن يستقبل الوفود أو أن يكتب إلى الصحف أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية وعليه أن يغادر القاهرة بلا إبطاء ويقيم فى منزله فى الريف تحت رئاسة المدير .

ورد الزعيم سعد زغلول فى نفس اليوم ووصف الأمر بأنه "ظالم أحتج عليه بكل قوتى وليس هناك ما يبرره فيما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس ولهذا سأتبقى فى مركزى مخلصا لواجبى والقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات فإننا مستعدون للقاء ما تاتى به بجان ثابت وضميم هادىء .

فاعتقل الزعيم سعد زغلول من جديد فى ذات يوم الاجتماع فى ١٩٢١/١٢/٢٣ هو وعدد كبير من أعضاء الوفد على رأسهم الزعيم مصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا ونفاهم الإنجليز إلى جزيرة سيثيل لينتقل الزعيم سعد زغلول فى ١٩٢٢/٨/١٨ إلى جبل طارق وذلك ليخلو الجو لعدلى يكن وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقى للتفاهم مع الإنجليز .

وفى ١٩٢١/١٢/٢٤ قبل السلطان فؤاد استقالة عدلى يكن .

واشتعلت الثورة مرة أخرى إثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبته وقامت المظاهرات مصحوبة بالتخريب فخرت خطوط السكة الحديد والتلفراف والتليفون وهوجمت مراكز البوليس وأقيمت المتاريس فى الشوارع وأضرب العمال وعلى رأسهم عمال ترام الإسكندرية .

كما أضرب الطلبة فى جميع المدارس وموظفو الحكومة بالقاهرة وفى بعض المدن كما أضرب الفلاحون فى القرى وجرت اعتقالات واسعة وأخذت الطائرات تطوف فوق المدن وأرسلت البواخر النيلية المسلحة بالمدافع السريعة إلى الوجه القبلى .

واعتقل ثلاثة آخرون من أعضاء الوفد فى مصر هم صادق حنين وأيمن عز العرب وحنفى فخرى ولم يبق فى الوفد سوى واصف بطرس غالى وويصا واصف وعلى ماهر .

وعلى أثر اعتقال الزعيم سعد زغلول رفع شعار الدعوة إلى الاتحاد فعاد فى ١٩٢١/١٢/٢٨ إلى حظيرة الوفد محمد محمود وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد وجورج خياط وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى وحافظ عفيفى ومحمد على علوبة بقصد الاستيلاء عليه لأنهم كانوا يكونون أغلبية .

فضم الوفد إلى عضويته على الشمسى وعلى الجزار ومراد الشريمى ومقرص حنا وعبد القادر الجمال قضاعت ميزة الأغلبية من يد الفريق العائد فانقطعوا عن الحضور حتى لا يشاركوا فى قراراته .

وفى يناير ١٩٢٢ استقال عبد العزيز فهمى وتبعه زملائه محمد محمود وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى وحافظ عفيفى .



وفى ١٩٢٢/١/٢٣ أشهر الوفد سلاح المقاومة السليبية.

فاصدر قرارا بمقاطعة الإنجليز والكف عن التعامل معهم اجتماعيا واقتصاديا والامتناع عن شراء البضائع الإنجليزية الصنع ودعا إلى مقاطعة البنوك الإنجليزية ومقاطعة السفن الإنجليزية ومقاطعة شركات التأمين الإنجليزية وأن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية . وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها وتشجيع الإقبال عليها، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى أما التاجر الإنجليزى فيجب مقاطعته مقاطعة تامة ولكن يجب أن يعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ماعندهم من البضائع الإنجليزية مهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها وثلاثة شهور للمواد الغذائية وما فى حكمها ثم يجب تعضيد الشبان المصريين على التمرين داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء المصدريين منهم والموردين .» ووقع على البيان حمد الباسل وريصا واصف وجورج خياط ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى وواصف بطرس غالى .

وحققت المقاطعة نجاحا كبيرا وقلقا شديدا .

وترتب على ذلك أن أغلقت المحلات الكبرى أبوابها وأفلس بعضها وفى طبيعتها محلات "مدرس" .

وجن جنون الإنجليز فاعتقلت السلطة العسكرية أعضاء الوفد جميعا الذين وقعوا على البيان كما عطلت الصحف التى أصدرت البيان .

وحاول الإنجليز مساومة واصف بطرس غالى واستغلال قتل أبيه بطرس غالى فرد عليهم بأنه يقف بجانب مفتالى أبيه ضد مفتالى وطنه !!!

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من المصرى السعدى والسيد حسن القصبى والشيخ مصطفى القاياتى وسلامة ميخائيل وفخرى عبد النور ومحمد نجيب الغرباوى وأصدروا بيانا إلى الأمة باستمرار الجهاد .

وفى ١٩٢٢/١/٢٧ أفرجت السلطة العسكرية عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا إلى زملائهم الجدد.

وفى ٢٨/٢/١٩٢٢ وعندما كان الزعيم سعد زغلول ورفاقه معتقلين فى سيشل أعلن المندوب السامى البريطانى أن حكومته وافقت على إنهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وحالما يصدر قانون تضمينات بإقرار إجراءات السلطة العسكرية تلتى الأحكام العرفية مع احتفاظ الحكومة البريطانية بتولى الأمور التالية بصورة مطلقة :

١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر

٢ - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة

٣ - حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات

٤ - السودان

على أن تبقى الحالة على ما هى عليه حتى تبرم اتفاقات بين حكومة جلال الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بهذه الأمور وهو ما يعرف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

وفى ١/٣/١٩٢٢ كلف الملك فؤاد عبد الخالق ثروت بتشكيل الوزارة وكانت على النحو التالى :

عبد الخالق ثروت للرئاسة والداخلية والخارجية وإسماعيل صدقى للمالية وإبراهيم فتحى للحربية والبحرية وصقر والى للأوقاف ومصطفى ماهر للمعارف ومحمد شكرى للزراعة ومصطفى فتحى للحقانية وحسين واصف للأشغال وواصف سمكة للمواصلات

وفى ٣/٤/١٩٢٢ شكل عبد الخالق ثروت لجنة لوضع الدستور لم يمثل فيها الوفد إذ كان الزعيم سعد زغلول منقيا فى سيشل ولا الحزب الوطنى وأطلق عليها الزعيم سعد زغلول اسم "لجنة الأشقياء" لأن وضع الدستور من اختصاص جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب.

وتألفت لجنة وضع الدستور على النحو التالى حسين رشدى (رئيسا) أحمد حشمت نائباً للرئيس والأعضاء يوسف سابا وأحمد طلعت ومحمد توفيق وعبد الفتاح يحيى والسيد عبد الحميد البكرى - والشيوخ محمد بخيت والأنبا يؤانس وقلبنى فهمى وإسماعيل أباطة ومحمود أبو حسين ومنصور يوسف ويوسف أصلان قطاوى وإبراهيم أبو رحاب

وعلى المنزلاوى وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوية وزكريا نامق وإبراهيم الهلباوى وعبد العزيز فهمى ومحمود أبو النصر والشيخ محمد حيرت راضى وحسن عبد الرازق وعبد القادر الجمال وصالح ملوم وإلياس عوض وعلى ماهر وتوفيق دوس وعبد الحميد مصطفى وحافظ حسن وعبد الحميد بنوى

وكان عدد أعضاء اللجنة ثلاثين عدا الرئيس؛ وذلك سميت لجنة الثلاثين وضمّت العديد من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة وعناصر حزب الأمة السابق واستمرت فى عملها ستة أشهر تقريبا وأتمت اللجنة مهمتها ووضعت الدستور على أحدث المبادئ العصرية فى ذلك الوقت مع تجاوزات قليلة بشأن سلطات الملك

وبعد أيام قليلة قدمت اللجنة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور واتخذ عبد الخالق ثروت ضد الشعب الكثير من إجراءات التعسف والاضطهاد فصادر الاجتماعات السياسة المخالفة له مع إباحته الاجتماعات المؤيدة له وعطل الجرائد الوطنية

وأصدر تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم الزعيم سعد زغلول وزملائه المنفيين !! واستمرت حوادث الاغتيال للموظفين والرعايا البريطانيين وتعمدت حوادث الاعتداء عليهم وعلى عملائهم احتجاجا على عدم إطلاق سراح الزعيم سعد زغلول وصحبه

وفى ١٩٢٢/١/٢٦ جرت محاولة لاغتيال عبد الخالق ثروت تم ضبطها وفى ١٩٢٢/٣/١٥ أعلن السلطان فؤاد استقلال البلاد واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وفى ١٩٢٢/٧/٢٥ تم تقديم أعضاء الوفد وهم حمد الباسل وويصا واصف ومريص حنا وواصف بطرس غالى وعلوى الجزار وجورج خياط ومراد الشريعى إلى المحكمة العسكرية بتهمة طبع وإذاعة منشور يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكرامية والاحتقار التى قضت عليهم بالإعدام وأبدلته القيادة العسكرية بالسجن سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه لكل منهم

كما اعتقلت السلطات العسكرية عبد الرحمن فهمى والشيخ مصطفى القاياتى  
وفخرى عبد النور ومحمود فهمى النقراشى والدكتور نجيب إسكندر ومحمد نجيب الغرابلى  
والدكتور محجوب ثابت وعبد الستار الياصل وحسن يس . . . وغيرهم .

وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات واعتبر ذلك إقراراً منها بها .

وألفت هيئة جديدة للوفد من المصرى السعدى والسيد حسن القصبى وسلامة  
ميخائيل وراغب إسكندر ومحمود حلمى إسماعيل واصدروا نداء إلى الأمة بمتابعة الجهاد.

وفى الوقت الذى كانت الحكومات المعادية للعمال تسعى بالتشريعات لضرب  
النقابات العمالية سارعت إلى تشكيل تجمعات من الرأسماليين الوطنيين والأجانب لمقاومة  
مصالح العمال بحجة تقديم الاقتراحات لتقديم البلاد اقتصاديا وتنشيط الصناعة .

ففى ١٩٢٢/٩/٢ أنشأت وزارة عبد الخالق ثروت الأولى المجلس الاقتصادى برئاسة  
إسماعيل صدقى وقتئذ وعضوية قلبنى فهمى ويوسف بتشتر والفريد شماس وهورس  
محافظ البنك الأهلى المصرى و بريل رئيس مجلس إدارة البنك العقارى المصرى وآخرين  
وكانت اختصاصاته أن يقوم بمباشرة الأعمال والأبحاث والتحقيقات التى يطلب وزير المالية  
إصدارها فى الشؤون الاقتصادية ويبدى الاقتراحات فيها والتوفيق بين مصلحة الحكومة  
ومصلحة الصناعات المنتجة ... إلخ.

كذلك أنشأت وزارة عبد الخالق ثروت عام ١٩٢٢ اتحادا للصناعات باسم جمعية  
الصناعات بالقطر المصرى.

وكان رجاله كلهم من الرأسماليين من الوطنيين والأجانب وعددهم ٩٠ عضوا على  
رأسهم إسماعيل صدقى ويضم سورناجا وهنرى موسى وغيرهم .

والغرض من هذه الجمعية مساعدة الصناعات على استثمارها فى العمل بقوة  
ونشاط وفى تنسيق مع المجلس الاقتصادى .

والملاحظ أن اتحاد الصناعات المؤلف معظمه من كبار الرأسماليين الأجانب على  
رأسهم إسماعيل صدقى والمجلس الاقتصادى وكان مكونا من هيئة رسمية على رأسها  
إسماعيل صدقى أيضا .

وبذلك أصبح المجلس الاقتصادي معسكرا لخدمة اتحاد الصناعات وكبار  
الرأسماليين الأجانب في مواجهة مطالب العمال ومناهضة حركتهم.

وتأسس الحزب الاشتراكي المصري في القاهرة ثم نقل إلى الإسكندرية وتمول إلى  
الحزب الشيوعي المصري وكون أول اتحاد لنقابات العمال بالإسكندرية وكان معظمه من  
اليهود الأجانب .

فأصدرت وزارة عبد الخالق ثروت في ١٠/٢/ ١٩٢٢ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ -  
بشأن مكافحة الشيوعية ويقضى بتشديد العقوبات على من يعمل على تغيير شكل الحكم أو  
الترويج للشيوعية .

كما لجأت وزارة عبد الخالق ثروت إلى تعديل قانون العقوبات فأصدرت في  
١٠/٩/ ١٩٢٢ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحريم الإضراب على المستخدمين في  
المصالح ذات النفع العام ووضعت قيودا جنائية على نشاط العمال وإضرابهم .

وقد شمل التعديل إضافة مادة جديدة هي المادة ١٠٨ مكررا إلى قانون العقوبات  
الأملي مقادها أنه إذا اتفق ثلاثة على الأكل من الموظفين أو المستخدمين وتركوا عملهم  
بدون مسوغ شرعي يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة  
جنيه .

كذلك أضافت إلى قانون العقوبات الأملي بابا جديدا باسم الباب الخامس عشر في  
التوقف عن العمل بالمصالح ذات النفع العام وفي الاعتداء على حرية العمل وبخاصة في  
السكك الحديدية والترامواي والنور وتوريد المياه، فرضت فيه قيودا على حق الإضراب بعد  
أن كان حرا وتحظر الإضراب على العمال قبل إخطار السلطات بخمسة عشر يوما على  
الأقل ويعتبر الإضراب المفاجئ جريمة .

كما حرمت الإضراب على العمال الذين يشتغلون في المؤسسات ذات النفع العام  
(م٣٧٤ عقوبات) .

كما نصت على عقوبة من يحرض على الإضراب أو يثبت الكراهية بين العمال  
وأصحاب الأعمال أو يكره العمال على دخول النقابة (م٣٧٥ عقوبات).

وقد أثار هذا القانون ثائرة الصحف وقالت أن الحكومة تريد أن تشدد وثاق هذه الحرية الفنية قبل اجتماع البرلمان الذي عقدت عليه امالا لا بد منها وأن رفض العمل حق مقدس فهو طريقة مشروعة يدافع بها الفرد عن نفسه أن يكون آلة تستغل ولا تتغير طبيعة هذا الرفض إذا لجأت إليه جماعة مكان الفرد .

ولم يصيح حق إضراب العمال اليوم مجالا للمناقشة والجدل فقد ورد في جميع القوانين التي أصدرها العالم المتمين واكتسب هذا الحق بعد عراك طويل وبعد أن أريق دم غزيرة فهو بذلك عزيز على من اكتسبوه فهم يفرعون لأقل مساس له .

ولم تنقطع إضرابات العمال واستمر العمال في تنظيم صفوفهم وتدعيم نقاباتهم وإنشاء نقابات جديدة لهم .

فأضرِب عمال الحرير بدمياط وعمال ترام مصر الجديدة عام ١٩٢٢ .

وأضرِب عمال السجاير "مالكونيان" عام ١٩٢٣ .

وفي أكتوبر ١٩٢٢ كون المنشقون على الوفد حزب "الأحرار الدستوريين" برئاسة عدلى يكن وضم جميع لجنة الاشقياء تقريبا منهم أحمد منحت يكن ومحمد محمود وحافظ عفيفى وديسوقى وإياطة وأحمد عبد الففار وغيرهم ممن عرفوا بتأييدهم لعدلى يكن والقصر . وقال عنهم الزعيم سعد زغلول "انشأوا حزبا وسموه حزب العرش وما كان لغير الشيطان حزبا"

ووضع هذا الحزب كما يقول الرافعى "قاعدة التساهل مع الإنجليز وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ويسمونها كياسة .. ولم يذكر فى برنامجه كلمة الجلاء ولم يتألف استنادا إلى تأييد الشعب بل استنادا إلى سلطة الحكومة والقصر

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم بحقوق البلاد"

لقد كان هذا الحزب كما يقول شهندي عطية استمرارا لسياسة حزب الأمة قبل الثورة .. نفس السياسة ويكاد يكون نفس الأشخاص فمحمد محمود هو ابن محمود سليمان أحد مؤسسى حزب الأمة وحسن عبد الرازق عضو مجلس إدارة حزب الأحرار

الدستوريين هو أحد مؤسسي حزب الأمة أيضا وأحمد لطفى السيد أحد المؤسسين لحزب الأحرار الدستوريين كان رئيسا لتحرير الجريدة لسان حزب الأمة

وفى ١٩٢٢/١١/٢٩ اعتدى بالضرب على وزراء عبد الخالق ثروت عند خروج الملك فؤاد من الجامع الأزهر بعد الصلاة وذلك لتحقيق الوزراء وإسقاط هيبتهم أمام الرأى العام فقدم عبد الخالق ثروت استقالته فى ذات اليوم.

وفى ١٩٢٢/١١/٣٠ كلف الملك فؤاد محمد توفيق نسيم بتأليف وزارته الثانية وكانت على النحو التالى : محمد توفيق نسيم للرئاسة وإسماعيل سرى للأشغال العمومية وأحمد نو الفقار للحقانية ويحيى إبراهيم المعارف ومحمد توفيق رفعت للمواصلات ومحمود غزى للخارجية ويوسف سليمان الماوية وأحمد على الزراعة ومحمد إبراهيم للأوقاف ومحمود عزمى للحربية والبحرية.

وتجددت حوادث الاغتيالات كما استمرت المظاهرات للمطالبة بإطلاق سراح الزعيم سعد زغلول وصحبه.

وكان توفيق نسيم يعمل للسراى والإنجليز ولا يفضب أيا منهما ويحقق مطالبهما معا . فعدل محمد توفيق نسيم مشروع الدستور ومسّخه فى كثير من مواده لصالح الملك وأدخل على المشروع تعديلات رجعية تقصف به تشبه الدستور الشمولى فحذف النص على أن الأمة مصدر السلطات وأعطى الملك حق تولية وعزل الوزراء وحق حل مجلس النواب بصورة مطلقة وحق إصدار مراسيم لها قوة القانون أثناء انعقاد المجلس .

كما حذف من الدستور النصوص الخاصة بالسودان وأن الملك ملك مصر والسودان استجابة لطلب الإنجليز.

وعقب الزعيم سعد زغلول على الدستور والمواد التى عدلت لصالح الملك فى عهد توفيق نسيم .

«إن هذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن وأنه كان يتعين أن تكون لجنة وضع الدستور منتخبة من الشعب وأنه كان يتعين عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك مباشرة .

وفى ١٩٢٣/٢/٥ استقالت وزارة توفيق نسيم بعد أن مسخت الدستور وشوهته

وفى ١٩٢٣/٢/٢٠ أصدر الوفد نداء أظهر فيه اعتراضه على تدخل الإنجليز فى تشكيل الوزارة وحث المصريين على القيام بمزيد من الاضطرابات ووقعت فى القاهرة عدة حوادث اعتداء على حياة البريطانيين فعين (حاكم عسكري) بريطانى للقاهرة والجيزة واعتبرت بعض الجهات مناطق عسكرية وتم تغريم أهالى المناطق التى وقع فيها الاعتداء .

كما قامت سلطات الاحتلال بتفتيش بيت الأمة وإغلاقه بعد أن استولت على ما فيه من أوراق وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحراسة وحملت أعضاء الوفد مسئولية أية اضطرابات .

وأحدث إغلاق بيت الأمة أثرا عكسيا وقرر أعضاء الوفد متابعة اجتماعاتهم فى منزل المصرى السعدى .

وزادت الاغتيالات وإلقاء القنابل على الجنود البريطانيين فالتقى القبض على أعضاء الوفد وهم : المصرى السعدى والسيد حسن القصبي وفخرى عبد النور ومحمود حلمى ونجيب الغرابلى وراغب اسكندر وتم نفيهم إلى الواحات ورفع وضموا اليهم القصص سرجيوس والشيخ أبو العيون .

فتألفت هيئة رابعة للوفد على الفور من حسن حسيب وعلى الشيمى وسلامة ميخائيل وحسن هلال ومصطفى بكير وإبراهيم راغب وعطا عفيفى وعبد الهليم الببلى واصدرت بيانا إلى الأمة بالمثابرة على الجهاد .

وفى ١٩٢٣/٣/١٥ كلف الملك فؤاد يحيى إبراهيم بتأليف الوزارة وأختار الملك جميع وزراء يحيى ابراهيم على النحو التالى :

يحيى إبراهيم للرئاسة وأحمد حشمت للخارجية ومحمد محب للمالية وأحمد زيور للمواصلات وأحمد نو الفقار للحقانية ومحمد توفيق رفعت للمعارف وأحمد على للأوقاف ومحمود عزمى للحربية والبحرية وحافظ حسن للأشغال وفوزى جورجى المطيعى للزراعة .

وكان خمسة من أعضائها بما فيهم الرئيس أعضاء فى وزارة توفيق نسيم .



وفى ١٩/٤/١٩٣٢ أصدر الملك فؤاد الدستور طبقاً للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور محتوفاً منه التصوص الخاصة بالسودان . وكان الزعيم سعد زغلول فى منفاه فى جيل طارق وزملائه فى سيشل وكان باقى أعضاء الوفد يحاكمون أمام المحاكم العسكرية وأهم ما جاء فيه :

• قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (م ٢) .

• حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب إلا ما يعينه القانون فى أحوال استثنائية (م ٢) .

• الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى مكفولة ولا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون (م ٤ ، ٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) .

• لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (م ٦) .

• حظر نفى أى مصرى من الديار المصرية (م ٧) وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (م ١٥١) .

• قرر حرمة المنازل (م ٨) .

• قرر حرمة الملكية فلا ينزع من أحد ملكه إلا للمنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للأموال (م ٩ ، ١٠) .

• كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ومنع إنذارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الإدارة (م ١٥) .

• التعليم الأولى إلزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات (م ١٩) .

• قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (م ٢٠ ، ٢١) .

• جميع السلطات مصدرها الأمة (م ٢٣) .

• لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان بمجلسيه وصنق عليه الملك وإذا لم ير الملك

التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر .

وإذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (٣٦،٢٥،٢٥).

والملك حق حل مجلس النواب وإذا حل في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (٨٨،٣٨) .

• الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (٤٨م) .

• الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل، وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (٦٥،٦١م) .

• يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخصاسهم ويعين الباقيون (القسمان) ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفا من (المواطنين) وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفا ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ومدة عضوية النائب خمس سنوات (٧٤م وما بعدها) .

• يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور (٩٦) .

• القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا (١٢٤م) .

• لا يجوز بآية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون (١٥٥م) .

ورغم أن الشعب لم يؤخذ رأيه في الدستور سواء في جمعية تأسيسه أو غيرها ومع ذلك سرعان ما أصبح الشعب أشد الناس استمساكا به وإصرارا عليه وانقلب عليه الذين وضعوه ووصفه زعيمهم عبد العزيز فهمي بأنه ثوب فضفاض .

وأصبح القصر والأحرار الدستوريون أشد الناس عداوة له وقاموا بتعطيله وتزييفه أكثر من مرة .

وفي ٢٧/٣/١٩٢٣ اضطر الإنجليز تحت الضغط الشعبي إلى الإفراج عن الزعيم سعد زغلول .

« لأن استمرار اعتقاله يزيد من ثورة الهياج في مصر ويحول دون تهدئة الخواطر بل ربما كان سببا في كثرة الجرائم السياسية . »

وأذاع اللورد اللبني نبأ الإفراج عن الزعيم سعد زغلول في بلاغ أصدره يوم ٣١/٣/١٩٢٣ .

وسافر الزعيم سعد زغلول من جبل طارق إلى فرنسا .. "إكس ليان" للاستشفاء .  
وتلقت الأمة النبأ بالفرح والابتهاج والمظاهرات .

وفي ٣٠/٤/١٩٢٣ أصدر يحيى إبراهيم قانون الانتخاب وهو أول قانون للانتخاب صدر في عهد الدستور ويعطى حق الانتخاب لكل مصري بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية.

ويجرى الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين: الأولى هي انتخاب المنوبين الثلاثين فينتخب كل ثلاثين نائبا مندوبا عنهم بشرط أن يكون سنه خمسا وعشرين سنة والثانية هي انتخاب مجلس النواب والمنوبين عن الثلاثين هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب في دائرتهم ويجري الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات الأولى هي انتخاب المنوبين الثلاثين والثانية هي أن ينتخب كل خمسة عشر من المنوبين مندوبا عنهم بشرط أن يكون سنه ثلاثين سنة والثالثة ينتخب فيها المنوبين عن المنوبين عضو الشيوخ في دائرتهم .

ويشترط في النائب أن يكون سنه ثلاثين سنة وأسمه مدرجا بجدول الانتخاب في المحافظة التي ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه .

ويشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون سنه أربعين سنة وأن يكون اسمه مدرجا في جدول الانتخاب في جداول الانتخاب في المحافظة التي ينتخب فيها وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبي المنوبين في دائرة انتخابه .

وفى أبريل ١٩٢٢ أفرجت السلطة العسكرية البريطانية عن المعتقلين فى مصر أعضاء الوفد وهم : المصرى السعدى والسيد حسين القصبي وفخرى عبد النور والأميراللى محمود حلمى إسماعيل ومحمد نجيب الغرابلى وراغب إسكندر .  
كما اطلق سراح عبد المقصود متولى وصانق حنين وعبد القادر حمزة وأحمد توفيق .

وأصدر اللورد النبى بلاغا بإلغاء منشوره السابق بتعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة .

وفى ١٤/٥/١٩٢٢ أطلق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وكانوا معتقلين فى المانطة وهم حمد الباسل ومرقص حنا وويصا واصف وواصف بطرس غالى وعلى الجزار ومراد الشريمى وجورج خياط .  
كما أفرج أيضا عن كثيرين من المعتقلين السياسيين .

وفى ٢٦/٥/١٩٢٢ أصدر يحيى إبراهيم قانونا ينظم الأحكام العرفية ليقادى عرضه على البرلمان وكان قانونا يضع فى يد الحكومة سلطات لاحدود لها تتضاءل فى ظلها الحريات والضمانات التى كلها الدستور للمصريين وقبول منهوره بالاستتكار والاستياء .  
وفى ٣٠/٥/١٩٢٢ أصدر يحيى إبراهيم قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات (١٩٢٢/١٤) قيد فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استتكرها الوفد والشعب بجميع طوائفه .

وفى ٥/٧/١٩٢٢ أصدر يحيى إبراهيم قانون التضمينات الذى أجاز جميع ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية منذ إعلان الأحكام العرفية فى عام ١٩١٤ ومنع الرجوع بالتعويض عن الإجراءات التى أصابت المصريين نتيجة للحكم العرفى .  
وفى ٥/٧/١٩٢٢ أصدر اللورد النبى أمرا بإلغاء الأحكام العرفية .

وفى ١٨/٧/١٩٢٢ أصدر يحيى إبراهيم قانون تعويضات الموظفين الأجانب منحهم مكافآت وتعويضات سخية حملت الخزانة أعباء جسيمة .

وفى ١/٧/١٩٢٢ أفرج عن أعضاء الوفد المعتقلين فى جزيرة سيشل وهم : الزعيم مصطفى النحاس، فتح الله بركات، عاطف بركات، مكرم عبيد، سينوت حنا فأبحروا من جزيرة سيشل وعادوا إلى مصر فاستقبلهم الشعب استقبالا حافلا .

وفي سبتمبر ١٩٢٣ عاد الزعيم سعد زغلول إلى مصر فاستقبله الشعب استقبالا  
الايغال واحفلت به الامة احتفالات خالدة فى القاهرة والإسكندرية وكل المدن اللى مر بها  
ولحن سيد درويش انشودة للزعيم سعد زغلول تحية له عند عودته إلى الوطن سنة ١٩٢٣  
مطلعها

مصرنا ووطننا سعدنا أملنا كلنا جميعا للوطن ضحية

أجمعت قلوبنا هلالنا وصلينا أن تعيش مصر عيشة هنية

وأعاد الزعيم سعد زغلول تنظيم الوفد من جديد على النحو التالى

الزعيم سعد زغلول رئيسا - الزعيم مصطفى النحاس سكرتيرا عاما - حمد  
الباسل - سينوت حنا - وجورجى خياط - ووصا واصف - مكرم عبيد - وفتح الله  
بركات - وعاطف بركات - ومرقص حنا - ومراد الشريمى - ومحمد علوى الجزار - وعلى  
الشمسى - واصف غالى: أعضاء

وأصبحت هيئة الوفد كاملة مؤلفة من هؤلاء ومن حل محلهم على التعاقب أثناء  
الاعتقالات وهم المصرى السعدى وحسن القصبي والشيخ مصطفى القاياتى وسلامة  
ميخائيل وفخرى عبد النور ومحمد نجيب الغرابلى ومحمود حلمى إسماعيل ورأغب إسكندر  
وعبد الحليم الببلى وحسن حسيب هلال ومصطفى بكير وإبراهيم راغب وعطا عفيفى .

كما تم بعد الانتخابات تشكيل الهيئة الوفدية وتتكون من ثلاث هيئات هى : الهيئة  
الوفدية العامة والهيئة الوفدية البرلمانية والهيئة الوفدية الخاصة .

١) والهيئة الوفدية العامة تضم الشيوخ والنواب القائمين والسابقين ورؤساء اللجان  
الوفدية العامة فى المحافظات والمديريات ومن يرى الوفد ضمه إليها بقرار يصدر من رئيس  
الوفد - كما تقسم أعضاء الوفد الذين لم ينجحوا فى الانتخابات وتختص بإبداء الرأى  
فيما يعرض عليها من الشؤون السياسية العامة الخارجية والداخلية .

٢) والهيئة الوفدية البرلمانية العامة وتضم الشيوخ والنواب فى البرلمان القائم  
وأعضاء هيئة الوفد وتختص بإبداء الرأى فيما يعرض عليها من الشؤون البرلمانية عامة

٣) والهيئة الوفدية البرلمانية الخاصة تتألف من الأعضاء الوفديين فى كل من  
المجلسين للبحث فى المسائل الخاصة بكل منهما

كذلك تكونت لجنة الوفد للسيدات ولجان الشباب الوفديين

كما تم تكوين لجان الوفد في جميع أنحاء البلاد تعتبر قاعدة الحزب وهناك لجان عامة للمحافظات يتفرع منها لجان مركزية في المدن وأخيرا لجان فرعية في الأقسام والمراكز والقرى .

وقد تولى منصب سكرتير عام الوفد الزعيم مصطفى النحاس منذ تأليفه حتى سبتمبر ١٩٢٧ حيث انتخب رئيسا للوفد ثم تولى هذا المنصب مكرم عبيد من سبتمبر ١٩٢٧ حتى سبتمبر ١٩٤٢ حيث فصل من الوفد .

وخلفه محمد صبري أبو علم الذي ظل سكرتيرا عاما للوفد حتى وفاته عام ١٩٤٧ .  
وتولى بعده عبد السلام فهمي جمعة منصب سكرتير عام الوفد كما تولى معه محمود سليمان فنام منصب سكرتير عام مساعد حتى منتصف عام ١٩٤٨ وبعدها تولى الزعيم فؤاد سراج الدين منصب سكرتير عام الوفد حتى حل الأحزاب في يناير سنة ١٩٥٣ .  
وفي ١٢ يناير ١٩٢٤ أجرى يحيى إبراهيم أول انتخابات برلمانية لانتخاب أول مجلس نيابي حققته ثورة ١٩١٩ وأسفرت نتيجة الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد الذي حصل على ١٩٥ مقعدا من عدد المقاعد البالغة ٢١٤ مقعدا أي بنسبة ٩٠٪ .

وحصل حزب الأحرار الدستوريين على مقعدين .  
كما حصل الحزب الوطني على مقعدين أيضا والباقي للمستقلين .  
وكانت هذه الانتخابات بمثابة حكم أصدره الشعب على حقيقة حجم الأحزاب المعارضة للوفد .

وسقط يحيى إبراهيم رئيس الوزراء في الانتخابات . . .  
وسقط في الانتخابات كل الزعماء من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ومن يتعاطفون معهم أمثال عبد العزيز فهمي وإسماعيل صدقي ومحمود عبد الرازق ولم ينجح سوى محمد محمود لعصبيته في أسير .

وكان من أولى نتائج هذه الانتخابات أن استقال عدلى يكن من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين وخلفه عبد العزيز فهمي ولم يلبث إلا قليلا حتى استقال هو الآخر وخلفه محمد محمود الذي ظل رئيسا للحزب حتى وفاته .

وجاء بعده الدكتور محمد حسين هيكل وبقي حتى حل الحزب في ١٦ يناير

سنة ١٩٥٣ .

وكانت أحزاب الأقلية هي الورقة التي استخدمها الإنجليز والسراى فى محاربة الأمة وتزييف إرادتها والتكيل بابنائها

وظلت الأمة على ولائها للوفد ولزعيم سعد زغلول ثم الزعيم مصطفى النحاس طوال السنين لا تتزعزع .

وهكذا نجحت ثورة ١٩١٩ وبخلت ضمن تاريخ الثورات الوطنية الناجحة .

واستطاعت ثورة ١٩١٩ بفضل قيادة وصلابة الزعيم سعد زغلول ورفاقه المخلصين وعلى رأسهم الزعيم الوفى مصطفى النحاس وبفضل صمود الشعب المصرى وقوة إيمانه وتمسكه بحقوقه وحرياته والتفافه حول الوفد وزعيمه نون مبالاة بالموت أو الاعتقال، استطاعت الثورة أن تحقق الكثير من النتائج ونجحت فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فألغيت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة رغم التحفظات البريطانية الأربعة . .

ونجحت الثورة فى إقامة نظام دستورى للحكم فى مصر وإعلان دستور يؤكد أن الأمة مصدر السلطات .

ورغم محاولات الملك بتقصيع الدستور بعض المواد قيدت إرادة الأمة كحق الملك فى حل البرلمان وتلجيل انعقاده وتعيين الوزراء وعزلهم . . . إلخ مما أتاح للملك وأحزاب الأقلية حكما إرهابيا بلا دستور ولا برلمان أحيانا . . .

إلا أن الدستور حقق للشعب الكثير من الحريات وأتاحت الحياة البرلمانية كشف أعداء الشعب وعملاء الاستعمار والسراى . . .

ونجحت ثورة سنة ١٩١٩ فى بعث النهضة الاقتصادية وتشجيع المشروعات الوطنية. وكان أهم ثمار الثورة تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ وشركاته الوطنية بعد ذلك وسط المظاهرات والاضطرابات السياسية . واستطاع بنك مصر إنشاء العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة وعلى رأسها شركة مصر للغزل والنسيج بالملحة الكبرى .

وفى عهد حكومة الوفد سنة ١٩٣٠ أقيم نظام جمركى يحمى الصناعة الوطنية الناشئة بأن فرض ضرائب عالية نسبيا على الصناعات الأجنبية التى يمكن صنعها محليا وكان هذا الإجراء نقطة تحول فى تاريخ ونهضة الصناعة الوطنية

كما تم فى عهد الوفد أيضا تمصير البنك الأملى المصرى وتحويل الدين الأجنبى إلى قرض وطنى، ومنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية .

ثم كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية فى عهد حكومة الوفد أيضا مما أتاح فرض الضرائب على المشروعات الأجنبية وزيادة الإيرادات للدولة وأفسح المجال للصناعة الوطنية لتنافس الصناعات الأجنبية القائمة .

وزادت رؤوس الأموال المصرية المستخدمة فى الصناعة والتجارة كما زاد الإنتاج وبوجه خاص إنتاج المنسوجات القطنية .

كما زاد عدد العمال المستخدمين فى المشروعات القطنية زيادة كبيرة .

وحققت ثورة سنة ١٩١٩ نهضة اجتماعية كبيرة وخرجت المرأة لأول مرة واشتركت فى المظاهرات والصراع الوطنى ووجدت لها مكانا فى جميع مراحل التعليم وفى معظم الوظائف .

كما انتشرت نهضة أدبية وتعليمية وارتفعت ميزانية التعليم وزاد إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات وعدد الطلبة بها فضلا عن تقرير مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والفسى فى عهد الوفد بعد ذلك .

وزاد الاهتمام بالفلاحين ورعاية شئونهم بعد أن شاركوا فى الثورة مشاركة فعالة وكان لدورهم البارز أثر كبير فى نجاحها فصدرت العديد من التشريعات لحمايةهم وتخفيض الضرائب عن سفارهم أو إعفائهم منها .

كما نهضت الحركة التعاونية وانتشرت الجمعيات التعاونية فى الريف والمدن واهتم الوفد برعايتها .

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة ولعب العمال دورا كبيرا ومؤثرا فيها وازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين أحوالهم والمطالبة بحقوقهم فزاد عدد النقابات فى مصر وازدهرت الحركة النقابية وتحققت على يد الوفد كثير من المكاسب العمالية .

وأخيرا نجحت الثورة فى تأكيد القيم الدينية ومبادئ الأخلاق وكرامة الإنسان المصرى وترسيخ شعار الوحدة الوطنية، وكانت الوحدة الوطنية الرائعة التى تمت خلال ثورة سنة ١٩١٩ أعظم إنجازات الثورة .

وكان ذلك دافعا للشوار ليقدما أرواحهم بلا تردد جنودا مخلصين للوطن والشعب من أجل الحرية والاستقلال .



## الفصل السابع

### وزارة الزعيم سعد زغلول

وفي ٢٨/١/١٩٢٤ تولى الزعيم سعد زغلول تشكيل أول وزارة وطنية على أثر حصول الوفد على أغلبية ساحقة في أول مجلس نيابي بعد ثورة ١٩١٩ .

وتمت الوزارة لأول مرة وزيرين من الأقباط هما مرقس حنا للأشغال العمومية وواسف بطرس غالى الخارجية، ورغم اعتراض الملك فؤاد على ذلك بحجة أن التقاليد جرت بالاختفاء بوزير قبطي واحد إلا أن الزعيم سعد زغلول رفض هذه الحجة وقال "إن مصر المصريين وأنه لا يفرق بين مسلم وقبطي"

وهذه إحدى سمات الوفد البارزة الذي ظل دائما رمزا للوحدة الوطنية في البلاد .

كما شملت الوزارة الزعيم مصطفى النحاس ووزيرا للمواصلات ومحمد فتح الله بركات للزراعة ومحمد نجيب الغرابي "أفندي" وكان محاميا ناشئا للحقانية (العدل) ولما كان أفنديا كان تعيينه في حد ذاته تحديا للقيم المظهيرية التي كانت لطبقة الباشوات فقط .

كما شملت الوزارة محمد سعيد المعارف ومحمد توفيق نسيم المالية وأحمد مظلوم للأوقاف وحسن حسيب للحربية والبحرية وكانوا جميعا من الوفديين في ذلك الوقت .

ومحمد سعيد وتوفيق نسيم من رؤساء الوزراء السابقين وأحمد مظلوم كان رئيسا للجمعية التشريعية وكان الزعيم سعد زغلول يامل فيهم خيرا نظرا لخبرتهم .

والزعيم مصطفى النحاس ومرقس حنا ونجيب الغرابي وفتح الله بركات والزعيم سعد زغلول نفسه كانوا من صميم الشعب ومن الفلاحين .

وعمت البلاد فرحة كبرى لتولى الزعيم سعد زغلول رئاسة الوزارة أملا أنها قادمة على حياة الاستقرار والرخاء والبناء من أجل جماهير الشعب، ولكنها سرعان ما أفاقنت من أحلامها على الأزمات والدماساس التي وضعتها سلطات الاحتلال والسراي في طريق الزعيم سعد زغلول للحيلولة دون استمراره في الحكم وحتى لا يستقر حكم الشعب بالشعب للشعب .

وفى ٢٣/٢/١٩٢٤ جرت انتخابات مجلس الشيوخ وكان عددها ٧١ دائرة وجرت انتخابات حرة وفاز المرشحون الواديون في معظم الدوائر .

وكان الدستور ينص على أن ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بالانتخاب والخمسين بالتعيين .

وبدأ الزعيم سعد زغلول كفاحه الديمقراطي والمستورى ضد الملك فؤاد عندما قام خلاف بينهما حول من له حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وعدمهم ٤٨ عضوا .

وتمسك الملك فؤاد بنص المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه "يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين للملك خمسيهم ويتنخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

وتمسك الزعيم سعد زغلول بالمادة ٤٨ من الدستور والتى تنص على أن "الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه " .

والمادة ٥٧ من الدستور التى تنص على أن "مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة" .

والمادة ٦٠ من الدستور التى تنص على أن "توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لتفادها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون " .

والمادة ٦٢ من الدستور التى تنص على أن "أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تفلى الوزراء من المسئولية بحال " .

وقامت المظاهرات تأييدا للزعيم سعد زغلوله واضطر الملك إلى قبول التحكيم واحتكم الفريقان إلى البارون فاد بن بوش البلجيكي والنائب العام للمحاكم المخططة الذى أفتى بأن "عدم مسئولية الملك تعتبر أساسا لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية بل يمتد إلى جميع أعمال الملك فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ولذلك فإن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء" وهكذا انتصر الزعيم سعد زغلول لإرادة الأمة.

وفى ١٥/٢/١٩٢٤ تم افتتاح البرلمان وكان يوما مشهودا فى تاريخ مصر فلأول مرة بعد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ يجتمع نواب البلاد وشيوخها بعد انتخابات حرة فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة وإرادتها .

واجتمع أعضاء مجلسى النواب والشيوخ فى دار البرلمان فى هيئة مؤتمر وألقى الزعيم سعد زغلول خطاب العرش طبقا للمستور .

وحرص الزعيم سعد زغلول أن يضمن خطاب العرش وعدا بالعمل على حماية العمال وأنه ينوى اتخاذ التدابير اللازمة لذلك .

وكانت سياسة الزعيم سعد زغلول والاتجاه العام لوزارته يؤكدان :

عدم السماح للمندوب السامى بالتدخل فى سياسة الوزارة وتأكيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان .

تأكيد النظام الدستورى والوقوف فى وجه الحكم المطلق، وأن الأمة مصدر السلطات.

تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية والسيطرة الأجنبية وتخفيض الإنفاق الحكومى وتخفيف الضرائب على المواطنين .

تشجيع الصناعة المصرية وإفساح المجال أمام رأس المال الوطنى وحماية الفلاح وثروة البلاد الزراعية وتمييزها بنسبة زيادة السكان .

العمل على نشر التعليم وتعميم المكتبات والعناية بالأطفال وحماية المرأة والعمال والرعاية الصحية.

وكان أول ما قامت به وزارة الزعيم سعد زغلول الإفراج عن باقى المسجونين السياسيين الذين قضت المحكمة العسكرية بإدانتهم خلال ثورة ١٩١٩ وفى مقدمتهم عبد الرحمن فهمى وزملائه فتم الافراج عنهم جميعا .

وفى أول اجتماع لمجلس الوزراء قال الزعيم مصطفى النحاس لزملائه "إننى أفكركم مالا ولكنى متنازل عن بدل السيارة الذى يدفع لنا " فاستجاب له زملاؤه وتضامنوا معه فى موقفه.

وقرر مجلس الوزراء إلغاء بدل السيارات الذى كان مقررا للوزراء وقدره ٤٠ جنيها شهريا .

وهذه سياسة الوفد فى إنكار الذات بداية بقياداته القوية والمثل فى التضحية من أجل الشعب دائما وأين هذا مما يحدث الآن .

ومن أهم الأعمال التى تمت فى عهد وزارة الزعيم سعد زغلول دستور قانون الانتخاب المباشر (٤ لسنة ١٩٢٤) وجعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ وخفض سن الناخب لانتخاب عضو مجلس الشيوخ إلى ٢٥ سنة وأبقى سن الناخب ٢١ سنة لانتخاب عضو مجلس النواب .

كما قررت وزارة الزعيم سعد زغلول أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه فى مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام .

كما قررت بيع أكبر جزء ممكن من أطميان الحكومة لمصارف المزارعين .

وحذف الاعتماد المخصص لتفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية.

وحذف المبالغ التى كانت تدفع لجمارك السودان عن مهمات ونخائر الجيش المصرى عند دخولها السودان .

وسحب المبلغ المودع بنك إنجلترا من الاحتياطي .

وإنشاء ١١٠ مدارس أولية وتخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك .

وإعطاء سلف لشركات (جمعيات) التعاون تنشيطا وتشجيعا للحركة التعاونية .

وأن تكون الإعانات الحكومية للجمعيات الخيرية شاملة الجمعيات المصرية وكانت مقصورة على الجمعيات الأجنبية .

واختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب .

وأن تفضل الحكومة فى مشترياتها من منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وأن  
تشتري ذلك فى مقاولات الأشغال العامة.

وهكذا حققت وزارة الزعيم سعد زغول الكثير من برنامجها فى الإصلاح الداخلى .  
وعند اكتشاف مقبرة توت عنخ أمون قام خلاف مع بعثة الآثار البريطانية التى كانت  
تعارض إجراءات وزارة الأشغال فى المحافظة على محتويات المقبرة .

وماجت الصحف الأجنبية واتهمت الحكومة بكمراهية الأجانب. ولم تحفل الوزارة  
فقامت على الفور بإلغاء الترخيص الممنوح للبعثة ووضعت يدما على المقبرة ومحتوياتها  
وأقامت عليها حراسة دقيقة لصيانتها من عبث العابثين وأولا ذلك لتسريه هذه الكتوز إلى  
الخارج وضاعت على البلاد .

وأوقفت وزارة الزعيم سعد زغول الموظفين الأجانب وخاصة الإنجليز عند حدهم  
وتضاوت سلطتهم فى عهدما مما جعلهم يديرون المكائد لها .

ورفض الزعيم سعد زغول تجديد عقد المستشار القضائى لوزارة الحاقانية .  
كما رفض الاشتراك فى الاحتفال بالعيد الخمسين للمحاكم المختطة باعتبار هذه  
المحاكم حالة شاذة تمس كفاءة القضاء الوطنى واستقلاله .

وأصدر الزعيم مصطفى النحاس بوصفه وزيرا للمواهبلات قرارا بإعفاء المستر  
جورجى مدير عام السكة الحديد الإنجليزى وعين أول مدير مصرى لها هو المهندس  
عبد الحميد سليمان .

كما رفض الزعيم سعد زغول تسليم عشرة مجاهدين إلى إيطاليا عبروا الحدود  
لاجئين إلى مصر .

وهكذا حرص الزعيم سعد زغول فى سياسته الوزارة على سلطتها الدستورية ولم  
يقبل أى تدخل من أحد .

وبالنسبة للحركة العمالية فقد كان اتحاد النقابات بالإسكندرية فى ذلك الوقت بمثابة  
الجناح العمالى للحزب الشيوعى وكان يضم نظريا شعبيتين إحداهما للعمال الأجانب  
والأخرى للعمال المصريين .

وكان الحزب الشيوعي يضم أعضاء غالبيتهم من الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس اليهود عدا محمد حسنى العرابى السكرتير العام للحزب والشيخ صفوان أبو الفتوح وهو أزهرى تولى مهمة السكرتير المساعد للشعبة العربية باتحاد النقابات يعاونه عامل مصرى هو الشحات إبراهيم وأنطون هارون المحامى اللبنانى وعضو الحزب وكان يعمل مستشارا قانونيا بالاتحاد فيما عدا هؤلاء الأربعة كانت جميع قيادات الحزب الشيوعى واتحاد النقابات من الأجانب اليهود ومعظمهم من اليهود الروس بزعامة جوزيف روزنتال فلا يمكن أن نعتبر هذا الحزب حزبا مصرى أو نعتبر اتحاد النقابات اتحادا عماليا خالصا؛ وذلك لسيطرة اليهود الأجانب على قيادته والأسماء المصرية الموجودة فيها لقلة عددها كانت لا تأثير لها .

وقاد الحزب الشيوعى سلسلة من الاضرابات فى مدينة الإسكندرية احتل فيها العمال المصانع ورفعوا عليها الأعلام الحمراء بقصد إخراج حكومة الزعيم سعد زغلول أول حكومة جاءت نتيجة انتخابات حرة .

فى يوم ٣ مارس سنة ١٩٢٤ توجه عمال مصنع الخواجات أبى شنب إلى المصنع عندما علموا أن مطالبهم أحييت إلى لجنة التوفيق بقصد احتلاله وبخلوا المصنع عنوة حيث تمكن ٢٥٠ عاملا من دخول المصنع من غير أبوابه العادية .

وفى اليوم التالى توجه بعض رجال المحافظة إلى المصنع لإقناع العمال سلميا بمغادرته ولكنهم رفضوا الرضوخ وهنا نقل وكيل وزارة الداخلية إلى المتصمين النداء الذى وجهه الزعيم سعد زغلول إليهم ونصه كالتالى :

" إنكم إن احترمت ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا فإنكم تعاملون معاملة الفاسقين الخارجين على القانون" .

ويقول مراسل الأهرام أن هذا النداء فعل كفعل السحر لأن العمال لم يكانوا يسمعون حتى نسوا الاضراب وخطة احتلال المصانع وخرجوا من المكان بهدوء .

وبعد ذلك وبناء على أمر النائب العام محمد إبراهيم فى ١٩٢٤/٣/٤ تم إلقاء القبض على الأربعة المصريين فى الحزب الشيوعى بتهمة أنهم قادة الحزب بالإسكندرية وهم :

محمود حسنى العربى - أنطون هارون المحامى - الشيخ صفوان أبو الفتح - الشحات إبراهيم . وتبع ذلك حملة اعتقالات بأمر النيابة العامة شملت صمويل كيرسون وعدداً من خارج الإسكندرية فى القاهرة وغيرها منهم روبرت جولدنبرج .

وفى ١٤/٢/١٩٢٤ أصدرت محافظة الإسكندرية بيانا بنتيجة تحقيقات النيابة الأهلية الخاصة بمأسسة الحركة الشيوعية جاء فيه :

فى خلال الفترة من ١٠/٩/١٩٢٣ إلى أول مارس ١٩٢٤ ارتكب كل من محمود حسنى العربى والشيخ صفوان أبو الفتح والشحات إبراهيم وأنطون هارون ومحمد إبراهيم الشحات ومحمد الصغير وآخرون الجرائم الآتية بدائرة الإسكندرية وغيرها من بلاد القطر المصرى :

أولاً :- نشر أفكار ثورية مخلة بمبادئ الدستور المصرى ومغايرة له وتحبذ تغيير النظم الأساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب ووسائل أخرى غير مشروعة .

ثانياً : - تهريض عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والإرهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة والاعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام باحتلال المصانع التى يشتغلون فيها وتهديد أصحابها إذا هم لم يجيبوا مطلبهم واستخدموا غيرهم .

وقد بلغ عدد الذين ألقى القبض عليهم ١٩ شخصاً قدم للمحاكمة منهم ١١ وصدرت ضدهم أحكام متفاوتة بخلاف الذين تم ترحيلهم عن مصر من الأجانب وبلغ عددهم ٨٦ شخصاً . وهذا العدد الكبير من الأجانب يكشف أن الحركة لم تكن مصرية خالصة أو لصالح العمال المصريين .

ويعترف أحد قيادات اليسار فى مصر (شهدى عطية فى كتابه تاريخ الحركة الوطنية) أن هذا الحزب "الشيوعى" قد ارتكب أخطاء كثيرة لعدم فهمه طبيعة القضية الوطنية وضرورة التعاون مع حزب الوفد قائد الكفاح الوطنى .

ونضيف أنه بعد صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ بشأن مكافحة الشيوعية - فى عهد عبد الخالق ثروت - وتشديد العقوبات على من يعمل على تغيير شكل الحكم والترويج

لشيوعية والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ فى عهد عبد الخالق ثروت أيضا بوضع قيود على حق الإضراب بعد أن كان حرا .

هذه القوانين التى وضعت فى عهده سابقة لم تكن تبيح نشاطهم ولم تكن الظروف تسمح بتعميلها أو إلغائها أيا كان الرأى بشأنها إلا بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة مثلها مثل كافة القوانين الأخرى التى كانت تصدر فى مصر وتمس مصالح الأجانب حتى إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٦ .

والزعيم سعد زغلول كان فى معارك مع الاستعمار الإنجليزى والملك وأحزاب الأقلية من أجل الاستقلال وحماية الدستور والذين يقومون بالقتال يتحركون من خلال قيادات من الأجانب وهؤلاء الأجانب لولاء لهم لمصر .

فى الوقت الذى تعرض فيه الزعيم سعد زغلول لهجوم شديد وحملة صحفية عنيفة بسبب عدم استخدامه القوة ضد العمال المعتصمين .

ولم يجد الزعيم سعد زغلول بدا من وقف هذه القلاقل المشبوهة وتطبيق حكم القانون بشأنها، وإليس صحيحا ما ذكره البعض أن عاملا قتل فى عهد الزعيم سعد زغلول لأن الزعيم سعد زغلول لم يستخدم العنف فى مواجهة إضرابات العمال - ولم يتدخل الجيش على الإطلاق - بدليل اتهامه بالميل نحو العمال ورفضه استعمال القوة لإجبار العمال على استئناف العمل .

ويقول الدكتور رؤوف عباس حامد فى كتابه الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية اتهمت حكومة الشعب برئاسة سعد زغلول باحتضان حركة العمال وتهينة الظروف لنشر الشيوعية فى مصر، وروجت لهذا الاتهام الصحف الأجنبية الصادرة فى مصر مثل الأجيبيان جازيت والصحف العربية المائلة للإنجليز مثل المقطم ولذلك لم تجد حكومة الشعب بدا من تصفية اتحاد النقابات والحزب الشيوعى لدء "هذا الاتهام عن نفسها" .

ولكن السلطات البريطانية هوات فى الأمر. وقدرت تأثير نشاط الحزب على العمال المصريين تقديرا كثيرا يفوق حجمه الحقيقى، لإخراج حكومة سعد زغلول وإظهارها بمظهر العجز عن حماية المصالح الرأسمالية التى كانت فى معظمها استثمارات أجنبية، ولإيجاد



مبرر لتصفية حركة العمال التي أصبحت تقض مضاجع رأس المال، وتطالبه بتحسين ظروف العمل وشروطه، بل وتطالب الحكومة بإصدار التشريعات التي تحدد التزام رأس المال قبل العمال وتعترف بحق العمال في تكوين النقابات الدفاع عن مصالحهم .

وجاء بمذكرة جريفز (القائم بأعمال مدير الإدارة الأوربية) ضمن الوثائق البريطانية عن أسباب الاضطرابات العمالية في عهد الزعيم سعد زغلول أنها :

١ - عجز التشريعات العمالية الحالية عن مواجهة المتطلبات الضرورية لتوفير الحماية لكل من الشعب وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ - عولجت الاضطرابات عند قيامها في معظم الأحوال بالتخاؤل والتردد، فإن سياسة التوفيق التي تتجه إلى التركيز على الاحتفاظ بأصوات الناخبين أدت في كثير من الأحوال إلى منع البوايس من التدخل الضروري .

٣ - عومل المحرضون على الشغب بقدر كبير من اللبونة رغم تجمع بعض الأدلة ضدهم وكان يطلق سراهم عادة بكفالة دون تقديمهم إلى المحاكمة .

٤ - في كثير من الأحوال اعترف بالمشاغبين المحترفين مبتليين للعمال ومتحدثين بلسانهم رغم أنهم لم يكونوا من بين عمال الشركات التي حدثت بها الاضطرابات .

٥ - وجود سعد زغلول باشا في السلطة الذي يعده معظم العمال المصريين أقوى الرجال وأكثرهم محبة لديهم شجعهم على الاعتقاد أنه سيتدخل بصورة فعالة لصالحهم عندما ينشب الصراع بينهم وبين أصحاب الأعمال ، وخاصة إذا كان الآخرون من الأوربيين .

كما أن الإجراءات الفامضة نسبيا التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الاشتراكيين الشيوعيين لم تخدع الكثير من العمال .

وفي التقارير التي أوربتها الأجبشيان جازيت في أعدادها تحت عنوان "الحركة الشيوعية في مصر" قدمت الجريدة لهذه التقارير بالإشارة إلى أن البلاد قد سادت حالة من التسبب في ظل حكومة الوفد التي تعادى المصالح المالية الأجنبية وتعادى كل ما هو أجنبي في البلاد فسمحت للعمال باتباع الأساليب البلشفية، وتواطأت الحكومة معهم

فحالت دون تمكين كبار، ضباط البوليس الإنجليز من وضع حد لنشاط العمال بالقوة واختارت الجريدة واقعتين محمولتين للدلالة على رأيها هذا هما إضراب عمال شركة أسمنت المعصرة واعتصاب عمال شركة زيوت أبى شنب بالإسكندرية . وذكرت أن وزير الداخلية رفض الموافقة على اقتراح رسل ياشا حكمدار بوايس القاهرة لإرسال قوة كبيرة تحمل عمال شركة الأسمنت على استئناف العمل بالقوة، كما اتهمت الحكومة بالتراخي في مواجهة اعتصاب عمال شركة الزيوت بالإسكندرية .

كما حملت جريدة "التايمز" على الحكومة المصرية أنها لم تسلك مسلك الحزم في قمع الاعتصابات" .

وهكذا تهاجم صحف الاستعمار الزعيم سعد زغلول في حياته وبهاجمه أوصياء الحركة العمالية في مماته .

وبعد هذا يتباكى البعض على حل اتحاد النقابات الذي كان يخضع تماما لليهود الأجانب وببالبغون كثيرا في حجمه وتأثيره هو والحزب الشيوعي وبهاجمون الزعيم سعد زغلول لأنه لم يسمح للنقوذ الأجنبية المشبوه بين العمال .

وتألفت في مجلس النواب لجنة للعمال والشئون الاجتماعية برئاسة العضو الوفدى حسن نافع ضمت كثيرين من النواب الوفديين الذين عرفوا باهتمامهم بشئون العمال والنقابات العمالية .

وقد تقدم العضو الوفدى حسن نافع باقتراح إنشاء مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق والتحكيم ويشكل من رجال القضاء والاجتماع والإدارة . . . إلخ، وإرسال لجنة من أعضاء المجلس إلى أوروبا لزيارة المصانع وتفقد حالة العمال هناك وخاصة في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ودراسة قوانين العمال للاسترشاد بها في وضع التشريعات العمالية . وكان لهذه اللجنة نشاط ملموس في شئون العمال وأثر كبير في تنفيذ مقترحاتها وأرائها بعد ذلك .

وعندما تزايدت المنازعات العمالية بشكل لم تستطع لجنة التوفيق والتحكيم معه أن تلاحق العمل على بحثها في وقت مناسب قدم الزعيم سعد زغلول مذكرة إلى مجلس الوزراء بإلغاء لجنة التوفيق المنشأة في ١٨/٨/١٩١٩ وتكوين لجان للتوفيق في المحافظات والمديريات للنظر في منازعات العمال للتخفيف عن اللجنة المركزية وتوزيع اختصاصها

ومستوياتها على لجان يمكن أن تتوفر في منازعات العمال في كل محافظة أو مديرية على حدة وكانت اللجنة الجديدة تتكون من :

المحافظ أو المدير بصفته رئيسا، رئيس النيابة أو نائب المديرية أو المحافظة، قاض بالمحكمة الأهلية يعينه وزير الحقلانية (العدل)، مندوب عن أصحاب الأعمال، مندوب عن العمال .

وكان لهذه اللجنة نفس الاختصاصات التي كانت للجنة السابقة في ١٨/٨/١٩١٩ ولأول مرة يمثل مندوب عن العمال في اللجنة ويعينه .

وبدعت الأحداث سنة ١٩٢٤ إلى اهتمام الوفد بالحركة العمالية وتولى هذه المهمة عبد الرحمن فهمي نظرا لما يتمتع به من قدرات تنظيمية وشعبية كبيرة خلال ثورة سنة ١٩١٩ وفي تنظيم حركة مقاطعة لجنة ملنر وانتخب في أول مجلس للنواب عن دائرة عابدين .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن فهمي في مذكراته «وفي شهر مارس ١٩٢٤ وبعد خروجي من السجن بنحو شهر وبضعة أيام حضر لمنزلي نفر من طوائف العمال المختلفة وعلى رأسهم شخص يدعى محمد أفندي طلبوا مني على لسان محمد أفندي أن أترأس نقاباتهم، وكانوا على ما أنكر نائبين عن أربع طوائف فيبينت لهم أنني لا أقبل الزعامة على أربع نقابات فقط فإن كان لابد من ذلك فليجمعوا شمل باقي النقابات في القطر وعندئذ أقبل هذه الزعامة على ما فيها من مشاغل ومتاعب .

ولم تكد تمر أيام حتى سررت فكرة جمع شمل النقابات في صفوف العمال فرحبوا بها وأخذ أعضاء النقابات يتوافدون علي جماعات فلما رأيت هذا النشاط من جانب العمال أيقنت بفلاح العمل الذي نحن قاسمون عليه وعلى ذلك قيات زعامتهم كطلبهم .

وفي ١٥/٢/١٩٢٤ شكلت مجموعة النقابات نقابة جديدة باسم النقابة العامة للعمال بالقطر المصري تولى رئاستها عبد الرحمن فهمي .

وفي منتصف أبريل ١٩٢٤ عقب تأسيس النقابة العامة للعمال بالقطر المصري بشهر واحد قام عبد الرحمن فهمي بتشكيل اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال وادي

النيل وكانت تضم مستشارى ورؤساء بعض النقابات وهم حامد البارودى وعبد العاطى سليم عبده ومحمود حسن جازيه وعلى لهيطة وعلى الشمسى ومكرم عبيد ورأغب إسكندر وشفيق منصور والسيد خضر وحسن نافع .

وبدأت اللجنة التحضيرية الاتصال بنقابات العمال ومراجعة القوانين وإجراء التعديلات اللازمة لها وتأسيس نقابات للطوائف التى ليست لها نقابات .

وكون عيد الرحمن فهمى فروعا للنقابة العامة للعمال فى أنحاء القطر المصرى وكان لها نشاط عمالى ملموس، ومن هذا النشاط الاحتفال لأول مرة فى تاريخ مصر بعيد العمال العالمى فى أول مايو سنة ١٩٢٤ فى وزارة الزعيم سعد زغلول وعيد العمال هو ذكرى قيام السلطات الأمريكية فى شيكاغو فى مايو سنة ١٨٨٦ بتقديم أربعة من العمال لمحاكمة غير عادلة بتهمة التخريب وقتل رجال الأمن وقامت بإعدامهم ثم ظهرت بعد ذلك براءتهم .

وكان احتفال العمال بهذا العيد مظهرا من مظاهر التضامن مع عمال العالم الغربى.

ففى ٢ مايو ١٩٢٤ احتفل عمال الإسكندرية وطنين وأجانب بعيد أول مايو احتفالا عظيما سار العمال الوطنيون صباحا من نادى النقابة بموكب منظم تتقدمه الموسيقى ورجال البوليس حتى التقوا بالعمال الأجانب العاملين بمصر فغص المكان بالعمال وتبادلوا التهاني والخطب ثم استأنف الجميع موكبهم مخترقين شوارع المدينة هاتقين بحياة العمال وبالائحاد وبالأوفد وزعيمه سعد زغلول ثم انفض الموكب بنظام شامل وسرور تام.

وفى مايو ١٩٢٤ استقبل الزعيم سعد زغلول وفدا من الإسكندرية يمثل موظفى الشركات التجارية والوائثر للمطالبة بإصدار قانون تحديد ساعات العمل والإجازات والمكافآت وقد كلف الزعيم سعد زغلول على أثر ذلك حسن نافع بإعداد مشروع قانون للعمل الذى فعلا أعد مشروعا استند فى إعداده إلى القانون الفرنسى ولكن سقوط وزارة الزعيم سعد زغلول بعد ذلك عرقل عرضه على البرلمان .

وخطب الزعيم سعد زغلول أكثر من مرة فى الاجتماعات العمالية معلنا تأييده لوحدة العمال مثنيا على نشاط عبد الرحمن فهمى وحسن نافع وسط العمال.

وفى حفلة أقامتها نقابة عمال شركة السكة الحديدية وواحات عين شمس فى ٥ يوليو ١٩٢٤ لتكريم الزعيم سعد زغلول قال " أفرح كثيرا وأسر كثيرا كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العمالية فقط بل هى منبئة أيضا وعلى الأخص من الطبقة التى سماها حسادنا "طبقة الرعاى" وأفتخر بأنى من الرعاى مثلكم" ووا كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا لما قامت لها قائمة ووا انتشرت هذا الانتشار ووا انتصر المبدأ الوطنى، فطبقة الرعاى هى الطبقة الأكثر عددا فى الأمة ووا التى ليس لها مصالح خاص ووا التى مبنوها ثابت على النوم .

مبنىها الاستقلال التام لمصر والسودان. إن الرجل صاحب الأموال ووا ذلك الموظف فى المنصب العالى إذا قال "هيا الوطن" فإنما يقول تحيا وواظيفتى أو مصلحتى "ولذلك رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح تقبلوا أو تقيروا ولكن الرعاى أمثالكم ما تغيروا ووا بدلوا عقائدهم "

وفى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٤ تم الانتهاء من إعداد لائحة الاتحاد العام لنقابات عمال وواى النيل ونشرت فى العدد الخامس من مجلة اتحاد العمال وتضمنت ثمانية أبواب وحددت اللائحة أهداف الاتحاد فى المادة الخامسة وواى  
أولا : إيجاد مركز رئيسى ترتبط به جميع نقابات العمال والطوائف بالقطر المصرى .

ثانيا : تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول بهم إلى كل ما فيه الخير لهم أدبيا ومانيا واجتماعيا وصحيا واقتصاديا .

ثالثا : الإشراف على نقابات العمال والطوائف التابعة له .

رابعا : الاتصال باتحادات العمال فى بلاد العالم المختلفة والاشتراك فى مؤتمراتهم .

خامسا : إنشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصرى

سادسا : الدفاع عن مصالح العمال وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة والسعى لاعتراف الحكومة بهيئاتهم

## سابعاً عقد مؤتمرات دورية في مختلف عواصم القطر المصرى للبحث فى شئون العمال عامة

ثامناً : العمل على إيجاد تشريع خاص لحماية العمال قبل أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الأعمال بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور وترتيب المعاشات والمكافآت والإعانات فى حالة العطل والعجز والإصابة ومنح الإجازات والعلاوات ووضع نظام للمرتبات وإعداد الوسائل ليسهل سكنهم وتعليم أبنائهم ووقاية صحتهم .

وخصصت اللائحة الباب السابع لواجبات الاتحاد وحماية أعضائه بالنسبة للعلاج والمساعدة فى حالة البطالة والإصابة . . . . . إلخ .

والذين هاجموا أهداف الاتحاد لم يحددوا ما هى الأهداف الأخرى التى تجاهلها أو لم ينص عليها الاتحاد فى لائحته فى الوقت الذى لم ينشروا فيه أهداف اتحاد نقابات العمال الذى كونه الحزب الشيوعى اكتفاء ينشر برنامج الحزب وهو برنامج سياسى لا يصلح وحده برنامجاً لاتحاد نقابات العمال، وأى نفوذ أو سيطرة للأجانب على أى حركة وطنية أو عمالية أو حتى خيرية أمر مرفوض ويجب الحذر منه دائماً ونكرر بأنه يجب الحذر منه دائماً . . . . .

وقد اعترفت لائحة اتحاد نقابات عمال وادى النيل باستخدام سلاح الإضراب عن العمل مراعية فى ذلك أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ على النحو التالى :

مادة ٤٥ - لمجلس إدارة الاتحاد إعلان الإضراب العام والإضراب الجزئى وهو الذى يعين ابتداءه والقواعد التى يدار عليها والقرض منه .

مادة ٤٦ - قرارات الإضراب العام تصدر عن ٨٠٪ من أعضاء مجلس الاتحاد وبأغلبية ٦٠٪ منهم .

مادة ٤٧ - يتولى مجلس إدارة كل نقابة تنفيذ قرارات الإضراب وإدارته بمقتضى الخطط التى يرسمها الاتحاد .

مادة ٥٠ - يحق للاتحاد العام أن يعلن الإضراب الجزئى لنقابة أو أكثر تضامناً مع أى نقابة أخرى وهكذا أخذ الاتحاد بمبدأ الإضراب.

وتألفت في سنة ١٩٢٤ جمعية من شباب الوطن بالسودان سميت جمعية اللواء الأبيض برئاسة الضابط السوداني البطل على عبد اللطيف كانت تهدف إلى مقاومة الاستعمار البريطاني ومساندة الحركة الوطنية في مصر وتحقيق الجلاء عن وادي النيل .

وفي يوليو ١٩٢٤ قامت مظاهرات سياسية في السودان وأخذت جمعية اللواء الأبيض في تنظيم المظاهرات في الخرطوم وأم درمان ووادي مدني والأبيض وبور سودان وتردد الهتافات العالية "تحيا مصر" فاعتقل البطل على عبد اللطيف في السودان وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

وفي ١٩٢٤/٧/٢٥ سافر الزعيم سعد زغلول على رأس وفد إلى لندن لإجراء المفاوضات مع المستر مك دونالد رئيس وزراء بريطانيا وتحطمت المفاوضات على صخرة السودان .

وفي أكتوبر ١٩٢٤ عاد الزعيم سعد زغلول يقول: لقد دعونا للانتحار فلم نتحدر .

وفي ١٩٢٤/١١/٨ قام الملك فؤاد بتعيين حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة دون علم الوزارة وموافقتها، وكان الزعيم سعد زغلول قد طلب إقصاءه لأنه كان محور النشأت التي دبرت للوزارة كما استمرت النشأت باستقالة توفيق نسيم وزير المالية وكان معروفا بالانصياع لأوامر الملك .

وقدم الزعيم سعد زغلول استقالته وأعلن أنه لا يستطيع أن يعمل في الظلام وبذلك المسامح لعدول الزعيم سعد زغلول عن استقالته وسارع مجلس النواب باتخاذ قرار بمنع الثقة التامة لوزارة الزعيم سعد زغلول كما قرر مجلس الشيوخ تأليف وفد من الرئيس والوكيلين لمقابلة الملك فؤاد لرفض الاستقالة .

وقامت مظاهرات صاخبة امتلأت بها شوارع القاهرة واتجهت إلى ميدان عابدين تهتف بحياة الزعيم سعد زغلول والوزارة الوفدية وتعلن "سعد أو الثورة" .

وقدم الزعيم سعد زغلول شروطه لسحب الاستقالة وهي :

١ - أن تنتظر الوزارة في مسائل الأزهر لتكون مسئولة حقا عن الإصلاح .

٢ - ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين أو بتعيين موظفي السراى بغير موافقة الوزارة .

٣ - أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين تبعية حقيقية لوزارة الخارجية بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا .

٤ - ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة وموافقتها .

واضطر الملك فؤاد إلى الرضوخ ووافق على هذه الأمور جميعها وجاءت النتيجة لصالح الزعيم سعد زغلول مؤقتا لأنه ما أن سقطت وزارة الزعيم سعد زغلول حتى استرجع الملك فؤاد هذه الحقوق جميعها .

وأدى فشل المفاوضات إلى تريض الملك فؤاد والمنوب السامى بوزارة الزعيم سعد زغلول .

وفى ١٩/١١/١٩٢٤ اغتيل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان .

وأُسرع اللورد اللنبى إلى مقر مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية وقدم للزعيم سعد زغلول إنذارا بعدة مطالب هى :

تقديم اعتذار كاف عن الحادث والبحث عن الجناه وإنزال أشد العقوبات بهم وسحب الجيش المصرى من السودان خلال ٢٤ ساعة، وأن تدفع الحكومة المصرية غرامة قدرها نصف مليون جنيه وأن تعمل الحكومة عن كل مطلب يتعلق بحماية الأجانب فى مصر وتمنع كل مظاهرة شعبية وأن يزداد مساحة الأطنان التى تزرع فى الجزيرة بالسودان .

واحلت بريطانيا الجمارك بالإسكندرية كما أعلنت عن قنوم سفينة حربية إليها .

وفى ٢٣/١١/١٩٢٤ قدم الزعيم سعد زغلول استقالته إلى الملك فؤاد فقبلها .

وفى ٢٤/١١/١٩٢٤ اجتمع مجلس النواب والشيوخ وأعلن الزعيم سعد زغلول استقالة الوزارة وقرر المجلسان بالإجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية .

ولأخلاف حول وطنية الذين اغتالوا السردار ولكن أصابع الاتهام تشير إلى مسئول بالسراى استغل وطنيتهم وصلته بأحد قانتهم فلوحي له بالفكرة .

وحجب الحماس عنهم الوعى والتوقيت واستفادت السراى وتخلصت من الزعيم سعد زغلول كما استفاد الإنجليز وأحكموا سيطرتهم على السودان . واستفادت السراى والإنجليز من ذلك فى حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .



## الفصل الثامن

### انقلاب أحمد زور وتهليل الحياة النيابية

وفي ١٩٢٤/١١/٢٤ تولى أحمد زور تشكيل أول وزارة انتقالية على الحياة الدستورية على النحو التالي :

أحمد زور للرئاسة والداخلية والخارجية وأحمد محمد خشبه للمعارف والحقانية مؤقتاً، وعثمان محرم للأشغال ومحمد السيد أبو على للزراعة ومحمد صدقي للأوقاف ويوسف أمبلان قطاوي للمالية ونخلة جورجى المطيعي للمواصلات ومحمد صادق يحيى للحرية والبحرية ثم تولى محمد موسى الحقانية بعد ذلك .

وكان زور يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ وكان يظن أنه وفدى فضمت وزارته بعض الوفديين ومن بينهم أحمد محمد خشبه وكيل مجلس النواب الوفدي وعثمان محرم وكيل وزارة الأشغال وكان وفدياً أيضاً

وظهرت الوزارة في بداية الأمر كامتداد معتدل لوزارة الوفد، ولكن الحوادث بعد ذلك كشفت أحمد زور على حقيقته علواً للشعب والحرية وانتقل أحمد زور من معسكر الوفد إلى معسكر اعداء الوفد من رجال السراى والإنجليز في وقت واحد

وكان شعار أحمد زور إنقاذ ما يمكن إنقاذه فقدم كل التنازلات لسلطات الاحتلال واستجاب لكل مطالب الحكومة البريطانية بأكملها بدون قيد فوافق على إخلاء السودان من القوات المصرية وعلى تعديلات المندوب السامي لقانون تعويض الموظفين الأجانب (مكافأة نهاية الخدمة) وسلم بالسلطات المطلقة للمستشارين المالي والقضائي الإنجليزيين كما سلم بالإدارة الإنجليزية للأمن العام بوزارة الداخلية

وفي ١٩٢٤/١١/٢٥ استصدر أحمد زور مرسومها بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة

شهر

وفي ١٩٢٤/١١/٢٧ اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية عبد الرحمن فهمي ومكرم عبيد عضوي مجلس النواب رغم إلغاء الأحكام العرفية سنة ١٩٢٢ ورغم تمتعهما بالحصانة البرلمانية

كما اعتقلت محمود فهمى النقراشى وكان وكيلًا لوزارة الداخلية، واتفق أحمد زيور  
إزاء ثورة الرأى العام وأعضاء البرلمان ولم يكن قد حل بعد، مع المنتخب السامى البريطانى  
على تسليم المقبوض عليهم للسلطات القضائية المصرية

كما تم القبض على شقيق منصور ومصطفى القاياتى وراغب إسكندر وحسن  
حسين وكلهم من النواب بمعرفة البوليس المصرى تنفيذًا لتعليمات المنتخب السامى ولم يعبا  
أحمد زيور بحصانتهم البرلمانية كما قبض على كثيرين غيرهم من غير النواب .

كما وجه أحمد زيور ضريته للحركة العمالية عندما اعتقل عبد الرحمن فهمى بمجرد  
تكوين الوزارة بتهمة الاشتراك فى اغتيال السردار وبعد الإفراج عنه استقال عبد الرحمن  
فهمى من رئاسة اتحاد نقابات العمال بوادى النيل وتولى الرئاسة الدكتور محبوب ثابت  
الذى حاول إصدار جريدة تنطق باسم العمال ولكن إجراءات وزارة أحمد زيور لتصفية  
الحركة النقابية أدت إلى الإجهاز على الاتحاد واحتجاب جريدته الأسبوعية .

وعانت الحركة النقابية الأمرين فى ظل دكتاتورية أحمد زيور وتفككت نقابات كثيرة  
وتبعثرت وقوبلت كل المحاولات لخلق منظمات نقابية للعمال بمقاومة عنيفة وامتلات السجون  
بمئات من الوفديين وقادة الحركة النقابية، وواجهت الحركة النقابية بطشًا شديدًا فى كل  
مكان وكبت أحمد زيور كل الحركات الإضرابية للعمال بمساعدة البوليس وقوات الاحتلال .  
ومن هنا إضراب عمال الفحم بالإسكندرية وإضراب صيادى السمك بدمياط .

ودبرت المؤامرات ضد النقابيين تحت ستار مكافحة الشيوعية فاغتيل كثير من  
المناضلين فى الظلام بواسطة رجال البوليس البريطانيين كما نفى عدد كبير من قادة  
الحركة العمالية من البلاد .

وفى ١٩٢٤/١١/٣٠ استقال عثمان محرم من الوزارة كما استقال فى  
١٩٢٤/١٢/١ أحمد محمد خشبه احتجاجًا على قبول المطالب البريطانية .

فضم أحمد زيور محمد توفيق رفعت للمعارف ومحمود صدقى للأشغال .

ودعم أحمد زيور وزارة الداخلية بعناصر مصرية وأجنبية عرفت بكراميتها للشعب  
وعداؤها للعمال، وفرض حكمًا إرهابيًا فى البلاد معتمدًا على الحراب البريطانية .

وأفهم أحمد زيور الملك فؤاد أن من الضرورى لمواجهة الوفد تعزيز الوزارة ببعض  
العناصر القوية من الأحرار الدستوريين مثل إسماعيل صدقى وكان عضواً فى حزب

الأحرار الدستوريين وكان اختياره يكفل تأييد الأحرار الدستوريين في خطوات أحمد زبور غير الدستورية

وفي ١٩٢٤/١٢/٩ عين إسماعيل صدقي وزيرا للداخلية للاستعانة به في العبث بالانتخابات التي بدت يوادرها في الأفق كما جعل كين بويد مدير القسم الأوربي بوزارة الداخلية المرجع الوحيد لميرى المديرية

كما جعل رسل حكمدار العاصمة المرجع الرئيسي لكافة مأموري الأقسام وضباط الشرطة

وفي ١٩٢٤/١٢/٢٤ قام أحمد زبور بحل مجلس النواب لإجراء انتخابات جديدة

وفي يناير ١٩٢٥ ظهر حزب جديد باسم "حزب الاتحاد" سماه الزعيم سعد زغلول "حزب الشيطان" وكان وليد إرادة السراي وبمساعدة حسن نشأت وكيل الديوان الملكي وشعاره الولاء للعرش واختاروا لرئاسة الحزب يحي إبراهيم

وبدأت حركة استقالات من الوفد وكان على رأس المستقيلين محمد سعيد رئيس الوزراء الأسبق وعضو الهيئة الوفدية وتبين أنه كان قيما على الأمير أحمد سيف الدين وكانت السراي هي التي تحاسبه على أموال الأمير وكان متهمًا بتبديد هذه الأموال وجررت محاولات لهدم الوفد من الداخل ولكن كان مآلها جميعها الفشل .

وفي ١٢ مارس ١٩٢٥ أجريت الانتخابات الجديدة وسفرت الحكومة موتففيها من رجال الإدارة والبوليس لطاردة خصومها وإنجاح مرشحيها وجاءت النتيجة مخيبة لآمالها فنال الوفد ١١٦ مقعدا وواقى الأحزاب ٨٧ مقعدا عدا الدوائر التي أعيد الانتخاب فيها

ورغم ذلك أعلن أحمد زبور في بيان كاذب أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية

وعندما ظهرت نتيجة الانتخابات فقد الملك فؤاد الأمل في حصول حزب الاتحاد على أغلبية تكفل له الانفراد بالحكم، ولجأ إلى إشراك الأحرار الدستوريين في الوزارة

وفي ١٩٢٥/٣/١٣ قدم أحمد زبور استقالته إلى الملك فؤاد فعهد إليه تكليف الوزارة

مرة أخرى وبشكل أحمد زبور وزارته الثانية على النحو التالي :

أحمد زبور للرئاسة والخارجية ومن الاتحائيين يحي إبراهيم للمالية ويوسف قطاوي للمواصلات وموسى فؤاد للحرية والبحرية وعلى ماهر المعارف ومن الدستوريين إسماعيل صدقي للداخلية وعبد العزيز فهمي للحقانية ومحمد على علوية للأوقاف وتوفيق دوس للزراعة ومن المستقلين إسماعيل سرى للأشغال.

وفي ٢٢/٣/١٩٢٥ افتتح البرلمان واجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيس له وكانت المفاجأة فوز الزعيم سعد زغلول بمنصب رئيس المجلس ونال ١٢٢ صوتاً ونال مرشح الحكومة والسراي عبد الخالق ثروت ٨٥ صوتاً . وكان هذا بمثابة سحب الثقة من الوزارة وهزيمة للعرش فأصدر الملك فؤاد مرسوماً بحل مجلس النواب في ذات يوم دعوته للانتقاد وقبول هذا السلوك بالدهشة والألم والحسرة على انتهاك الدستور وتعطيل الحياة النيابية بلا حياء .

ودب الفساد في البلاد وتركزت السلطات في يد السراي وأصبحت المرجع في التعيينات بل أصبحت هي مصدر السلطات ولكن إلى حين . . .

ونتيجة انهيار الاتحاد العام لنقابات العمال يوادى النيل اهتم الوفد في بداية عام ١٩٢٥ بالانتخابات الأربع الرئيسية في القاهرة وهي :

النقابة العامة للعمال وكان رئيسها شفيق منصور ويعاونه إبراهيم موسى

ونقابة عمال ترام القاهرة وكان رئيسها شفيق منصور .

ونقابة عمال ترام مصر الجديدة وكان رئيسها حسن نافع .

ونقابة العمال المتحدين وكان رئيسها الدكتور محجوب ثابت .

وكانت النقابة الأخيرة امتداد النقابة الصنائع اليدوية وكانت تضم ثلاث كتل عمالية كبيرة هي عمال السكة الحديد وعمال العنابر وعمال الترسانة .

وقد ألقى القبض على شفيق منصور وإبراهيم موسى في فبراير ١٩٢٥ لاتهامهما في حادث اغتيال السردار .

كما سافر الدكتور محجوب ثابت إلى سوريا .

وعندما أنشأ أحمد زبور حزب الاتحاد حاول أن يخلق له نفوذاً وسط العمال لتدعيم القصر وإضعاف الوفد وسط الحركة العمالية .

وبدأت المحاولة بأن قدم الملك فؤاد منحة مالية قدرها ثلاثة آلاف جنيه إلى نقابة العمال المتحدين .

وكانت هذه إشارة إلى رضاه لتأييد العمال لحزب الاتحاد وتشجيعاً لهم على انتخاب السيد أبو علي رئيساً لنقابة العمال المتحدين "المصريين" ومحمد فؤاد رئيساً لنقابة

عمال ترام مصر الجديدة وعلى شوقي رئيسا ل نقابة عمال ترام القاهرة والتي كانت معقلا للعمال الوفنيين.

وحاول هؤلاء الباشوات رؤساء النقابات الثلاثة الجدد بالاشتراك مع محمد علام أحد أعضاء حزب الاتحاد البارزين جمع شمل النقابات في اتحاد عام ولكن جاءت هذه المحاولة بالفشل.

وفي ١٩٢٥/٥/٦ طلب إلى يوسف قطاوى أن يستقيل لأنه ترك بطاقة معايدة في دار الزعيم سعد زغلول وحل محله محمد حلمى عيسى للمواصلات .

وفي ١٩٢٥/٥/١٩ استقال اللورد اللبني من منصبه فقام بعمله سونيغل هندرسون وعينت الحكومة البريطانية جورج لويد بدلا منه .

وفي ١٩٢٥/٥/٣٠ شن أحمد زيور حملة على الحزب الشيوعى الذى تألفت له لجنة مركزية جديدة على يد قسطنطين مايس وهو الاسم الحركى لمنسوب الدواية الثالثة الذى أوفد إلى مصر ليعيد تنظيم الحزب ولكن نشاطه كان محدودا وصار أحمد زيور أوراق الحزب ومطبوعاته وقدم ١٣ عضوا من قياداته للمحاكمة وحكم على ستة منهم بأحكام متفاوتة وبراءة سبعة .

وفي ١٩٢٥/٦/٧ أصدرت محكمة الجنايات حكمها فى قضية مقتل السردار وقضت على ثمانية متهمين بالإعدام شنقا وهم عبد الفتاح غنايت طالب بالحقوق وعبد الحميد غنايت طالب بالمعلمين وإبراهيم موسى خراط بالعناير ومحمود راشد مهندس بالتنظيم وعلى إبراهيم محمد براد بالعناير وراقب حسن نجار بمصلحة التفرقات وشفيق منصور المحامى ومحمود أحمد إسماعيل موظف بالأوقاف واستبدل حكم الإعدام بالنسبة لعبد الفتاح غنايت لصغر سنه وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة .

كما قضت بحبس محمد صالح وهو سائق أجرة قام بنقل بعض المتهمين سنتين .

وفي ١٩٢٥/٧/١٩ استصدر أحمد زيور مرسوما بقانون بتعديل قانون العقوبات بالنسبة لجنح الصحافة والنشر شدد العقوبات فيها وأفسح المجال لإغلاق الصحف ووسع دائرة الاتهام ونص على عقاب كل من يعمل على تضليل الرأى العام فى أعمال السلطة العامة أو بأية طريقة أخرى وهى عبارات غامضة لتوسيع مجال الاتهام .

وفي ١٩٢٥/٨/١٥ أصدر أحمد زيور قرارا يحتم على جميع المطابع أن تقدم إلى إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية نسخا من الكتب أو الرسائل التى تطبع فيها مؤافة كانت أو مترجمة .

وكذلك أحيا قانون المطبوعات الصادر في ١٨٨١/١١/٢٦ بقصد إعادة الرقابة على الصحف والمطبوعات والذي يجيز تعطيل الصحف وإلغاءها إداريا .

كما أصدر حكمدار القاهرة منشورا منح الحق لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا في الطريق العام أو راكبا عربة أو سيارة ليسأله ما شاءوا من البيانات ويسوقوه إلى القسم إذا رأوا هذه البيانات غير كافية كما لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا . وهو قريب لقانون الاحكام العرفية .

وفي ١٩٢٥/١٠/٢١ وصل لمصر جورج لويد المنسوب السامي الجديد .

وفي ١٩٢٥/١٠/٢٧ استصدر أحمد زيور مرسوما بقانون يحتم على الجمعيات والهيئات السياسية إخطار جهة الإدارة بمقرها ومقار فروعها وأسماء أعضائها جميعا وأعضاء مجلس الإدارة ولجانها الدائمة، وأن تخطر جهة الإدارة بكل تغيير يحدث في هذه البيانات وكل جمعية أو هيئة سياسية لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التي يصادق على قانونها الأساسي بمرسوم ملكي .

واحتج الوفد وكذلك الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين على هذا القانون لأن الحكومة تريد أن تضع سياسة الأحزاب تحت رقابتها وأن تسيطر على برامجها وتراقب أعضائها وأن تحلها متى أرادت وهو يشبه قانون الأحزاب السياسية الحالي رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر في عهد السادات مع فروق طفيفة والذي يضع القيود على تشكيل الأحزاب إلا ما توافق عليه الحكومة .

وأصدر الشيخ علي عبد الرازق من الأحرار الدستوريين كتابا عن الإسلام وأصول الحكم هاجم فيه فكرة الخلافة التي كان يطمح فيها الملك فؤاد وقدم الشيخ علي عبد الرازق للمحاكمة أمام هيئة كبار العلماء فقضت بإخراجه من زمرة العلماء .

وكان عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين وزيرا للحقانية في وزارة أحمد زيور فحاول حمايته وعندما رفض أن يتخذ حكم هيئة كبار العلماء أو يستقيل طرد من الوزارة . .

فالتقى في ١٩٢٥/١٠/٢٠ خطابا خطيرا كشف فيه فضائح الحكم الأوتوقراطي (الفردى) .

واستقال محمد على علويه وتوفيق دوس تضامنا مع رئيس حزبهما كما استقال إسماعيل صدقي تضامنا مع وزراء حزبه ولم تكثرث السراى بذلك، وتم تعيين أحمد ذو الفقار للحقانية ومحمد توفيق رفعت للمواصلات والأوقاف مؤقتا ونحله جورجى الطيغى للزراعة ومحمد حلمى عيسى للداخلية وصدر مرسوم بذلك فى ١٢/٩/١٩٢٥ وزيور غائب عن مصر يصطاف فى فيشى بفرنسا .

وفى ٢١/١١/١٩٢٥ حاول النواب الاجتماع فى البرلمان عملا بالمادة ٩٦ من الدستور التى تقضى بأن يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته القادمة قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور .

فحال البوايس دون دخولهم البرلمان فعدوا اجتماعا بفندق الكونتنتال الذى ينزل فيه أحمد زيور

وفشلت التدابير البوليسية فى منع المظاهرات التى قام بها الطلاب فأخذت تطوف بالشوارع تهتف بحياة الدستور وحياة الزعيم سعد زغلول وكان بينهما مظاهرات قامت بها التلميذات فقبلت من الضباط والجنود بالتصفيق الطويل وكان ذلك محل تحقيق .

وأثناء خروج الزعيم سعد زغلول من منزله متوجها إلى فندق الكونتنتال أدى بعض الضباط التحية العسكرية للزعيم وكذلك أثناء عودته إلى منزله .

وقامت دعوة فى الاجتماع إلى الاتحاد المقدس لإنقاذ البلاد وطالب البعض أن يتصافح الجميع فتتابع الزعماء يصافح بعضهم البعض ويعاهدون الله على إنقاذ البلاد ويستورها

وقرر الحاضرون بالإجماع الاحتجاج على تصرفات أحمد زيور المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح

كما قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور .

كما تقرر استمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء ونشر هذه القرارات فى جميع الصحف ووقع الجميع على هذه القرارات وانسحب الشيوخ إلى قاعة أخرى وبقي النواب فى القاعة وانتخب الزعيم سعد زغلول رئيسا بالإجماع ومحمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين وعبد الحميد سعيد عن الحزب الوطنى وكيلين

وكانت الجموع محتشدة أمام الفندق تهتف بالدستور وتطالب باحترامه ويأرح أحمد زيور الفندق دون أن يحس به أحد أو يحس بشئ !!!

وفى ٢٢/١١/١٩٢٥ طلب جماعة الامراء الذين يرأسهم عمر طوسون من الملك فؤاد إعادة النظام النيابى طبقا للدستور .

وكان رد أحمد زيور على عدم الثقة بوزارته أن أجرى فيها تعديلا ليوهم الناس أن وزارته باقية فأصدر فى ٣٠/١١/١٩٢٥ مرسوما بنقل محمد حلمى عيسى من الداخلية للمواصلات ومحمد توفيق رفعت من المواصلات إلى الأوقاف وتولى أحمد زيور الداخلية مع الخارجية والرئاسة .

وفى ٦/١٢/١٩٢٥ وقع أحمد زيور فى غيبة البرلمان اتفاقية مع إيطاليا تنازل فيها عن واحة جفجوب وقام بتسليمها لإيطاليا بناء على طلب الإنجليز فى محاولة لترضية إيطاليا على حساب حقوق مصر وسيادتها على أراضيها .

وهى اتفاقية باطلة احتج الوفد والشعب عليها لمخالفتها للدستور الذى ينص على أن مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة ملكها لا يتجزأ .

وتحدى أحمد زيور ممثلى الشعب وإرادة الأمة فأصدر فى ٨/١٢/١٩٢٥ قانونا جديدا للانتخاب يجعله على درجتين واشترط شروطا مالية فى المندوبين والناخبين واعترضت عليه الأحزاب ونادت بمقاطعة الانتخابات وامتنع العمد عن تنفيذ القانون الجديد فقدموا للمحاكمة وكانت المحاكم تقضى ببراءة العمد واستقال عدد كبير منهم من وظائفهم إعلانا لامتناعهم عن تنفيذ القانون .

وأمام تصاعد الأحداث تدخل المندوب السامى ونصح أحمد زيور بسحب القانون والإعلان عن إجراء الانتخابات وفقا للقانون الانتخابيات الأول، أى الانتخاب المباشر .

وفى ١٠/١٢/١٩٢٥ تم عزل حسن نشأت من الديوان الملكى والذى كان سببا فى كثير من القلاقل بين أحمد زيور والدستوريين لأنه كان السبب فى عزل رئيسهم عبد العزيز فهمى من الحكم .

وللمرة الأولى ارتبط الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريون فى قضية عامة واحدة .

وفى يناير ١٩٢٦ أنشئت لجنة تنفيذية للوفد والأحزاب المؤتلفة معه لتنظيم الجهود المشتركة واتفق الوفد والأحزاب على إصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر



وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها ونوى الرأى والمكانة فيها لبحث حالة البلاد وتحدد لمقد المؤتمر يوم ١٩/٢/١٩٢٦ .

ووجهت الدعوة إلى اعضاء المجالس والهيئات الآتية :-

- ١ - مجلس الشيوخ
- ٢ - مجلس النواب القائم والسابق
- ٣ - مجالس إدارات الأحزاب
- ٤ - الوزراء السابقون
- ٥ - مجالس المديرية والمجالس المحلية والبلدية
- ٦ - مجالس نقابات المحامين الأمليين والشرعيين والأعضاء الوطنيين
- فى نقابة المحامين المختلطة
- ٧ - مجلس إدارة الغرف التجارية بالقاهرة والإسكندرية
- ٨ - مجلس النقابة الزراعية العامة
- ٩ - مجلس الجمعية الزراعية الملكية .

وفى مساء ١٨/٢/١٩٢٦ اليوم السابق على عقد المؤتمر أصدر أحمد زيور بلاغا رسميا أعلن فيه أن الوزارة ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل وتجرى انتخابات جديدة بمقتضى قانون الانتخاب المباشر الذى أصدره الزعيم سعد زغلول .

وفى ١٩/٢/١٩٢٦ اجتمع المؤتمر الوطنى وحضره ١٩٠٧ أعضاء ورأس المؤتمر الزعيم سعد زغلول الذى خطب منددا باعتداءات وزارة أحمد زيور على الدستور ودعا إلى توحيد الصفوف وإتلاف الأحزاب وأصدر المؤتمر القرارات الآتية :

١ - تأييد الأحزاب المختلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بتصرفاتها المخالفة للدستور .

٢ - دعوة الأمة إلى الدخول فى الانتخابات حسب القانون ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) .

٣ - إلى أن تتألف وزارة موثوق فيها وينعقد البرلمان يجب وقف إجراء أى عمل تشريعى أو مالى .

٤ - انتخاب لجنة لتنفيذ قرارات المؤتمر .

وفى ٣/٤/١٩٢٦ أصدرت الأحزاب بيانا باتفاقها على توزيع الدوائر فيما بينها متعا من التناقص والتناحر وترك للوفد ١٦٠ دائرة وحزب الأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة والحزب الوطنى ٩ دوائر .

وفى ٢٢/٥/١٩٢٦ أجرى أحمد زيور الانتخابات ووضعت الحكومة كل ثقلها وراء حزب الاتحاد ولكنه حصل على ٤ مقاعد فقط ونال الوفد ١٦٥ مقعدا مقابل ٧٢ مقعدا لباقي الأحزاب والمستقلين .

وفي ١٩٢٦/٥/٢٥ أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها ببراءة أحمد ماهر ومحمود فهمي والنقراشي وحسن كامل الشيشيني من تهمة الاغتيالات السياسية، وكان أحمد زيور يحاول إيجاد صلة بين الوفد ومقتل السردار وإدانة الوفد كهيئة في هذا الحادث.

فكان هذا الحكم تبرئة للوفد من جريمة مقتل السردار وغيرها من الجرائم السياسية.

وفي ١٩٢٦/٦/٧ قدم أحمد زيور استقالته فذهب إلى الأبد إلى غير رجعة غير مأسوف عليه.



الزعيم مصطفى النحاس نائب بمحلة سكة حديد بنى سويف  
بعد أن حالت قوات إسماعيل صدقي بينه وبين دخول المدينة سنة ١٩٣٠

## الفصل التاسع

### وفاة الزعيم سعد زغلول ووزارة الزعيم مصطفى النحاس

ورغم أن الوفد كان صاحب الأغلبية في برلمان مايو سنة ١٩٢٦ فقد عدل الزعيم سعد زغلول عن تشكيل الوزارة لعدم إقبال البلاد في تعقيدات جديدة مع الحكومة البريطانية التي عارضت عودة الوفد للحكم وحتى لا يعصف بالدستور مرة أخرى .

كما رفض المنتخب السامي ترشيح الزعيم مصطفى النحاس وزيرا في الوزارة الجديدة لأنه، كما قال، أبدى عداً شديداً للموظفين والمصالح البريطانية عندما كان وزيرا للمواصلات .

ويتاريخ ١٩٢٦/٧/١٠ وبناء على تأييد وموافقة الزعيم سعد زغلول شكل عدلي يكن وزارته الثانية وهي وزارة ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين على النحو التالي :

عدلي يكن للرئاسة والداخلية وعبد الخالق ثروت للخارجية وفتح الله بركات للزراعة ومحمد نجيب الغرابي للأوقاف وأحمد خشبة الحربية والبحرية ومحمد محمود للمواصلات وأحمد زكي أبو السعود للحقانية ومرقص حنا للمالية وعلى الشمسي للمعارف وعثمان محرم للأشغال .

وقد تم الاتفاق على استبعاد كل وزير سابق اشترك في انقلاب أحمد زوير .

واتبع هذا التقليد في وزارتي عبد الخالق ثروت والزعيم مصطفى النحاس بعد ذلك .

وفي ١٩٢٦/٦/١٠ اجتمع البرلمان برئاسة حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ وتلا عدلي يكن خطاب العرش ونوه بعودة الحياة الدستورية .

ثم اجتمع مجلس النواب وتم انتخاب الزعيم سعد زغلول رئيسا للمجلس .

وألقي الزعيم سعد زغلول بمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس خطابا طابا فيه بوضع تدابير تشريعية لوقاية الدستور من التعطيل مرة أخرى .

وانتخب الزعيم مصطفى النحاس وكيلا أول للمجلس وويصا واصف وكيلا ثانيا .

وأدى البرلمان خدمات جليلة في دورته الأولى فأقر قانون العفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في الفترة من ١٩٢٤/١٢/٢٤ إلى ١٩٢٦/٤/٣ خلال حكم أحمد زوير .

كما قرر إلغاء المراسيم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان وأهمها قانون الانتخاب الصادر في عهد أحمد زوير واعتباره باطلا لمخالفته للدستور، وبذلك تولد قانون الانتخاب المباشر الذي أصدره الزعيم سعد زغلول سنة ١٩٢٤ .

وقد قرر البرلمان إلغاء المرسوم الصادر في ١١/٥/١٩١٨ بتسخير الأهالي في تقوية جسور النيل .

كما قرر وجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلا من البنك الأهلي (الإنجليزي في ذلك الوقت) .

وفي ١٩٢٦/٩/٩ أعفى أعضاء نقابة العمال المتحدنين السيد أبو على عضو حزب الاتحاد عن الرئاسة وطالبوه بقيمة المنحة التي أعطاهما الملك للعمال واختاروا محبوب ثابت رئيسا لهم بعد عوبته من سوريا والذي كان يوثق صلته في ذلك الوقت بالوفد ثم أظهرت الوثائق البريطانية أن وزارة محمد محمود قد دعمت نشاط هذه النقابة لمنافسة النقابات العمالية الموالية للوفد .

كما أقصى عمال ترام مصر الجديدة محمد فؤاد عن رئاسة نقابتهم واختاروا أحمد حافظ عوض عضو البرلمان الوفدي رئيسا لهم والذي اشتهر بالفعار عن قضايا العمال أمام البرلمان بالتضامن مع حسن نافع .

وفي ١٩٢٦/٩/٣٠ أقصى عمال نقابة ترام القاهرة على شوقي عن رئاسة نقابتهم واختاروا زهير صبرى المحامى الوفدي رئيسا لهم .

وقد جرت أكثر من محاولة من نقابة عمال الترام ومن نقابة العمال المتحدنين لتكوين اتحاد عام للعمال بعد انتهاء نشاط الاتحاد العام لنقابات العمال بواى النيل دون جدوى .

وفي يناير ١٩٢٧ عقدت لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب اجتماعا برئاسة حسن نافع النائب الوفدي لبحث وضع تشريع خاص بالعمال وإنشاء مكتب عمل وذلك بناء على اقتراح حسن نافع وأصدرت اللجنة قرارا بأن تؤلف لجنة يمثل فيها أعضاء البرلمان ورجال القانون والإدارة وبعض الخبيرين بالفنون والأعمال وذلك لبحث حالة العمال بصفة عامة ووضع تشريع خاص بهم، ولم يجد هذا القرار مسيله إلى التنفيذ إلا في ١٩٢٧/٧/٢ عندما تألفت لجنة عبد الرحمن رضا .

وبمناسبة مشروع قانون بزيادة حجم الجيش وآخر باختيار العمدة بالانتخاب تبناها الوفد ورفضها الملك وبدر إلى ذهن عدلى يكن أن مجلس النواب يوجه إليه لوما

عندما رفض المجلس اقتراحا يتضمن شكر المجلس للوزارة واعتبر ذلك عدم ثقة بوزارته  
فاستقال فجأة في ١٩/٤/١٩٢٧

وفي ٢٦/٤/١٩٢٧ وبناء على رغبة الزعيم سعد زغلول تولى عبد الخالق ثروت  
تشكيل ثانی وزارة ائتلافية على النحو التالي :

عبد الخالق ثروت للرئاسة والداخلية وجعفر والى للحرية والبحرية وأحمد زكى  
أبو السعود للحقانية وفتح الله بركات للزراعة ومرقص حنا للخارجية ومحمد نجيب  
الغرابلى للأوقاف وعلى الشمسى للمعارف وأحمد محمد خشبة للمواصلات وعثمان محرم  
للأشغال ومحمد محمود للمالية .

وفي ٢٤/٦/١٩٢٧ أراد الملك فؤاد أن يقسم برحلة إلى أوروبا ولم يدع أى وزير  
لاصطحابه فلما عرض الأمر على مجلس النواب أصدر المجلس أن يصطحب الملك فؤاد معه  
وزير الخارجية كالمالوف فى النظم الدستورية وإزاء أصرار مجلس النواب رضخ الملك فؤاد  
وسافر معه عبد الخالق ثروت وعلى ذلك استقر تقليد دستورى جديد وأظهر الزعيم سعد  
زغلول للملك فؤاد أن إرادة الأمة هى العليا

وفي ٢/٧/١٩٢٧ أصدرت وزارة عبد الخالق ثروت قرارا بتأليف لجنة برئاسة  
عبد الرحمن رضا وكيل وزارة الحقانية (العدل) لدراسة أحوال العمال فى مصر والنظر فى  
وضع التشريعات العمالية ضمت إلى عضويتها :

الدكتور محجوب ثابت ومحمد صبرى أبو علم ومحمد صبرى ومحمد توفيق إبراهيم  
والدكتور محمد السباعى وأحمد أمين والدكتور ليفى .

وعقدت اللجنة ٢٥ جلسة من أكتوبر ١٩٢٧ إلى مارس ١٩٢٩ سبقتها جلسات  
تحضيرية وجلسات لجان فرعية وأعدت ثمانية تقارير علمية فى المسائل الآتية :

١ - الاحتياطات الصحية العامة لوقاية العمال والاحتياطيات الخاصة بوقايتهم من  
الإصابات العارضة وساعات العمل والراحة الزمنية .

٢ - مشاكل العمال فى مصر من واقع أعمال لجان التوفيق من سنة ١٩١٩ إلى  
سنة ١٩٢٧ ويشمل هذا البحث أعمال لجان التوفيق العامة وأعمال لجان التوفيق المحلية .

٣ - تشغيل الأحداث والنساء وتحديد ساعات العمل .

٤ - نقابات العمال .

٥ - العمل المنزلى .

٦ - تسوية المنازعات المتعلقة بالعمل وهو يشمل بحثاً في التشريع المقارن (فرنسا - بلجيكا - هولندا - رومانيا - إنجلترا - أستراليا) وفي الاقتراحات التي يرى إدخالها في مصر .

٧ - تقرير في شئون العمل والعمال والاتفاقيات المتعلقة بالعمل والنقابات واتفاقيات العمل المشتركة والتأمينات .

٨ - مجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل .

وقامت اللجنة بعدد من الزيارات الميدانية في أنحاء القطر المصري وشملت ١٥ شركة وعدداً من النقابات والجمعيات العامة واستمعت إلى آراء جمعية الصناعات بالقطر المصري واتصلت بمكتب العمل الدولي في جنيف وتلقت منه مجموعات القوانين العمالية واتفاقيات العمل الدولية .

وام تسلم اللجنة من الصراعات السياسية، فقد تعرضت لهزة سياسية خلال انقلاب محمد محمود الذي حل البرلمان وترتب على ذلك إخراج النائب الوفدى محمد صبرى أبو علم عضو اللجنة ووقف التعاون مع عدد من النواب والشيوخ الذين كانوا على اتصال باللجنة خاصة أعضاء لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب واستثنى من ذلك محبوب ثابت للصدقة التي كانت تربطه بمحمد محمود .

وأظهرت جمعية الصناعات المصرية تبرمها من اتجاهات اللجنة وموقفها المتحيز خصوصاً إزاء الحريات النقابية وحق الإضراب وبعض شروط العمل .

وعلى العموم فقد أدت لجنة رضا واجبها بإخلاص وكفاءة ويرجع الفضل في وجودها إلى أعضاء لجنة العمال والشئون الاجتماعية الوفديين ورئيسها حسن نافع النائب الوفدى .

وحاول العمال أن يعقلوا مؤتمراً عاماً لتبادل الرأى في القواعد ومبادئ التشريعات العمالية المطلوبة ولكن وزارة عبد الخالق ثروت أحبطت هذه المحاولة .

واشتد المرض على الزعيم سعد زغلول وسافر إلى بلده وفي الساعة ١٠.٤٥ من مساء ١٩٢٧/٨/٢٣ فاضت روح الزعيم خالد سعد زغلول وانتقل إلى جوار ربه ففقدت مصر بذلك زعيماً عظيماً مؤمناً بحقوقها . وكانت الفجعة عظيمة والمصاب قانداً وحزناً الأمة على فقد زعيمها وغلنت أن احداً لن يملأ الفراغ بعده وشاركت الصحف الإنجليزية بتعليقاتها

فكانت جريدة التيمز البريطانية : لقد تأكد لها استحالة اختيار شخص يخلف الزعيم الراحل الذي يتفوق على جميع أتباعه .

وقالت الديلي إكسبريس البريطانية : "من المستحيل العثور على أى شخص قادر على تحمل هذا العبء الثقيل وأن النية متجهة إلى تعيين لجنة تنفيذية صغيرة العدد" .  
وقالت جريدة المانشستر جارديان البريطانية: "لقد أنهار الوفد" .

ولما علم الزعيم مصطفى النحاس ب وفاة الزعيم سعد زغلول وكان فى أوروبا عاد على الفور مسرعا وذهب إلى قبر الزعيم سعد زغلول ووقف أمامه وأقسم أمام الجميع وهو يبكى على المضى فى الجهاد . . .

وقال "إن روح سعد ستظل مشرفة علينا ترقب جهادنا وتغذى نفوسنا حتى ننال الاستقلال التام لوطننا مصر" .

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ اجتمع الوفد المصرى بكامل هيئته لانتخاب رئيس له وكان فتح الله بركات ابن أخت الزعيم سعد زغلول عضوا بالوفد، ومع ذلك لم يفز برئاسة الوفد وأسفر الاجتماع عن انتخاب الزعيم مصطفى النحاس رئيسا للوفد المصرى بالإجماع وانتخاب وإيم مكرم عبيد سكرتيرا عاما، وكان اختيار قبطى سكرتيرا عاما رمزا لفكرة الوحدة الوطنية التى كانت أساس الحركة الوطنية والتى اعتنقها الوفد منذ تشكيله .

وفى ١٩٢٧/٩/٢٩ وافقت الهيئة الوفدية على هذا القرار وقالت مجلة روز اليوسف عنه: ليس هناك من بين الذين رشحوا أنفسهم أو رشحهم غيرهم من هو أنقى منه صفحة وأظهر منه ذيلا وأنه رجل تزيه جدا صعب جدا فيما يراه حق صريح جدا .

فقد كان الزعيم مصطفى النحاس عملاقا فى وطنيته وفى قوة احتماله وتوافرت فيه كل صفات وتصرفات الزعامة الوطنية ووصفه الزعيم سعد زغلول بأن "مصطفى النحاس خير الناس وأخلصهم وطنية وأصفاهم قلبا" .

وقد قطع الزعيم مصطفى النحاس على نفسه عهدا أمام الأمة يوم أقرت مباحثته بخلافة الزعيم سعد زغلول ورياسة الوفد بقوله : "لأنى أعاهد أمامكم روح سعد فى رفيع عالمها كما عاهدتها أمام هيكلها أن أكون للوطن خادما أميناً وأعمل مع زملائى ومعكم مستوحيا الحكمة والحزم من روح سعد ما وجدنا إلى ذلك سبيلا .

وأن نحرص على الدستور بكل ما فىنا من قوة .. وأن نسير فى طريقنا المرسوم حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملة، فقد علمنا سعد أن

الوطنية الصحيحة والحرية المقدسة لانتشورها أحقاد وأضغان، فما كانت وطنيتنا عدوانا، ولا حريتنا بهتاناً، فنحن نعرف مالنا من الحقوق وما علينا من الواجبات ولا نحمل لامة من الأمم بغضا ولا نضمّر لها غدرا ولكننا نقدر عزتنا القومية ونحمي كرامتنا المصرية ننادي مواطنها في قلوب الأمم والشعوب".

وقام الزعيم مصطفى النحاس يقود الأمة بعد الزعيم سعد زغلول .. وكان شأنه شأن الزعيم سعد زغلول إذ توجّدت في زعامته الطوائف والأديان وتركزت فيها شؤون الأمة وأمالها فكانت له صلاية الزعيم سعد زغلول ووطنيته، وكان العناية الإلهية قد ادخرته ليقود هذه الأمة ويحقق لها آمانيها واستقلالها وحريتها .

وفي ١٧/١١/١٩٢٧ وبعد افتتاح أول دورة برلمانية بعد وفاة الزعيم سعد زغلول انتخب خلفا له الزعيم مصطفى النحاس رئيسا لمجلس النواب فأكملت له رياسته إلى جانب زعامة الأمة وقيادة الجهاد والنضال ومن خلفه الأمة تؤيده لاتخشى شيئا مادام هو قائدها .

وكان عبد الخالق ثروت يجرى مفاوضات بتصريح من الوفد مع تشمبرلان رئيس الوزارة البريطانية في لندن عندما تولى الزعيم سعد زغلول وانتهى إلى مشروع معاهدة سميت مشروع ثروت - تشمبرلان .

وجاء به عبد الخالق ثروت وعرضه على الزعيم مصطفى النحاس بصفتة رئيسا للوفد وزعيما للأغلبية البرلمانية وكان في أجازة يقضيها بمدينة الأقصر فدرسه بمفرده ثم عاد ودرسه مع الوفد في لجانة المختصة وانتهى إلى رفضه جملة وتفصيلا .

ووصف المعاهدة بأنها لم تحقق نجاحا لأنها لم تنص على جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء تاما .

وفي ٢٤/٢/١٩٢٨ قدم عبد الخالق ثروت استقالته محتجا بحالته الصحية بعد فشله في محادثاته .

وبدأت المظاهرات الشعبية تجتاح البلاد مؤيدة الدستور وتتادي بالوفد صاحب الأغلبية وتهتف بحياة الزعيم مصطفى النحاس وانزعج المنوب السامي فأبقر إلى حكومته يبدى مخاوفه من اتساعها .

وحقق الضغط الشعبي أهدافه وحال دون محاولة الملك فؤاد وسلطات الاحتلال حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب .



وفى ١٦/٣/١٩٢٨ تم تأليف وزارة اشتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين برئاسة الزعيم مصطفى النحاس على النحو التالى :

الزعيم مصطفى النحاس للرياسة والداخلية، جعفر والى للحربية، واصف بطرس غالى للخارجية محمد نجيب الغرابلى للأوقاف وعلى الشمسى للمعارف وأحمد محمد خشبة للحقانية ومحمد محمود للمالية ومحمد صفوت للزراعة وإبراهيم فهمى كريم للأشغال ومكرم عبيد للمواصلات .

وانتخب وصفا واصف رئيسا لمجلس النواب .

وقابل الشعب بفرحة كبيرة تأليف الزعيم مصطفى النحاس أول وزارة اشتلافية واعتبرها بادرة دستورية طيبة فى مسارها الصحيح أن يكون حكم الشعب للشعب بالشعب حقيقة واقعة وهذه هى الديمقراطية .

وانتمشت الآمال فى تكوين الاتحاد العام للعمال وبدأ العمل على إقامة اتحاد عام للنقابات .

وفى أبريل ١٩٢٨ قامت محاولة يتزعمها عزيز ميرهم وأحمد محمود أفا الذى كان رئيسا للنقابة العامة لنقابات العمال وتمكنت نقابات العمال بمؤازرة المحامين الوفديين المستشارين للنقابات من تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى واختير أحمد محمد أفا رئيسا له وأحمد إسماعيل سكرتيرا عاما .

ورغم أن عمر هذه الوزارة لم يتجاوز ثلاثة شهور وتسعة أيام إلا أنها اهتمت بالتعليم بوجه خاص وحرصت على سرعة إصدار قوانين التعليم وتنظيم مراحله .

ففى ٢٦/٤/١٩٢٨ أصدرت قانونا بتنظيم التعليم برياض الأطفال وهو أول قانون يصدر بشأنهم حدد سن القبول ومدة المواد الدراسة ونظام الامتحان والنقل .. إلخ . ومنع العقوبات البدنية منعا باتا على أن يكون تهذيب أطفال هذه المدارس بالقنوة المسنة والإرشاد (٢٢ لسنة ١٩٢٨) .

وفى ٢١/٥/١٩٢٨ أصدرت قانونا بشأن تنظيم التعليم بالمدارس الابتدائية حدد سن القبول بهذه المدارس ومدة المواد الدراسة فيها ونظام الامتحان والنقل والحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية (٢٥ لسنة ١٩٢٨) .

وكان يسمح بدور ثان للتلاميذ الذين يرسبون فى الدور الأول سواء فى امتحانات النقل أو السنة النهائية . . . إلخ .

وأجاز لوزير المعارف أن يقبل كل عام بالمجان أو يعفى من المصروفات المدرسية عددا من التلاميذ ممن لاتسمح الحالة المالية لهم أو لوالديهم بدفع المصروفات أو بسبب تفوقهم . . . . . وهكذا وضع القانون البيئة الأولى لمجانبة التعليم الابتدائى بعد ذلك .

كذلك منع العقوبات البدنية منعا قطعيا وأجاز توقيع عقوبة التوبيخ والطرده لمدة اسبوع أما عقوبة الفصل أو الحرمان من المجانية أو الحرمان من دخول الامتحان فتكون بقرار من وزير المعارف بناء على طلب ناظر المدرسة .

وفى ١٩٢٨/٦/٧ أصدرت قانونا بشأن تنظيم المدارس الثانوية حدد أيضا سن القبول بهذه المدارس ومدة ومواد الدراسة فيها ونظام الامتحان والنقل والحصول على شهادة الدراسة الثانوية (٢٦ لسنة ١٩٢٨) .

وتضمن ذات الأحكام الخاصة بالتعليم بالمدارس الابتدائية بشأن السماح بدور ثان ومجانبة التعليم أو الإغفاء من المصروفات أو منع توقيع العقوبات البدنية وغيرها .

واهتم الوفد اهتماما بالغا بالتربية الدينية وتدریس علم الأخلاق والتربية الوطنية فى مختلف مراحل التعليم، كما اهتم بالألعاب الرياضية أثناء الدراسة، وكان ذلك أثر بالغ فى نشأة الشباب نشأة دينية ورياضية سليمة والتمسك بالقيم والمثل العليا والمبادئ الوطنية والاخلاق الكريمة .

هذا فى الوقت الذى كان من أوائل ما قام به محمد محمود فى وزارته عام ١٩٢٩ هو إصدار القانون ٢٢ لسنة ١٩٢٩ بحفظ النظام فى معاهد التعليم بحظر النشاط السياسى على طلاب المدارس والمعاهد الأزهرية ويحرم عليهم التظاهر أو الاشتغال بالمسائل الوطنية ويعاقب المخالف بالحبس والغرامة والفصل من الدراسة .

وفى ١٩٢٨/٤/١٤ أصدرت الوزارة الوفدية قانونا بانتخاب أعضاء مجالس المديریات (المجالس المحلية) ويقضى بانتخاب مـعـسـوین لمجلس المديرية عن كل دائرة انتخابية من نواتر مجلس النواب وذلك لمدة خمس سنوات (١٧ لسنة ١٩٢٨) .

كما أصدرت قانونا بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها حماية للصحة العامة حدد الأنواع الضرورية التى تبیعها الصيدليات للعلاج بموجب تذاكر طبية وحرم استعمال الضار منها ووقع عقوبة على مخالفة أحكامه وحيازة المخدرات أو استعمالها (٢١ لسنة ١٩٢٨) .

كذلك أصدرت قانوناً لحماية الفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم بإلغاء الثلاثة أומר العالية الصادر أولها في ١٨٨٤/٩/٧ بتوقيع الصجر الامتيازى لأصحاب الأطين على محصولات المستأجرين لوصولهم على الإجراءات المستحقة وثانيها الصادر في ١٨٨٥/٨/٢٦ ببعض الأحكام التى تتعلق بمشايف البلدان بشأن المحوزات .

وثالثها الصادر في ١٨٨٨/٤/٢٤ بأخذ رسوم نسبية على الصافى من أثمان مايباع من المحصولات والأثمار المحوز عليها ( ٢٣ لسنة ١٩٢٨ ) .

وفى ١٩٢٨/٥/١٤ استدرت الوزارة الوفدية خط ترام الإسكندرية من الشركة المالكة بعد تعويضها وأسندت إدارته إلى مجلس بلدى الإسكندرية وكان هذا أول تمصير لإحدى الشركات الأجنبية فى مصر .

وبدا الصدام بين الوزارة وسلطات الاحتلال عندما أصدرت الوزارة على إصدار قانون الاجتماعات الذى يلغى القيود على حرية الاجتماع ويقرر حق التظاهر السلمى للشعب . وبدأ البرلمان مناقشة القانون وكان مطروحا أمام مجلس الشيوخ ، فإذا بإندارات شفووية وكتابية بأن هذا القانون سيضعف من سلطة الهيئة الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأرواح وممتلكات الأجانب فى مصر ويمس الحقوق المتعارف عليها والمقررة لسلطات الأمن الداخلى للأجانب ، وكانت تشرف عليها فى ذلك الحين إدارة مستقلة بوزارة الداخلية هى الإدارة الأوربية، وأن الحكومة البريطانية تطلب سحب هذا القانون من مجلس الشيوخ وصرف النظر عنه .

ورفض الزعيم مصطفى النحاس هذا الكلام ورد بأن الحكومة متمسكة بموقفها من إنكار تصريح ٢٨ فبراير، وانتهى الأمر بتأجيل بحث المشروع أمام مجلس الشيوخ للدورة القادمة .

ولكن الزعيم مصطفى النحاس فوجئ بعد ذلك بأن الوزراء من الأحرار الدستوريين يتسللون واحدا وراء الآخر من الوزارة بحجة المرض أو بحجة عدم الاستمرار فى العمل السياسى، وهم محمد محمود، جعفر والى ، أحمد محمد خشبة ، إبراهيم فهمى كريم لوضع العقبات أمام الزعيم مصطفى النحاس وتنفيذ المؤامرة للسراى التى لايطيب لها أن يحكم الشعب نفسه وحزب الأقلية لايطيب له العيش إلا فى ظل المسائس والمؤامرات . .

فما كان من الزعيم مصطفى النحاس إلا أن قبل استقالاتهم وأرسل إلى القصر كشفا بأسماء أربعة يحلون محلهم .

وبدأت الصحف تنشر وثيقة مزورة عرفت باسم وثيقة سيف الدين منعرض لها فيما

بعد .

وفي ١٩٢٨/٦/٢٥ أقال الملك فؤاد الزعيم مصطفى النحاس بحجة تصدع الائتلاف  
الذي قامت على أساسه الوزارة رغم أن الوفد كان يتمتع بالأغلبية العظمى في البرلمان .  
وكانت إقالة الزعيم مصطفى النحاس إيذانا بضرب الحكم الدستوري وضرب  
الحريات وضرب الاتحاد العام لتقابات العمال أيضا .



الزعيم مصطفى النحاس يدار النداء السعدي ( يلقي خطابا دينيا ) في عيد الهجرة النبوية وخلفه  
الاستاذ إسماعيل الأزهرى رئيس حزب الاتحاد السوداني الذى كان ينادى بوحدة السودان مع مصر

## الفصل العاشر

### انقلاب محمد محمود وتعطيل الدستور

وفي ٢٧/٦/١٩٢٨ تم تكليف محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين بتأليف الوزارة على النحو التالي .

محمد محمود للرئاسة والداخلية، جعفر والي للحربية والبحرية والأوقاف "مؤقتاً"، عبد الحميد سليمان للمواصلات، أحمد محمد خشبة للحقانية، نخلة المطيعي للزراعة، على ماهر للمالية، إبراهيم فهمي كرم للأشغال، حافظ عفيفي للخارجية، أحمد لطفى السيد للمعارف .

وهي وزارة مؤلفة من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد ولم يكن يمثلهم في مجلس النواب سوى ٣٥ نائباً من مجموع ٢١٤ نائباً

وهكذا فإن الدستوريين الذين استقالوا بحجة المرض أو عدم الرغبة في الاشتغال بالسياسة عادوا للوزارة مرة أخرى وأعلن محمد محمود حكم البلاد بيد من حديد .

وفي ٢٨/٦/١٩٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً .

وفي ١٩/٧/١٩٢٨ استصدر محمد محمود أمراً ملكياً بحل مجلسي النواب والشيوخ وتأجيل الانتخابات ٣ سنوات، وتولى الملك السلطة التشريعية بمفرده كما عطل عدة مواد من الدستور منها :

المادة ٨٩ وكانت توجب في حالة حل المجلس إجراء انتخابات جديدة خلال شهرين واجتماع المجلس الجديد خلال ١٠ أيام لتتام الانتخابات .

المادة ١٥٥ وكانت لا تجيز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أثناء الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية .

المادة ١٥٧ وكانت تضع شروطاً وقيوداً على تعديل الدستور .

المادة ١٥ وكانت تمنع الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإداري . . . إلخ .

وقال مبرراً لذلك أن البرلمان فى حالته الحاضرة عنصر معوق لاستقرار البلاد .  
وأن استئثار الوفد بالأغلبية أدى إلى حالة من الفوضى والاضطراب التى تنذر  
النظام كله .

وقبول تعطيل الدستور بالسخط والتذمر فعمدت الاجتماعات وقدمت الاحتجاجات  
وقامت المظاهرات فرقها البوليس بقسوة وعنف واعتقل كثيراً من المتظاهرين واستعان  
محمد محمود بالجيش المصرى فى ضرب المتظاهرين ومعاونته على هدم الحياة النيابية  
وتعطيل الدستور .

وأصدر الوفد والحزب الوطنى بيانين يستتكران فيهما حل البرلمان وتعطيل الحياة  
الدستورية .

وتحدد يوم ١٩٢٨/٧/٢٨ لاجتماع البرلمان إلا أن الوزارة حشدت قوات كبيرة من  
البوليس حالت دون دخول الأعضاء واجتمع الأعضاء بمنزل أحد زعماء الوفد وأعلنوا  
سحب الثقة من الوزارة وتحميلها مسؤولية تعطيل الدستور .

وفى مواجهة سياسة الوفد ومقاومته حل البرلمان وتعطيل السلطة التشريعية  
استصدرت الوزارة مرسوما بقانون يعاقب كل من يحرض على كراهية نظام الحكم المقرر  
بالأمر الملكى الصادر سنة ١٩٢٨ بوقف الحياة الدستورية وتعطيل السلطة التشريعية  
وإعطائها للملك .

وأعادت الوزارة العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل  
الصحف أو إلقاءها إدارياً ومطلت العشرات من الصحف .

وأضافت نصوصها إلى القانون المالى تمنع موظفى الحكومة من حضور الاجتماعات  
السياسية أو إبداء آراء أو نزعات سياسية أو الإدلاء للصحف بأية آراء وإلا تعرض للفصل  
من الوظيفة وفصلت فعلا العديد من الموظفين .

كما استصدرت مرسوما بقانون بحفظ النظام فى معاهد التعليم سنة ١٩٢٩ بهدف  
عزل الطلبة عن العمل الوطنى بحظر النشاط السياسى على تلاميذ المدارس والمعاهد  
الأزهرية بأية صورة من الصور (٢٢ لسنة ١٩٢٩) .

ويعاقب دعوة طلبة المدارس والمعاهد إلى القيام بمظاهرات أو الانقطاع عن المدارس أو المعاهد أو تأليف لجان أو جماعات سياسية أو حضور أى اجتماعات سياسية أو الاشتراك فيها سواءً بالتحرير أو التوقيع أو طبع ونشر محاضرات سياسية أو اجتماعية موجهة إلى السلطات بشأن مسائل ذات صبغة سياسية .

وجعلت عقوبة مخالفة ذلك الحبس أو الغرامة والفصل من الدراسة .

وكانت هذه القوانين أقسى من الأحكام العرفية خاصة وأن الحركات الشعبية كان ينظمها ويقودها الطلبة مع باقى طوائف الشعب .

ووصل الأمر إلى حد الانتقام من الموتى فخفض الاعتماد المخصص لتخليد ذكرى الزعيم سعد زغلول إلى الثلث .

وفى هذه الأثناء حاول الدكتور محبوب ثابت بتحريض من محمد محمود أن يتولى قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال وعاونته فى ذلك أحمد إسماعيل باستصدار قرار فى جلسة لمجلس الإدارة باختيار الدكتور محبوب ثابت مستشارا عاما للاتحاد وأثارت هذه الحركة أحمد محمد أغا رئيس الاتحاد والمحامين الوفديين واشتبك الطرفان فى صراع مرير .

وفى ٢٧/١٠/١٩٢٨ أصدر أحمد محمد أغا بوصفه رئيسا للنقابة العامة قرارا بفصل أحمد إسماعيل من النقابة العامة وعزله كممثل لها من الاتحاد العام، واتهمه بتزوير الاجتماع الذى اختير فيه محبوب ثابت مستشارا للاتحاد، ورد أحمد إسماعيل على ذلك بإصدار قرار فى ٣٠/١٠/١٩٢٨ من اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات بعزل أحمد محمد أغا من رئاسة الاتحاد بحجة المحاولات السياسية التى يريد بها توجيه العمال إلى جهة سياسية خاصة .

وانتهت الصراعات بتصفية الاتحاد العام لنقابات العمال .

ومع ذلك بدأت النقابات منذ عام ١٩٢٩ تنظيم الاضرابات بالقاهرة والإسكندرية ومنه القتال للمطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ومقاومة فصل العمال .

وكانت الصحف المعادية للوفد قد نشرت وثيقة مزورة عرفت باسم "وثيقة سيف الدين" عن اتفاق منسوب إلى الزعيم مصطفى النحاس واثنين من المحامين هما ويصا

واصف وجعفر فخرى ووالدة أحد الأمراء وكان تحت وصاية الملك هو الامير أحمد سيف الدين ومنسوب في الاتفاق أن يسعى الزعيم مصطفى النحاس وزميله المحاميان إلى رفع الحجز عن ممتلكات الأمير أحمد سيف الدين مقابل ١٢٠ ألف جنيه أتعابا وهذا المبلغ كان خيالاً في ذلك الوقت .

واتهمت صحف السرائ الزعيم مصطفى النحاس أنه يستخدم نفوذه السياسى لتحقيق الاتفاق مما يعتبر رشوة وأنه يتاجر بالمهنة ويعيث بتقاليد المحاماة وأنه لايجوز له أن يتفق على أتعاب مؤخرا بنسبة ما يحكم به على خلاف الحقيقة والواقع .

وتفاصيل القضية .. أن الأمير أحمد سيف الدين (شقيق الأميرة شويكار زوجة الأمير أحمد فؤاد قبل أن يصبح ملكا وقبل زواجه من الملكة نازلى) كان على خلاف مع الأمير أحمد فؤاد قبل أن يتولى الملك .

والخلاف حول مشاكل مالية أسفر عن منازعة بينهما انفعل على أثرها الأمير سيف الدين فاطلق مسدسه على الأمير أحمد فؤاد فأصابه فى رقبته وعاش متأثرا بجرحه طوال حياته، وأسدل الستار على الحادث بالادعاء أن الأمير سيف الدين مجنون وألحق بمستشفى الأمراض العقلية بلندن انتقاء للقضاة لأن الأمير سيف الدين لو قدم للمحاكمة فإنه سيقول للمحكمة الأسباب الحقيقية وهى أن الأمير أحمد فؤاد نهب أمواله ونجحت والدته نجوان هانم فى تهريبه إلى اسطنبول وكانت تصرف له نفقة ضئيلة لا تكفى ... فرأت أن ترفع دعوى فى مجلس البلاط المختص بشئون الأمراء تطلب صرف نفقة كبيرة لابنها تكفى لإعاشته .. وكان واسع الثروة ويمتلك آلاف الأفدنة وتطلب أيضا رفع الحجر المفروض عليه .. فلم تجد فى مصر محاميا يجرى على رفع هذه القضية فى وجه الملك فؤاد غير الزعيم مصطفى النحاس - وكان ذلك فى أوائل سنة ١٩٢٧ .

وكان وكيلًا لمجلس النواب ويعمل محاميا .. وكان الزعيم سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب .

وحضر من تركيا محام تركى يدعى (محمود شوكت) وكيل نجوان هانم .. والدة الأمير سيف الدين وقال للزعيم مصطفى النحاس أن اختيارنا وقع عليك لتتولى إنقاذ سيف الدين ووالدته من هذا البلاء بأن نتقدم برفع دعوى أمام مجلس البلاط لتتخذ الموقف .. لأن الرجل سيموت جوعا .



فقبل الزعيم مصطفى النحاس القضية بدون أنساب مقدما .. اكتفاء بالتزامهم بأن يدفعوا مبلغ خمسة عشر ألف جنيه إذا نجح في الدعوى واستلم سيف الدين ممتلكاته ..

وفي ديسمبر ١٩٢٨ أحيل الزعيم مصطفى النحاس على مجلس تاديب .. برئاسة حسين درويش وكان من خصوم الوفد .

وفي فبراير ١٩٢٩ أصدر مجلس التاديب حكمه ببراءة الزعيم مصطفى النحاس وزملائه مما نسب إليهم وأدان شهود القضية بأنهم كانوا ماجورين فضلا عن تزوير الوثيقة المقدمة وجاء في أسباب الحكم «أن هذا الرجل كان ينبغي أن يشكر ويحمد على صنيعة وبره لهذه المسكينة التي لم يكن لديها مال توكل به محاميا كبيرا يستطيع أن يدافع عن ولدها المظلوم فإذا عمل خيرا يقال أنه يفسد المحاماة وخرج على تقاليدها إن هذا تقليد ينبغي أن يتبعه المحامون وتسجله النقابة .

إن هؤلاء الخصوم غير الشرفاء الذين اصطنعوا تلك الدسائس الرخيصة لم يتورعوا عن الدس والسرقه والتزوير وشرائهم ذم الشهود في سبيل خصومتهم الأثمة للكرامه وهكذا شاءت العناية الإلهية أن تظهر الحقيقة وأن ينقلب التشهير على من لفقوه .

وأثار الحكم غضب حكومة محمد محمود فاستصدرت مرسوما بتعديل أحكام لائحة المحامين بما يسمح بنقل سلطة تاديب المحامين إلى محكمة استئنافية لتكون أحكامها قابلة للطعن وأن يكون أعضاؤها جميعا من القضاة .

كما استصدرت مرسوما بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بحيث يدخل في حكم الرشوة قبول الوعد بشئ أو أخذ هدية أو عطية من نوى الصفات السياسية للوصول إلى غايات لاتقع في دائرة أعمال النيابة .

وكان حزب العمال برئاسة مك دونالد قد تولى الوزارة في بريطانيا واستتبع ذلك تعيين مندوب سامي جنيد بدلا من اللورد لويد هو السير بيرسي لورين في سبتمبر ١٩٢٩ وقد زود بتعليمات بأن يكون تدخله في المسائل الداخلية في أضيق نطاق .

وفي هذه الفترة عرفت أنباء عن بداية مفاوضات بين محمد محمود وهندرسون وزير الخارجية البريطانية وانتهت إلى مشروع سمي مشروع محمد محمود - هندرسون .

واشتربت الحكومة البريطانية على محمد محمود أن يعرض المشروع على الزعيم

مصطفى النحاس زعيم الأمة ليدرسه الوفد رغم أنه خارج الحكم وأن يكون رأى الوفد في هذا المشروع معلوما ومؤكدًا قبل أن يوقعوا المعاهدة .

وحاول محمد محمود أن يوقع الحكومة البريطانية أن الوفد انتهى أمره . . .

ولكن الزعيم مصطفى النحاس رفض استلام المشروع وقال كلمته الشهيرة "إن هذه المشروعات تدرس تحت قبة البرلمان" .

وأعلن الزعيم مصطفى النحاس أن الوفد يرفض أن يتولى رئيس وزارة لاشعبية له مصير أمة، وأنه لا يلتزم بأيّة مقترحات إلا بعد إعادة الحياة الدستورية لكي تقول الأمة كلمتها من خلال برلمان منتخب مع إصراره على عدم الدخول في وزارة ائتلافية مرة أخرى .

وأمام إصرار الوفد على إعادة الحياة الدستورية وعدم قبوله الدخول في وزارة ائتلافية مرة أخرى عرف محمد محمود أن الوقت قد حان لاختفائه بعد تدخل المنوب السامي لورين في أول عمل يقوم به بعد تعيينه فقدم محمد محمود استقالته في ١٠/١٠/١٩٢٩ قبل أن تمضي الثلاث سنوات التي حددها لنفسه لحكم البلاد بالحديد والنار !!!

وفي ١٠/١٠/١٩٢٩ تولى عدلى يكن تشكيل وزارته الثالثة على النحو التالي :

عدلى يكن للرئاسة والداخلية، أحمد مدحت للخارجية، عبد الرحمن صبرى للمواصلات حسن درويش للحقانية، مصطفى ماهر للمالية، حسين واصف للأشغال، واصف سميكة للزراعة، أحمد على للأوقاف، حافظ حسن للمعارف، محمد أفلاطون للحربية .

وكانت وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات وإعادة الحياة الدستورية فاستصدرت أمرا ملكيا بالعمل بالمواد التي عطلها محمد محمود في الدستور .

وفي ٢١/١٢/١٩٢٩ أجريت الانتخابات وأمتنع الدستوريون عن خوضها لأنهم يعلمون نتائجها .

وفاز الوفد بأغلبية ساحقة ونال أكثر من ٩٠٪ من عدد المقاعد وحصل على ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥ مقعدا، ونال الحزب الوطني ٥ مقاعد وحزب الاتحاد ٣ مقاعد والمستقلون ١٥ مقعدا وقدم عدلى يكن استقالته في ٣١/١٢/١٩٢٩ .

## الفصل الحادى عشر

### عجوزة الزعيم مصطفى النحاس وقانون محاكمة الوزراء

وفى ١٩٢٠/١/١ تولى الزعيم مصطفى النحاس تأليف الوزارة للمرة الثانية  
باعتباره زعيما للأغلبية على النحو التالى :

الزعيم مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية وحسن حسيب للحربية والبحرية  
رواصف بطرس غالى للخارجية ومحمد نجيب الفرايدى للحقانية وعثمان محرم للأشغال  
ومحمد صفوت للزراعة ومكرم عبيد للمالية ومحمود فهمى النقراشى للمواصلات وبهى  
الدين بركات للمعارف ومحمود بسيونى للأوقاف وكلهم من الوفديين وجميعهم من أعضاء  
البرلمان عدا بهى الدين بركات فكان مستشارا بمحكمة الاستئناف .

وقبول تأليف الوزارة الوفدية بالابتنهاج والفرح لأنها كانت وليدة إرادة الأمة ونتيجة  
انتخابات حرة .

وفى بداية عهد الوزارة قررت إلغاء بدل التمثيل الذى كان يصرف للوزراء بواقع  
٥٠٠ ج فى السنة من ميزانية مجلس الوزراء و ٢٠٠ ج من ميزانية كل وزارة . للمرة الثانية  
أثبت الزعيم مصطفى النحاس إنكار الذات والمثل والقنوة فى التضحية فى سبيل المصلحة  
العامة على حساب مصلحته الشخصية .

كما رفعت بداية تعيين خريجي الجامعة ليكون ١٥ جنيها مع صرف مكافأة شهرية  
إضافية قدرها ٥ جنيها لخريجي كلية الطب فى حالة عدم فتح عيادات لهم .

وكان أهم أعمالها رغم منتهى القصيرة إصدار قانون التعريفات الجمركية (٢ لسنة  
١٩٢٠) لحماية المنتجات المحلية من منافسة الصناعات الأجنبية بلن فرضت ضرائب عالية  
نسبيا على المصنوعات الأجنبية فضلا عن زيادة إيرادات الجمارك، ويرجع تاريخ معظم  
الصناعات الوطنية الهامة إلى ما بعد هذه الزيادة .

وانشأت الوزارة الوفدية مصلحة التجارة والصناعة وألحقتها بوزارة المالية .

كما وضعت مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض ومشروع قانون بإنشاء بنك  
التسليف الزراعى الذى أثار نقمة اللواتر المالية الأجنبية لأنه يغل يدهما عن استغلال  
الشعب عن طريق القروض الربوية فانضمت إلى المساعى لإسقاط الوزارة .

وكان قنوم حزب الوفد قد أُنْعَشَ الآمال في صفوف العمال وبدا للجميع أن الفرصة مواتية لتنشيط التنظيم النقابي وإصدار التشريعات العمالية. وكان ذلك رد فعل لسنوات القهر في ظل حكومة محمد محمود وتعبيرا عن الأمل والثقة في قدرة وزارة الوفد على تحقيق مطالب العمال .

واشتد ساعد النقابات خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها الوفد الحكم عام ١٩٣٠ فنشطت حركة العمال والشكاوى الجماعية بين قطاعات واسعة أهمها عمال شركة النور في الإسكندرية وعمال العنابر والسكة الحديد وعمال النقل . . . إلخ .

وتعكس هذه الظاهرة تطلع العمال إلى وزارة الوفد لتحقيق آمالهم .

وخلق حكم الوفد مناخا من الحرية أتاحت للعمال القدرة على إعادة الحياة للتنظيمات النقابية ونشط المحامون الوفديون المشتغلون بالعمل النقابي مثل عزيز ميرهم وحسن نافع وأحمد محمد أغا وزهير صبرى فقاموا بإحياء النقابات العمالية .

ونجح المحامون الوفديون والوزراء الوفديون في حل كثير من المنازعات العمالية .

وروج عزيز ميرهم لفكرة تستهدف إنشاء مكتب لتنظيم حركة نقابات العمال تكون مهمته تنشيط النقابات القائمة وتؤلف من بينها اتحادا عاما جديدا .

وطرح عزيز ميرهم هذه الفكرة في أبريل ١٩٣٠ ونجح في استصدار قرار بهذه الفكرة في المؤتمر النقابي الذي عقد في نقابة عمال ترام القاهرة في مايو ١٩٣٠ "بالموافقة على إيجاد مكتب لتنظيم حركة النقابات وتوحيد جهودها على أن يؤول انتخاب هذا المكتب إلى الاجتماع المقبل الذي تحدد موعده يوم السبت ١٧ مايو ١٩٣٠ في نادى نقابة عمال المطابع الأميرية في شارع محمد على " .

كما تزعم عزيز ميرهم أيضا فكرة إيجاد "كتلة برلمانية للعمال" تتكون من شيوخ ونواب يقبلون أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع داخل البرلمان عن حقوق العمال والفلاحين ودرس النظم التي تعود على الطبقة العاملة بالرقى والتقدم .

وتولى حسن نافع النائب الوفدى ورئيس لجنة العمال والشئون الاجتماعية في مجلس النواب طرح مقترحات مكملة لتلك التي عرضها عزيز ميرهم فأشار بضرورة إصدار تشريع للعمل والعمال وإقامة مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق ودعا إلى تأسيس اتحاد العمال .

وعقد مؤتمر في مقر نقابة عمال ترام القاهرة طرحت فيه كافة الاقتراحات وحضره مندوبون عن النقابات الوفدية وتم في هذا المؤتمر إعلان تكوين اتحاد عام للنقابات أُنْصِتْ

رئاسته إلى أحمد محمد أغا وحسنى الشنتاوى مستشارا عاما للاتحاد وأصبحت جريدة العامل المصرى التى أسسها حسنى الشنتاوى ناطقة باسم الاتحاد .

أما الجماعة المناهضة لحزب الوفد وكانت تضم الدكتور محبوب ثابت وأحمد إسماعيل وإسماعيل طاهر والمرتبطة بحزب الأحرار الدستوريين فقد اتجهت فى ١٩٣٠/٤/٣٠ نحو تشكيل اتحاد عام برئاسة داوود راتب عضو الأحرار الدستوريين من ثلاث نقابات هى نقابة عمال النقل الميكانيكى ونقابة عمال التنظيم ونقابة عمال الحلاقين ولم يعمر هذا الاتحاد طويلا .

لأن اتحاد عام النقابات برئاسة أحمد محمد أغا كان أقوى فى حركته ونشاطه من اتحاد داوود راتب ولأنه كان يضم عددا كبيرا من النقابات يفوق فى عددها وتأثيرها النقابات الثلاث التى يتكون منها اتحاد داوود راتب .

وفى ظل نشاط اتحاد عام النقابات بدأت النقابات العمالية تؤدى دورها وتتشط فى خدمة أعضائها .

وفى ١٩٣٠/٣/٢٩ سافر الزعيم مصطفى النحاس إلى لندن على رأس الوفد الرسمى للمفاوضة مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية وكان توديع الأمة للزعيم مصطفى النحاس يوم سقره يوما مشهودا بالحساس وبالعجب وهتاف القلب نسى الناس فيه انفسهم لتعلقهم بالزعيم، وحبه الأصيل فى النفوس .

وقطعت المفاوضات وانتهت بدون الوصول إلى نتيجة مع الإنجليز وتحطمت جميع المساعي على صخرة السودان . وهنا قال الزعيم مصطفى النحاس كلمته المشهورة :

"تقطع يدي ولا توقع بها معاهدة تفر فصل مصر عن السودان"

وعقب عودة الوفد إلى مصر اجتمع الأحرار الدستوريون وأخلوا بهاجمون الزعيم مصطفى النحاس بحجة فشله فى المفاوضات وكتبوا عريضة إلى الملك طلبوا فيها أن يبدرك الأمر بحكمته إذ استتفدت هذه الوزارة الغرض من تشكيلها وهو المفاوضات .

ثم كان الصدام بين الوزارة والملك حول قانون محاكمة الوزراء وكان القصد منه لتقاء ما حدث من العبث بالدستور ومبادئه من الانقلاب والحفاظ على أموال الدولة .

والملك يستخدم حقه فى الإقالة دون وأزع من وطنية أو رعاية لحد رق الأمة بمعاونة زعماء الأقلية .

فوضع الزعيم مصطفى النحاس مشروع قانون محاكمة الوزراء نص فيه على أن الحكومة التى يجرى فى عهدها أى تعديل للدستور يتنافى مع الحرية وحقوق الشعب

ويحصى منها أو لا يتم بالطريق المرسوم بالدستور أو يخالف حكماً من أحكامه الجوهرية أو يزيّف الانتخابات يعتبر فاعله مرتكباً لجريمة الخيانة ويحاكم من ارتكب هذا العمل كما يحاكم كل وزير يبدد أموال الدولة العامة وتصل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والغرامة التي تتراوح بين ١٠٠٠ ج وعشرة آلاف جنيه .

ولكن الملك فؤاد رفض هذا القانون وتلكأ في توقيعه فترة طويلة لما سيطرت عليه من شل يد الملك والإنجليز في تعيين وزراء عن طريقهم يتم تنفيذ ما يريدون من أعمال مخالفة لأحكام الدستور وقوانين البلاد .

واستمرت الأزمة أسبوعين وإلى جانب ذلك عطل الملك مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض ومشروع قانون إنشاء بنك التسليف الزراعي .

وحدث خلاف حول تعيين بعض الأعضاء لمجلس الشيوخ كما حدث أيام الزعيم سعد زغلول .

وفي ١٩٣٠/٦/١٥ قدم الزعيم مصطفى النحاس استقالة وزارته لعدم تمكنه من تنفيذ برنامجه الذي قطع على نفسه العهد بتنفيذه .  
وطبعا قبلها الملك فؤاد على الفور .



الناموسية التي تملكت بها الشظايا بعد انفجار سيارة ملقمة .  
بجوار حجرة نوم الزعيم مصطفى النحاس وحماه الله ونجاه منها

## الفصل الثاني عشر

### انقلاب إسماعيل صدقي وإلغاء الدستور

وفي ١٩٢٠/٦/١٩ تولى إسماعيل صدقي تأليف الوزارة وضمت خليطاً من حزب الاتحاد وأنصار إسماعيل صدقي على النحو التالي:

إسماعيل صدقي للرئاسة والداخلية والمالية ومحمد توفيق رفعت الحربية والبحرية وعبد الفتاح يحيى للحقانية وحافظ حسن للأشغال والزراعة وعلى ماهر للمعارف وتوفيق نوس المواصلات ومحمد حلمي عيسى للأوقاف وحافظ عفيفي للخارجية.

وكان تأليف الوزارة تحدياً للشعب واستهانة بيرانته وإهداراً لحقوقه فإسماعيل صدقي له سوابق في تزوير الانتخابات والاعتداء على الدستور والحريات .

وفي اليوم التالي ١٩٢٠/٦/٢١ أعلن إسماعيل صدقي تأجيل جلسات مجلسي البرلمان الوفدي لمدة شهر وأغلق أبواب البرلمان ووضع قوات حوله لمنع الأعضاء من الدخول. وقابل النواب والشيوخ هذا الإجراء التعسفي بتعطيل السلاسل التي أوصدت بها الأبواب بأمر من ووصا واصف رئيس مجلس النواب لحرس البرلمان وعقلوا اجتماعاً صاخباً في ١٩٢٠/٦/٢٣ وأصدروا قراراً بالاستنكار والاحتجاج على ما ارتكبه إسماعيل صدقي من مخالفة للدستور واعتداء على حقوق وحريات الشعب.

وفي ١٩٢٠/٦/٢٦ عقد مؤتمر من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديرية في النادي السعدي وكان مؤلفاً من الوفديين وبعض نواب الحزب الوطني.

وخطب الزعيم مصطفى النحاس وطالب الأمة بالجهاد وقرر المؤتمر الآتي:

أولاً- الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصري من قوة وتضحية.

ثانياً تقرير مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه في حالة ما إذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل.

ثالثاً- القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الخطة وتعميمها في جميع الدوائر الانتخابية بالقطر المصري.

وأعدوا قسماً هو «أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية وأن أشارك اشتراكاً فعلياً في تنفيذ خطة عدم التعاون التي تضعها اللجنة ويقرها الوفد وأن أعمل على تعميم ذلك في دائرتي الانتخابية».

ونظم الزعيم مصطفى النحاس وقادة الوفد رحلات واسعة إلى الأقاليم لفصح مؤامرة صديقي ضد الدستور ونشر الدعوة إلى مقاومة الاعتداء عليه، وأخذ الزعيم مصطفى النحاس يطوف بالأقاليم واستقبله الشعب استقبالا حافلا رغم رصاص البوليس ضده.

وقامت المظاهرات المعادية لإسماعيل صديقي في القاهرة والإسكندرية وبنطا وبلييس وبر سعيد والإسماعيلية والسويس وبني سويف تهتف بالدستور الذي يؤمن للأمة حريتها.

وقام البوليس بالاعتداء على الجميع نون تمييز بين قادة الحزب وجماعته واستخدمت وسائل البطش والإرهاب وسقط مئات القتلى وآلاف الجرحى.

وفي ١٩٣٠/٧/٨ وقعت أول محاولة لاعتقال الزعيم مصطفى النحاس في مدينة المنصورة بتحريض إسماعيل صديقي.

وكان الزعيم مصطفى النحاس يركب سيارة مكشوفة وبجانبه سينوت حنا وسط مظاهرة هائلة عجز الجنود عن تقريعها. فأعطيت التعليمات للخلاص من الزعيم مصطفى النحاس.

فإذا بأحد الجنود الفرسان يتجه نحو الزعيم مصطفى النحاس بسرعة ويسند ضربة سونكي لظهره ولكن الوطني المجاهد العظيم سينوت حنا أسرع باحتضان الزعيم مصطفى النحاس ليفتديه وتلقى الضربة في ذراعه ونجا الزعيم مصطفى النحاس وأصيب المجاهد البطل سينوت حنا إصابة بالغة ولم يبرأ منها وتوفي متأثراً بجراحه بعد ذلك.

وقتل في هذه المظاهرة أربعة من الأهالي وأصيب أكثر من ١٥٠ مواطناً بجروح بالغة. ويعد أن عاد الزعيم مصطفى النحاس من رحلته بالمنصورة ذهب يوم الجمعة ليصلي في مسجد سيدنا الحسين وجاءت مظاهرات حاشدة تستقبله عند خروجه من المسجد ولكن



البوايس هاجم المتظاهرين بضربهم بالعصى والكرابيج بقسوة وغلظة فتأثر الزعيم مصطفى النحاس من اعتداءات البوايس على الجماهير فرفع يديه للسماء وقال:

«الله أكبر على من طغى وتجبر. الله أكبر على من طغى وتجبر. الله أكبر على من طغى وتجبر» ثلاث مرات

وفي اليوم التالي أعلن أن إسماعيل صدقي أصيب بالشلل وكانت إرادة الله واعتقدت الجماهير بإيمانها وبسلطانها أن الله استجاب لدعاء الزعيم مصطفى النحاس فقالت إن الزعيم مصطفى النحاس رجل مبروك وطاهر.

وفي ١٢/٧/١٩٣٠ على أثر تعيين حافظ عفيفي وزيراً مفاوضاً لمصر في لندن نقل عبدالفتاح يحيى للخارجية وعلى ماهر للحقانية وعين إبراهيم فهمي كرم للأشغال و مراد سعد للثقافة.

وفي ٢١/٧/١٩٣٠ أعلن إسماعيل صدقي فض الدورة البرلمانية دون أن يعبا بالتذمر الشعبي في كل مكان في البلاد وتواتت الاحتجاجات الشعبية من أعضاء البرلمان الذين اجتمعوا يوم ٢٣/٧/١٩٣٠.

كما تواتت الاحتجاجات من أعضاء مجالس المديرية والهيئات الأهلية من مختلف المستويات.

ولم تحظ وزارة بما حظيت به وزارة إسماعيل صدقي من عداة للشعب واستمرت أعمال العنف والمظاهرات أسفرت عن مصرع عشرات المواطنين وإصابة المئات إصابات بالغة.

وأصاب الوزارة التلكك بسبب اتباعها سياسة القمع والإرهاب التي أدت بمقاومة الشعب إلى سيل الاغتيالات السياسية وتدمير المنشآت العامة مرة أخرى.

وفي ٢٥/٨/١٩٣٠ جرت محاولة لاغتيال إسماعيل صدقي نجا منها بأعجوبة.

وفي ١/٩/١٩٣٠ تلقى محمود فهمي القيسي خطاب تهديد بإلقاء قنبلة على منزله.

وفي ١٢/٩/١٩٣٠ تلقى محمد علام خطاب تهديد بالقتل. واستمرت حوادث الاغتيالات والمقاومة دليلا على مدى التدمير والاستياء.

كما تم ضبط قنابل تم صنعها محليا وقنابل في دور الإعداد وتم القبض على المتهمين وتقديمهم للمحاكمة في القضية الشهيرة باسم قضية القنابل.

وفي ٢٣/١٠/١٩٣٠ أعلن إسماعيل صدقي إلغاء دستور سنة ١٩٢٢ وحل مجلس النواب والشيوخ وهكذا عمد إسماعيل صدقي ليس إلى تعطيل الدستور فقط بل إلى إلغائه وأصدر دستورا جديدا هو دستور سنة ١٩٣٠ لتدعيم سلطة الملك علي الحياة السياسية في مصر.

كما ألغى قانون الانتخاب المباشر الصادر سنة ١٩٢٤ وجعل الانتخابات على درجتين وحصر حق انتخاب أعضاء البرلمان في متوطين ينوب كل مندوب عن خمسين ناخبا واشترط في المندوب شروطا تجعل العمال بعيدين تماما عن حق انتخاب أعضاء البرلمان.

وبالتالي حرم العمال من آمالهم أن يكون لهم ممثلون في البرلمان. وكانت هذه الآمال قد انتعشت أثناء انتخابات سنة ١٩٢٩ بعد فوز الوفد بالأغلبية فيها.

وفي ٢٩/١٠/١٩٣٠ استصدر إسماعيل صدقي مرسوما يحل جميع مجالس المديريات وواجهت الأحزاب الدستور المزيف وقانون الانتخابات بمقاومة عنيفة ومظاهرات صاخبة.

وفي أكتوبر ١٩٣٠ أصدر جماعة الأمراء الذين يرأسهم عمر طوسون منشورا ناشدوا فيه الملك فؤاد أن يبتعد عن مؤامرات إسماعيل صدقي وأن يعيد الوفد إلى الحكم.

وفي ١١/١٠/١٩٣٠ أعلن الزعيم مصطفى النحاس قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات جاء فيه «قرر الوفد عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديد بل وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها»

كما تضامن حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد في قرار المقاطعة وشكلوا لجنة مشتركة لتنفيذ المقاطعة سميت لجنة الاتصالات.

أما الحزب الوطني فقبل المشاركة في الانتخابات في ظل دستور سنة ١٩٣٠.

ورد إسماعيل صدقي على مقاطعة الانتخابات بتشكيل حزب في ٣٠/١١/١٩٣٠ سماه «حزب الشعب» أعد له لوائح الانتخابات التي حدد لها شهرى مايو ويونيو ١٩٣١.

كما أصدر جريدة باسم «الشعب» تروج لهذا الحزب.

واستقال كثير من العمد حتى لا يشتركوا في مهزلة الانتخابات فقدم إسماعيل صدقي كثيراً منهم للمحاكمة وحكم عليهم بغرامات كبيرة (ولكن وزارة الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ ردت جميع الغرامات المحكوم بها إليهم).

وخفف إسماعيل صدقي معاش الزعيم مصطفى النحاس إلى النصف تقريباً إنقاصاً منه ولكن القضاء انصفه وأعادته إلى ما كان عليه .

وفي نوفمبر سنة ١٩٣٠ أنهت لجنة رضا أعمالها ووضعت مشروعاً لقانون العمل وأوصت بضرورة إنشاء مكتب للعمل وإصدار تشريعات للعمال.

وفي نوفمبر ١٩٣٠ أيضاً أنشأ إسماعيل صدقي مكتباً للعمل كقسم تابع لإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية «تحت رئاسة الإنجليزى ر. م جريفز» حدد مهامه بتنفيذ قوانين العمل وإجراء البحوث والدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات التى تتعلق بمسائل العمل والعمال وأسباب النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال وهو فى الحقيقة مكتب أمن لحماية مصالح المشروعات الأجنبية فى مصر من العمال.

وتكون اتحاد النقابات بمساعدة إسماعيل صدقي برئاسة داوود راتب يطالب بإبعاد العمال عن السياسة ليسيطر به على الحركة العمالية مقابل مكافأة قدرها ألف جنيه.

فقام حسنى الشنتناوى وبعض العناصر العمالية الموالية للوفد بمهمة الإطاحة بـ داوود راتب من رئاسة الاتحاد وتنصيب النبيل عباس حليم بدلاً منه وهو ينتمى إلى جماعة الأمراء الذين يرأسهم عمر طوسون وكانوا على خلاف مع الملك فؤاد وكان عباس حليم يسعى إلى الشهرة من خلال تشجيعه للرياضة والعمال.

ونبت بعد ذلك أنه كان يقدم تقارير للسراى ضد الوفد والزعيم مصطفى النحاس على ماسيجىء.

وفعلاً عقد العمال مؤتمراً فى ١٣/١٢/١٩٣٠ بحضور مندوبى ٥٥ نقابة تم فيه عزل داوود راتب وتنصيب عباس حليم رئيساً للاتحاد كما تم اختيار السيد حبيب زعيم الطلبة الرافدين مستشاراً للاتحاد.

وترك عزيز ميرهم وحسنى الشنتناوى النقابات التابعة للاتحاد العام التى كانوا يتولون العمل فيها كما سارع أحمد محمد أغا إلى إعلان تنازله عن رئاسة الاتحاد العام للعمال من أجل توحيد القوى والجهود.

وبدأ التعاون بين الوفد وعباس حليم لإعادة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى وتم وضع قانون جديد له لتدعيم بناء الاتحاد وتنظيم علاقاته الداخلية.

وفى ١٩٣٠/١٢/٣١ افتتحت الدار الجديدة للاتحاد (٨ شارع فؤاد - ٢٦ يوليو حاليا) وأعلن عن تشكيل مجلس إدارة الاتحاد من ١٧ عضوا برئاسة عباس حليم ومحمد إبراهيم زين الدين وكيل أول وإبراهيم السيد القاضى وكيل ثانيا وسيد عزى سكرتيرا عاما وحسن عمارة سكرتيرا عاما مساعدا.

وأتجهت الجهود بمعاونة الوفدين إلى تجميع النقابات وربطها بقيادة الاتحاد الذى ضم أكثر من ٥٤ نقابة.

كما افتتحتا فروما للاتحاد فى الإسكندرية وبمنهور والمحمودية وبنها وحلوان ومنشية الصدر. كما أوفد الاتحاد مندوبين منه للاتصال بنقابات الأقاليم.

وفى ١٩٣١/٢/١١ فرض إسماعيل صدقى قيودا على حرية الاجتماع وحرية الصحافة.

ودأب إسماعيل صدقى على مصادرة الحريات ولم يسمح بقيام حركة عمالية منظمة تحت قيادة اتحاد نقابات على صلة وثيقة بالوقد.

وعندما أدرك إسماعيل صدقى حقيقة الحلف بين الوفد وبين الاتحاد الذى يرأسه عباس حليم قرر فى ١٩٣١/٣/١٥ إغلاق مقر الاتحاد بالقوة وحظر عقد اجتماعات فيه ومصادر أمواله وموجوداته ومنع العمال من دخوله كما أخلق دور النقابات وأنديتها التابعة له وشمل ذلك ٥٤ نقابة.

وحارب إسماعيل صدقى النقابيين فى أرزاقهم وأثار ضدهم أصحاب الأعمال بطردهم، واعتقل عددا كبيرا منهم وطبق عليهم قانون المشبوهين وألقى بهم فى السجون.

وأرسل عباس حليم ردا على هذا الحادث برفقية شكوى لرئيس الوزراء وإنذارا على يد محضر بفرامة تهديدية ٢٥ جنيها عن كل يوم يتعطل فيه الاتحاد.

كما أرسل برفقية أخرى إلى جيمس ماكستون رئيس حزب العمال البريطانيين يوضح فيها تصرفات إسماعيل صدقى ويطالبه بالتدخل.

كما أوفد وكيل أول الاتحاد محمد إبراهيم زين الدين إلى مدريد لحضور مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات وتقديم بشكوى باسم عمال مصر ضد إجراءات القمع وكبت الحريات للعمال فى عهد إسماعيل صدقى.

وراح عباس حليم يستقبل النقابيين ويعقد الاجتماعات فى سرايته بجاردن سيتى مما دفع إسماعيل صدقى إلى تشديد الرقابة حول السراية ومنع العمال من دخولها وأدى ذلك إلى وقوع اشتباكات عنيفة.

وأصدر مؤتمر الاتحاد الدولى للنقابات قرارا بشأن عمال مصر ، يحتج فيه بشدة على أعمال الظلم التى تقوم بها الحكومة المصرية واستعمالها القوة لخنق حركة الاتحاد العام للعمال وجهوده. ويطلب من حكومة العمال فى إنجلترا ومن كل ذى سلطان فى هذا الشأن أن يعمل بكل الوسائل المشروعة لعمل الحكومة المصرية على ضرورة وقف اضطهادها للحركة العمالية التى لا ينبغي خنقها والاعتراف بحقوق العمال الاقتصادية والتمتع بجميع حقوقهم القانونية المحرومين منها .

كما قرر المؤتمر إيفاد المستر وألتر كافيليس سكرتير الاتحاد الدولى إلى مصر لعمل تقرير عن إحوال العمال المصريين ونقاباتهم وبحث أساليب اضطهاد العمال والحركة النقابية فيها .

وحاولت حكومة إسماعيل صدقى منع اتصاله بالعمال ولكن العمال أمكنهم الاتصال به فنصح لهم أن يؤلفوا اتحاداً يضم جميع النقابات. وطالب بضرورة الاعتراف بمطالب العمال بدلا من اضطهادهم من الحكومة.

وفى ١٩٣١/٣/٢١ عقد الوفد والأحرار الدستوريون ميثاقا وطنيا أسموه (عهد الله والوطن) قرروا فيه تأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى.

وفى ١٩٣١/٥/٨ قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى منعه إسماعيل صدقى فعرضت قراراته على المدعوين للاشتراك فى المؤتمر فوقعوا عليها كما وقع عليها شخصيات لا تنتمى إلى أحزاب منها جماعة الأمراء الذين يرأسهم عمر طوسون وهى التمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ومقاطعة الانتخابات والاحتجاج على مصادرة الحريات.

وقد لعب العمال دورا بارزا فى الممارك من أجل المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ والتزم العمال بخطة الوفد فى مواجهة إسماعيل صدقى عام ١٩٣١ لمقاطعة الانتخابات عندما

مزقوا كشوف الانتخابات التي أرسلها إليهم ليتعهدوا بالتوجه إلى النواتر الانتخابية وانتخاب مندوبين المعينين بالذات على رأس كل قائمة إذ هاج العمال في مظاهرات كبيرة وأخبروا عن العمل.

وكان أضخم الإضرابات العمالية في هذه الفترة هو إضراب عمال العنابر بالسكة الحديد والورش الأميرية وبدأ يوم ١٤/٥/١٩٢١ وهو اليوم الأول من أيام انتخابات إسماعيل صدقي وتظاهروا احتجاجاً على تعطيل الدستور ومحاولة تزيف إرادة الأمة وكان الإضراب عنيفاً إلى حد أن قام العمال بتعطيل المحركات والقاطرات الحديدية وأشعلوا النار في بعضها وقوبلت مظاهراتهم بمنتهى العنف والقسوة.

وقامت معركة هائلة بين رجال البوليس والعمال استخدم البوليس فيها خرطوم المياه الساخنة محاولاً تفريق العمال المعتصمين، واستخدم العمال الحجارة والكرات الحديدية. وأطلق البوليس الرصاص وسقط عشرات من القتلى ومئات من الجرحى. كما أصيب عدد كبير من رجال البوليس.

وبلغ تعسف إسماعيل صدقي أن منع أسر العمال من تسلل جثث الشهداء وأسر على دفنها في أماكن غير معروفة بالمصرياء.

وألقي القبض على عدد كبير من العمال قدم منهم إلى المحاكمة مائة وعشرون عاملاً أصدرت محكمة الجنايات أحكامها على عدد كبير منهم.

كما قامت مصلحة السكة الحديد بفصل أعداد كبيرة من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملاً لاتهامهم بالوفدية ولأن لهم ميولاً سياسية ضد حكومة صدقي.

كما أصدر إسماعيل صدقي قرارات بفصل العديد من الموظفين المعادين لسياسته أو إحالتهم إلى المعاش.

كما استحدث عقوبات على أفعال لم يكن القانون يعاقب عليها وهي التي من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة أو الإخلال بالنظام العام.

وفى ١٨/٦/١٩٣١ استصدر مرسومًا بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل قانون العقوبات شدد العقوبة على جرائم النشر التي تقع بواسطة الصحف لتصل إلى خمس سنوات عن التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو ازدرائه.

كما استصدر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ تضمن عقوبات في سبيل إنشاء الصحف واشترط شروطًا شديدة في رؤساء الصحف والمحريين منها ألا يكون قد حكم عليهم في جريمتي «نشر» وألا يكونوا أعضاء في البرلمان وأن يكون للجريدة مطبعة خاصة. ولما ضاقت السبل بعباس حليم بدأ تفكيره في إنشاء حزب للعمال بديلاً عن الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري لتفويت الفرصة على إسماعيل صدقي الذي كان ينوى اعتقاله.

ولكن الوفد عارض فكرة إنشاء حزب للعمال عندما ذهب عباس حليم على رأس وفد من رجاله إلى النادي السعدي.

ورغم ذلك وفى أوائل يوليو سنة ١٩٣١ أعلن تآليف الحزب في الصحف وجاء في مقدمة إعلانه إن «حزب العمال هو حزب الزراعة والصناع وأنه قد دقت الساعة ليقوم العمال بواجبهم نحو مصر». وشكل مجلس الإدارة من مجموعة من المثقفين أبرزهم سلامة موسى وبعض العمال أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري.

وطببعي أن يثور الوفد وشنت الصحف والمجلات الوفدية حملة واسعة عنيفة ضد الحزب لمحاولة عباس حليم شق الصف العمالي ضد الوفد.

وكان للحملة الواسعة التي شنتها الوفدة في الصحف وبين صفوف العمال ضد الحزب وعباس حليم أثرها البالغ في تحطيم آمال عباس حليم وطموحاته السياسية.

وفى ٣/١١/١٩٣١ قام إسماعيل صدقي بتشكيل لجنة لتشريع العمل من الأتي اسمائهم محمود فهمي القيسي- أحمد كامل - ١. ت. ونزلى - د. م. جريفز - حسن كامل الشيشيني منوب عن جمعية أرباب الصناعات (اتحاد الصناعات).

راغب بطرس من موظفي مكتب العمل لتولى أعمال السكرتارية يساعده رمزي إبراهيم من موظفي قلم وزارة الداخلية وهي لجنة أمن أكثر منها لجنة لصياغة مشروعات القوانين التي يتقدم بها البرلمان.

فمحمود فهمى القيسى وأحمد كامل من أعمدة رجال الأمن المعروفين يتعاونهم مع سلطة الاحتلال ونزلى وجريفز من أعمدة الإدارة البريطانية والعاملين في مجال القضاء والأمن أيضاً.

ولا يوجد فيها ممثل عن العمال بينما تضم ممثلاً عن اتحاد الصناعات.

وفي يونيو ١٩٣١ أجرى إسماعيل صدقي انتخابات مزيفة قاطعها الشعب تماماً وعلى رأس المقاطعة كان العمال والفلاحون ورغم تزيف الانتخابات ورغم المقاطعة أعلن إسماعيل صدقي فوز حزبه بنسبة  $\frac{٦٧}{١٠٠}$ ٪.

وفي ١٦/٢/١٩٣٢ حضر إلى مصر المستر هارولد ميل بان مدير مكتب العمل الدولي بناء على طلب إسماعيل صدقي الذى طلب إرسال خبير من المكتب لدراسة أحوال العمال وتقديم تقرير عنها واقتراح التشريع اللازم لها.

ومكث مدير مكتب العمل الدولي ٤ أسابيع وزار الأسر الصناعية باتحاد الصناعات والعمال المعروفين بولأنهم للحكومة ولأصحاب الأعمال.

وفي ٣١/٣/١٩٣٢ قدم تقريراً طلب فيه التدرج في التشريع نظراً للظروف الخاصة بحياة مصر الاجتماعية!!!

وأصبحت مصر في عهد إسماعيل صدقي بلزمة اقتصادية طاحنة وهبطت أسعار القطن والمحصولات هبوطاً جسيماً.

وبالرغم من اشتداد الضائقة بسبب الأزمة الاقتصادية أمعن إسماعيل صدقي في استعمال القسوة في تحصيل الضرائب واستخدم الكرياح في بعض القرى لجبايتها من الفلاحين وأخطروهم إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان لسداد ما عليهم من ديون للحكومة.

وجرت محادثات في سبتمبر ١٩٣٢ في جنيف بين جون سيمون وزير خارجية بريطانيا وبين إسماعيل صدقي لعقد اتفاق بين مصر وبريطانيا أثناء وجود إسماعيل صدقي مع الملك فؤاد لم تكن له أهمية ولا جدوى.



وقام صدقي بتشديد العقوبات مرة أخرى على جرائم النشر وفي ١٠/٧/١٩٣٢ أصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٢ فاضاف عقوبة جديدة على من يستعمل عبارات أو ينشر أخبارا من شأنها أن تعرض نظام الحكم للكرامية والازدراء وتشكك في صحته وسلطانة.

وفي منتصف عام ١٩٣٢ عندما أراد الإنجليز والسراي الاستغناء عن صدقي ظهرت مناورة تشكيل وزارة ائتلافية من الوفد والأحرار والدستوريين وكان المندوب السامي برسي لورين مصدر هذه المناورة بالاتفاق مع حسن الابراشي ناظر الخاصة الملكية والذي كان مسيطرا على أداة الحكم وكان محورها أن يتدخل السير برسي لورين المندوب السامي ويشير على الملك حلا للأزمة بتأليف وزارة ائتلافية بشرط أن يوافق الوفد والأحرار الدستوريون عليها.

ووافق الأحرار الدستوريون طبعاً وأخذوا يدعون إليها بحجة الائتلاف الوطني ورفضها الزعيم مصطفى النحاس . فالوزارات الائتلافية عرضة دائماً للسقوط والانتفاض عليها إذا أوعزوا إلى أعضائها بالاستقالة منها.

كما أن ميثاق ١٩٣١/٣/٣١ كان من أهم مبادئه أن تؤلف الوزارة من حزب الأغلبية وموقع عليه من الجميع بما فيهم الأحرار الدستوريين.

وأخذ الإنجليز والسراي يوسوسون بهذه الدعوة الكاذبة بين صفوف الوفد لعلمهم ينجحون في شقه مرة أخرى.

وكان حسن الابراشي ناظر الخاصة الملكية تربطه صلة مصاهرة بمحمد نجيب الغرابلي عضو الوفد وكان نقيباً للمحاميين أيضاً.

ونجح حسن الابراشي في إقناعه بفكرة تأليف وزارة قومية تخلص البلاد من متاعبها . ونشأ الخلاف بين أعضاء الوفد حول فكرة الوزارة القومية المزعومة وأيدها الذين شق عليهم الجهاد واستقال محمد نجيب الغرابلي من الوفد في أغسطس ١٩٣٢ ثم عدل عن الاستقالة ولكن الزعيم مصطفى النحاس قبلها لاتصاله بإسماعيل صدقي وتعاونه معه وأعلن استقالته في أكتوبر ١٩٣٢ واعترض على قبول الاستقالة ففتح الله بركات وحمد الباسل وهراد الشريعي وعلوي الجزائر وفخرى عبدالنور وعطا عفيفي وراغب إسكندر وسلامة ميخائيل ونشروا بياناً قرروا فيه أنهم متضامنون مع محمد نجيب الغرابلي وانقطعوا عن حضور جلسات الوفد.

فأصدر الزعيم مصطفى النحاس بيانا في ١٩٣٢/١١/٢٠ باعتبار مسلك السبعة خروجاً على الوفد وانفصالاً عنه وترك لفتح الله بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه وإن أصدر بهي الدين بركات بيانا باسمه أنه متضامن مع السبعة كما نشر على الشمسي بيانا آخر بتأييد موقف السبعة فأعلن الزعيم مصطفى النحاس باعتباره أيضاً منفصلاً عن الوفد وسما هؤلاء الثمانية بالسبعة والنصف لقصر قامة على الشمسي.

وكان خروجهم من الوفد إيذاناً بخروجهم من الحياة السياسية نهائياً.

وفي ديسمبر ١٩٣٢ قرر الوفد ضم ١٢ عضواً جديداً إلى هيئته بدلا من المفصولين هم:

محمود بسيوتي - محمد زغلول - علي سالم - عبدالسلام جمعة - محمود الأتري - إبراهيم سيد أحمد - محمد الشناوي - الدكتور حامد محمود - أحمد حمدي سيف النصر - محمد عز العرب - كامل صلقى - محمد يوسف.

وكان لحادثة البداري أثر كبير في تفكك الوزارة ففي شهر مارس ١٩٣٢ قتل مأمور البداري وطعن القاتلان على الحكم الصادر بإعدام أحدهما والأشغال الشاقة المؤبدة على الثاني وأثبت رئيس المحكمة - عبدالعزيز فهمي - في حيثيات حكمه أن ما قام به رجال الإدارة في حق المتهمين ومعاملة الناس بالبطش غاية البطش بطش تخطى العنف والتعذيب في أقيع صوره وأن ما حدث للمتهمين في القضية هو إجرام في إجرام يشكل جنائية هناك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة وأنها من أشهر المخازن إثارة للنفس وإرهاقا لها ونفعا بها إلى الانتقام.

وأن ما جعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال القسوة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرافة ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانونا تخفيف العقوبة إلا أنها لفتت في حكمها ولاة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائي.

واضطرت وزارة العقابية إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام وتخفيضه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ولدة ١٥ سنة لمن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وأمرت بالتحقيق في حوادث التعذيب التي أشار إليها الحكم ثبت فيه إدانة بعض ضباط البوليس ققدموا للمحاكمة وحكم بإدانتهم.

وقام خلاف بين إسماعيل صدقي ووزرائه واستقال بعضهم مثل علي ماهر وعبد الفتاح يحيى الذى استقال من وكالة حزب الشعب أيضاً ثم عدل عن الاستقالة فكان أن تقدم إسماعيل صدقي باستقالته إلى الملك فى ١٩٣٢/١/٤.

ورغم استقالة إسماعيل صدقي من الوزارة إلا أن الملك كلفه بتشكيل الوزارة للمرة الثانية فى ذات اليوم وكانت على النحو التالى:

إسماعيل صدقي للرئاسة والداخلية والمالية، محمد شفيق للأشغال، أحمد على الحقانية، حافظ حسن للزراعة، نخلة المطيعى للخارجية، حلمى عيسى للمعارف، إبراهيم فهمى كريم المواصلات، على جمال الدين للحربية والبحرية، محمد مصطفى للأوقاف ثم استقال حافظ حسن ومحمد مصطفى فعين محمود فهمى القيسى للداخلية ومحمد علام للزراعة وعلى الغرابلى للأوقاف واستقال نخلة المطيعى لرضه فعين صليب سامى للخارجية.

وأصدر إسماعيل صدقي قراراً بوقف التعيينات والترقيات والعلاوات لمدة سنة.

وفى ١٩٣٢/٢/٤ أنشأ إسماعيل صدقي المجلس الاستشارى الاعلى للعمل أسندت رئاسته إلى أحمد زبور المعروف أنه شخصية يقيضة يشبه إسماعيل صدقي فى سياسة كبت الحريات والانقلاب على الدستور وحدد اختصاصاته بمعاونة الحكومة على إعداد قوانين العمل وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال ومساعدة مكتب العمل فى رسم خطة لاختلاف الأبحاث التى يقوم بها والاشتراك بوجه عام فى تحسين حال العمل والعمال وهو يضم ٣٢ عضواً للحكومة وأصحاب الأعمال وعضوين ممثلين للعمال جرى اختيارهما بمعرفة البوايس. وعلى أثر تكوين المجلس الأعلى ألفت لجنة تشريع العمل وأحيلت اختصاصاتها إليه.

كما أصدرت الوزارة فى ١٩٣٢/٦/٢٦ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث.

كما أصدرت فى ١٩٣٢/٧/١٧ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٢ الخاص بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة.

وماجم عبدالرحمن رضا القانونين فاعترض على جعل الحد الأدنى للسكن فى تشغيل الأحداث بالصناعة تسع سنوات لأن هذا السن يخالف المشروع الذى أيدته لجنته وهو ١٢ سنة ويخالف ما أوصى به بتلر ويخالف طبيعة الأشياء وضرورة حماية الأحداث.

وقال إننى لا أرى مبرراً مطلقاً للنزول عن سن الاثنى عشر لأن الحدث قبل هذا السن لا يكون صالحاً بحال من الأحوال للإنتاج، وتكون جميع أفكاره متجهة للهوكما أن جسمه يكون فى إبان النمو وإرهاقه يعوق هذا النمو.

فضلاً عن أن سن ١٢ سنة هو السن المحدد لانتهاء مرحلة التعليم الإلزامى وليس من الجائز أن يجمع الحدث بين التعليم الإلزامى والصناعة. واختلاف المشروع عما قرره اللجنة ليس له أدنى مبرر سوى مشايعة آرياب الأعمال.

واعترض أيضاً على زيادة ساعات العمل للأحداث وقال «إننا حددناها فى مشروعنا الأول بثمانى ساعات على الأكثر للأحداث من ١٢ - ١٦ سنة ولكن القانون جعلها تسع ساعات للأحداث الذين فوق ١٥ سنة.

كما اعترض على خفض أجازة الوضع إلى أسبوعين بعد أن كانت ثلاثة أسابيع فى مشروع لجنته واعتبر العقوبات الواردة بالقانون غير رادعة لأصحاب الأعمال المخالفين. ولم تجد هذه الاعتراضات أنفاً صاغية.

وفى أغسطس ١٩٣٣ نقل السيريرسى لورين من مصر سفيرا فى تركيا وعين سير مايلز لامبسون خلفاً له .

وسافر إسماعيل صدقى أكثر من مرة للخارج للعلاج وأخيراً قدم استقالته فى ١٩٣٣/٩/٢٧ فقبلها الملك فواد فقد أصبح إسماعيل صدقى كما قال يخشى معه أن يتحول إلى بكتاتور.

وهكذا وعلى مدى سنوات من خلافة الزعيم مصطفى النحاس للزعيم سعد زغلول لقي الزعيم مصطفى النحاس صراعاً جباراً من قوى الرجعية الثلاث.. الإنجليز والملك وأحزاب الأقلية.. غير أنه ظل صامداً ثابتاً لا تقهره الأحداث وإنما يسيرها ويسير بها إلى النصر عليها بحكمة وقوة وعزيمة وقد أثبت جدارته فى حمل لواء الزعامة حينما قاطع انتخابات صدقى وتقريره عنها بأنها لا تعبر عن رأى الأمة، حتى لا يمكن لصدقى أو لغيره أن يأتوا بقوة والقرعة التى يستند إليها أن يعقد اتفاقاً مع الإنجليز ترضى عنه الأمة، بل أمر على عدم تنفيذه لو تم لمخالفة ذلك لأمانى البلاد، والتى يؤمن بها هو وصحبه والأمة جميعها ونجح الزعيم مصطفى النحاس أن يقهر الجلاذ إسماعيل صدقى ويطيح به وهو فى قمة سلطته

## الفصل الثالث عشر

عودة دستور سنة ١٩٢٢

وفي ١٩٢٢/٩/٢٧ كلف الملك فؤاد عبد الفتاح يحيى وكيل حزب الشعب بتأليف الوزارة وكانت على النحو التالي : عبد الفتاح يحيى للرياسة والخارجية أحمد على للحقانية محمد نجيب الغرابي للأوقاف حلمي عيسى للمعارف إبراهيم فهمي كريم للمواصلات محمود فهمي القيسي للداخلية على المنزلاوي للزراعة صليب سامي للحريرية والبحرية عبد المنعم راشد للأشغال حسن صبرى للمالية .

وسميت وزارته بالوزارة الملكية لتدخل الملك تدخلا مباشرا في اختيار الوزراء وكان عبد الفتاح يحيى بالخارج وحضر ووقع على مرسوم التشكيل كما هو .

وضمنت الوزارة وزيرين من حزب الشعب هما إبراهيم فهمي كريم وعلى المنزلاوي وحاول إسماعيل صدقي الاعتراض على دخولهما دون موافقته وتمسك عبد الفتاح يحيى بوكالته لحزب الشعب رغم سبق استقالته على أثر خروجه من وزارة إسماعيل صدقي .

وأذن إسماعيل صدقي أمام القوة بل استقال من رئاسة حزب الشعب وأسندت الرئاسة إلى عبد الفتاح يحيى .

وصدر مرسوم بأن يؤدي الوزراء قبل تولي مهام مناصبهم يمين الولاء للملك والوطن . وبذلك تقدم الولاء للملك على الولاء للوطن - وأن يحرر محضر بذلك يوقع عليه كل من الملك والوزراء والشهود الحاضرين وتودع هذه المحاضر بالديوان الملكي .

وأعلن عبد الفتاح يحيى تمسكه بدستور ١٩٢٠ المزيّف ومارس أساليب القهر البوليسى التي اجادها إسماعيل صدقي وأغرق الرأى العام بفيض من الأخبار عن اجتماعات المجلس الاستشارى الأعلى للعمل دون شئ ينكر .

واستمرت سياسة إسماعيل صدقي العمالية سائدة بكل ملامحها واتجاهاتها .

وحاول عباس حلمي أن يعيد نشاط اتحاد العمال الذى أوقفه إسماعيل صدقي فاصطدم بوزارة عبد الفتاح يحيى التى منعت عودة نشاط الاتحاد وحاصرت داره وحالت دون وصول العمال إليها . وحدثت اضطرابات قتل فيها إبراهيم محمد أحمد سكرتير نقابة الحلاقين الذى شيعت جنازته كشهيد اشتبك فيها كبار رجال الوفد

كما قام عبد الفتاح يحيى فى ١٩٣٤/٦/٢٩ باعتقال عباس حليم بتهمة إثارة الاضطرابات العمالية وبعد الإفراج عن عباس حليم بدأ نشاطه محاولا الاستقلال تدريجيا عن الوفد .

وفى ١٩٣٤/٧/٥ أصدر عبد الفتاح يحيى القانون رقم ١٩٣٤/٤٧ بحل مجلس نقابة المحامين وتكليف رئيس محكمة استئناف مصر والنائب العام ومستشار المحكمة بالقيام بأعباء النقابة .

واجتمعت الجمعية العمومية للمحامين أكثر من مرة احتجاجا على التدخل فى شئون النقابة والمحامين .

وفى شهر اكتوبر ١٩٣٤ مرض الملك فؤاد واستغلت عناصر بالقصر فرصة مرض الملك بدستور صدى الذى أعطى صلاحيات للملك فأتخذت لنفسها هذه الصلاحيات .

فتدخل نائب النائب السامى بطلب شغل منصب رئيس الديوان حتى يتمكن النائب السامى من التعامل مع شخصيات مسئولة فى القصر .

واستجاب القصر ومن أحمد زيور رئيسا الديوان لعلاقته الودية بالإنجليز ورفض عبد الفتاح يحيى إطلاع النائب السامى على أسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش وتوالت الأزمات فقدمت الوزارة استقالتها فى ١٩٣٤/١١/٦ .

وفى ١٩٣٤/١١/١٤ كلف الملك فؤاد محمد توفيق نسيم بتشكيل وزارته الثالثة على النحو التالى : توفيق نسيم للرئاسة والداخلية أحمد عبد الوهاب للمالية أمين أنيس للحقانية كامل إبراهيم للخارجية والزراعة عبد العزيز محمد للأوقاف أحمد نجيب الهلالي للمعارف عبد المجيد عمر للأشغال والمواصلات محمد توفيق عبد الله للحرية والبحرية

وفى فبراير ١٩٣٥ عين عبد العزيز عزت وزيرا للخارجية .

وكانت قد بدأت أحداث على المسرح الدولى فى استيلاء ادفل هتلر على السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣ وتعاطف موسوليني دكتاتور إيطاليا مع هتلر وكانت قواته بليبيا على حدود مصر الغربية مما دفع بريطانيا إلى تغيير سياستها .

وكان أول عمل قام به توفيق نسيم إلغاء دستور سنة ١٩٢٠ وحل مجلسى الشيوخ والنواب فى ١٩٣٤/١١/٣٠ .

ولكن توفيق نسيم ظل يراوغ رغبة الشعب فى العودة للعمل بدستور سنة ١٩٢٢

وحاول توفير نسيج أن يقتنع الزعيم مصطفى النحاس بقبول حل وسط بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ ولكن الزعيم مصطفى النحاس رفض تماما

وقامت مظاهرات صاخبة في عدد من المدن ووقعت مصادمات شديدة بين طوائف الشعب المختلفة بين الطلبة والعمال والفلاحين وبين البوایس من أجل عودة الدستور .

وفي ١٠٠٩ يناير ١٩٣٥ عقد أول مؤتمر عام للوفد من نوعه حضره نحو ٢٥ ألف (خمسة وعشرون ألف) وفدي جاوا من مختلف المدن والأقاليم وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية لكن شائنا وامتاز بالنظام رغم هذا العدد الهائل وقدمت فيه الأبحاث والدراسات في كافة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتناول فيه زعماء الوفد ما تعانيه البلاد من تخلف في هذه النواحي ودعا المؤتمر إلى كثير من الإصلاحات في هذه المجالات كما دعا إلى توحيد صفوفه الداخلية، وذلك بتعميم لجان الوفد على مستوى البلاد وتحديد اختصاصات كل منها وتنظيم مآليتها واجتماعاتها وتنظيم لجان الشباب والعمل وعهد إليها بتشجيع الصناعات الوطنية وزيادة على أعمالها السياسية وإنشاء النوادي في مختلف المدن مع تنظيم محاضرات دورية بقصد بث الروح الوطنية في المواطنين وكان الغرض من هذه التوصيات جميعها الاستعداد لمعركة الدستور والاستقلال .

ومن أهم الخطب والأبحاث التي أقيمت في هذا المؤتمر :

- الموقف السياسي والدستوري للزعيم مصطفى النحاس .
- الوفد المصري نظامه وأغراضه لمكرم عبيد .
- القضاء في مصر والامتيازات الأجنبية لمحمد صبرى أبو علم .
- الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها للدكتور أحمد ماهر .
- مشروعات الري والصرف لعثمان محرم .
- شئون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار .
- الحماية وحقوقها وأنظمتها لكامل صبقي .
- علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالانزلاء الأجانب لممدوح رياض .
- العلاج وإصلاح القرية لمحمود بسيوني .
- المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها لعبد السلام جمعة .
- شئون الأوقاف وإصلاحها ليوسف الجندي .
- إصلاح الإدارة والأمن العام لمحمد صفوت .

- التعاون في مصر ووسائل تشجيعه على أيوب .
  - الصحافة وحريتها لمحمد توفيق نياپ .
  - الشؤون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت موافى
  - الصناعة المصرية تشجيعها وترويجها لإبراهيم عبد الهادى .
  - علاقات مصر بلأم الشرق لعباس محمود العقاد .
  - تنظيم شئون العمال في مصر ورفع مستواهم لمزين ميرهم .
  - المرأة المصرية ونصيبها في النهضة القومية لاستر فهمى ورضا ونور حسن .
- وأصدر المؤتمر قراراته وهى :

أولا : فته التامة بالوفد المصرى ورئيسه الجليل الزعيم مصطفى النحاس .

ثانيا : وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص حتى تستأنف البلاد في ظل الحياة الديمقراطية الحرة ويستقر الأمر فيها .

ثالثا : يعرب المؤتمر عن أمله في أن يصل الوفد إلى حل القضية المصرية حلا شريفا أساسه تحقيق استقلال البلاد التام مع المحافظة على المصالح البريطانية التى لاتتعارض مع هذا الاستقلال وإقامة العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس المودة وحسن التفاهم .

رابعا : يندى المؤتمر ارتياحه للأبحاث القيمة التى عرضت عليه من لجانته ويرجو بعد أن تبين الفساد الذى وصلت إليه أحوال البلاد في جميع نواحيها بسبب النظام الذى فرض فى الأعوام الماضية أن يقوم الوفد بدراس الاقتراحات التى قدمتها اللجان على أن يقرر مايراه بشأنها تحقيقا للإصلاح الذى تنشده البلاد .

وعلى أثر انتهاء المؤتمر قام الزعيم مصطفى النحاس في شهر مارس ١٩٣٥ بعدة زيارات لحد الوجه القبلى، وهناك عقدت الاجتماعات وألقيت الخطب الحماسية والتى تعبر عن تسلك الأمة بالوفد وبالزعيم مصطفى النحاس والدعوة إلى إعادة الدستور والحياة النيابية وتحقيق الاستقلال التام .

كذلك كان من الضروري إيجاد هيئة منظمة جديدة للعمل مع العمال وتقضى بتشكيل هيئة تعرف "بالمجلس الأعلى لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى" يتولى الإشراف



على الحركة العمالية ويتولى عباس حليم رئاسته ويضم فى عضويته ممثلين الوفد و٨ من مجلس إدارة اتحاد نقابات عمال القطر المصرى .

وفى ١٩٣٥/٢/١١ صدر قرار الوفد بتشكيل المجلس الأعلى للعمال تحت رئاسة عباس حليم وعضوية مندوبيه أحمد حمزه وحسن نافع وزهير صبرى ومحمد صديق حسن وعزيز ميرهم وحمدى سيف النصر ورافع محمد رافع والدكتور أحمد ماهر .  
واختير عزيز ميرهم سكرتيرا للمجلس .

وفى ١٩٣٥/٢/١٢ وجه إسماعيل صدقى خطابا إلى رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم بخصوص تشكيل الوفد للمجلس الأعلى لاتحاد العمال قال فيه "إن الوفد بقيامه بإنشاء مجلس أعلى للعمال إنما يهدف إلى اتخاذ طوائف العمال أداة يستعملها فى أغراضه السياسية وذكر رئيس الوزراء بما وجه من غاية قصوى فى عهد رئاسته للحكومة لتحقيق ما يكفل رخاء العامل ويضمن مستقبله !!!

ورد الوفد على خطاب إسماعيل صدقى يذكره بالقتلى من عمال العنابر والترسانة والورش الاميرية وسجن وتشريد العمال فى عهده الأسود .

وبدأت المفاوضات مع عباس حليم بالنسبة للعمال الثمانية الذين سيمثلون فى المجلس الأعلى وهنا ظهر الخلاف بين الطرفين .

فقد أصر مندوبو الوفد على ضرورة إجراء انتخابات جديدة فى جميع مجالس إدارات النقابات يعاد على أساسها انتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام ثم يختار الثمانية من بين أعضائه .

وكان عباس حليم ضد رأى الوفد وأصر على اختيار مندوبى الاتحاد للمجلس الأعلى من بين أعضاء المجلس القائم لأن اتحاد نقاباته أجرى انتخابات جديدة فى مارس ١٩٣٤ ولا حاجة إذن لإجراء انتخابات أخرى جديدة .

واسعت دائرة الخلاف وأعلن عباس حليم رفضه لرئاسة المجلس الأعلى فى بيان وزعه على الصحف فى ١٩٣٥/٤/١٨ معلنا تصميمه على السير وحده فى خطته التى التزم بها عاملا لسعادة الطبقات العاملة بعيدا عن السياسة والسياسيين الأمر الذى فجر الموقف مع الوفد .

وجاء الرد بعنف من الدكتور أحمد ماهر أحد مندوبي الوفد في المجلس الأعلى الذي أعلن بياناً نشر في الصحف يوم ١٩/٤/١٩٣٥ جاء فيه :

١ - إن السبب في إنشاء المجلس الأعلى هو رغبة الوفد في تنفيذ قرار المؤتمر الوطني من زيادة العناية بشئون العمال والاهتمام بمصالحهم والعمل على تنظيم نقاباتهم ليسهل وضع التشريع اللازم ل حمايتهم وحماية حقوقهم .

٢ - عين الوفد الشريف عباس حليم رئيساً بهذا المجلس رغبة منه في توحيد الهيئات التي تعمل لخير العمال فقبل الشريف هذا التعيين معتبراً فيه تحقيقاً لأجل الأمانى التي تسعى إليها ونعمل على تنفيذها فليس للشريف عباس حليم بعد ذلك أن يقول "لايسعنى إلا رفض ما هو معروض على من تولى رئاسة هيئة المجلس الأعلى للعمال وإنما له أن يستقيل إن شاء من هذا المركز ليعين الوفد من يخلفه فيه .

٣ - لاحظ حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا من مدة في تصرفات الشريف عباس حليم وتصريحاته ما لا يتفق والمهمة الموكولة إليه ولا التضامن المطلوب في العمل فرأى قبل أن يعرض الأمر على الوفد لاتخاذ قرار حازم في شأنه أن يكلف بعض أعضاء الوفد وكنت أحدهم لتبين حقيقة الحال والعمل على وضع الأمور في نصابها .

٤ - اتضح لنا أثناء القيام بتنفيذ ما كلفنا به من دولة الرئيس الجليل وجود تيارات خفية تعمل في حظيرة الاتحاد على إفساد الجو وسط العمال ومحاولة دفعهم في اتجاه سياسى ضار بالعمال والقضية العامة للبلاد، ولما لفتنا نظر الشريف إلى خطورة الحالة واجتهدنا في معالجة الأمر بإبعاد عوامل الفساد وجلبنا منه تردداً وتراجعاً وفهمنا أنه في الحقيقة وبالرغم من تصريحاته العديدة لا يرغب في العدول عن خطته المرسومة .  
وفي ختام البيان ذكر أن الوفد سيصدر قراره غداً في شأن هذا الخلاف .

وفي ٢٠/٤/١٩٣٥ أعلنت الصحف عزل الوفد المصرى لعباس حليم من رئاسة المجلس الأعلى للعمال وتعيين حمدي سيف الناصر مكانه .

وأخذت لجان الحزب تعلن تنصلها من كل علاقة لها بعباس حليم كما أعلنت نقابات العمال تبرئها منه .

والنقابات التي قررت تلييد الوفد وسحب الثقة من عباس حليم في القاهرة هي نقابة عمال ترام مصر الجديدة - نقابة التجاريين - نقابة كى الملابس بشبرا - نقابة الطهاة العامة - نقابة الطهاة الفرعية - النقابة العامة لعمال المخازن البلدية - نقابة عمال الاشارات العمومية والسكة الحديد - النقابة العامة لعمال النسيج - النقابة العامة لعمال المساجد والأضرحة - النقابة العامة لعمال البويات والزخرفة - نقابة عمال تصنيع ومسح الأحذية - نقابة مفتشى وابليسهاات السجاير العامة بالقطر المصرى - نقابة عمال الأسطرجى - النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكى - نقابة عمال كتاتين الجيش - نقابة عمال ترام القاهرة .

وفى الإسكندرية - نقابة عمال البناء - نقابة عمال خيول السياق - نقابة عمال المكابس - نقابة مستخدمى الآلات البخارية - نقابة عمال النقش والزخرفة - الاتحاد المركزى للعمال فى كفر الزيات - نقابات عمال المنيا والقيوم .

وتبتهت أجهزة الأمن للمخاطر الكامنة فى هذا الصراع فأصدرت حكمدارية القاهرة فى ٢١/٥/١٩٣٥ تعليمات إلى رجال البوابيس بشأن الانقسام الواقع بين صفوف العمال حول ملكية نور النقابات وأوجبت التعليمات عدم السماح للعمال بعقد الاجتماعات فى دورهم إلا إذا روى أنها لاتخل بالأمن والنظام وفى حالة اختلاف فريقين من نقابة واحدة على ملكية مقر النقابة لايسمح لهما بالاجتماع فى هذا المكان حتى يبت فى مسألة الملكية . واضطر عباس حليم إلى التراجع والعودة للتفاهم مع الوفد على أساس وقف نشاطه العمالى وأن يقتصر نشاطه على رعاية شئون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى .

وبذلك عاد عباس حليم مرة أخرى للعمل تحت راية الوفد .

وأثبتت هذه الأحداث أن القواعد العمالية مازالت وفدية رغم محاولات عباس حليم السيطرة على الحركة العمالية وأن الوفد مازال قادرا على أن تكون له الكلمة بين العمال وأن نفوذه لايزال قائما وسط نقابات العمال رغم الظروف السياسية الصعبة التى فرضها حكم إسماعيل صدقى وأن زعامة عباس حليم للحركة النقابية إنما هى بموافقة الوفد الذى يرفض أى ولاء عمالى لغير الوفد .

واتجه الوفد نحو تأليف اتحاد عام يتكون تحت رئاسة المجلس الأعلى وقاعدته النقابية . وأعمل على إصدار قانون المجلس الأعلى لحين تشكيل الاتحاد الجديد .

واتجهت جهود الوفد لتشكيل الاتحاد الجديد ومجلس إدارته واختيار مندوبيه في المجلس الأعلى .

وفي ١٥/١/١٩٣٥ صدر قانون المجلس الأعلى ونص على أنه يتكون من :

أ - الهيئة المنتدبة من الوفد المصري .

ب - الاعضاء الذين ينتخبهم مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري وذلك بعدد مساو للاعضاء المنتخبين من الوفد المصري .

وتقسم النقابات الممثلة في مجلس إدارة الاتحاد العام إلى أربعة أقسام هي :

أ - نقابات عمال النقل وهم الذين يعملون بهيئة النقل وما يتبعها .

ب - نقابات عمال المصالح العامة وهم الذين يشتغلون بمهن تتصل بمصالح الحكومة أو مصالح الجمهور .

ج - نقابات عمال المهن الحرة وهم المشتغلون بالأعمال ذات الصفة الخاصة .

د - نقابات الاتحادات المركزية والحكومة خارج القاهرة وضواحيها .

وفي يوليو ١٩٣٥ اجتمع مندوبو ٢٢ اتحادا مركزيا و ٥٠ نقابة وتم تشكيل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري تحت رئاسة المجلس الأعلى .

وانتخب مجلس إدارة الاتحاد ثمانية من أعضائه ممثلين له في المجلس الأعلى .

وفي ٩/١١/١٩٣٥ صرح صمويل هور وزير خارجية بريطانيا في لندن عن الدستور المصري بأنه لاصحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض في عودة النظام الدستوري إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها فنحن بحسب تقاليدنا لا نريد ولا يمكن أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ مادام قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الثاني لا ينطبق على رغبات البلاد فعلينا إذا كأصدقاء وكشركاء أن نتعامل بحرية وأن نواجه الأمور بصراحة .

وكان هذا التصريح اعترافا بالتدخل في شأن عودة الدستور فثار احتجاج الشعب بكل فئاته والسخط على الوزارة التي تبين أنها التي استشارت الحكومة البريطانية وأتاحت لها التدخل في شئون مصر وألقى الزعيم مصطفى النحاس خطابا تاريخيا بخصوص التصريح المذكور طالب فيه بالآتي :

أولا . توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيئاتها بعدم التعاون مع الإنجليز مادام اعتدائهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا . أن الواجب الوطني قد أصبح يحتم على الوزارة المصرية أن تستقيل نزولا على خطة عدم التعاون ولأن استمرارها في الحكم بعد إصرار الإنجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو إقرار لهذا الاعتداء .

ثالثا . إذا لم تستقل الوزارة فإن الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا . كل وزارة تقبل أن تعاون الإنجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال هي وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع .

وعلى أثر إعلان الوفد لقرارات الزعيم مصطفى النحاس قامت المظاهرات في القاهرة وكثير من المدن بدأت يوم ١٣/١١/١٩٢٥ بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد قبلها البوليس بإطلاق النار وسقط أول شهيد هو العامل إسماعيل محمد الخالع .

وتجددت المظاهرات في الأيام التالية أهمها مظاهرة جامعة فؤاد الأول (القاهرة) يوم ١٤/١١/١٩٢٥ بدأت من ساحة الجامعة قبلها البوليس بالرصاص وقتل فيها الشهيد محمد عيد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة ومحمد عبد الحكيم الجراحي الطالب بكلية الآداب وعلى طلبة عفيفي الطالب بكلية دار العلوم ، كما قتل في مظاهرات طنطا عيد الطيم عيد المقصود شبكة الطالب بالمعهد الديني بخلاف العديد من الجرحى .

وامتدت المظاهرات إلى الأقاليم واستمعت الحكومة بقوات الجيش من جنوبى كما منعت الصحف من نشر أخبارها إلا أن الصحف لم تلتزم بهذا المنع وكانت تنشر أخبارها وحوادث اصطدام المتظاهرين في القاهرة والأقاليم

وكان الطلبة يرسلون برقيات باستنكار الأمة واحتجاجها على هذا التصريح إلى عصابة الأمم ورئيس الوزراء .

كما احتجت الطوائف والهيئات على اختلاف أنواعها على التصريح المذكور فاحتج مستشارو محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم على حرمان البلاد من التمثيل النيابى وعلى تدخل بريطانيا في شئون مصر ووقوفها حائلا دون تمتع البلاد بالحياة الدستورية .

كما احتج أساتذة الجامعة بكافة كلياتها ورأى أساتذة كلية الحقوق أن مواقف الحكومة البريطانية تجاه مصر ماس باستقلالها وتدخل غير شرعى في شئونها وأبلغت صور الاحتجاجات إلى مدير الجامعة وإلى رئاسة الوزارة والديوان الملكى .

كما احتج المحامون في القاهرة والإسكندرية وعواصم الأقاليم وأصدروا قرارات احتجاج مختلفة أمابت بالأحزاب المصرية العونة بالآمة إلى سابق وحنها في سنة ١٩١٩ ومواصلة جهادها بكل مافياها من قوة في سبيل استقلال مصر والسودان استقلالا تاما .

وكان الطلبة يوالون اجتماعاتهم ثم قررت اللجنة التنفيذية العليا عقد مؤتمر عام الطلبة في كلية الطب يوم ١٩٢٥/١١/٢٧ قرروا فيه إقامة حفل تأبين للشهداء كما قرروا الاجتماع في الجامعة عند افتتاحها في ١٩٢٥/١١/٣٠ .

وتحدد يوم ١٩٢٥/١١/٢٨ للإضراب العام حدادا على الشهداء فأغلقت المتاجر في القاهرة واحتجبت الصحف وعطلت الأعمال وأقام الطلبة نصباً تذكارية لشهداء الجامعة تخليداً لذكراهم .

واستمرت مظاهرات الطلبة في نوفمبر وديسمبر ١٩٢٥ من أجل تحقيق مطالب البلاد يهتفون للاستقلال والحرية والمستور ودعت الأحزاب إلى الائتلاف الوطني .

وفي ١٩٢٥/١٢/٨ صدر قرار مجلس الوزراء بإغلاق الجامعة المصرية إلى أجل غير مسمى بزعم اشتغال الطلبة بالسياسة وانصرافهم عن تحصيل العلم وانقطاعهم للمظاهرات وأعمال العنف . كما صدر قرار آخر بتشكيل لجنة لفحص طلبات التعويض عن الخسائر الناتجة عن حوادث الشغب لتعويض الذين أضرروا من الأحداث التعويض المناسب .

وفي ١٩٢٥/١٢/٦ صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٢٥ بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات الواردة في صلب القانون وحدد ساعات العمل بثمانى ساعات وأعلن العمال احتجاجهم على هذا القانون .

وتجددت المساعي بتوحيد الصف عن طريق الطلبة من الأحزاب وتشكيل جبهة وطنية للعمل على عودة دستور ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرة والعمل على عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا طبقاً لمشروع مفاوضات النحاس - هنكسن سنة ١٩٣٠ .

وأسفرت مساعي الوحدة عن تأليف الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٢٥ من الوفد المصري والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وبعض المستقلين.

وفى ١٢/١٢/١٩٣٥ وجهوا كتابا إلى الملك فؤاد يطالبون بعودة دستور ١٩٢٣ قورا  
وأخر إلى المنوب السامى لإبرام معاهدة بين حكومة مصر الدستورية وبريطانيا بالنصوص  
التي انتهت إليها مفاوضات النحاس - هندرسون فى سنة ١٩٣٠ وأن تحل المسائل التي لم  
يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات .  
وفى ١٢/١٢/١٩٣٥ أيضا انتصر الشعب المصرى وأصدر الملك فؤاد أمرا ملكيا  
بالعودة للعمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

ويعد اسبوعين من عودة دستور سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم يقانون بالانتخاب المباشر  
ويتحدد الدوائر الانتخابية كما ألغيت بعض المشروعات والتدابير الاستثنائية منها إلغاء حل  
مجلس نقابة المحامين وإعادة الموظفين المفصولين سياسيا إلى الخدمة ومن بينهم  
عبد الرازق السنهورى وطه حسين .

وكان إعلان بريطانيا موافقتها على دخول المفاوضات مؤشرا بانتهاء عهد توفيق  
نسيم فقدم استقالته فى ١٩٣٦/١/٣٠

وفى ١٩٣٦/١/٣٠ عهد الملك إلى على ماهر وكان رئيسا للديوان الملكى خلفا لأحمد  
زبور بتشكيل وزارة محايدة لإجراء الانتخابات على النمو التالى :

على ماهر للرئاسة والداخلية والخارجية أحمد على للحقانية والأوقاف حافظ حسن  
للأشغال محمد على علوية للمعارف حسن صبرى للمواصلات والتجارة والصناعة أحمد  
عبد الوهاب للمالية صادق وهبة للزراعة على صنىى للحرية والبحرية .

كما صدر فى ١٩٣٦/٢/١٣ مرسوم بتعيين أعضاء وفد الأمة برئاسة الزعيم  
مصطفى النحاس وتخويله السلطة التامة فى إبرام المعاهدة والتوقيع عليها .

وكان وفد المفاوضات ممثلا لسبعة من الوفد المصرى وواحد لكل من حزب الأحرار  
الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وثلاثة من المستقلين هم :

الزعيم مصطفى النحاس رئيسا ، ومحمد محمود (أحرار دستوريون) وإسماعيل  
صدقى (مستقل) ، عبد الفتاح يحيى (الشعب) واصف بطرس غالى (وفد) أحمد ماهر  
(وفد) على الشمسى (مستقل) عثمان محرم (وفد) حلمى عيسى (الاتحاد) مكرم عبيد  
(وفد) حافظ عفيفى (مستقل) محمود فهمى النقراشى (وفد) أحمد حمدى سيف النصر  
(وفد) .

وعلى ذلك تكوّنت جبهة مفاوضات برئاسة الزعيم مصطفى النحاس بعد إصراره على إعادة الحياة الدستورية والنيابية إلى البلاد وبعد كفاح مرير أذعنّت له بريطانيا وتراجعت وأقرت أن الدستور من حق الأمة دون تدخل منها في شئون مصر وكان هذا كسبا كبيرا للأمة باعتبارها مصدر السلطات في مواجهة الحكم المطلق الذي يريده الملك ومن هم حوله من أحزاب الأقلية .

وفي ١٩٣٦/٤/٢٨ فوجئت الوزارة بوفاة الملك فؤاد فنادت بالملك فاروق الأول ملكا لمصر وفي ٢ ، ٧ مايو ١٩٣٦ أجريت الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ وأسفرت النتيجة عن فوز الوفد بأقلية ساحقة حيث حصل على ١٦٦ مقعدا بينما حصلت باقي الأحزاب على ٦٦ مقعدا في الدوائر التي تركها لهم الوفد لا ينافسهم فيها الوفديون كما حصل الوفد على ٦٢ مقعدا في مجلس الشيوخ بينما باقى الأحزاب على ١٥ مقعدا أما حزب الشعب فقد انتهى .

ونجح الزعيم فؤاد سراج الدين بالتزكية في أول انتخابات يخوضها وأصبح عضوا في مجلس النواب والهيئة الوفدية .

وفي ٨ مايو اجتمع البرلمان وفتحت وصية الملك فؤاد وتاريخها ١٩٢٢/٦/٢٧ تضمنت اختيار ٣ أوصياء على العرش في حالة وفاته هم محمد توفيق نسيم وعدلى يكنز - وكان قد توفى ومحمود فخري .

ولم يأخذ البرلمان بالوصية وقرر تأليف مجلس وصاية على العرش من الأمير محمد على ومهد العزيز عزت ومحمد شريف صبرى إلى أن بلغ الملك فاروق سن الرشد واستقالت وزارة على ماهر في مايو ١٩٣٦ .

وهكذا صمدت قوة الوفد والزعيم مصطفى النحاس أمام قوة الحكومة وانتصرت عليها وأثبتت الأيام أن الوفد لا يمكن أن يتحطم وأنه في قلب الأمة .

كان الزعيم مصطفى النحاس من أكبر المخلصين والمجاهدين في سبيل الدستور وإرساء نصوصه . وقد أكبرت الأمة كفاحه وولاه في سبيله حتى إنه تحمل في عهد زعامته للأمة من أجل الدستور الكثير وقاوم في سبيله مقاومة لا تقهر ولا تنهقر وقد أثبتت الأحداث كيف كان يقود الأمة نحو حياة دستورية سليمة ونحو حياة نيابية كاملة مخلص فلم ييأس من استرداد دستور الأمة بعد إلغائه وأن الوفد هو المدافع عن الدستور والحيا: النيابية السليمة وعن الشعب واستقلاله وحياته



## الفصل الرابع عشر

مجاهدة سنة ١٩٣٦

وفي ١٠ مايو ١٩٣٦ عهد مجلس الوصاية إلى الزعيم مصطفى النحاس بتأليف وزارته الثالثة تولى فيها الرئاسة فقط ، وكانت تضم واصف بطرس غالى للخارجية وعثمان محرم للاشغال ومحمد صفوت للاوقاف ومكرم عبيد للمالية ومحمود فهمى النقراشى للمواصلات وأحمد سيف النصر للزراعة ومحمود غالب للحقانية وعلى فهمى للحريرية والبحرية وعبد السلام فهمى جمعه للتجارة والصناعة وعلى زكى العرايى للمعارف .

وفي ١٦/٦/١٩٣٦ قامت الوزارة الوفدية بنقل رفات المغفور له الزعيم سعد زغول إلى ضريح سعد (ق ٥٣ لسنة ١٩٣٦) .

وكان الضريح الذى بنى للمغفور له الزعيم سعد زغول ليدفن فيه قد خصصه إسماعيل صدقى ليدفن فيه عدداً من ملوك مصر القراعة نكابة فى الزعيم سعد زغول وهو ميت .. فاعاد الزعيم مصطفى النحاس الضريح لصاحبه .

وفي ١٠/٨/١٩٣٦ أصدرت الوزارة الوفدية قانوناً بالعفو الشامل عن الجرائم التى وقعت فى المدة من ١٩٢٠/٧/١٩ إلى ١٩٣٦/٥/٨ (٥٩ لسنة ١٩٣٦) .

وفي ١٢/٩/١٩٣٦ أصدرت قانوناً لعمل التعدادات العامة (٦٣ لسنة ١٩٣٦) .

وفي ١٤/٩/١٩٣٦ أصدرت أول قانون للعمال بشأن إصابات العمل (٦٤ لسنة ١٩٣٦) وستعرض له تفصيلاً فيما بعد .

وفي ٢٩/٩/١٩٣٦ قامت بإلغاء ضريبة الخفاء فى المدن والقرى غير المفروضة فيها عوائد الأملاك المبنية تخفيفاً على الفلاحين والمواطنين وكانت عبئاً ثقيلاً عليهم (٧٠ لسنة ١٩٣٦)

وكان بعض العمد ومشايخ القرى يقومون بتوزيع أعباء هذه الضريبة على الفقراء دون الأغنياء ويعفون الأهل والأصدقاء ويفرقون فى المعاملة بين الناس دون وازع من ضمير

وكثيرا ما تسببت هذه الضريبة فى خراب بيوت كثيرة وباع الأهالى مواشيهم وحليهم وأثاث بيوتهم لاسداد هذه الضريبة فرفع الزعيم مصطفى النحاس الظلم عن الناس .

كما ألغى الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ سخرة النيل التى عادت فى عهد إسماعيل صدقى وحكومات الأقلية وكان العمد ومشايخ القرى يسوقون شباب القرى وفقراءها لحراسة جسور النيل أيام الفيضان تون مقابل ويستخدمون ذلك سلاحا ضد خصومهم بتعريض مصالحهم وأراضيهم للخطر خلال فترة انقطاعهم للنيل منهم وإذلالهم .  
فجاء الزعيم مصطفى النحاس ووفر لهم الأمن والطمأنينة وحفظ لهم مصالحهم وكرامتهم .

وكان إنشاء مشروع خزان أسوان عام ١٩٣٦ من أعظم إنجازات الوفد الذى حمى مصر وجسور النيل من خطر الفيضان ووفر للفلاحين المياه اللازمة للزراعة طوال العام كما قلل من كمية المياه المفقودة فى البحر وقامت الوزارة الوندية بعد ذلك بتغذية خزان أسوان من أجل زيادة الفائدة منه .

وفى ١٩٣٧/٣/٢٩ أوقفت اليبوع الجبرية عن بعض الأطيان الزراعية وما يتصل بها من مبان وأراضى معدة للبناء حماية للملكيات الصغيرة وفقراء الفلاحين (ق ١٥ لسنة ١٩٣٧)

كما قامت بتقسيم المتأخرات على الموالين لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أقساط سنوية خمسة وتنازلت الوزارة لمدينى البنوك العقارية التى حلت محلها عن أرباحها من هذا الحلول وتخفيض سعر الفائدة، كما تنازلت عن ٢٠٪ من أصل الدين تخفيفا على المدينين من الفلاحين وغيرهم (ق ١٦ لسنة ١٩٣٧) .

وفى ١٩٣٧/٧/٣١ اصدرت قانونا بالموافقة على الاتفاقية المبرمة مع الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وتضمنت الاتفاقية السماح بإلحاق نسبة من الموظفين المصريين تصل إلى ٣٣٪ من مجموع العاملين بالشركة بالإضافة إلى دفع مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه سنويا للحكومة المصرية (٧٣ لسنة ١٩٣٧) .

واهتمت الوزارة بشئون التعليم ورعاية مصالح الطلاب والمفصولين لنشاطهم الوطنى .

وفى ١٠/٨/١٩٣٦ أصدرت قانونا بإباحة دخول امتحان الدور الثانى لجميع الطلبة  
الراسبين فى العام الدراسى ١٩٣٥ / ١٩٣٦ ( ٥٨ لسنة ١٩٣٦ ) .

وفى ٣١/٧/١٩٣٧ قامت بتعديل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بشأن التعليم لرياض  
الأطفال لعلاج مشاكل تطبيق القانون (٦٢ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثانى فى بعض المدارس  
(٦٢ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك قامت بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية  
وامتحان شهادة الدراسة الثانوية لعلاج التعديلات التى أدخلها عليه إسماعيل صدقى سنة  
١٩٣١ ومحمد توفيق نسيم (٦٤ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بتعديل لائحة مدارس التجارة المتوسطة (٦٥ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانونا بتعديل القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس  
الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لعلاج تعديلات إسماعيل صدقى  
ومحمد توفيق نسيم أيضا (٦٦ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانونا بالترخيص للطلبة المصنوعين من كليات الجامعة بدخول  
الامتحان من الخارج حتى لا يحرموا من استكمال دراستهم الجامعية (٦٧ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بتعديل نسبة الدرجات الواجب الحصول عليها للنجاح وتنظيم  
دخول امتحان الدور الثانى فى كليات الجامعة المصرية (٦٨ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانونا بإعادة تنظيم دار الكتب تشجيعا للبحوث والدراسة وتوليف  
المراجع أمام الباحثين (٦٩ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بوضع لائحة أساسية لمدرسة الفنون الجميلة العليا تشجيعا  
لنوى المواهب فى صقل مواهبهم بالدراسة والتعليم (٧٠ لسنة ١٩٣٧) .

وفى ١١/٩/١٩٣٧ أصدرت مرسوما بإنشاء معهد دينى بمدينة شبين الكوم .

كما أصدرت قانونا بعمل دور ثان لطلبة العالمية النظامية وغير النظامية بالأزهر  
ولطلبة شهادة الدراسة العالمية الراسيين في امتحان التعيين (٨٢ لسنة ١٩٣٧) .

وأصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين لمواجهة التطورات الجديدة نتيجة  
المعاهدة والاتجاه لإلغاء المحاكم المختلطة .

وفي ١٩٣٧/٧/٢٤ أصدرت قانونا بلائحة النظام القضائي للمحاكم المختلطة  
(١٩٣٧/٤٩) .

وفي ١٩٣٧/٧/٣١ أصدرت قانونا بتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة  
(١٩٣٧/٥٧) .

كما أصدرت قانونا للعقوبات (٥٨ / ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانونا بإلحاق بعض المناطق التابعة لآقسام الحدود بالقضاء العادى  
(١٩٣٧/٥٩) .

كما أصدرت مرسوما بإصدار المعاهدة الدولية لسلامة الأرواح فى البحار والمعاهدة  
الدولية لخطوط الشحن الموقع عليهما ببلندرة سنتى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ .

كذلك قامت الوزارة الوفدية عند إصدار قانون العقوبات بتعديل القانون رقم ٢٤  
لسنة ١٩٢٣ بشأن المشردين والمشتبه فيهم والذي كان يقضى باعتبار الشخص الذى  
ليست له وسائل عيش متشردا يحق وضعه فى قائمة المشبوهين وسجنه .

وكان هذا القانون بمثابة مصيدة العمال النقابيين ولاسيما عند وقوع إضرابات أو  
التقدم بمطالب عمالية إلى أصحاب الأعمال فكان هؤلاء يفصلون العمال فيجد العمال هذا  
القانون أمامهم وأبواب السجون مفتوحة لهم بحجة أن ليس لهم وسائل للعيش .  
وكان ذلك القانون نقطة سوداء فى جبين الاحتلال وحكومات الأقلية .

ويموجب التعديل أصبح الاشتباه قاصرا على الأشقياء الخطرين الذين يكون  
خطرهم محققا على الأمن العام .

وبدأ الزعيم مصطفى النحاس فى تنفيذ السياسة العمالية التى أقرها المؤتمر  
الوطنى الذى عقد فى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ .

وذكر الزعيم مصطفى النحاس في خطاب العرش أن الحكومة الدستورية التي هي وليدة الانتخابات العامة وحل ثقة الشعب ستعني بكل ما من شأنه توفير مصلحة الشعب في مجموعهم وسترعى بوجه خاص السواد الأعظم من الفلاحين والطبقات العاملة التي على أكتافها يقوم صرح الإنتاج والتي هي أحوج ما تكون إلى المعونة العاجلة . وستجمل الحكومة وجهتها في أعمالها تلك القاعدة التي هي أساس كل حكم عادل في كل أمة متحضرة وهي أن ينتفع كل فريق من الشعب بقدر ما بذل وأن يكون الجزاء الوفاق من جنس العمل .

وفي ١٤/٥/١٩٣٦ عقد الاتحاد العام لنتخابات عمال القطر المصري التابع للمجلس الأعلى مؤتمرا عاما دعا إليه سائر النقابات وأعضاء مجالسها حضره أعضاء المجلس الأعلى ويوسف فوزي العضو العمالي بالمجلس الاستشاري الأعلى للعمل .

وفي نهاية المؤتمر صدرت مجموعة من القرارات على لسان العمال هي :

أولا : إعلان إبتهاج الكتلة العمالية بعودة الحياة البرلمانية الصحيحة للبلاد وتولى وزارة الأمة الدستورية مقاليد الحكم .

ثانيا : إعلان ولاء العمال وثقتهم وتقديرهم لزعيم الأمة رئيس الوزراء العامل الأول الرئيس مصطفى النحاس .

ثالثا : تهنئة حضرات أصحاب المعالي أحمد حمدي سيف النصر وزير الزراعة وزعيم العمال ورئيس الاتحاد والمجاهد الكبير رئيس قلم قضايا العمال الأستاذ مكرم عبيد وزير المالية والأستاذ عبد السلام فهمي جمعه وزير التجارة والصناعة بمنابهم وتهنئة الأمة والعمال بهم .

وبتاريخ ١٩٣٦/٦/٢٠ قررت الوزارة الوفدية الانضمام لعضوية هيئة العمل الدولية وما يترتب على ذلك من الالتزام بالاتفاقيات والتوصيات الدولية التي يصدرها مكتب العمل الدولي وتحسين حال العمال وتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية التي يمتثلها الوفد وتقوم عليها تلك الهيئة.

كما رفعت مكتب العمل إلى مستوى المصلحة وألحقته بوزارة التجارة والصناعة بعيدا عن نفوذ إدارة الأمن ورجال وزارة الداخلية.

وكانت أغلب الإضرابات تنتهي بتدخل المجلس الأعلى للاتحاد أو تسويتها من خلال لجان التوفيق ولكن كان إضراب عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية بشأن زيادة الأجور وعودة العمال المفصولين يثير علامات الاستفهام خاصة إذا لاحظنا أنه لم يحدث إضراب واحد في وزارات الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ولا في الوزارات الوفدية التالية.

في صباح ١٢/٧/١٩٣٦ تسلل حامد سليم أحد العمال المفصولين وهو من جماعة مصر الفتاة إلى المصنع شاهرا مسدسه بصورة سينمائية وأعلن الاعتصام بالمصنع حتى تجاب المطالب، واستجاب العمال فقاموا بإغلاق الأبواب وقطع أسلاك الكهرباء والتليفونات كما قام بعضهم بأعمال تخريبية بالآلات والمعدات ووجهت سلطات الأمن قوات كبيرة من رجالها لحاصرة المصنع ومحاولة إخراج العمال منه .

وهنا تسلل حامد سليم من المصنع المحاصر خلال الليل وسافر سرا إلى القاهرة حيث اختفى بسرأى عباس حليم ثلاثة أيام بعد أن أدى مهمته .

وتكشف الوثائق البريطانية عن تحرك عباس حليم في اتجاه الإنجليز وأنه كان يستعين بهم ضد الوفد فقابل سمارة السكرتير الشرقى بدار المنسوب السامى وزعم له أن قرار تكوين المجلس الأعلى للعمال قام به الوفد من طرف واحد دون علمه .

كما كان اتصاله وثيقا بجريفيز الذى كان يدافع عن عباس حليم ويطالب الحكومة بتأييده ضد الوفد .

ثم ثبت من هذه الوثائق أنه كان يقدم تقارير للسراى ضد الوفد والزعيم مصطفى النحاس .

ومع ذلك كان عباس حليم في قرارة نفسه ذا ميول نحو المحور ويهيمه عدم نجاح الوفد في إبرام المعاهدة وقد اعتقل أيام الحرب العالمية الثانية وأُخرج عنه الزعيم مصطفى النحاس عند توليه وزارته الخامسة .

كما زار أحد أعضاء مصر الفتاة مصنع الحوامدية قبل الإضراب وألقى خطابا طويلا على العمال هاجم فيه الوفد .

وكان الهدف من هذه الإضرابات التي وقعت عام ١٩٣٦ إحراج الوزارة الوفدية قبل توقيع المعاهدة والسعى لمرقلة توقيمها .

وفي ١٥/٧/١٩٣٦ نشر زهير صبرى عضو المجلس الأعلى في جريدة الجهاد كلمة إلى العمال اعتبر فيها ما حدث في مصنع السكر بالحوامية بسمية لإفساد مساعي العمال من أجل الاستقلال جاء فيها "أيها العمال لقد كنتم جنود الوطن في محنته فضحيتم بأرواحكم وأموالكم وراحتكم في سبيل نصرته فحوريتم في أرزاقكم وذقتم مرارة الحياة انتظارا ليوم يعود فيه حكم الأمة وتتولى الحكم حكومتكم التي نصرتوها لتتصركم .

إنى المس اليسية وأشعر بأنها ليست موجهة إلى إفساد الجو عليكم وإنما موجهة فوق ذلك إلى إفساد مطبنا الاساسى وهو تحقيق استقلال البلاد فاحذروا اليسية وانبلوا المسامين .

وفي عام ١٩٣٦ تقدم النائب الوفدى حسن نافع وعضو المجلس الأعلى لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى إلى مجلس النواب بمشروع قانون للنقابات .

كما أعلنت الوزارة الوفدية عزمها على التقدم بمشروع قانون للنقابات من جانبها .

وفعلا وفي أغسطس ١٩٣٦ انتهت وزارة التجارة والصناعة من وضع مشروع القانون الذى أحالته إلى قلم القضايا لمراجعته الذى أحاله اللجنة التشريعية بوزارة الحاقية.

وفي منتصف نوفمبر ١٩٣٦ أعلنت الوزارة الوفدية أنها تلقت مشروع القانون من اللجنة التشريعية بوزارة الحاقية لتقديمه إلى البرلمان .

وكانت الوزارة الوفدية تحاول بذلك أن تتحاشى عرض المشروع على المجلس الاستشارى الأعلى للعمل نظرا لتشكيكه المعادى لفكرة الاعتراف بالنقابات، ولكن تمكن المجلس الاستشارى أن يفرض وجوده ويحمل الوزارة على إحالة المشروع إليه .

واجتمع المجلس الاستشارى الأعلى للعمل في ديسمبر ١٩٣٦ وسجل اعتراضه على المشروع وقرر إرجاء النظر فيه حتى يقدم هنرى لويس رئيس اتحاد الصناعات وممثله في المجلس تقريراً عن المشروع بعد أخذ رأى أصحاب الأعمال .

وطعن المجلس الأعلى لاتحاد نقابات العمال على تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل واتهمه بعرقلة صدور المشروع وكذلك الاتحادات المركزية في المدن والأقاليم وأصدر الاتحاد المركزى بطلما بياناً نشرته جريدة المصرى جاء فيه :

إذا كان المجلس الاستشارى الأعلى للعمل سيكون على حالته التى هو عليها الآن فلا خير يرجى فيه للعمال ولا لانتقاباتهم لأنه لا يمكن لأصحاب الأعمال الموجودين بالمجلس أن يقرروا مايريد العمال حقوقهم المهنومة .

واتحازت مصلحة العمل ومديريها جريفاً إلى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل فى عرقلة صدور القانون فقدمت مجموعة من التعديلات التى اتسمت بالإضرار بالمركبة النقابية مثل اعتراضها على إنشاء فروع لل نقابات لأن ذلك سيحقق للنقابات أن تتحول إلى اتحاد .

وفى ذات الوقت تحمست باسم الحرية النقابية لحق العمال فى إنشاء أكثر من نقابة داخل المنشأة الواحدة الأمر الذى يقضى إلى الانقسامات وتفتيت وحدة العمال .

أما اتحاد الصناعات الذى يمثل أصحاب الأعمال فقد اعترض ممثلهم فى المجلس هنرى لوس رئيس اتحاد الصناعات على تأسيس نقابات المنشآت بحجة أن ذلك يجعل صاحب المصنع أو مديره معرضاً لمباحة مروجس له قد يكون أصغر صانع لو أنه انتخب رئيساً أو سكرتيراً للنقابة "وأعلن أنه يفضل التنظيم الحرفى للنقابات" .

واتفق الجميع على ضرورة الاشراف الإدارى على النقابات ومنع السلطة الإدارية حق الاعتراض على تسجيل النقابة وحق الحل الإدارى .

وإزاء موجة الاضطرابات التى اجتاحت بعض المصانع فى القاهرة والإسكندرية اصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتشكيل لجنة لبحث الأسباب العامة التى قد تؤدى إلى الإخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقات طيبة والسعى إلى الوصول إلى اتفاقيات من شأنها توطيد هذه العلاقات. وأودع محمد محمود ثابت وكيل مصلحة العمل إلى مدينة الإسكندرية لدراسة حالات الإضراب فى المدينة وإعداد تقرير عنها .

وحاولت الوزارة الوفدية إنخال بعض العناصر الوفدية إلى المواقع الحساسة بمصلحة العمل فعيّنت رئيساً وفدياً لقسم المنازعات وهو من أهم الإدارات التى تتصل بالانضال الجماعى للعمال هو محمد ثابت وأخذ هذا الرئيس الوفدى يراعى مصلحة العمال عند نظر المنازعات كما عيّنت الوزارة وفدياً آخر لإدارة مكتب العمل بالإسكندرية هو حامد العبد .



وقامت هذه التعيينات من وراء ظهر جريفيز ومصالحة العمل كما أتممت الوزارة مقترحات جريفيز ولم يستطع أن يقابل رئيس الوزراء أو أيًا من الوزراء كما جرت العادة إذ أنه أصبح موظفًا لدى وزارة الوفد فراح يشكو المندوب السامي حتى إقالة الزعيم مصطفى النحاس حيث صفيت العناصر الوفدية وخلا الجو مرة أخرى لجريفيز .

وفي ١٩٣٦/٨/٢٦ تم توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع إنجلترا بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية في لندن وصدرت بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بعد موافقة البرلمان عليها في اجتماع غير عادي في ١٩٣٦/١١/٢٠ وأهم ما تضمنت بنود المعاهدة :

انتهاء احتلال مصر عسكريا .

قيام تمثيل دبلوماسي بين البلدين .

تأييد بريطانيا انضمام مصر لعصبة الأمم .

احتفاظ بريطانيا بقوات (١٠ آلاف جندي و ٤٠٠ طيار) في منطقة السويس للدفاع عنها ضد أي خطر يهددها باعتبارها ممرا مائيا عالميا .

تعهد مصر بحماية ممتلكات وأرواح الأجانب الموجودين في مصر .

على أن يعاد بحث بنود المعاهدة بعد عشرين عاما .

وبذلك أصبحت الامتيازات الأجنبية ملفاة بموجب المعاهدة وتسلم المصريون قيادة الجيش المصري لأول مرة منذ عام ١٨٨٢ .

وحققت المعاهدة كسبا كبيرا لمصر، وتم سحب جميع الموظفين الإنجليز من الجيش المصري وألغيت وخليفة المفتش العام وسحب الموظفون التابعون له وتضمنت إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية وخروج الأجانب من البوليس المصري في مدى خمس سنوات وأطلقت حرية الحكومة المصرية في الاستغناء عن المستشارين القضائي والمالي . كما اعترفت بأن المستولية عن أرواح الأجانب في مصر من شأن الحكومة المصرية وحدها كما ألغيت جميع الاتفاقيات والوثائق المتنافية لأحكامها ومنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بتحفظات الأربعة وأعطيت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة ..

وفي مايو ١٩٣٧ دعت الوزارة الوفدية الدول صاحبة الامتيازات وهي "الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والدنمرك والسويد والنرويج وأسبانيا والبرتغال واليونان واتحاد جنوب أفريقيا إلى مؤتمر عقد في مدينة مونترو بسويسرا وتم اختيار الزعيم مصطفى النحاس رئيسا للمؤتمر بالإجماع اعترافا بمكانته وتقديرًا لشخصه ووقع مندوبو الدول على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر التي كانت ممنوحة لرعايا هذه الدول في ظل الاحتلال البريطاني وخضوع رعايا هذه الدول للتشريعات المصرية في ظل مبادئ القانون الدولي وخضوعهم للمحاكم الوطنية مع بقاء المحاكم المختلطة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ كفترة انتقال، وصدر بذلك في ٢٤/٧/١٩٣٧ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ والذي يعتبر نصرا كبيرا للوفد .

وكان إلغاء الامتيازات الأجنبية أهم مكاسب المعاهدة وكانت تعد عقبة في سبيل تقدم البلاد وعنوانا على سيادة مصر وكرامتها لأنها كانت تقل يد المشرع المصري عن إصدار أى تشريع يمس المصالح الأجنبية ومن ذلك فرض الضرائب والقوانين الجنائية وغيرها .

وبعد المعاهدة هيأت ملكية الأجانب للأراضي الزراعية إلى النصف .

وفي ٢٦ مايو ١٩٣٧ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم وقررت بإجماع الآراء قبول مصر عضوا في عصبة الأمم وهو اعتراف دولي باستقلال مصر .

وعمل المجلس الأعلى للعمال والاتحاد التابع له على تعبئة العمال وحملهم على الانضمام إلى النقابات للاستفادة من وجود الحكومة الدستورية التي أعلنت اهتمامها برفع مستوى العمال وتحقيق مطالبهم .

وفي يناير ١٩٣٧ أصدر المجلس الأعلى للعمال قرارا بإعادة تأليفه على النحو التالي:

١ - مندوبو الحزب :

عزيز ميرهم - مصطفى العسال - عبد الحليم رافع - حسن نافع - أحمد الحضري - محمد حسنين - انطون جرجس انطون - عبد الرحمن حمودة .

## ٢ - مندوبو النقابات

أحمد الصباغ - أحمد بدوى - أبو اليزيد أمين - محمد إبراهيم - محمد مصطفى - حسن فتوح .

وتقرر إسناد الرئاسة إلى عزيز ميرهم ومحمد حسنين سكرتيرا عاما وحسن فتوح أميناً للصندوق .

وشكلت هيئة استشارية من مصطفى العسال وعبد الحليم رافع وأحمد الحضرى . كما شكلت لجنة من عزيز ميرهم ومحمد حسنين وحسن فتوح ومصطفى العسال وعبد الحليم رافع وأحمد الحضرى وأنطون جرجس وأنطون ومحمد إبراهيم وأحمد بدوى لمراجعة قوانين المجلس الأعلى والاتحاد العام والتقدم بما تراه من المقترحات لتعديلها .

ورغم هجوم اليسار المتعصب على نشاط المحامين الوفديين وخدماتهم للحركة العمالية بدعوى الوصاية على العمال فقد أغفل هؤلاء أهمية وجود المحامين الوفديين لحماية الحركة العمالية والدفاع عن مصالح العمال وهو ما يفعله المحامون اليساريون مع نقابات العمال حالياً .

فقد أوضحت الوثائق البريطانية أهمية دور المحامين الوفديين وبرزت ذلك بأن الأغلبية الساحقة من أصحاب المهن اليدوية والعمال مازالوا أميين ومن الصعب جداً بطبيعة الحال أن تقوم النقابات بشئونها وتدير أمورها بمفردها فلا عجب أن كانت تستعين بالمحامين الوفديين لاسيما أنه لا يوجد حقوق للعمال في حالتى الإصابة والفصل ولا يمكن الحصول على تعويض في هاتين الحالتين إلا بالالتجاء إلى القضاء .

ويؤكد التاريخ وتكشف الأحداث أن المحامين الوفديين كانوا حماة الحركة العمالية في مصر والمدافعين عن حقوقهم في مواجهة أصحاب الأعمال المستغلين وأمام القضاء وفى ساحة مجلسى البرلمان وكافة اللجان التى تكونت لبحث شئونهم ودور المحامين الوفديين فى نشأة الحركة العمالية ودعمها ونجاحها لا يمكن الانقاص من شأنه أو الإقلال من أهميته .

وتقرر المجلس الأعلى للعمال تقديم واجب الشكر إلى رئيس الوفد الزعيم مصطفى النحاس وإلى قادة الوفد على زعامتهم للحركة الوطنية وعطفهم على جماعات العمال فى

كل مناسبة واهتمامهم بإعادة تأليف المجلس الأعلى مع تعنيات المجلس بتحقيق أمانى العمال وأن يكون صاحب المقام الرفيع الزعيم مصطفى النحاس دائما خير سند في تحقيق آمالهم فى العهد الدستورى القائم .

وعاود المجلس الأعلى نشاطه وسط العمال وظهرت بوادر هذا النشاط فى دار الاتحاد فلأخذت النقابات تعقد اجتماعاتها بالدار كما حرص عزيز ميرهم على الانعقاد الاسبوعى للمجلس ولجلس إدارة الاتحاد العام ونشط كبار الأعضاء فى تسوية العديد من المنازعات الجماعية والاجتماع بالمسؤولين لحل شكاوى فئات العمال المختلفة مثل عمال الفنادق وعمال السكة الحديد والمطبعة الأميرية والنسيج والموانى والمنائر . . . . . إلخ .

ولم يبرر أحد من المؤرخين عن الحركة الوطنية لماذا لم يصدر الوفد القوانين العمالية إلا ابتداء من عام ١٩٣٦ .

فالى جانب أن الفترة التى قضاها الزعيم مصطفى النحاس فى وزارته الأولى عام ١٩٢٨ كانت لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتسعة أيام وهى فترة قصيرة كانت تحاك فيها المؤامرات ضده من القصر والإنجليز وأحزاب الأقلية .

والفترة التى قضاها الزعيم مصطفى النحاس فى وزارته الثانية عام ١٩٣٠ كانت لا تتجاوز ستة أشهر وهى فترة قصيرة أيضا مضت فى المفاوضات مع بريطانيا ومع ذلك استمرت فيها المؤامرات أكثر خمرولة .

كذلك فإن الفترة التى قضاها الزعيم مصطفى النحاس فى وزارته الثالثة عام ١٩٣٦ رغم أنها استمرت أكثر من عام فالمؤامرات ذاتها مستمرة .

ومع ذلك استطاع الزعيم مصطفى النحاس إصدار القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن التعويض عن إصابات العمل رغم المعارضة التى لاقاها الوفد فى إصدار هذا القانون من الأعضاء غير الوفديين بل ومن أعضاء وفدين انقلبوا بعد ذلك على الوفد مثل إبراهيم عبد الهادى وغيره الذين شكلوا الحزب السعدى فيما بعد .

وكان السبب الرئيسى وراء الإصرار على سرعة إصدار هذا القانون هو أن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة كانت قد وافقت على مشروع القانون فى

١٩٣٦/٥/٢٢ بعد تأليف الوزارة بأسبوعين تقريبا وإذا لم يصدر فى مدة ستة أشهر من تاريخ الموافقة يسقط المشروع ويعاد طرحه من جديد على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة فرؤى أن يصدر بحالته مؤقتا ثم تم تعديله فى وزارة الوفد عام ١٩٥٠.

ومن ناحية أخرى فإن كل الاجراءات التى كانت تتخذها الوزارة الوفدية كان يحد من تنفيذها الأجهزة المختصة بالعمل سواء فى ذلك مصلحة العمل وعلى رأسها جريفز أو مديرية الأمن وكانت خارجة عن سيطرة الوزراء وتخضع مباشرة للمندوب السامى قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ أو اتحاد الصناعات وليس للعمال فيه وجود أو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل الذى عجزت الوزارة الوفدية عن تعديل تشكيله برئاسة أحمد زبور والذى مارس الارهاب على الوفد والعمال بعد استقالة الزعيم سعد زغلول سنة ١٩٢٤ وكل ما فعلته الوزارة هو إغفال إصدار قرار بتجديد منته التى انتهت فى مايو ١٩٣٧ وكانت تجدد كل سنتين .

وكانت تلك الأجهزة تعادى أى خطوة لصالح العمال ولا تطبق أى مكسب يحققه الوفد للعمال .

وفى تقرير للمندوب السامى (السفير البريطانى بعد المعاهدة) لامبسون إلى وزير الخارجية البريطانية أنتونى إيدن فى ٢ ديسمبر ١٩٣٧ يقول "إذا أصر الوفد على متابعة سياسته الحالية بين عمال المصالح الحكومية ببذل الوعود لهم بالعمل على إصدار تشريعات عمالية متقدمة فإن كل الشركات الصناعية والوطنية تتأثر مصالحها كثيرا مما يؤدي إلى اضعاف رميد مصر الدولى بالإضافة إلى ذلك فإن تشجيع الوفد لعمال المدن قد يدفع عمال الزراعة إلى المطالبة بزيادة أجورهم بنفس القدر بينما يتسم مستوى معيشة عمال الزراعة بالتدهور فإن زيادة أجورهم يجب أن تتم تدريجيا وأن ترتبط بترقية أساليب الزراعة والتسويق وكذلك تخفيض الضرائب المقررة على الأراضى وأن زيادة أجور عمال الزراعة نتيجة هذا التكتيك السياسى بدون تخطيط مسبق قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات فى الاقتصاد القومى ونتيجة هذا التدخل السياسى فى اقتصاديات البلاد قد يؤدي إلى زيادة خطيرة فى حجم البطالة فى المدن والريف ."

!!!

وفي تقرير لجريفتز عن موقف الحكومة المصرية (الوزارة الوفدية) تجاه العمال جاء فيه :

تقرر مجلس الوزراء في سبتمبر (١٩٣٧) منح جميع عمال الحكومة أجازات مدفوعة الأجر دون الرجوع إلى مصلحة العمل أو إلى أى مصلحة أخرى (حتى مصلحة السكك الحديدية) على النحو التالي : اسبوعان لمن قضوا عاما واحدا في الخدمة وثلاثة أسابيع لمن قضوا أكثر من عام ...

وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع أجازات الحكومة والأعياد الرسمية اعتبرت أجازات مدفوعة الأجر وهي تبلغ نحو ١٤ يوما على الأقل في السنة .

وإننى على ثقة أن هذا القرار قد اتخذ دون حساب التكلفة التي تترتب على تنفيذه لأن استخدام تسعة عمال لا يستطيع أن يقوم مقام عمل عشرة عمال . ومعنى ذلك أن العامل الذي يحصل على اجازة سيحتاج إلى آخر يحل محله مما يكلف الحكومة مبالغ طائلة سنويا .

ولذلك تصبح تكلفة قانون الاجازات عالية جدا وثمة حقيقة تتصل بهذا الوضع فمصلحة العمل لم تتلق حتى الآن إجابة تستطيع أن تقدمها لأصحاب الأعمال الذين أشاروا إلى أن عمال الحكومة يحصلون على أسوأ أجور في البلاد باستثناء العمال المهرة وذلك فيما عدا عمال الزراعة .

وعلى أية حال فإن تكلفة هذا القرار بالنسبة للحكومة تعنى أن عامل الحكومة أصبح يحصل على أجر تبلغ نسبته ٨,٥ ٪ مضافا إلى راتبه و ١ ٪ إذا أمضى ٣٦٦ يوما في الخدمة .

كما منح القرار عمال الحكومة ١٥ يوما أجازة مرضية بأجر كامل و ٣٠ يوما بنصف أجر وقد علمت أن بعض عمال الحكومة يعتقدون أن هذا حق طبيعي لهم سواء مرضوا أو لم يمرضوا . بل وأكثر من ذلك تعهد مجلس الوزراء بالنظر في مطالب العمال الخاصة بزيادة المعاشات ومكافآت نهاية الخدمة ولكنه أعلن أنه لا يمكن اتخاذ قرار نهائى في هذا الموضوع دون تعديل قانون المعاشات الذى يدخل فى اختصاص البرلمان .

وقد فانتنى أن أنكر أن قرار منح عمال الحكومة أجازات مدفوعة الأجر جاء استجابة لإضراب عمال المطابع الأميرية الذى تم إنهاؤه بتدخل مكرم عبيد باشا وفق الشروط سالفة الذكر بالإضافة إلى شرط آخر هو فصل مدير المطابع الذى كان يعارض رغبات العمال والموظف المشار إليه يهتم بالنظام ولا يتحمس لمطالب العمال ولكنى أعتقد أنه كان رئيسا كفوًا ولم يكن غير أمين أو غير عادل وكان يعتبر نفسه مسئولًا عن إنجاز مطبوعات الحكومة وطبع كتب المدارس ولم يسمح للعمال بترك العمل للمشاركة فى المظاهرات .

وفى ١٥ نوفمبر أضرب عمال الترسانة لأن مدير المصلحة أخبرهم أن القرار الخاص بالأجازات مدفوعة الأجر يتسحب من شهر سبتمبر وأن العمال لا يستحقون سوى خمسة أيام أجازة من المدة من سبتمبر حتى نهاية العام مما أدى إلى إثارة سخط العمال وقد حاول مدير عام مصلحة الميكانيكا تهدئة العمال وأخبرهم أن مكرم باشا وافق على استحقاقهم أجازة كاملة عن عام ١٩٣٧ .

فرد عليه العمال بأنهم على استعداد لتصديقه إذا جاء مكرم باشا شخصيا ونكر لهم ذلك بنفسه فلما الوزير إلى استخدام لغة لم يكن من سبقوه من الوزراء الأتراك يستخدمونها فى ظروف مشابهة إذ ترك مكتبه وذهب إلى الترسانة حيث أخبر العمال أن طلباتهم مجابة بما فى ذلك اعتبار أيام العطلات الأسبوعية ( يوم الجمعة ) خلال شهر رمضان مدفوعة الأجر وأن المدير الذى وقف فى وجه مطالبهم سيفصل من عمله .

إنه من الصعب أن يتسع الصدر لمثل هذا الأسلوب الوضع للحماسة الرسمية التى تعمل على تأييد الوضع الخطير الذى سببه تصرف وزير المالية تجاه إضراب عمال المطابع الأميرية . . .

فلم يكن الوفد يصطلم بمناورات جريفة مدير مكتب العمل فقط ولا بمعوقات المجلس الاستشارى الأعلى للعمل فحسب ولا باعتراضات اتحاد الصناعات الدائمة فكل مشروع قانون كان يتعين مروره على هذه الجهات الثلاث أولا ثم يعرض بعد ذلك على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطة للموافقة عليه قبل عرضه على البرلمان إذا كان يمس مصالح الأجانب وخاصة إذا كان مشروع قانون عمالى وكل جهة من هذه الجهات كانت كخيلة فى كل وقت لإجهاض أى مشروع قانون للعمال وتعطيل صنوره .

ومن ناحية أخرى حاول وزير التجارة والصناعة أن يهمل دور الأجهزة المعوقة فأسند مهمة تخطيط السياسة العمالية وبحث المشروعات المقترحة للجنة الاستشارية لوزارة الحقانية .

وبإلغاء الامتيازات الأجنبية في مايو ١٩٣٧ فتحت الأبواب أمام الوزارة لإصدار التشريعات ولكن الوفد لم يستمر في الحكم سوى خمسة أشهر كان خلالها يرتب آثار إلغاء المعاهدة وآثار إلغاء الامتيازات؛ وذلك نلاحظ أن العديد من القوانين التي صدرت كانت تتعلق بتنظيم الإجراءات والعمل في المحاكم المختلطة ومسائل الأحوال الشخصية وتنظيم الجيش وعونه السودان، وأخيرا إصدار قانون العقوبات وتعديل قانون التشرد وكلها كانت مسائل عاجلة .

ويأشر الملك فاروق سلطاته الدستورية في ١٩٣٧/٧/٢٩ وقدم الزعيم مصطفى النحاس استقالاته في ١٩٣٧/٧/٣١ فكلفه الملك فاروق في ١٩٣٧/٨/١ بإعادة تشكيل وزارته الرابعة وقد ألفها من أعضاء وزارته السابقة ولكن خرج منها أربعة هم محمود فهمي النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمي وبخل أربعة وزراء جدد هم محمود بسيوني ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل .

وهنا بدأ الاحتكاك بداية بسبب تمسك الزعيم مصطفى النحاس بحقه الدستوري في تعيين موظفي السراي ثم رقبة بعض أتباع القصر منهم الشيخ مصطفى المراغي وعلى ماهر والامير محمد على في إقامة احتفال ديني بتتويج الملك لينو الملك في صورة المسلح بسلاح الدين إلا أن الوفد الذي كان يمثل الأغلبية رفض هذه الرغبة باعتبار أنه ليس لها شكل دستوري وفيها تحد الرأي العام الاسلامي وقال الزعيم مصطفى النحاس :إن ذلك إقحام للدين فيما ليس من شئونه وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية .

وفي خطاب أمام مجلس النواب قال الزعيم مصطفى النحاس "الإسلام لايعرف سلطة روحية وليس يعد الرسل وساطة بين الله وعباده . واپس أحرص منى ولا من الحكومة التي أتشرف برئاستها على احترام الإسلام وتنزيه الإسلام كما أنه ليس أحرص منا على الالتزام بأحكام الدستور ولكن الاحتفال بعباشرة الملك لسلطته الدستورية شئ آخر فهو مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين .



وقد ترتب على هذا الصراع أن رفض القصر ترشيحات معينة في الوزارة أصدر الزعيم مصطفى النحاس عليها واشتد هذا الصراع حول الحقوق الدستورية بعد ذلك.

وكان الزعيم مصطفى النحاس بحسه الواعي العميق أول من لفت أنظار العالم إلى الخطر الصهيوني وإلى الأملح الصهيونية في العالم العربي وقال في يوليو ١٩٣٧ على أثر تزايد الهجرة في فلسطين ورداً على المطالبة بوطن قومي لليهود « إنني لا أستطيع أن أشعر بالاطمئنان وأنا أفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر فما الذي يمنع اليهود في الادعاء بأن لهم حقاً في سيناء فيما بعد » فالزعيم مصطفى النحاس بنقائه وشفافيته كان يحس بكواريث المستقبل .

وعارض وزير الخارجية الوفدي واصف بطرس غالي مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود عندما عرض على عصبة الأمم لأول مرة في سبتمبر ١٩٣٧ .

وأصدرت الوزارة الوفدية الرابعة العديد من القوانين رغم منتهى القصيرة :

ففي ١١/١٠/١٩٣٧ أصدرت قانوناً بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول (٨٨ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانوناً بالتشريع الذي تطبقه المحاكم المختلطة (٨٩ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانوناً باختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية (٩١/١٩٣٧).

كما أصدرت قانوناً بالاجراءات بشأن عقوبة الحبس عند الامتناع عن تنفيذ حكم النفقة (٩٢/١٩٣٧) .

كما أصدرت قانوناً بالاجراءات في مواد الأحوال الشخصية (٩٤ / ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانوناً بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية والمحلية والقروية (٩٥/١٩٣٧) .

وكانت قد أصدرت قانوناً بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان حرب الجيش ونص على إلغاء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يشغله الملك فاروق وبذلك جرد الملك فاروق من كل سلطاته الإشرافية على الجيش (٧٢ / ١٩٣٧) .

وفي ٣/١٠/١٩٣٧ عقد عزيز ميرهم مؤتمراً عمالياً ضموا بالإسكندرية وحضره الزعيم مصطفى النحاس وألقى خطاباً أكد فيه سعي الحكومة لإعداد مجموعة من القوانين

العمالية وقال : وقد أولينا عنايتنا للطبقة العاملة بحكم أنها تمثل دعامة أساسية في إنتاجنا القومي وسنؤكد رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التي تمكن العمال للعمل في ظروف صحية وتلبية رسالتهم الهامة في الحياة المصرية على أكمل وجه، وأنه بفضل جهود العمال ونشاطهم وإخلاصهم ستصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة إلى أوج النجاح وتواصل تقدمها ويتضح من ذلك أنه من الخير لأصحاب الأعمال والمصلحة العامة أن يكون العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ثروتهم في اليوم وفي الغد، ولذلك فإننا سعيًا في إعداد مجموعة قوانين نقصد من ورائها إلى تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

كما تضمن خطاب الزعيم مصطفى النحاس عرض المكاسب والحقوق والامتيازات التي حققها قانون التعويض عن إصابات العمل والتي سيقولها مشروع قانون النقابات ومشروع قانون عقد العمل الفردي ومشروع ساعات العمل في المحلات التجارية ومشروع قانون التوفيق والتحكيم .

وعندما ظهرت القمصان الخضراء التابعة لجماعة مصر الفتاة كانت تلقى العطف والتشجيع من أحزاب المعارضة لأنها كانت تناهض الوفد .

وبدأت فكرة القمصان الزرقاء بين شباب الوفد لدى الدكتور محمد بلال وكان طالبا بكلية الطب وعضوا بـ لجنة الطلبة التنفيذية بها وألفها في البداية من طلبة كلية الطب .

كما بدأ زهير صبرى في إنشاء لجان للشباب الوفدى تهدف إلى تكوين جنود الوفد من العمال صالحين .

وفي مؤتمر كبير يوم ٥ يناير ١٩٢٧ بالنادي السعدى أعلن عن تكوين فرقتين للطلبة الوفديين هما فرقة عبد الحكيم الجراحي وفرقة طه عفيفى وهى أسماء الشهداء فى سبيل المستور والوطن وكان الفرض منها تعويد الشباب على النظام والطاعة والإقدام ولاقتصار رغبة الشباب الوفدى وغيره فى الانخراط فى منظمة شبه عسكرية على نحو ماتعمل جماعة مصر الفتاة .

وانضم كثير من العمال والموظفين إلى فرق القمصان الزرقاء من العنابر وأبى زعبل والسكك الحديدية والتنظيم والمطابع الأميرية .

كما أنشئت فرق سرية يرتدى أفرادها الزي المدني لمراقبة الأعضاء من الناحية السياسية والخلفية ومعرفة سلوكهم .

وكانت نقطة الضعف فى تشكيلات القمصان الزرقاء ما كان يبدو من أوجه الشبه بينها وبين التشكيلات الفاشية والنازية، ولكن القمصان الزرقاء كانت تشكيلات قائمة على فكرة الديمقراطية وتدعيم روح الديمقراطية والسهر على الحياة الدستورية والتحرير والاستقلال، ولم يعمل الوفد على تقوية هذه التشكيلات بل العكس كانت الحرب عليها من الداخل من أمثال محمود فهمى النقراشى وزمرته ومن أحزاب المعارضة والسراى والإنجليز تشير إلى خطورتها عليهم وكان ذلك فى محاولة للاستيلاء على الوفد من الداخل.

ولعب القصر دورا كبيرا مرة أخرى لمحاولة تفتيت الوفد من الداخل لأنه لا يطبق حكم الوفد الذى هو حكم الأمة وتتمر على ماهر مستغلا صلته بأخيه أحمد ماهر وأومعه بإمكان توليه رئاسة الوزارة ورئاسة الوفد إذا أمكنه تنحية الزعيم مصطفى النحاس عند بلوغه سن التقاعد، كما أوعز إلى محمود فهمى النقراشى أن يصدر فى ١٩٣٧/٩/٧ بيانا يهاجم سياسة الوفد .

وكان رد الوفد أن أصدر فى ١٩٣٧/٩/١٢ قرارا بفصل محمود فهمى النقراشى ووافق على القرار الزعيم مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومحمود بسيونى وعبد السلام جمعه وأحمد سيف النصر ومحمود الأترشى ومحمد يوسف ومحمد محمد الشناوى ولم يوافق أحمد ماهر على القرار .

كما اجتمع الشيوخ والنواب الوفديون وأصدروا القرارات التالية :

أولا : ثققتهم بالزعيم مصطفى النحاس ووزارته الدستورية وتأييدهم له كل التأييد فى موقفه الدستورى الحالى .

ثانيا : أن كل وفدى يخرج على تضامن الهيئة الوفدية فيقبل تشكيل أى وزارة أو الاشتراك أو تأييد أى وزارة أخرى غير الوزارة التى يرأسها الزعيم مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى يعتبر مفصولا من الوفد ومن الهيئة الوفدية وخارجا على وحدة الأمة وعاملا على تقويض دستورها .

وقد وافق الجميع على هذه القرارات عدا أحمد ماهر وحامد محمود وإبراهيم عبد الهادى .

ووقف الزعيم مصطفى النحاس وطلب من المؤيدين أن يقسموا معه اليمين الأتية :  
" أقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمتي وأن أنفذه بإخلاص مامت حيا " .  
فانقسم الجميع عدا الثلاثة المذكورين .

وفشلت خطة الاستيلاء على الوفد وأفلتت الزعامة من يد أحمد ماهر خصوصا بعد فصله بعد ذلك من الوفد في يناير ١٩٣٨ .

وفي ٢٠/١٠/١٩٣٧ تحدى الملك فاروق وزارة الوفد معتقدا أن الوفد قد ضعف بخروج محمود فهمي النقراشي وتضامن أحمد ماهر معه - فعين على ماهر رئيسا للليونان الملكي .

فبعث الزعيم مصطفى النحاس برسول إلى القصر يقول بلسانه : إنه يستحيل التعاون مع على ماهر كما تدل السوابق وأن حكومة الوفد النيابية الدستورية لايمكنها أن تقر تعيين على ماهر في هذا المنصب الخطير لأنه رجل سبق له أن اشترك مع محمد محمود ثم مع إسماعيل صدقي ومن قبلهما أحمد زبور في الاعتداء على الحياة النيابية وعلى الدستور والوفد حامى الحريات وحامى الحياة النيابية .

وختم الوفد إليه أعضاء جديدا هم محمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل ويوسف الجندى ومحمد سليمان الوكيل ومحمد المغازى عبد ربه ويشرى حنا ومحمد الحفنى الطرنزى وكمال علما وأحمد مصطفى عمر وفهمي ووصا وسيد بهنسى .

كما ضم إليه في ديسمبر ١٩٣٧ عثمان محرم وعلى زكى المرابى وعلى حسين وأحمد نجيب الهلالي ومحمد محمود خليل .

وفي ٢٨/١١/١٩٣٧ أطلق شباب مخبول من أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على الزعيم مصطفى النحاس حين كان ذاهبا من منزله بمصر الجديدة إلى رئاسة مجلس الوزراء فلم تصبه وحطمت زجاج السيارة والباب الأيمن وكانت هذه هى المحاولة الثانية من محاولات اغتيال الزعيم مصطفى النحاس ولكنه نجا برعاية الله .

وفي نوفمبر ١٩٣٧ عين الزعيم مصطفى النحاس أحمد نجيب الهلالي وزيرا للمعارف وعلى حسين وزيرا للأوقاف بدلا من محمود بسيونى الذى تولى رئاسة مجلس الشيوخ .

وفوض مجلس الوزراء وزير الحرية لإرسال قوات مصرية إلى السودان .

وفي ديسمبر ١٩٢٧ عاد جزء من الجيش المصري إلى السودان بعد أن ظل مبعدا منذ مقتل السردار عام ١٩٢٤ وذلك في يوم مشهود، وودعت القوات المصرية عند سفرها باحتفال كبير .

وانشأت الوزارة الوفدية مدرسة المهندسين العسكريين بمسطرد ومدرسة أركان الحرب ومدرسة ضباط الصف ومدرسة الطيران ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش وفتحت أبواب الكلية الحربية لأبناء الطبقات الشعبية لأول مرة .

وعندما خرج أحمد ماهر من الوفد وانضم إلى محمود فهمي النقراشي وكونا حزب الهيئة السعدية برز سبب خروجه بآته :

١ - إغداق النعم على العمال حتى أبطرتهم وجراتهم على الإخلال بالنظام والتحكم في رؤسائهم .

وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر نقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال عملا شبيها "بأعمال البلشفية" .

٢ - استجابة الوزارة لمطالب الطوائف كما حدث بالنسبة للمسلمين والمحاميين الشرعيين وغيرهم، ومحاولة تعديل قوانين الدراسة لاجتذاب الطلبة .

وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر هذه الاستجابة ضعفا !!!

وليس صحيحا ما يشاع أن أحمد ماهر كان مسئولاً عن حركة الاغتيالات السياسية أيام الثورة وأن محمود فهمي النقراشي كان مسئولاً عن حركة العمال وأن إبراهيم عبد الهادي كان مسئولاً عن حركة الطلبة .

فقد كان عبد الرحمن فهمي هو المسئول وحده خلال ثورة ١٩١٩ عن هذه الأمور الثلاثة.

وفي الثلاثينات كان الدكتور محمد بلال مسئولاً عن حركة الطلبة وكان زمير صبرى وحسن نافع مسئولين عن حركة العمال .

وعلى أثر الخلاف بين السراي والوفد على تعيين عضو لمجلس الشيوخ وكان الوفد يرشح فخرى عبد النور والسراي ترشح عبد العزيز فهمي وكان الوفد يرفضه فرفضت السراي توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي طلبت الوزارة توقيعه.

وطلبت السراى حل جماعات القمصان الملونة كما أصبحت السراى أن تكون هى المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالة الموظفين المعيّنين بمرسوم إلى المعاش وفى منح الرتب والنياشين وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينقرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر .

والخلاف بين الوفد وبين على ماهر لم يكن خلافا شخصيا، ولكن كان خلافا دستوريا على أهم أحكام الدستور وكان مدار الخلاف هو: من الذى يباشر أمور الحكم فعلا أمى الوزارة الدستورية أم القصر ؟ أما الوفد فكان يتمسك أن أمور الحكم كلها هى للوزارة المستولة وحدها أمام الأمة ومجلسى البرلمان .

أما على ماهر فقد كان يرى أن يكون مرجع الأمر إلى رجال السراى أى له هو شخصيا ، الذى كان يريد أن يحكم فى الخفاء متسترا من وراء الملك البالغ من العمر ١٨ عاما، وطلب على ماهر التحكيم فى هذه المسائل وأن تؤلف هيئة التحكيم من رئيس الوزراء ورؤساء الوزارات فرفض الزعيم مصطفى النحاس لأنهم جميعا كانوا أثباها للسراى أعداء للوفد .

وكان الدستور فى جانب الوفد بنصوص صريحة لامتتاج إلى تفسير . وكان باستطاعة الوفد أن يتجنب كل خلاف أو اصطدام مع الملك، وأن يبقى فى الحكم لو أنه تهاون فى المحافظة على حقوق الأمة، ولكن الزعيم مصطفى النحاس لايفرط فى حقوق الأمة وتمسك بأحكام الدستور .

وهذه المسائل كان قد تم حل معظمها فى عهد وزارة الزعيم سعد زغلول لصالح الوزارة ، وما كاد الزعيم مصطفى النحاس يستعد لعرض قانونى النقابات وعقد العمل الفردى على البرلمان حتى اقبلت الوزارة فى ١٩٣٧/١٢/٣٠ .

وقامت وزارة محمد محمود التى حلت محلها بإلغاء اللجنة الاستشارية وإبعاد كل الأشخاص الذين عينهم الوفد فى مصلحة العمل وأدت مشروعات القوانين العمالية فى ادراجها وخلا الجو لجريفة مرة أخرى .

## الفصل الخامس عشر

قيام الحرب العالمية الثانية وحادث فبراير سنة ١٩٤٢

وفي ١٩٣٧/١٢/٣٠ عهد الملك فاروق إلى محمد محمود تاليف وزارته الثانية على النحو التالي : محمد محمود للرئاسة والداخلية - إسماعيل صدقي للمالية - عبدالفتاح يحيى للخارجية - أحمد محمد خشبة للحقانية - عبدالعزيز فهمي وزير دولة - محمد حلمي عيسى للأوقاف - أحمد لطفي السيد وزير دولة - بهي الدين بركات للمعارف - حسن هبيري للمواصلات - حسن رفقي الحرية - حسين سرى للأشغال - مراد وهبة للزراعة - أحمد كامل للتجارة والصناعة - محمد حافظ رمضان وزير دولة - محمد حسين هيكل وزير دولة - محمد كامل البنداري للخارجية.

وكان محمد محمود زعيما للمعارضة في مجلس النواب ورئيسا لحزب الأحرار الدستوريين الذي عطل الدستور والحياة البرلمانية في عام ١٩٢٨.

واشترك الحزب الوطني وكان يرأسه محمد حافظ رمضان في الوزارة مشاركة في المستوى!!!

واستصدر محمد محمود في البداية مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا.

وفي ١٩٣٨/١/٢ استصدر مرسوما بحل البرلمان، وكان يضم أغلبية وفدية وتحديد يوم ١٩٣٨/٤/١٢ لاجتماع المجلس الجديد.

واعترض أعضاء مجلس النواب على قرار الحل فتدخل البوايس لإخراج الأعضاء بالقوة من المجلس وكان أحمد ماهر رئيسا للمجلس وأمر بعدم مناقشة مرسوم تاليف الوزارة ومرسوم حل البرلمان فقرر الوفد فصله لتضامته مع محمد محمود فهمي النقراشي.

وقام محمد محمود بفصل عدد كبير من الموثقين الوفديين وعين محلهم موثقين تابعين له.

وفي ١٩٣٨/٣/٨ استصدر مرسوما يحظر الجمعيات والجماعات التي تكون لها تشكيلات شبه عسكرية ويقصد بها القمصان الزرقاء الوفدية والقمصان الخضراء التابعة لجماعة مصر الفتاة ولكنه لم يتعرض لفرق الجلالة التي كونها الإخوان المسلمون.

وَألف أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وبعض أنصارهم حزبا جديدا باسم  
الهيئة السعدية برئاسة أحمد ماهر.

وجرت الانتخابات فى أبريل ١٩٣٨ واستخدمت الوزارة كل جهود رجال الإدارة  
وتقلهم فى مساعدة مرشحها ضد مرشضى الوفد وإجأت إلى كل أساليب التزوير الفاضح  
حتى أن الزعيم مصطفى النحاس سقط فى الانتخابات فى دائرته «سمند»

وحصل مرشحو الحكومة على ١٩٣ مقعدا (١١٣ للمستورين، ٨٠ للسعديين).

وحصل الوفد على ١٢ مقعدا، والحزب الوطنى على ٤ مقاعد كما حصل المستقلون  
الموالين للحكومة على ٥٥ مقعدا.

وقدم محمد محمود استقالته فى ٢٧/٤/١٩٣٨ فكلفه الملك بتأليف وزارته الثالثة وكانت  
على النحو التالى:

محمد محمود للرئاسة والداخلية - إسماعيل صدقى للمالية - عبدالفتاح يحيى  
الخارجية أحمد محمد خشبة للحقانية - محمد حلمى عيسى للمواصلات - أحمد لطفى  
السيد وزير دولة - حسن مبرى الحربية - حسين سرى للأشغال - مراد وهبة للتجارة  
والصناعة - أحمد كامل للصحة - محمد حسين هيكل للمعارف - رشوان محفوظ للزراعة -  
مصطفى عبدالرازق للأوقاف.

وفى مايو ١٩٣٨ استقال إسماعيل صدقى وعين محمد محمود للمالية وأحمد لطفى  
السيد للداخلية.

وكان من الطبيعى أن يضرب محمد محمود الحركة العمالية مرة أخرى ممثلة فى  
المجلس الأعلى للعمال ولاتحاد العام لانتقابات العمال التابع له.

وقد استعان محمد محمود بإسماعيل صدقى عدو العمال الأول الذى ارتبط اسمه  
بسياسة القهر وإلغاء الدستور وضرب الحريات والعنف ضد الحركة العمالية وإغلاق مقراتها  
ومصادرة نشاطها وتخفيضه للأجور وتزويره للعمال.

كما ضمت الوزارة عبدالفتاح يحيى الذى خلف إسماعيل صدقى فى رئاسة الوزارة  
وحزب الشعب وتعطيل الدستور وحمل لواء سياسة إسماعيل صدقى ضد الحركة العمالية  
وقمعها وقهرها ومصادرة نشاطها.



كما ضمت الوزارة حسين سرى وزير الأشغال ويعرفه عمال الحكومة جيداً من خلال عناده الشديد ورفضه مقترحات تحسين شروط عملهم طوال الثلاثينيات وكان وكيلاً لوزارة الأشغال وعضواً في المجلس الاستشاري الأعلى للعمل والعمال يعرفون تصريحه المشهور (فى الأهرام فى ١٢/١٢/١٩٣٤) حين اعترض على قانون عقد العمل الفردى وقال «إن البلاد لم تصل إلى الحد الذى يمكن معه تطبيق مثل هذا القانون».

كما أسندت وزارة التجارة والصناعة التى تتبعها مصلحة العمل إلى أحمد كامل (ابن أخت إسماعيل صدقى) وكان من رجال الأمن المحترفين ومن رجال بريطانيا المخلصين وعضو لجنة محمود فهمى القيمى ذات السمعة السيئة ورئيس تحرير جريدة الشعب جريدة حزب صدقى بعد تعطيل الدستور.

ويظهر عباس حليم من جديد، وبعد وفاة الملك نؤاد انتهى العداء القديم بينه وبين القصر فأصبح أكثر ميلاً إلى التعامل الودى معه ومع رجال السفارة البريطانية أيضاً!!!

وفى هذه الظروف تمكن عباس حليم بمعاونة جماعة تكونت باسم «هيئة تنظيم الحركة العمالية» فى ١/٢/١٩٣٨ من إعادة تشكيل الاتحاد العام تحت اسم جديد هو «الاتحاد العام لتقنيات عمال المملكة المصرية» واختيار اسم المملكة المصرية بدلاً من القطر المصرى يكشف رغبة عباس حليم فى إظهار ولائه للملك الجديد والقصر وكان الاتحاد يضم ٣٢ نقابة برئاسة عباس حليم.

ثم تولى رئاسته بعد شهر واحد النائب العمالى السكندري محمد الممرداش الشندى وهو أول عامل يدخل البرلمان واحتفظ عباس حليم برئاسة الاتحاد.

وفى ٨/٥/١٩٣٨ نظم الاتحاد العام لتقنيات العمال وعدد كبير من نقاباته مظاهرة مرواً بها على دار مجلس الوزراء وقصر عابدين وأتباعو عنهم ولقد أرفع مطالبهم بينما المتظاهرون يرددون الهتاف للملك!!! وينادون بمطالبهم العادلة وهى الاعتراف بالنقابات وإعادة النظر فى قانون إصابات العمل وتخفيض ساعات العمل ووضع حد اثنى للأجور وحل مشكلة البطالة.

ولم تحقق هذه المظاهرة أية نتيجة وإن أصبح هذا الاتحاد أعلى المنظمات صوتاً وضجيجاً.

وفي عام ١٩٣٨ وقعت المحاولة الثالثة للاعتداء على الزعيم مصطفى النحاس فلجأ المتآمرون إلى وضع متفجرات في موتور سيارة الزعيم ولكن يد الله كانت أمبق من المذبرين فاكشف أمرها وتم إبعادها ونجا الزعيم مصطفى النحاس من محاولة اغتياله برعاية الله .  
ونار خلاف منذ البداية حول رغبة محمد محمود أن يضم لوزارته أكبر عدد من الدستوريين لأن حزبه حصل على الأغلبية فرفض الملك وأصر على تمثيل السعديين بنسبة معقولة.

كما ثار الخلاف حول توزيع المقاعد الوزارية وبالذات بالنسبة لمنصب وزير الحربية بعد أن اكتسب أهمية.

واستمر الصراع مع القصر ممثلاً في على ماهر رئيس الديوان الملكي فقدم محمد محمود استقالته في ١٩٣٨/٦/٢٤ .

إلا أن الملك قبل الاستقالة وكلفه بتشكيل الوزارة للمرة الرابعة.

وفي ١٩٣٨/٦/٢٤ اشترك السعديون في الوزارة فكانت على النحو التالي:

محمد محمود الرئاسة - عبدالفتاح يحيى للخارجية - أحمد ماهر للمالية - أحمد محمد خشبة للحقانية - محمود فهمي النقراشي للداخلية - حسن صبري للحربية. ثم استقال حسن صبري فخلفه حسين سرى للحربية أيضاً - محمود غلاب للمواصلات - حسين سرى للأشغال - محمد حسين هيكل للمعارف - رشوان محفوظ للزراعة - الشيخ مصطفى عبدالرازق للأوقاف - الدكتور حامد محمود للصحة - ساياب حبشي للتجارة والصناعة - حسن سرى متولى للزراعة.

وعينت الوزارة أحمد لطفي السيد مديراً للجامعة كما أوفدت لجنة لحضور مؤتمر فلسطين في لندن وأطلقت اسم وزارة العدل على وزارة الحقانية.

وفي مايو ١٩٣٩ قدم النائب الوفدي مصطفى العسال اقتراحاً بمشروع قانون للانتخابات إلى مجلس النواب أحيل إلى لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون وقدمت تقريراً عنه تضمن عدداً من الملاحظات لم يرض بها العمال.

وفي ١٩٣٩/٥/٢٥ عقد مجلس إدارة الاتحاد جلسة فوق العادة بدار نقابة عمال المحال التجارية ولم يحضر الاجتماع عباس حليم ولا محمد النمرdash الشندي وتولى

رئاسته محمد يوسف المدرك وكيل الاتحاد وكان يساريا متطرفا وكان غريبا أن يتعاون مع عباس حليم وأمره معروف ثم ينادى بالاستقلال عن الوفد!!!

وأصدر المجلس بيانا جاء فيه:

واليوم وقد ضاق العمال ذرعا من اليأس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب الأعمال مما أدى إلى أزمة حادة تسبب عنها عطل الكثير من العمال نوى العائلات وعدم تمكنهم من الحصول على قوتهم وأولادهم ولزيمهم واضطر الكثير إلى الانتحار وقد يطالع الجمهور كثيرا من هذه المأساة المفجعة في كل يوم.

لهذا قرر المجلس:

أولا: تغيير خطة الاستجداء التي كان يتبعها في المطالبة بحقوق العمال واتخاذ طريق إيجابى وأن يجعل من أعضائه ضحايا في سبيل إسعاد زملائهم ونصرة قضية العمال.

ثانياً: مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمل في أقرب فرصة وخصوصا قانون الاعتراف بال نقابات.

ثالثاً: إذا لم يصدر التشريع في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان هذا القرار لولاة الأمور بواسطة سكرتارية الاتحاد ميسررب الأعضاء عن تناول الطعام في مكان معين فيما بعد يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد في سبيل إسعاد العمال بالملكة المصرية.

ولتقيذا لهذه القرارات تحدد يوم ١٩٢٩/٦/١٢ لإعلان إضراب أول فوج من أعضاء الاتحاد العام عن العمال على رأسهم محمد يوسف المدرك وتم إبلاغ ولاة الأمور بهذه القرارات يوم ١٩٢٩/٥/٢٨ ووزعت على نور الصحف.

ولم يحقق الإضراب أى ضغط على الوزارة أو على النواب للتعجيل بنظر القانون وأعلن انتهاء الإضراب في ١٩٢٩/٦/١٥ بعد تسخّل النائب الوفدى مصطفى العسال وكان مشروع قانون النقابات المقدم منه قد أدرج جدول أعمال جلسة مجلس النواب ورعى العمال بهذا الإجراء نون مناقشة واعتبروا المشروع في طريقه إلى الصدور في غضون أيام معدودات.

و لكن الحكومة تحايلت عليهم فقرر مجلس الوزراء سحب مشروع النائب مصطفى العسال بحجة مقارنته بمشروع آخر أعدته وزارة التجارة والصناعة.

وهكذا كان الوفد يقف إلى جانب العمال وكان مجلس إدارة اتحاد العمال وعباس حليم يقفان مع الملك والحكومة . وكانت الحكومة تعزّل تشريعات العمال.

وألفت لجنة من الدكتور أحمد ماهر وزير المالية والفكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف ومحمود غالب وزير المواصلاّت وأحمد كامل وزير التجارة والصناعة لإعداد المشروع النهائي الذي سيعرض على البرلمان وقدّمت اللجنة مشروعيها أقره مجلس الوزراء في ١٩٣٩/٧/٩ وأحيل المشروع إلى مجلس النواب.

وإزداد النشاط النقابي حوله للتعجيل بإصداره ودعا الاتحاد العام لتقابات عمال المملكة المصرية إلى سلسلة من الاجتماعات المومعة خلال شهر يوليو ١٩٣٩ لمناقشة المشروع والدعوة لإصداره.

كما شكل المجلس الأعلى للعمل للوطني «الهيئة العليا للدفاع عن حقوق العمال» وعقد اجتماعا لها في ٢٢ يوليو ١٩٣٩ ودعا أعضاء لجنة العمال والشئون الاجتماعية بالبرلمان وممثلي اتحاد عمال المملكة المصرية للاجتماع ومناقشة المشروع حضره عباس حليم ومن النواب والشيوخ سليمان الكارم وعبد الحليم رافع ومصطفى العسال وزكى العروسي.

ولكن انتهت الدورة البرلمانية دون إنجاز المشروع.

وخلال هذه الفترة كانت هناك سلسلة من التحركات والإضرابات والاعتقالات والفصل من الخدمة شاركت فيها قطاعات عمالية مختلفة منها عمال المداينغ يناير ١٩٣٨ عمال المخايير البلدية بالقاهرة أبريل ١٩٣٨ وعمال الحرير وعمال الكنس والرش مايو ١٩٣٨ وعمال الصيانة ببلدية الإسكندرية يونيو ١٩٣٨ وعمال الفوسفات بالقصير أكتوبر ١٩٣٨ وعمال تليفونات الإسكندرية ديسمبر ١٩٣٨ وعمال المحال التجارية وعمال الكسوة اليومية يناير ١٩٣٩ وعمال شركة السكر بالصوامية فبراير ١٩٣٩ . وعمال شركة سكة حديد الوجه البحري وعمال الفنادق والأثاثية مارس ١٩٣٩ وعمال شركة الملح والصودا وعمال الكتانيون بوزارة الزراعة وعمال ترام الإسكندرية وعمال صيانة البلدية بالإسكندرية وعمال ورش مصلحة الموانئ مايو ١٩٣٩ وعمال السيارات في طنطا يوليو ١٩٣٩ .

وبعد شهور ساءت صحة محمد محمود فقدم استقالته في ١٩٣٩/٨/١٨ .

وتوالى على حكم مصر بعد ذلك وزارات برئاسة أشخاص بلا أحزاب يمثونها ويدون شعبية يستندون إليها ولكن كان مؤلهم الوحيد أنهم يستندون للملك ضاربين عرض الحائط بمطالب الشعب...

ففي ١٨/٨/١٩٣٩ عهد الملك فاروق إلى على ماهر تأليف الوزارة للمرة الثانية على النحو التالي:

على ماهر للرئاسة والداخلية والخارجية - محمد على علوية وزير النولة - محمود فهمي النقراشي للمعارف - محمود غالب للمواصلات - حسين سرى للمالية - دكتور حامد محمود للصحة - سايا حبشى للتجارة - عبدالرحمن عزلم للأوقاف - إبراهيم عبدالهادي وزير دولة - مصطفى الشوريجي للعدل - عبدالسلام الشاذلي للشئون الاجتماعية - عبدالقوى أحمد للأشغال - محمد صالح حرب للدفاع - محمود توفيق حقاوى للزراعة . وضمت الوزارة عددا من الوزراء المعروفين بتعاطفهم مع ألمانيا ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريون.

وأنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية في ٢٢/٨/١٩٣٩ .

وفي ١/٩/١٩٣٩ ولم يمض على تشكيل الوزارة اسبوعان حتى نشبت الحرب العالمية الثانية ، عندما اجتاحت الجيش الألماني حدود بولندا فأعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا وبعد ذلك انضمت إيطاليا واليابان إلى ألمانيا كما انضمت روسيا وأمريكا إلى إنجلترا وفرنسا .

وضاعت كل امانى وآمال العمال في صدور تشريعاتهم المعطلة .

وأنشأت الوزارة الجيش الرابط ويتألف من المجندين الذين يزيرون عن حاجة الجيش العامل عهد إليه بالخدمات العامة وحراسة المرافق ومدة تجنيده ستة أشهر وعينت الوزارة عبدالرحمن عزام رئيسا للقوات المراقبة.

وفي ١/٩/١٩٣٩ أعلنت الوزارة الأحكام العرفية كما فرضت ضريبة إضافية للدفاع قدرها ١٪.

وفي ٥/٤/١٩٤٠ قدم الزعيم مصطفى النحاس مذكرة إلى السفير البريطاني ليحملها إلى الحكومة البريطانية يطالبها فيها أن تصرح من الآن أنه عند انتهاء الحرب تنسحب القوات البريطانية من الاراضى المصرية وأن تشارك مصر في مفاوضات الصلح والاعتراف بحقوق مصر في السودان وإلغاء الأحكام العرفية . وقولت هذه المذكرة بارتياح كبير من فئات الشعب.

وفي يونيو ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء منضمة إلى ألمانيا وساعت العلاقات بين السفارة البريطانية ووزارة على ماهر المؤيدة للمحور.

وفي ١٩٤٠/٦/٢٢ وجهت السفارة البريطانية انذارا للملك بأنه لا سبيل للتعاون مع على ماهر ولوحت صراحة بإئزال الملك عن العرش ووضعه تحت الرقابة حتى لا يهرب.

فدعا الملك لعقد اجتماع حضره على ماهر والزعيم مصطفى النحاس وياقي رؤساء الأحزاب للتشاور في الأمر. وكان شبيبها باجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ بعد ذلك ورضخ الملك للإنجليز وقدم على ماهر استقالته في ١٩٤٠/٦/٢٢.

وفي اجتماع آخر طالب الملك بتشكيل وزارة انتلافية وأودع الملك وكيل الديوان الملكي عبد الوهاب طلعت إلى الزعيم مصطفى النحاس وكان في كفر عشنا بالمنوفية ورفض الزعيم مصطفى النحاس الاشتراك في وزارة انتلافية حتى ولو كان رئيسا لها (وهو ذات موقفه بعد ذلك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢) وطلب الزعيم مصطفى النحاس تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب وإجراء انتخابات حرة . وانتهى الاجتماع بدون اتفاق .

وفي ١٩٤٠/٦/٢٨ عهد الملك إلى حسن صبرى بتأليف الوزارة التي ضمت ٦ وزراء مستقلين، ٣ من حزب الأحرار الدستوريين، ٤ من السعديين، واحد من حزب الاتحاد وآخر من الحزب الوطني على النحو التالي:

حسن صبرى للرئاسة والخارجية - عبد الحميد سليمان للمالية - حلمي عيسى للعدل - محمود فهمي النقراشي للداخلية - محمود فهمي القيسى للدفاع - صليب سامي للتصوين - حسين سرى للأشغال - محمود غالب للمواصلات - حافظ رمضان للشئون الاجتماعية - محمد حسين هيكل للمعارف - الشيخ مصطفى عبدالرازق للأوقاف - إبراهيم عبدالهادي للتجارة والصناعة - أحمد عبدالغفار للزراعة - على أيوب وزير دولة - عبد المجيد إبراهيم صالح وزير دولة - د. على إبراهيم وزير صحة.

وفي ١٩٤٠/٧/٢٧ عين أحمد محمد حسين رئيسا للديوان الملكي الذي زاد نفوذه على حسن نشأت وعلى ماهر.

وفي ١٩٤٠/٧/٢٨ أصدر حسن صبرى الأمر العسكري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ الذي يعاقب بالمعس والغرامة كل موظف أو مستخدم أو عامل في إحدى المؤسسات ذات النفع العام يتوقف عن العمل.

وفي ١٩٤٠/٩/٢٠ خرج الوزراء السعديون من الوزارة بسبب إصرارهم على القيام بدور في الحرب، وهم محمود فهمي النقراشي ومحمود غالب وإبراهيم عبدالهادي وعلى أيوب.

وأصدر حسن صبرى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ بمد امتياز البنك الأهلى الإنجليزى ٤٠ سنة أخرى وكان من المقرر أن ينتهى الامتياز (بإصدار أوراق النقد المصرى) عام ١٩٤٨.

وقد اشتركت وزارة محمد محمود وعلى ماهر فى وضع مشروع القانون وتم إصداره قبل أن تنتهى مدة الامتياز بـ ٨ سنوات.

كما قررت الوزارة إحالة عزيز المصرى إلى المعاش وكانت له ميول معروفة نحو المحور.

وفى ١٤/١١/١٩٤٠ توفى حسن صبرى وهو يلقى خطاب العرش.

وفى ١٥/١١/١٩٤٠ عهد الملك فاروق إلى حسين سرى بتشريف الوزارة على النحو التالى: حسين سرى للرئاسة والداخلية والخارجية - حلمى عيسى للعدل - صليب سامى للتجارة والصناعة - محمد حسين هيكل للمعارف - مصطفى عبد الرزق للأوقاف - عبد القوى أحمد للأشغال - أحمد عبدالغفار للزراعة - عبد المجيد إبراهيم صالح للمواصلات - الدكتور على إبراهيم للصحة - حسن صادق للمالية - عبد الجليل موسى للشئون الاجتماعية - يونس صالح للحربية . وبذلك تكون الوزارة مؤلفة من خمسة دستوريين وأل قانون من المستقلين .

ويعد وفاة يونس صالح عين عبد الحميد بدوى المالية وحسن صادق للحربية.

وفى يونيو ١٩٤١ نقل صليب سامى إلى الخارجية وعين رشوان محفوظ للتجارة والصناعة ونقل عبد الجليل موسى للتموين وعين إبراهيم دسوقي للشئون الاجتماعية وبهذا التعديل أضيف وزيران من الأحرار الدستوريين.

وكان أهم أعمالها إصدار قانون بالاعفاءات والمميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وبموجبه لا يجوز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية التى لا تخضع أفرادها لسلطان المحاكم المصرية وإنما لقضاء السلطات العسكرية البريطانية ومعاقبة أى شخص يتخلف عن الممثل أمام هذه المحاكم.

كما أصدرت قانونا بالمزايا التى تمنح لرجال البعثة العسكرية البريطانية الملحقه بالجيش المصرى ومعاملتهم معاملة شبيهة بديبلوماسية.

كما قامت بتأجير المطارين المدنى والحربى بالبحيلة بالإسكندرية بإيجار رمزى قدره ١٠٠ مليون فى السنة للمعتر الربيع.

وزادت الغارات الإيطالية على مصر وقامت حملة جمع التبرعات لإعانة منكوبي الغارات فتبرع الملك فاروق بمبلغ ٥٠٠ جنيه فقط.

وفي مايو ١٩٤١ دعا الملك زعماء الأحزاب للتشاور فاشتراط الوفد حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة واستقال حسين سرى في ١٩٤١/٧/٣١ فكلفه الملك بتأليف الوزارة للمرة الثانية وضمت ٥ وزراء مستقلين و ٥ وزراء من السعديين و ٥ وزراء من الأحرار الدستوريين، على النحو التالي : حسين سرى للرياسة والداخلية أحمد خشبة للمواصلات عبد الحميد بدوي للمالية هليلب سامى الخارجية محمود غالب للعدل محمد حسين هيكل المعارف مصطفى عبد الرازق للوقاف حامد محمود للصحة إبراهيم عبد الهادي للأشغال عبد القوى أحمد للوقاية المدنية حسن صادق للحربية إبراهيم نسوقى أباطة للشئون الاجتماعية محمد رافع عطيه للزراعة عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة حامد جودة للتأمين.

وشهدت بداية سنة ١٩٤١ أزمة حادة في السلع التموينية وبدأت الطواوير من أجل الخبز والسلع التموينية في كل مكان واختفى الخبز وكان الناس يهجمون على المخازن للحصول عليه ويتخطفون الخبز من حامله وأوشكت الأزمة أن تصل إلى المجاعة.

ووصلت قوات روميل في الصحراء الغربية إلى العلمين بجوار الإسكندرية فخرجت المظاهرات في ٢ فبراير ١٩٤٢ - بتكبير القصر - تهتف بحياة روميل وإلى الأمام ياروميل وهجن حسين سرى عن مواجهة الموقف فقدم استقالته في ١٩٤٢/٧/٣.

وعندما استقالت وزارة حسين سرى يوم ١٩٤٢/٧/٢ كانت قوات روميل والعلمين وطلب السفير البريطاني مايلز لامبسون من الملك فاروق تأليف وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة نصاً وروحاً قادرة على تنفيذها، وأن تحظى بتأييد شعبي وأن يتم ذلك في موعد اقصاه ١٩٤٢/٧/٣.

ولأنه لم يكن هناك من يحظى بالتأييد الشعبي غير الزعيم مصطفى النحاس فقد استدعى الملك قادة الأحزاب السياسية في محاولة لتشكيل وزارة قومية أو ائتلافية وكانوا جميعاً عدا الزعيم مصطفى النحاس مؤيدين فكرة الوزارة الائتلافية برئاسة الزعيم مصطفى النحاس فهي تحول دون انفراد الوفد بالحكم ولهم أغلبية بالبرلمان.

وكان الملك فاروق مصمماً أيضاً ألا يدع الوفد ينقرد بالحكم حتى لا يجد صعوبة في الإطاحة به عندما تقترب قوات المحور من القاهرة.



وفي يوم ١٩٤٢/٢/٣ رفض الزعيم مصطفى النحاس عند مقابلته الملك فاروق تأليف وزارة ائتلافية وخاصة أن موقفه من الوزارات الائتلافية كان معروفا جيدا لدى أحزاب الاقلية وادى القصر وسياسة الوفد ثابتة وسبق أن رفض وزارة ائتلافية في محادثات كفر عشنا على أثر استقالة على ماهر سنة ١٩٤٠ وتجربة الوفد في الوزارة الائتلافية عام ١٩٢٨ كانت مريرة وتباطأ الملك وفوت الموعد المحدد لتأليف الوزارة.

وفي يوم ١٩٤٢/٢/٤ تقدم السفير البريطاني بإنذار جديد نصه كالآتي:

«إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة من مساء اليوم أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج».

فاصرع الملك فاروق إزاء هذا الإنذار بدعوة الزعماء السياسيين وتآلف الاجتماع من رؤساء الوزراء السابقين ورئيس مجلس الشيوخ وممثلي الأحزاب وأعضاء هيئة المفاوضات في معاهدة ١٩٣٦ وكانوا جميعا عدا الزعيم مصطفى النحاس يمثلون أحزاب الاقلية ووزارات الانقلابات ورجال السراى وهم:

الزعيم مصطفى النحاس - شريف صبري - على ماهر - أحمد زيور - إسماعيل صدقي - عبدالفتاح يحيى - حسين سرى - بهي الدين بركات - أحمد ماهر - حافظ رمضان - محمد محمود - محمد توفيق رفعت - محمد حسين هيكل - حافظ عفيفي - على الشمسي - حلمي عيسى - محمود حسين (كبير المستشارين) أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكي).

وتحدث الملك فاروق ولم يكن جادا في حديثه عن استعداده للتضحية ، وأن لاشئ يعنيه غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها وبعدها غابر القاعة.

وكان الزعيم مصطفى النحاس أول المتحدثين فحمل وزارات وأحزاب الانقلاب من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤٢ مسئولية أزمة ٤ فبراير وأكد أنه لم يكن يعلم بما حدث وأنه يعترض على إلقاء اسمه في الإنذار البريطاني ولكنه إنقاذا للموقف يقبل تأليف الوزارة إذا طلب الملك منه ذلك.

وتأكيدا لعدم معرفة الزعيم مصطفى النحاس بحادث ٤ فبراير أنه حين استدعى للقصر من الصعيد وكان في قنا ترك أسرته في الصعيد ونسى مفاتيح منزله مما اضطره إلى المجيء في منزل صهره عبدالواحد الوكيل، كذلك لم تكن معه بدلة «رينجوت» مما أدى إلى استعارته بدلة ينهب بها إلى القصر للاجتماع الأول.

بل كان الزعيم مصطفى النحاس رافضاً في البداية السفر وكان يتناقل في التوجه إلى محطة «قنا» عسى أن يفوته القطار فلا يسافر.

وظل الزعيم فؤاد سراج الدين وكان معه بالرحلة إلى هذا التباطؤ فتوجه إلى المحطة وأبلغ ناظرها دقة الموقف وطلب إليه الانتظار بالمحطة حتى يحضر الزعيم مصطفى النحاس مهما تأخر.

وبالفعل تأخر الزعيم مصطفى النحاس ساعة ومع ذلك لحق القطار وسافر الزعيم مصطفى النحاس بعدها.

ورفض الزعيم مصطفى النحاس تأليف وزارة قومية للأسباب السابقة واستفردت المناقشات ساعتين وبعدها قرر المجتمعون جميعاً رفض إنذار السفير البريطاني وحين تليت صيغة القرار لم يطل الزعيم مصطفى النحاس التفكير بل قال أنا موافق عليه أوقعه معكم وذهب أحمد حسنين بقرار المجتمعين إلى السفارة البريطانية ثم عاد إليهم بأن السفير سيوافيه برأيه في الساعة التاسعة.

وانصرف الجميع بعد أن رجاهم أحمد حسنين أن يتركوا أرقام تليفوناتهم للاتصال بهم وفي الساعة التاسعة مساء حضر السفير البريطاني ومعه جنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر وفي صحبتهما عدد من النواب والعربات المصفحة التي حاصرت القصر، وتوجه السفير مايلز لابسون وعدد من الضباط البريطانيين إلى مكتب الملك فاروق واجتمعوا به ومعه أحمد حسنين ولم يستغرق الاجتماع أكثر من عشر دقائق قبل فيها الملك فاروق الإنذار بدعوة الزعيم مصطفى النحاس لتشكيل وزارة وطنية ثم انصرفوا.

ويرى محمد حسين هيكل والشاهد من أهلهم أن الملك دعا الزعماء والسياسيين للاجتماع مرة أخرى وبخل الملك فاروق عليهم ووجه كلامه إلى الزعيم مصطفى النحاس قائلاً «إنى أكلفك يانحاس بتأليف الوزارة وأطلب منك أن يكون حكمك قومياً لاهزيباً وأطلب إليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية لإبلاغها.

فرد الزعيم مصطفى النحاس إنى أتلقى الأمر من جلاتكم بتأليف الوزارة ولا أرى ضرورة لإبلاغ السفير هذا الأمر. فكرر الملك لكتنى أرى ضرورة أن تمر بالسفارة.

وهنا قال أحمد ماهر ، إنك يانحاس تألف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبايات يعين رأسك . وهنا اعترض الملك قائلاً بل أنا الذى أكلفه بتأليف الوزارة.

وقال الزعيم مصطفى النحاس: أنا لم أر ديابات ولا حرايا وأنا أؤلف الوزارة بأمر جلالة الملك . وكرر نعم أنا لم أر ديابات ولا حرايا .

ويقول محمد أنيس أن محمد حسين هيكل ينكر أنه هو نفسه حين حضر كانت الديابات قد انصرفت وأن الزعيم مصطفى النحاس حضر بعد هيكل بنصف ساعة وبالتالي لم ير الديابات فعلا، والواقع أن الدافع الأساسي وراء موقف الزعماء السياسيين الآخرين كان رغبتهم في الاشتراك في الحكم فقط وخوفهم من حل البرلمان.

وإننا نسأل هؤلاء زعماء أحزاب الأقلية وقادة الانقلابات الرجعية ألم يقبلوا أن يتولى الزعيم مصطفى النحاس الوزارة ورضخوا للإنذار البريطاني وبلغوا مسألة الديابات حول القصر وبلغوا الإنذار للملك، المهم أن تكون الوزارة ائتلافية ليستمرروا في الحكم وهم عانى الزعيم مصطفى النحاس من الوزارات الائتلافية ولم يكن مستعدا أن يعاني منهم مرة أخرى وهل كان وجود زعماء أحزاب الأقلية في وزارة قوية مع النحاس يجعل الإنذار مقبولا!!

كما أن الزعيم مصطفى النحاس رفض معهم الإنذار، ووقع مع جميع الحاضرين بذلك وهنا ينتهي دوره في مواجهة الإنذار فماذا فعلوا هم وماذا كان مطلوباً من الزعيم مصطفى النحاس أن يفعل غير الرفض، وإذا أصبر الزعيم مصطفى النحاس على رفض تشكيل الوزارة بعد تهديد الملك بأن يوقع على وثيقة بالتنازل عن العرش فالمعنى الوحيد لذلك هو أن الزعيم مصطفى النحاس قد ساهم في خلع الملك فاروق وسبق خلع الخديوي عباس في الحرب العالمية الأولى وخلع شاه إيران في الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عام ١٩٤١ ولم تكن إيران ترتبط بالإنجليز بآية مخالفة .

فبعد أن كان الإنجليز يطالبون برئيس وزراء يتمتع بثقة الشعب ليحفظ لهم الهدوء بالبلاد وراء خطوطهم الخلفية وكانوا يأسسون من النصر فإنهم كانوا سيخلعون الملك رئيس الدولة نفسه وينصبون شخصا آخر ملكا على مصر وهي إهانة لمصر واستقلالها وكرامتها. فجنب الزعيم مصطفى النحاس البلاد هزة كبرى بعزل الملك فاروق .

والحقيقة أن الزعيم مصطفى النحاس لما أصبر على الرفض ووجد الملك أن المسألة لا تنفع فيها المغالطة والاتواء استدعاه وألح عليه إلى حالها شديدا وأخذ يناشده وطنيته وأمانته ويكل القيم الأخلاقية أن يتولى الحكم لأن الإنجليز كانوا سيعزلونه إذا لم يقبل الزعيم

مصطفى النحاس الذي كان حريصا على أن يسجل هذا الإلحاح الشديد في خطاب قبوله تأليف الوزارة حيث قال للملك ويعد أن ألححت على للمرة ثلث المرة والكرة بعد الكرة أن أتولى الحكم ونأشدتني وطنيتي واستطغقتني بحبي لبلدي ومن أجل هذا أنا أقبل الحكم إنفاذا للموقف منك أنت.

ويقول محمد أنيس: لقد كانت هذه المرة الأولى التي يتدخل فيها الإنجليز لصالح حزب الأغلبية لا لأن الحزب قد أصبح عميلا بريطانيا ولكن لأن بريطانيا في ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصا كانت في أشد الحاجة إلى حزب الأغلبية في الحكم خاصة وأن الوفد وحده الصريح في عدائه للقصر واتجاهاته المعور وورائه الجماهير التي تستطيع أن تمكن الوفد من وضع حد للقصر شريطة عدم تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية.

ونهب الزعيم مصطفى النحاس إلى دار صهره أحمد حسين واجتمع ببعض أعضاء الوفد واتفقوا على أن يكتب الزعيم مصطفى النحاس إلى السفير بسحب الإنذار فإذا جاء الرد بسمحه شرع في تأليف الوزارة.

فأرسل الزعيم مصطفى النحاس في ١٩٤٢/٢/٥ احتجاجا إلى السفير البريطاني في خطابه المشهور استنكر فيه تدخل الإنجليز في شئون مصر جاء فيه «لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذي صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ولا يمكن مفهوما أن الأساس الذي قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة بسمعان الحليفة بالتدخل في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها.

وإنني أمل يا صاحب السعادة أن تفضلوا بتأييد يتضمن ما في خطابي هذا من معاني؛ وبذلك تتولد المودة والاحترام المتبادلان وفقا لتصوص المعاهدة . . . . »

ورد السفير البريطاني مايلز لامبسون على الزعيم مصطفى النحاس بخطابه الآتي:

«لشرف أن أؤيد وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وإنني أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة في تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أي تدخل منها في شئون مصر الداخلية ولا في تأليف الحكومات أو تغييرها».

## الفصل السادس عشر

### عوجة الزعيم مصطفى النحاس وإنشاء الجامعة العربية

وفي ١٩٤٢/٢/٦ ألف الزعيم مصطفى النحاس وزارته الخامسة محتفظاً بالداخلية والخارجية وتضم عثمان محرم للأشغال ومكرم عبيد للمالية وأحمد نجيب الهلالي للمعارف وأحمد حمدي سيف النصر للحربية وعبد السلام فهمي جمعة للزراعة وعلى زكي العرابي للمواصلات ومحمد صبري أبو علم للعدل وعبد الفتاح الطويل للصحة وعلى حسين للأوقاف وكامل صنتي للتجارة والصناعة .

وقبلت عودة الزعيم مصطفى النحاس لتولى الوزارة بالفرح والابتهاج والتأييد من طوائف الشعب المختلفة وخرجت المظاهرات من العمال والفلاحين والطبقة والموظفين في كل مكان تهتف بحياة الوفد والزعيم مصطفى النحاس فكان هذا أبغى رد تعبيراً عن حب الشعب لزعيمه وتقائه حوله وبداية عهد سمي من الحرية والحياة الكريمة .

وبدأ الزعيم مصطفى النحاس عهده بالإفراج عن جميع المعتقلين فأخرج عن عزيز المصري وحسن ذو الفقار صبري وعبد المنعم عبد الرؤوف في ١٩٤٢/٣/٥ وأمر بحفظ القضية الخاصة بهم عندما سقطت بهم الطائرة في محاولتهم الانضمام للمحرور .

كما أطلق الزعيم مصطفى النحاس سراح محمد علي الطاهر المجاهد الفلسطيني في ١٩٤٢/٣/٧ وكان قد قبض عليه في عهد حسن صبري بطلب من الإنجليز وهرب من المعتقل وسلم نفسه للزعيم مصطفى النحاس .

وأفرج الزعيم مصطفى النحاس عن جميع أعضاء حزب مصر الفتاة ومنهم أحمد حسين رئيس الحزب ومحمد صبيح منكرتير الحزب .

كما أفرج عن عباس حليم وعن جميع المعتقلين الذين اعتقلتهم الحكومات السابقة .

وفي ١٩٤٢/٣/٢١ عين الزعيم فؤاد سراج الدين وزيراً للزراعة على أثر انتخاب عبد السلام جمعة رئيساً لمجلس النواب وكان يبلغ واحداً وثلاثين عاماً .

والزعيم فؤاد سراج الدين تخرج في كلية الحقوق وعمل فترة وكيلًا للنائب العام ثم تفرغ لإدارة شئون أسرته. حتى أجريت انتخابات سنة ١٩٣٦ التي فاز فيها بالترشيح وأصبح عضواً بالهيئة الوفدية البرلمانية .

وفى عام ١٩٤٦ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ وكان من أذكى وألمع الشيوخ المعارضين . وبعدها انتخب سكرتيرا عاما للوفد عام ١٩٤٨ وكان فى السابعة والثلاثين من عمره . وحوكم أمام محكمة الثورة وتحولت المحاكمة إلى أوسمة على صدره ورغم ثبوت براءته حكم عليه بالسجن ١٥ عاما لمجرد الخوف منه وبعد فترة أفرج عنه .

واعتقل ست مرات خلال ١٥ عاما فى أعوام ١٩٥٢، ١٩٥٢، ١٩٥٦، ١٩٦١، ١٩٦٥، ١٩٦٧، وكذلك فى عام ١٩٨١ أيام السادات الذى فرض العزل السياسى عليه . ومع ذلك استطاع أن يعيد الوفد مرة أخرى وانتخب بالإجماع رئيسا لحزب الوفد الجديد .

وكعادة القصر فى كل مرة يتولى فيها الوفد الحكم نجح القصر بجهود أحمد حسنين رئيس الديوان فى محاولة ضرب الوفد من الداخل وأمكنه أن يستميل مكرم عبيد إليه بعد أن وعده بتأليف الوزارة فى حالة التخلص من الزعيم مصطفى النحاس مؤملا أن يحدث انشقاق بين المسلمين والقباط فى هذه الحالة وينهار الوفد .

وهنق مكرم عبيد فى سذاجة وبدأ يعرقل أعمال الوزارة وينسب تصرفات غير صحيحة إليها وينفذ طلبات الملك دون الرجوع للزعيم مصطفى النحاس على خلاف التقاليد الدستورية .

فقدم الزعيم مصطفى النحاس استقالته وعهد الملك فاروق إليه بتأليف وزارته السادسة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ فشكل الوزارة بتون مكرم عبيد على النحو التالى :

الزعيم مصطفى النحاس للرئاسة والخارجية والداخلية - الزعيم فؤاد سراج الدين للزراعة - عثمان محرم للأشغال - أحمد نجيب الهلالي للمعارف - أحمد حمدي سيف النصر للحربية - محمد صبرى أبو علم للعمل - عبد الفتاح الطويل للمواصلات بدلا من زكى العرابى الذى عين رئيسا لمجلس الشيوخ - كامل صدقي للمالية بدلا من مكرم عبيد - محمد عبد الهادى الجندى للأوقاف بدلا من على حسين الذى استقال لمرضه - عبد الحميد عبد الحق للشئون الاجتماعية - أحمد حمزة للتموين - مصطفى نصرت للوقاية المدنية - عبد الواحد الركيل للصحة - محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة بدلا من كامل صدقي الذى عين وزيرا للمالية

وفي يناير ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد وراغب حنا فألف مكرم عبيد حزب "الكتلة الوفدية" ولم يخرج معه إلا خاصة أهله وبعض أصدقائه وانتخب كامل يوسف صالح الوفدي القبطي نقيبا للمحامين وعين كامل صبرى للمالية بدلا من مكرم عبيد ولم يترتب على خروج مكرم عبيد وتكوين الكتلة الوفدية أى زعزعة لقواعد الوفد ولم يحدث الانشقاق بين المسلمين والمسيحيين الذى كان رجال القصر يتوقعونه .

ونشر مكرم عبيد "الكتاب الأسود" متضمنا ادعاءات واقتراءات وأكاذيب على الزعيم مصطفى النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين وبعض قيادات الوفد ولم يلق أى تعاطف من الأوساط الشعبية ورد عليه الوفد بكتاب أبيض كان يتعين تدريسه فى المدارس لأنه مجموعة أنواط عنوان النزاهة والشرف والتضحية تندر هذه الأيام .

وانقلب مكرم عبيد بعد ذلك على القصر لأنه لم يعين رئيسا للوزراء ولم يحظ بالعدد المناسب فى انتخابات ١٩٤٥ وعاد ينشر فى الكتلة بقلم حكيم كلاما فيه غمز ولمز للملك فساءت علاقته بالملك وأحمد حسنين .

وفي الوقت الذى استند فيه خصوم الوفد إلى الكتاب الأسود ويزعمون أن مكرم عبيد أحصى فيه سيئات حكومة الوفد فى هذا العهد ،

أحس مكرم عبيد بخطئه الجسيم وحاول أكثر من مرة أن يقابل الزعيم مصطفى النحاس ويعتذر له ويطلب الصفح منه سنة ١٩٤٦ وما بعدها دون جدوى .

وثبت بعد ذلك أن الكتاب الأسود كان موجودا بالسراى ومودعا بخزانة أحمد حسنين رئيس الديوان تمهيدا لتوزيعه .

وكان زحف الألمان للقاهرة متوقعا وطلب الإنجليز إغراق الدلتا بمياه البحر الأبيض المتوسط ليعوقوا زحف القوات الألمانية إلى القاهرة إلا أن الزعيم مصطفى النحاس رفض طلب الإنجليز بل رفض أن يغادر الملك أو تغادر الحكومة العاصمة ويترك الشعب وتعهد بالدفاع عن الدلتا وأنقذ البلاد من الدمار .

وعندما غادر حاكم السودان الخرطوم فى أجازة استدعاه الزعيم مصطفى النحاس برقيا لأنه لم يستأذنه كرئيس للوزراء فحضر على الفور واعتذر الحاكم العام للزعيم مصطفى النحاس فطلب أن يعتذر كتابة وفعل اعتذر له كتابة .

وفى ٢٣/١٠/١٩٤٢ وقعت معركة العلمين انتصرت فيها القوات البريطانية بقيادة مونترجمرى على القوات الألمانية بقيادة روميل الذى انسحب إلى تونس ثم كان انتصار الحلفاء فى شمال أفريقيا بقيادة إيزنهاور بداية لانتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية على المحور .

وفى يونيو ١٩٤٣ عين الزعيم فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشؤون الاجتماعية ونقل عبد الحميد عبد الحق إلى الألقاف ومصطفى نصرت إلى الزراعة وعين كامل صدقى وزير المالية ونيسا ليدوان المحاسبة وأمين عثمانى للمالية وفهمى ويصا للرعاية المدنية .

وأصدرت الوزارة الوضعية العديد من القوانين فى كافة الأمور التى تحمى الشعب وتحقق مصالحه فيها :

١ - فتوات تشريعات العمل لرعاية العمال فى وزارة الزعيم مصطفى النحاس .

ففى ٢٣/٣/١٩٤٢ أصدرت الأمر العسكرى ٢٣٩ لسنة ١٩٤٢ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال .

وفى ٢٠/٧/١٩٤٢ أصدرت أول قانون بعمل إحصاء عن العمال المشتغلين فى الصناعة (٢٩ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ٣٠/٨/١٩٤٢ أصدرت أول قانون بإيجاب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد بالهيئات الحكومية ومصالحها (٦٢ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ٦/٩/١٩٤٢ أصدرت أول قانون لإعانة العمال وأسرههم فى حالة العجز والوفاة . . . إلخ (٨٠ لسنة ١٩٤٢) .

كما أصدرت أول قانون فى شأن نقابات العمال اعترف بشرعيتها وشخصيتها الاعتبارية (٨٥ لسنة ١٩٤٢) .

كذلك أصدرت أول قانون بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل (٨٦ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ٩/١٢/١٩٤٢ أصدرت أول أمر عسكرى بصرف إعانة غلاء المعيشة للعمال (٢٥٨ لسنة ١٩٤٢) .



وفي ٢٨/٢/١٩٤٤ أصدرت أول أمر عسكري بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين (٤٦٨ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت أول أمر عسكري بإيجاب تقديم وجبات غذائية للعمال (٤٦٩ لسنة ١٩٤٤).

وفي ٢٧/٢/١٩٤٤ أصدرت أول قانون بتعويض طاقم السفن التجارية ضد اخطار الحرب (٢٩ لسنة ١٩٤٤) .

وفي ٢٣/٤/١٩٤٤ أصدرت أول قانون بشأن عقد العمل الفردي (٤١ لسنة ١٩٤٤).

وفي ٢٤ / ٨/ ١٩٤٤ أصدرت أول قانون بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية (١١٠/ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت أول قانون للبطاقات الشخصية (١٢٣ لسنة ١٩٤٤) .

ومنعروض لهذه القوانين والأوامر فيما بعد .

٢ - واستمرت التشريعات لرعاية التعليم والطلاب وتحسين أحوالهم .

وفي ١٢/٤/١٩٤٢ أصدرت قانونا بمجانية التعليم الابتدائي (٧ لسنة ١٩٤٢) .

وتمت تغذية الأطفال بالمدارس الأولية والابتدائية مجانا .

فمجانية التعليم تمت في عهد الوفد و ليس بعد ثورة يوليو كما توهم البعض أو أشاع .

كما قامت بتعديل قانون تنظيم المدارس الثانوية الصادر سنة ١٩٢٨ لعلاج مشاكل التطبيق (٨ لسنة ١٩٤٢) .

كذلك أصدرت قانونا بتنظيم امتحانات الدور الثاني في معاهد التعليم للتيسير على الطلبة وتمكينهم من فرص النجاح (٩ لسنة ١٩٤٢) .

كما أصدرت قانونا بتعديل لائحة مدارس التجارة المتوسطة (١٠ لسنة ١٩٤٢) .

وأصدرت أيضا قانونا بتعديل نسب الدرجات الواجب الحصول عليها للنجاح وتنظيم دخول الدور الثاني في جامعة فؤاد الأول (١١ لسنة ١٩٤٢) .

وفي ١٤/٤/١٩٤٢ أصدرت الوزارة الوفدية قانونا بالعفو الشامل عن الجنايات والجنح التي وقعت في المدة من ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ لغاية ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ والتي ارتكبت لأغراض سياسية والعفو عن جميع الطلبة الذين فصلوا تأديبيا والآن لمن حرموا من الامتحانات بدخولها (١٤ لسنة ١٩٤٢) .

وفي ١٩٤٢/٨/٢ أنشأت الوزارة الوفدية لأول مرة جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) لتيسير التعليم الجامعي على الطلاب (ق ٣٢ لسنة ١٩٤٢) .

وفي ١٩٤٣/٧/١٣ أصدرت قانونا بشروط النجاح في الامتحانات وتنظيم دخول النور الثاني في جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول لتيسير النجاح على الطلاب (٦٧ لسنة ١٩٤٣) .

وفي ١٩٤٤/٨/٢٤ أصدرت قانونا بإنشاء قسم للفرياء بالجامع الأزهر لتيسير التعليم الإسلامي للأجانب والشعوب العربية الإسلامية (١٠٩ لسنة ١٩٤٤) .

٢ - واهتمت الوزارة الوفدية بالفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم :

ففي ١٩٤٢/٤/١٢ أصدرت قانونا بتسوية الديون العقارية وإلغاء القانونين رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية ورقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩ والترخيص للحكومة أن تضمن السندات التي يصدرها البنك العقاري المصري (١٢ لسنة ١٩٤٢) .

وفي ١٩٤٣/٥/٣٠ أصدرت قانونا بتربية وبيع نباتات الفاكهة (٥٢ لسنة ١٩٤٣) . وهكذا اهتم الوفد بإنتاج الفاكهة وتربية نباتاتها ونظمت بيعها حتى لا يضار المزارعون من استعمال بذور فاسدة ونباتات غير صالحة تؤثر على محصول الفاكهة .

كما أصدرت قانونا بالترخيص للحكومة بأخذ مبلغ من الاحتياطي لبناء صوامع لتخزين الغلال لحماية المحصول من التلف والنقصان (٥٨ لسنة ١٩٤٣) .

وفي ١٩٤٣/٨/٦ أصدرت قانونا بمنع خلط أصناف القطن وذلك حفاظا على سمعة القطن المصري وعدم الإضرار بالمحصول الوطني حتى لا يتأثر دخل مصر وثروتها القومية نتيجة التلاعب في مرجات القطن وأصنافه (٦٩ لسنة ١٩٤٣) .

كما أصدرت قانونا بتنظيم تجارة المخصبات الزراعية (٧٢ لسنة ١٩٤٣) .

وفي مارس ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن الإصلاح الزراعي القروي (٢٠ لسنة ١٩٤٤) .

وفي ١٩٤٤/٣/٢٧ أصدرت أمرا عسكريا بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين (٤٦٨ لسنة ١٩٤٤) عرضنا له في تشريعات العمل .

وفى أبريل ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن مكافحة مرض التسمم الدموى (الخنق) فى الحيوان (٣٤ لسنة ١٩٤٤) .

وفى مايو ١٩٤٤ أصدرت قانونا بإحصاء الحيوان (٥٤ لسنة ١٩٤٤) وقد ألقى فى ١٦/٥/١٩٤٨ فى عهد وزارة محمود فهمى النقراشى (٨٦ لسنة ١٩٤٨) .

٤ - واهتمت الوزارة الوفدية بالصحة العامة للمواطنين .

وفى ١٩٤٣/٨/٦ أصدرت قانونا بشأن الباعة المتجولين (٧٣ لسنة ١٩٤٣) .

وفى أبريل سنة ١٩٤٤ أصدرت قانونا بمنع زراعة الحشيش (القطب الهندى) فى مصر لحماية صحة المواطنين وأموالهم (٤٧ لسنة ١٩٤٤) .

وفى يوليو سنة ١٩٤٤ أصدرت قانونا بمنع استيراد الخضراوات والبقول المحفوظة أو الزيت والمنتجات التى تقوم مقامها المحتوية على مواد ضارة بالصحة (٨٨ لسنة ١٩٤٤) .

وفى أكتوبر ١٩٤٤ أصدرت قانونا بهجز المصابين بأمراض عقلية (١٤١ لسنة ١٩٤٤) .

٥ - وسعت الوزارة الوفدية إلى زيادة موارد الدولة من خلال زيادة الضرائب يتحملها الاختياء مع التيسير على محدودى الدخل بالتخفيف عنهم أو إعفائهم منها .

ففى ١٩٤٢/١/٦ أصدرت قانونا بزيادة رسم التمتع على المراكبات واليانصيب (١٦ لسنة ١٩٤٢) ثم زاد الرسم مرة أخرى (٣٦ لسنة ١٩٤٣) .

كما أصدرت قانونا بزيادة فئة الضريبة المفروضة على دور السينما والمسارح والملاهى وغيرها (١٧ لسنة ١٩٤٢) ثم زادت الضريبة عليها مرة أخرى (٣٧ لسنة ١٩٤٣) .

كذلك أصدرت قانونا خاصا بالضريبة والرسم الإضافيين على إيرادات روس الاموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكبار أصحاب الأراضى الزراعية (١٨ لسنة ١٩٤٢) .

وزادت هذه الضريبة الإضافية فى أكتوبر ١٩٤٤ مرة أخرى (١٢٤ سنة ١٩٤٤)

كما أصدرت قانونا بزيادة سعر الضريبة على إيرادات روس الاموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية (١٩ لسنة ١٩٤٢)

وفي ١٩٤٢/٨/٣٠ أصدرت قانونا بفرض رسم إضافي للأعمال الخيرية (٦٣ لسنة ١٩٤٢) .

وفي ١٩٤٢/٩/١٦ أصدرت قانونا بفرض اتاوة خاصة على الربح الناتج عن عمليات القطن من محصول سنة ١٩٤٢ ويقضى بأن كل من يحصل من تجارة القطن الناتج من محصول سنة ١٩٤٢ على ربح يجاوز ١٢٪ محتسبة على ثمن الشراء والمصاريف تفرض عليه إتاوة خاصة تعادل نصف ما يزيد على الربح المتقدم بيانه (٩١ لسنة ١٩٤٢) .

وفي ١٩٤٣/٨/٦ فرضت رسم انتقال على شراء الأوراق المالية (ق ٩٤ لسنة ١٩٤٣) .

وفي أكتوبر ١٩٤٤ أصدرت قانونا بفرض رسم أيلولة على الشركات (١٢٤ لسنة ١٩٤٤) .

٦ - واهتمت الوزارة الوفدية بحماية القضاة ورعاية المعاماة وتنظيم المحاكم وما يتعلق بها .

وفي ١٩٤٢/٨/٦ أصدرت قانونا ينظم اختصاص المحاكم الأهلية بالحكم في الدعاوى المرفوعة على الحكومة (٧١ لسنة ١٩٤٢) .

وكان من أعظم إنجازات الوزارة الوفدية أن أصدرت في ١٩٤٢/٧/١٠ أول قانون باستقلال القضاء ويقضى بعدم قابلية القضاة للعزل ووضع قواعد ثابتة لتنظيم نقل القضاة ومدة الإقامة في مختلف المناطق لضمان اطمئنان القضاة فضلا عن الضمانات في الترقية ورفع المرتبات . . . إلخ (٦٣ لسنة ١٩٤٣) .

ويشرف على شئون القضاة مجلس القضاء الأعلى يؤلف من رئيس محكمة النقض رئيسا والوكيل الدائم لوزارة العدل ورئيس محكمة استئناف مصر والنائب العام ومستشار بمحكمة النقض تنتخبه الجمعية العمومية لمدة سنتين ومستشار بمحكمة الاستئناف تنتخبه الجمعية العمومية لمدة سنتين .

ولا يجوز إعادة انتخاب المستشارين إلا بعد مضي سنتين على انتهاء مدة عضويتهم .

وفي ٨/٨/١٩٤٣ أصدرت قانونا بإلحاق إدارة قضايا الحكومة (هيئة قضايا الدولة) برئاسة مجلس الوزراء (٦٨ لسنة ١٩٤٣) .

كما أصدرت قانونا بشأن المواريث لا يزال معمولاً به لكن (٧٧ لسنة ١٩٤٣) .

وفي فبراير ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن المحامين المقيولين أمام المحاكم المختلطة (٢١ لسنة ١٩٤٤) .

وفي مارس ١٩٤٤ أصدرت قانونا ببيان القانون الواجب التطبيق في مسائل المواريث والوصايا (٢٥ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بإنشاء محكمتين شرعيتين في شحين الكوم والنخيا (٧٩ لسنة ١٩٤٣) .

وفي يونيو ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن صندوق المعاشات والمرتبات للمحامين المختلط (٨٠ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بتعديل قانون الأحكام العرفية بأن يتولى رئاسة المحاكم العسكرية قاض أو ثلاثة مستشارين حسب الأحوال وكان يتولى الرئاسة ضابط أو ضباط عسكريون (٨١ لسنة ١٩٤٤) .

وفي يوليو ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية (٩٠ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية (٩١ لسنة ١٩٤٤) .

كذلك أصدرت قانونا بشأن رسوم التسجيل والحفظ (٩٢ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بشأن الرسوم في المواد الجنائية (٩٣ لسنة ١٩٤٤) .

وفي أغسطس ١٩٤٤ أصدرت قانونا بالحاماة أمام المحاكم الوطنية (٩٨ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بالحاماة أمام المحاكم الشرعية (١٠١ لسنة ١٩٤٤)

٧ - كذلك أصدرت الوزارة الوفدية العديد من التشريعات فى كل المجالات الأخرى .  
وفى ١٧/٨/١٩٤٢ أصدرت أول قانون بإنشاء ديوان المحاسبة وهو هيئة مستقلة  
تختص بمراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها عهد إليه الإشراف على تحصيل إيرادات  
الدولة وإنفاق أموالها فى الأغراض المخصصة لها .

ولم تخرج أحكام الجهاز المركزى للمحاسبات حالياً عن أحكامه (٥٢ لسنة ١٩٤٢) .  
وفى ٣٠/٨/١٩٤٢ أصدرت قانوناً بعدم جواز الحجز أو النزول عما يخص  
المستحقين فى الأوقاف الأهلية إلا فى حدود معينة (٦٠ لسنة ١٩٤٢) .

كما أصدرت فى أكتوبر ١٩٤٤ قانوناً بذات المعنى هالج مشاكل تطبيق القانون  
الأول (١٤١) .

وفى ٨/٩/١٩٤٢ أصدرت قانوناً بالتعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع  
والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب (٨٨ سنة ١٩٤٢) .

وفى ٧/٩/١٩٤٣ قامت الوزارة الوفدية بعمل وطنى كبير هو تمصير الدين العام .  
وأصدرت مرسوماً بقانون أذن لوزير المالية أن يتخذ ما يراه من الإجراءات لتحويل  
الدين العام كله إلى دين أخف حملاً كما أنن له أن يعقد قروضاً لاستهلاك (سداد) الدين  
العام وتم طرح قروض للاكتتاب العام وتم تغطية الاكتتاب فيها خلال أيام قلائل للثقة  
الكبيرة التى تتمتع بها وزارة الوفد .

وقد تم تحويل الدين الممتاز والدين الموحد إلى دين محدد الأجل بـ ٣٠ سنة يستهلك  
بعد ٢٠ سنة بالعملة المصرية .

وهكذا تخلصت مصر من الديون الأجنبية التى كانت الذريعة للاحتلال البريطانى  
لمصر وبتقل كامل الاقتصاد المصرى وتوق تقدمه .

وفى ٧/٩/١٩٤٣ أصدرت الوزارة الوفدية مرسوماً بقانون بإعفاء السندات  
الصادرة بشأن تمصير الدين وفوائده هذه السندات من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة  
حالياً أو مستقبلاً بما فى ذلك ضريبة الأيولة على التركات (٩٩ لسنة ١٩٤٤) .

وفي مايو ١٩٤٤ أصدرت أول قانون بشأن الجمعيات التعاونية المصرية (٥٨ لسنة ١٩٤٤)

وفي ١٩٤٤/٣/٢٤ أصدرت أول قانون خاص بإحصاء الانتاج الصناعي في جميع البلاد ويجرى الإحصاء مرة كل ثلاث سنوات في المواعيد التي تحدد لهذا الغرض (٢٢ لسنة ١٩٤٤).

ويتناول الإحصاء كافة البيانات التي تعطي تقييما كاملا للنشاط الصناعي في مصر وقد ثبتت أهمية هذا الإحصاء لتطوير الصناعة في مصر ولايزال هذا الإحصاء قائما الآن. وفي أكتوبر سنة ١٩٤٤ أصدرت قانونا بنظام هيئات البوليس واختصاصاته ينظم شئون ضباط البوليس ويحميهم من العزل ويرفع مرتباتهم (١٤٠ لسنة ١٩٤٤)

وفي أكتوبر ١٩٤٤ وضعت أول قانون ينظم المجالس البلدية القائمة - عدا بلدية الإسكندرية - والمجالس المحلية القروية واختصاصاتها وطريقة تشكيلها ومواردها وميزانياتها وسير العمل فيها وفي لجانها وطريقة انتخاب أعضاء المجالس فيها (١٤٥ لسنة ١٩٤٤).

هذا بخلاف العديد من القوانين والمراسيم الأخرى أصدرتها الوزارة الوفدية لتعديل التشريعات التي صدرت في عهد وزارات الأقلية وبشأن الاتفاقيات الدولية للتجارة ونقل الجوى وفي كافة المجالات الأخرى مع دول العالم المختلفة .

ودعيت مصر إلى مؤتمر فيلادلفيا لحضور مؤتمر النقابات الدولى فاستجابت الوزارة الوفدية للدعوة وأرسلت ممثلها الذين حضروا المؤتمر واشتركوا في محادثاته ووضع قراراته الأمر الذى جعل العمال المصريين يحمدون لوزارتهم الوفدية هذه العناية بشئون العمال رغم أن هذا المؤتمر عقد أثناء معارك الحرب بينما عقد مؤتمر في لندن في بداية سنة ١٩٤٥ بعد توقف الحرب ومع ذلك لم تستجب له وزارة محمود فهمى النقراشى وسعت إلى منع مندوبى العمال من السفر والاشتراك فيه .

وفي ١٤ / ١١ / ١٩٤٢ احتفل الوفد بعيدة الفضى بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على تأليفه ودعا عددا من الشخصيات والصحفيين العرب وحضره قادة الوفد والوزراء وعشرات الآلاف من أعضاء الوفد وعلى رأسهم الزعيمان مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين

والقى الزعيم مصطفى النحاس خطايا عرض فيه لإنجازات الوفد وتعرض للعنوان الفرنسي على لبنان وقال كن أصبر كثيرا على هذا الظلم النازل بأشقائنا الأعزاء وإن يهدأ لى بال حتى ترفع القوة يدها ويعود رئيس الجمهورية الشرعى ومجلس النواب الشرعى والحكومة الشرعية سيرتها الأولى كراما أحرارا يعملون للمواطن اللبناني المستقل .

وتحدث عن العمال وقال "إنكم تعلمون أن ميادئ سياسة الوفد التى أعلنها هى العطف على العمال والعناية بتحسين حالهم وتمكينهم من أن يحيوا حياة لا يجدون فيها عنتا ولا يلقون نصبا ولا يساورهم فى مستقبلهم خوف ولا قلق" .

كما أعلن إنصاف صفار الموظفين الذين ظلوا سنين طويلة يلقون مر الشكوى ولا من سميع ولا من مجيب .

وتحدث عن الديون الأجنبية التى كانت تحرم استقلال البلاد الاقتصادى وترسف فى أغلاله وتخن تحت أثقاله وتحس أن استقلالها تشوبه شائبة وحريتها المالية منقوصة غير كاملة" .

وتحدث كثيرون فى المؤتمر الذى استمر ثلاثة أيام منهم الوزراء كل عن برنامج وزارته .

وكان الزعيم فؤاد سراج الدين ألقى محاضرة عن مشاكل مصر الاجتماعية ووسائل علاجها واقترح العديد من المشروعات التى ستنقلها وزارة الشؤون الاجتماعية التى يرأسها وهى مشروع المراكز الاجتماعية ومشروع إصلاح القرية المصرية ومشروع الوحدات الصحية ومشروع نشر المكتبات ومشروع توزيع أراضى الحكومة على صفار الفلاحين ومشروع تدعيم الجمعيات التعاونية ورفع مستوى الفلاح .

وفى ١٩٤٣/١١/١٥ أصيب الملك فاروق عندما اضطمت سيارته بإحدى سيارات النقل قرب قرية القصاصين فى طريق الإسمايلية ونقل الملك إلى إحدى مستشفيات الجيش البريطانى القريبة ونجا من الحادث .

وفى ١٩٤٣/١١/١٦ أعلن المؤتمر قراراته منها :

يعلن المؤتمر ارتياحه وتأييده التام للحكومة الوفدية التى يرأسها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ويسجل لها ما قامت به وتقوم به من جهود عظيمة موفقة لخير البلاد كما يسجل بالشكر تنفيذها لجميع الوعود والمشروعات التى أعلنت فى المؤتمر الوفدى السابق الذى عقد سنة ١٩٣٥ .



يعلن المؤتمر تأييده للبرنامج الشامل الذي أعدته الحكومة الوفدية لمواجهة المستقبل سواء ما يتعلق بمستقبل البلاد السياسي أو ما يتعلق بوجود الإصلاحات الداخلية التي تواجه بها البلاد حاجاتها ومطالب ما بعد الحرب. ويعتمد كل الاعتماد على تنفيذ الحكومة الوفدية لذلك كله حفاظا على كيان البلاد وبثيقا للجهود التي نقلتها من حال إلى حال حتى يطرء رقيها في جميع المرافق والتواحي .

يعلن المؤتمر عظيم اعتباطه بالسياسة الحكيمة التي ينتهجها صاحب المقام الرفيع ورئيس الحكومة ورئيس الوفد المصري في توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلاد العربية وورجو له التوفيق في أن يصل بها إلى النتائج التي ترضى العالم العربي وترد له مكانته .

وفي نوفمبر ١٩٤٣ أعلنت الوزارة الوفدية انضمامها إلى مبادئ ميثاق الأطلنطى وكان روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد أذاع على العالم تصريحها في ١٩٤٠/٧/٥ بشأن حريات البشر الأساسية جاء فيه "نأمل أن يطلع علينا المستقبل الذي تعمل على إعداده في الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الأساسية وأول هذه الحريات : حرية القول والرأى .

والثانية الحرية التي تجعل في استطاعة كل إنسان أن يعبد الله وفق معتقده .

والثالثة الحرية التي يحصل عليها الإنسان بالتحرد من نير اليأس والعوز .

والرابعة الحرية التي تنتج عن التحرد من الخوف .

وليسست هذه الحريات أحلاما بعيدة المنال يتطلب تحقيقها أجيالا طويلة ولكنها مبادئ حقيقية ملموسة يجب على جيلنا الحاضر أن ينشرها في العالم أجمع .

ويعد ذلك صدر ميثاق الأطلنطى في ١٩٤١/٨/١٤ وهو وثيقة أعلنها الرئيس روزفلت وتشمرشل رئيس وزراء بريطانيا على بارجة حربية وسط المحيط الأطلنطى جاء فيها :

أولا : أن بلديهما لايسعيان إلى أى توسع إقليمى أو غيره .

ثانيا : أنهما يريدان ألا يقع أى تبدل إقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن

ثالثا : أنهما يحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تنير شئونها وأنهما يرغبان فى أن تسترد الأمم المتحدة التى غلبت على أمرها حقوقها وحكوماتها الحرة .

رابعا - أنهما سيحاولان مع احترام التزاماتهما القائمة الآن منح جميع الدول صغيرة كانت أو كبيرة ظافرة أو مقهورة حق الوصول إلى اتفاقيات تجارية متساوية والحصول على مواد العالم الأولى التى تحتاج إليها لرفائها الاقتصادى .

خامسا : أنهما يرغبان من الوجهة الاقتصادية فى الحصول على التعاون التام بين جميع الأمم لتأمين أحوال أوفق للعمل وضمن التوازن الاقتصادى والسلامة الوطنية .

سادسا : أنهما يأمعلان بعد سحق الاستبداد النازى أن تتوطد دعائم السلم الذى يتيح لجميع الأمم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها وتمكين الناس فى جميع أنحاء المعمورة من العيش فى مآمن من الشقاء والخوف .

سابعا : إن مثل هذا السلم يجب أن يمنح جميع الرجال حق مباشرة التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية .

ثامنا : أنهما يعتقدان أنه يجب على جميع أمم العالم - لأسباب مادية وأدبية - أن تعدل عن استخدام سلاح القوة وما دام لايمكن المحافظة على أى سلم فى المستقبل إذا ظلت الأمم التى تهدد أو يمكنها أن تهدد جيرانها بالاعتداء بأن تستخدم الأسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريدان أن تجريد هذه الأمم من السلاح أمر جوهري إلى أن يتم وضع نظام دائم واسع النطاق للطمئينة العامة وهما فى الوقت نفسه يشجعان جميع التدابير العملية الأخرى المؤدية إلى تخفيف أعباء التسليح عن عائق الشعوب المحبة للسلم .

وفى ديسمبر ١٩٤١ دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) .

ورحبت بريطانيا والولايات المتحدة بانضمام مصر إلى ميثاق الأطلسى .

وكان قانون النقابات يسمح بإنشاء اتحادات للنقابات فى المحافظات تحت اسم

روابط النقابات .

وتولى محمد حسنين عضو النواب الوفدى عن دائرة بولاق إنشاء رابطة نقابات  
عمال القاهرة .

وتكونت لجنة من العمال لتشكيل الرابطة ووضع لائحة النظام الأساسى لها ونصت  
على أغراض الرابطة بأنها تنحصر فى توجيه النقابات التوجيه الصحيح حتى تنمو الحركة  
العمالية وتنهض، وإيجاد صلة تعاون بين النقابات بعضها مع بعض والدفاع عن المصالح  
المشتركة للنقابات بجميع الطرق المشروعة وتنشيط الروح الرياضية والثقافية للنقابات  
والقيام ببحث شكاوى النقابات ورفعها للجهات المختصة .

وفى يوم ١٤/٥/١٩٤٤ التقى ممثلو ٧٥ نقابة عمالية برئاسة محمد حسنين لانتخاب  
الزعيم فؤاد سراج الدين رئيسا شرقيا للرابطة .



الأستاذ عبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية وقت إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦  
معتقلا بملابس السجن فى ليغان طره بعد ثورة يوليو

وحدثت اجتماعات مماثلة في الإسكندرية برئاسة علي الحلواني بحضور ٨٣ نقابة تمثل مختلف الصنف والصناعات في جبهة (رابطة) تقرر بعدها بالإجماع :

١ - انتخاب الزعيم فؤاد سراج الدين رئيسا شرفيا دائما للجبهة لما يبدية من حب وتأييد دائم للعمال في مصر عامة وفي الإسكندرية خاصة .

٢ - شكر صديق العمال الزعيم الأمين صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري صاحب العهد الزاهي للعمال وحضرات أصحاب المعالي وزراء الشعب العاملين على نهضة العمال والانتصار لحقوقهم .

٣ - اجتماع الجبهة بفناء وزارة الشؤون الاجتماعية بالقاهرة صباح يوم ١٩٤٤/٥/٢١ لتقديم الشكر الخاص لمعالي فؤاد سراج الدين على تفضله بقبول هذه الرئاسة .

وفي ١٩٤٤/٥/٢١ اجتمع الآلاف من عمال القاهرة والإسكندرية ومعهم ممثلو نقابات الأقاليم مع كل نقابة علمها الخاص بصورة كبيرة للزعيم فؤاد سراج الدين مكتوبا عليها بالخط العريض "فؤاد سراج الدين زعيم العمال" وألقى في هذا المؤتمر محمد حسنين وعلى الطواني كلمة باسم عمال القاهرة والإسكندرية وحيوا فيها الوفد وأشادوا بالزعيم فؤاد سراج الدين والزعيم مصطفى النحاس كما خطب الزعيم فؤاد سراج الدين خطابا دعا العمال إلى التضامن والوحدة .

وكان هذا الاجتماع أبلغ تعبير عن حب العمال وتقديرهم للوفد وزعيم مصطفى النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين .

وانتشرت ظاهرة تأسيس روابط نقابات العمال في المحافظات ومنها بور سعيد والبحيرة والشرقية والمنيا وصلت على اختيار الزعيم فؤاد سراج الدين رئيسا شرفيا لها .

كما عقدت نقابة ترام القاهرة مؤتمرا في حديقة الأزليكية للاحتفال بالزعيم فؤاد سراج الدين .

وارتدى الزعيم فؤاد سراج الدين بدلة العمال الزرقاء وكانت هدية من العمال بمناسبة اختياره زعيما لهم.

وشهدت نقابات العمال في الفترة من سنة ١٩٤٢ أشكالا متعددة من التنظيم النقابي واكتسب العمال إحساسا بالقوة في عهد وزارة الزعيم مصطفى النحاس ورئاسة الزعيم فؤاد سراج الدين لهم .

وكانت فكرة الوحدة العربية في ذلك الوقت أمل الشعوب العربية لتكون يداً واحدة وقوة واحدة فعمل على تحقيقها رائد الوحدة العربية الزعيم مصطفى النحاس .

وفي يونيو سنة ١٩٤٣ زار الزعيم مصطفى النحاس فلسطين لمدة أسبوع قابل خلاله عددا كبيرا من القيادات الوطنية في فلسطين وسوريا فكانت هذه الزيارة دراسة على الطبيعة قبل قيام الزعيم مصطفى النحاس بمشاورات الوحدة الرسمية وتدعيما للروح العربية والوطنية للفلسطينيين في مواجهة الأخطار الصهيونية التي تتزايد في بلادهم وكانت أيضا تحذيرا للدول المؤيدة للصهيونية لإعلان اهتمام العرب الأول بقضية فلسطين والسعي لحلها عربيا في نطاق الشعوب العربية . وبدأت عملية التقارب العربي في شكل مشاورات أجراها الزعيم مصطفى النحاس مع الدول العربية .

وأمكن الزعيم مصطفى النحاس تحطيم مناورات نوري السعيد رئيس وزراء العراق وكان معروفا بعمالاته الإنجليز بشأن تحقيق مشروع الهلال الخصيب الذي يضم أقطار العراق وسوريا ولبنان والأردن تحت قيادة العراق، وأصدر بشأنه الكتاب الأزرق الذي نص صراحة على إبعاد مصر عن قيادة العالم العربي بحجة أن مجال نشاطها يتجه إلى السودان في الجنوب وإبعاد المملكة العربية السعودية بحجة أن مجال نشاطها يتجه نحو اليمن والخليج وفشل نوري السعيد أن يجد تلييلا له على دعوته وانتهى الأمر بعبول العراق عن فكرة الهلال الخصيب وموافقتها على فكرة الجامعة العربية .

واستطاع الزعيم مصطفى النحاس في مشاوراته مع توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن تذليل الصعاب والحد من أطماع الأمير عبد الله في إقامة سوريا الكبرى وتضم شرق الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان تحت قيادة شرق الأردن وعدلت الأردن عن أطماعها .

كما استطاع الزعيم مصطفى النحاس في مشاوراته مع سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا أن يذلل كل العقبات في شأن أطماع سوريا التي كانت تطالب بتحقيق مشروع سوريا الكبرى على أن تكون دمشق عاصمته . وأقنع سوريا بالعبول عن تأييدها للمشروع .

وكان وقوف الزعيم مصطفى النحاس إلى جانب لبنان ضد فرنسا عندما قامت القوات الفرنسية في لبنان في نوفمبر ١٩٤٣ بتصرفات غاشمة فأعلنت الأحكام العرفية وعطلت مجلس النواب واعتقلت رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح ومعظم الوزراء والنواب وعزلت رئيس الجمهورية وعينت عميلها أميل إدّه بدلا منه .

وكان رد فعل الزعيم مصطفى النحاس عنيفا فهدد فرنسا باعتقال الرعايا الفرنسيين في مصر وقطع العلاقات معها .

واجتاحت المظاهرات القاهرة وعددا كبيرا من المدن وانتهت الأزمة في لبنان بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه بفضل يقتله الزعيم مصطفى النحاس .

وأرسل بشارة الخوري رئيس الجمهورية برقية إلى الزعيم مصطفى النحاس يشكره وقال في ختامها ستذكر لبنان لكم وقوفكم إلى جانبه في كفاحه لكرامته واستقلاله ذكرا جميلا مخلدا .

كان هذا الموقف من جانب الزعيم مصطفى النحاس قد دعم الاتجاه العربي الوحدوي في لبنان الذي يتزعمه الرئيس بشارة الخوري ورياض الصالح وخفف النزعة الإقليمية التي كان يتزعمها أميل إدّه بمساعدة فرنسا .

وأمكن الزعيم مصطفى النحاس إزالة مخاوف المسيحيين في لبنان من تحقيق الوحدة العربية.

كما عقد الزعيم مصطفى النحاس عدة جلسات مع الشيخ يوسف سكرتير الملك عبد العزيز آل سعود عاهل السعودية واقنعه بإمكان التعامل مع جمهوريات الدول العربية كسوريا ولبنان .

كذلك حضر مندوب شخصي عن الإمام يحيى إمام اليمن الذي كان يعيش في عزلة تامة ولا يفكر في أي تعاون سياسي بين الدول العربية .

وفي ٢٥ / ٩ / ١٩٤٤ اجتمعت اللجنة التحضيرية للجامعة العربية برئاسة الزعيم مصطفى النحاس وتضم مندوبين عن سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن .

وحضر الجلسة التالية مندوب اليمن بصفته مستمعا كما حضر مندوب السعودية في الجلسة الثالثة .

واقترح الزعيم مصطفى النحاس على اللجنة قبول موسى العلمي ممثل الأحزاب العربية في فلسطين وعضو مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ للاشتراك في أعمال اللجنة وتعت الموافقة على حضوره .

وفي ٧ / ١٠ / ١٩٤٤ وضعت اللجنة بروتوكولا يتضمن المسائل التي تمت الموافقة عليها وأرجأ مندوبيا الملكة العربية السعودية واليمن إيداء رأيهما إلى ما بعد الرجوع إلى الملك عبد العزيز آل سعود عاهل السعودية والإمام يحيى حميد العربي إمام اليمن ووافق

باقى الوفود عليه، ويتضمن تأليف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها ولها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة .

وأذاعت اللجنة التحضيرية بياناً ملحقاً به نص البروتوكول جاء فيه "انتهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام من أعمالها كما بدأتها فى جو رائج من الثقة المتبادلة والأخوة الصادقة والود الصميم والشعور بالمسئولية المشتركة فى هذه الظروف الخطيرة التى يتحول فيها مجرى التاريخ، تحولها بالرغبة الملحة فى جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمنيتها وأمالها .

وقد كان من أعظم نواعى الغبطة والسرور أن ينضم حضرة الأستاذ موسى العلمى العضو الممثل لعرب فلسطين لما يقتضيه هذا القطر العربى الشقيق من الخطورة البالغة والأهمية الكبرى عند العرب أجمع . . .

وقد اتخذت اللجنة بإجماع الوفود السورية والأردنية والعراقية واللبنانية والمصرية الكثير من القرارات الحيوية سواء من الناحية السياسية أو من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها وإشباتاً لاتفاق هذه الوفود على القرارات المذكورة وقع رؤسائها وأعضائها على البروتوكول المرافق لهذا البيان .

واشتمل البروتوكول على النقاط الهامة التى دارت حولها المباحثات والمداولات ومناقشات اللجنة التحضيرية وكان أخطرها القرار الخاص بفلسطين وجاء فيه "

"ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان الدول العربية وأن حقوق العرب لايمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى . كما ترى أن التمهيدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار .

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمنيتهم المشروعة وحسن حقوقهم العادلة وتصرح بإنها ليست أقل ثلثاً من أحد لما أصاب اليهود فى أوروبا من الولايات والالام على يد بعض الدول الأوربية والكتاتورية .

ولكن يجب ألا تخطل بين اليهود وبين الصهبرنية إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم .

"ويحال الاقتراح الخاص بمساعدة الحكومات والشعوب العربية (فى صندوق الأمة

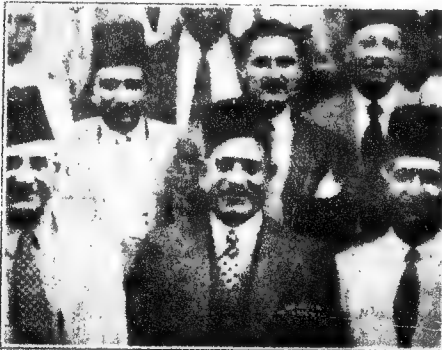
العربية لإنقاذ أراضى العرب في فلسطين) إلى لجنة الشؤون الاقتصادية لبحثه .. وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية .

ونفوض الرئيس مصطفى النحاس في مواصلة مساعيه للإفراج عن الزعيمين جمال الحسيني وأمين التميمي وغيرهما من المبعدين " .

وكان التوقيع على بروتوكول الإسكندرية هو الأساس في إنشاء جامعة الدول العربية ويرجع الفضل في إنشائها إلى جهود الزعيم مصطفى النحاس وحده، وهكذا أعطى الوفد بزعامة مصطفى النحاس لمصر صيغة انتمائها العربي وغرس في الشعب إيمانه بالوحدة العربية وأهميتها .

وفي ١٠/٨/١٩٤٤ أقيمت جميع الوزارات العربية التي وقعت على بروتوكول الجامعة العربية بالإسكندرية وعلى رأسها وزارة الزعيم مصطفى النحاس بسبب ما جاء به عن عرب فلسطين وحقوقهم المشروعة . . .

وأوعز أحمد حسن رئيس الديوان الملكي لجريدة أخبار اليوم لمهاجمة الوفد مستقلة حادث ٤ فبراير ولكن بعد خروج مصطفى أمين من السجن سنة ١٩٧٤ - بعد الحكم عليه في قضية علاقته مع أمريكا - انصف الزعيم مصطفى النحاس ميتا في حادث ٤ فبراير وبغيره بعد أن ظلمه حيا .



الزعيم مصطفى النحاس ورياض الصلح وسعد الله الجابر سنة ١٩٤٤



## الفصل السابع عشر

### النقراشي ومجنبة وكوبري عباس

وفي ٨/١٠/١٩٤٤ كلف الملك فاروق أحمد ماهر رئيس حزب السعديين بتأليف الوزارة وتألفت الوزارة من أحزاب الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطني على النحو التالي: أحمد ماهر للرئاسة والداخلية مكرم عبيد للمالية محمود فهمي النقراشي الخارجية محمود غالب للأشغال حافظ رمضان العدل محمد حسين فيكل للمعارف والشئون الاجتماعية مصطفى عبدالرازق للأوقاف إبراهيم عبدالهادي للصحة أحمد عبدالقادر الزراعة إبراهيم دسوقي أباطة للمواصلات راعب حنا للتجارة والصناعة السيد سليم للدفاع.

وقررت الوزارة تشكيل لجنة تحقيق برئاسة مكرم عبيد وزير المالية تكون مهمتها فحص وتحقيق الوقائع والتصرفات التي تمت في عهد وزارة الوفد وتمس في نظرها نزاهة الحكم ولم تسفر أعمال اللجنة عن شيء مما يؤكد أن الكتاب الأسود كان كله أكاذيب واقتراعات.

كما قررت الوزارة إحالة كل من تعاطف من الموظفين مع الوفد إلى المعاش.

وفي ١٥/١١/١٩٤٤ صدر مرسوم بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة.

وفي ٢٣/١١/١٩٤٤ صدر كادر عمال الحكومة يحسن من أحوالهم وينصف كثيراً منهم . والحقيقة أن هذا الكادر كان قد تم إعداده في عهد الوزارة الوفدية ولكن بمجرد تولية مكرم عبيد وزارة المالية سارع بإصداره ونسبه إلى وزارة أحمد ماهر.

وفي ٩/١٢/١٩٤٤ وجهت نقابة عمال مطبعة مصر الدعوة لعدد من النقابات لعقد اجتماع يدارها لمناقشة كيفية التحرك من أجل تطبيق كادر عمال الحكومة على العمال بالمنشآت الأهلية.

واتخذت نقابة ترام مصر الجديدة ذات الخطوة في سبيل وحدة العمال.

وفى ١٦/١٢/١٩٤٤ عقد اجتماع بدار مطبعة مصر تم فيه وضع خطة التحرك كما تم تشكيل مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الذى تولى مسئولية العمل من أجل تحقيق مطالب العمال.

وتم الاتفاق على وضع مذكرة بمطالب العمال ووقع عليها مندوبو النقابات المشتركة فى الاجتماع .

وبدأ مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية يمارس نشاطه ويوسع علاقاته واتصالاته بالنقابات حتى بلغ عدد النقابات المشتركة به ٢٥ نقابة عام ١٩٤٥ . تضم نقابات عمال النقل والمرافق ونقابات عمال الشركات الصناعية بالإضافة إلى عمال مستخدمى المحال التجارية ومستخدمى دور السينما وكوتسيكا وشركة أراضى الدلتا .

ويبلغ عدد أعضاء النقابات المنضمة للمؤتمر بالقاهرة وحدها ١٥ ألف عامل وتؤيده بالأقاليم سبعون نقابة.

وفى ٨/١/١٩٤٥ أجرى أحمد ماهر الانتخابات لمجلس النواب ورغم امتناع الوفد تدخلت الوزارة فى عدد كبير من الدوائر لإنجاح مرشحيها وأسفرت النتائج عن فوز ١٢٥ نائباً من السعديين، ٧٤ من الأحرار الدستوريين، ٢٩ من الكتلة الوفدية، ٧ من الحزب الوطنى، ٢٩ من المستقلين، والمجموع ٢٦٤ نائباً.

وصدر مرسوم بإبطال تعيين الشيوخ الذين عينوا فى عهد الزعيم مصطفى النحاس.

وفى ١٥/١/١٩٤٥ ألف أحمد ماهر وزارته الثانية وفرض عليه الملك اختيار ٤ وزراء من كل حزب فأحدث تعديلاً فى الوزارة وعين محمد حسين هيكل رئيساً لمجلس الشيوخ وعين بدله عبدالرازق السنهورى للمعارف وحفنى محمود للتجارة بدلاً من راغب حنا الذى عين وزير دولة وعبدالمجيد بدر للشئون الاجتماعية.

وكان قد تقرر فى الاجتماع الذى عقده أقطاب الحلفاء روزفلت وتشيرشل وستالين فى مؤتمر «يالتا» بالقرم فى ٤/٢/١٩٤٥ قصر الاشتراك فى مؤتمر فرنسيسكو لتكوين هيئة الأمم المتحدة الذى سينعقد فى ٢٥/٤/١٩٤٥ على الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على دول المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ . وقابل روزفلت وتشيرشل أثناء مرورهما على مصر الملك فاروق والملك عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة السعودية وهىلا سيلاسى إمبراطور الحبشة وشكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية لتقريب هذه الدول للحلفاء.

وفي ٢٤/٢/١٩٤٥ اجتمع البرلمان ليلقى بيان الوزارة بإعلان مصر دخول الحرب وبعد إعلان البيان أمام مجلس النواب وبينما كان أحمد ماهر في طريقه إلى مجلس الشيوخ أطلق عليه محمود العيسوي الحامي الرصاص فقتله لاعتراضه على دخول مصر الحرب.

وفي ٢٤/٢/١٩٤٥ أيضا ألق محمود فهمي النقراشي الوزارة من أعضاء وزارة أحمد ماهر كما تولى رئاسة حزب السعيين.

وفي ٢٦/٢/١٩٤٥ أعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان وكانت إيطاليا قد استسلمت.

وفي ٢٢/٢/١٩٤٥ اجتمعت وفود الدول العربية في القاهرة وتم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية الذي أعلن بوتوكوله في ٧/١٠/١٩٤٤ في عهد الزعيم مصطفى النحاس.

وفي ٩/٦/١٩٤٥ قررت الوزارة إنهاء الرقابة على الصحف.

وفي ٢٦/٦/١٩٤٥ عقد ميثاق الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو واشتركت في توقيعها ٢٢ دولة.

وفي ٤/١٠/١٩٤٥ أُلغيت الأحكام العرفية.

وفي نوفمبر ١٩٤٥ استقال حافظ رمضان من وزارة العدل .

وفي فبراير ١٩٤٥ استقال مكرم عبيد والسيد سليم وطه السباعي واختفى حزب الكتلة الوفدية بعد ذلك.

وفي عام ١٩٤٥ أعلن الاتحاد العالمي لتقنيات العمال عن انعقاد مؤتمره التأسيسي الأول اشتركت فيه قيادات عمالية من مصر رغم معارضة النقراشي لسفرها .

وأصدر المؤتمر العالمي للتقنيات ضمن قراراته قراراً يندد بالاحتلال البريطاني لمصر.

وفي ٢٠/١٢/١٩٤٥ سلم سفير مصر في لندن مذكرة من محمود فهمي النقراشي باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية طلب فيها الدخول في مفاوضات بين البلدين لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦

وفي ١٩٤٥/١٢/٢٦ ردت الحكومة البريطانية بمذكرة تبين فيها سوء نية الإنجليز نحو مصر وإصرارهم على إبقاء مبادئ معاهدة ١٩٣٦ وأنها أساس العلاقات بين البلدين واعتبرت مصر من بين مجموعة الأمم البريطانية أثناء الحرب.

واشتد سخط الشعب على مذكرتي النقراشي والحكومة البريطانية.

وبدأت الإضرابات وقامت المظاهرات واحتجت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة وكانت لجنة وفدية تقريبا كما احتج اتحاد خريجي الجامعة وعقد مؤتمر جامعي يوم ١٩٤٦/٢/٩ وتجمع الآلاف من الطلاب وتحركت مظاهرة نحو قصر عابدين تهتف بالجلء والحرية والاستقلال.

ويلفت المظاهرات كوبري عباس وفتح البوليس كوبري عباس عليهم وحاصرهم البوليس تحت قيادة ضابط إنجليزي من الجانبين وأنهالوا على الطلبة بالضرب بالعصى الغليظة في قسوة بالغة وأطلقت قوات البوليس النار عليهم حتى اضطر بعضهم إلى إلقاء أنفسهم في النيل وكانت مذبة كوبري عباس وأسفرت المذبحة عن إصابة ٨٤ من الطلبة إصابات بالغة ولم يعرف عدد القتلى، وهبت المظاهرات احتجاجا على المذبحة في الإسكندرية والزقازيق والمنصورة والسنبلاوين تصدى لها البوليس وقتل ثلاثة من الإسكندرية وثلاثة من الزقازيق وواحد من المنصورة.

وقامت معركة بين البوليس والطلبة في قصر العيني استمرت يوما بأكمله.

كما شهد عام ١٩٤٦ هزاعا مريرا من جانب العمال مع أصحاب الأعمال وتكررت حوادث الإضرابات في شببرا الخيمة والإسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها وقوبلت إضرابات العمال بحملات قمع شرسة من جانب محمود فهمي النقراشي.

وفي إضراب عمال شببرا الخيمة الذي استمر من ٢ يناير إلى ٢٢ يناير ١٩٤٦ قام محمود فهمي النقراشي بمحاصرة المنطقة بقوات ضخمة من البوليس وتمكنت من قمع الإضرابات واعتقال زعماء العمال وحل نقابة عمال النسيج بشبرا الخيمة.

وشكل الملك فاروق الحرس الحديدي ضم عددا من ضباط الجيش والحرس الملكي وغيرهم منهم أنور السادات ومصطفى كامل صدقي ويوسف رشاد وهو من كبار المسؤولين فيه وكانوا يتأمرهم بأوامر الملك لاغتيال خصومه وعلى رأسهم الزعيم مصطفى النحاس.

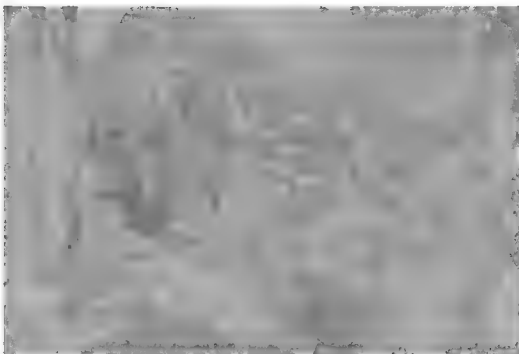
واغتيل أمين عثمان في ١٩٤٦/١/٥ برصاصات أطلقها عليه حسين توفيق .  
 بل كان الحرس الحديدي وراء قتل عزيز فهمي المحامي الوفدي وأحد المدافعين عن  
 الحريات وهو في طريقه لحضور إحدى قضاياه .  
 وفي عام ١٩٤٦ جرت المحاولة الرابعة بمعرفة الحرس الحديدي هذه المرة لاغتيال  
 الزعيم مصطفى النحاس أثناء توجهه إلى النادي السعدي وكان يرفقته الزعيم فؤاد سراج  
 الدين عندما أقيمت قنبلة على السيارة ونجا منها برعاية الله .  
 وعندما التقى أنور السادات بالزعيم فؤاد سراج الدين سنة ١٩٥٦ بعد خروج  
 الزعيم من السجن قال له «أنا كنت على وشك اغتيال النحاس باشا ولكنك أنت الذي أنقذته  
 من يدي»

فاستغرب الزعيم فؤاد سراج الدين وسأل السادات عن هذه القصة .  
 فقال السادات إنتى ترصدت للنحاس فى شارع قصر العيني بالقرب من النادي  
 السعدي فإذا بالسيارة التى يستقلها تقترب منى وفى الوقت ذاته كان الترام القادم من  
 ناحية مستشفى قصر العيني يقترب منى بسرعة فائقة جعلتني أعتقد تماما أن الصيد  
 وشيك الوقوع وأن السيارة ستقف حتما حتى يمر الترام إذ كان لا يبعد عنها أكثر من ثلاثة  
 أمتار فى تلك اللحظة .

فإذا بى أجد سائق السيارة يواصل ارتفاعه بسرعة مذهلة وكاد يصطدم بالتزام  
 أفلت منى وأفلت الصيد أيضا ولكنى أقيمت القنبلة ولم تصب النحاس رغم أنها أهدئت ثلثا  
 بالسيارة، وقد علمت فيما بعد أن تلك كانت تعليماتك للسائق بالاقف عند أى إشارة مرور  
 مهما حدث . وهكذا نجا النحاس بفضل تعليماتك . ونسى أن يقول بفضل عناية الله تعالت  
 قدرته .

وعلى أثر هذا الحادث قررت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة تشكيل مجموعة لحراسة  
 الزعيم مصطفى النحاس فتطوع لذلك محمود سيف النصر وإبراهيم حسين وأحمد طرباي  
 ومحمد أبو الفتوح مستخدمين سيارة والد الأخير حسن أبو الفتوح وكان عضوا بمجلس  
 الشيوخ يتمتع بالحصانة البرلمانية، وكانت تسير مسلحة خلف سيارة الزعيم مصطفى  
 النحاس لحمايته بصفة دائمة ولم تتوقف الحراسة إلا بعد اعتقال أغلب أفراد المجموعة عام  
 ١٩٤٨ .

وفي ١٩٤٦/٢/١٥ استقال محمود فهمي النقراشي بسبب منجبة كوبري عباس  
 وغيرها من المذابح .



الشعب يستقبل الزعيم مصطفى النحاس سنة ١٩٥١ بفرجة كبرى بإحدى محطات سكة حديد الوجه البحري  
بعد إلفائه معاهدة سنة ١٩٣٦



الجنائز الصامتة على أرواح شهداء معارك قتال السويس في ١٤ / ١١ / ٥١ اشترك فيها الزعيم مصطفى  
النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج والوزراء وقياساء الهيئات والنقابات وجميع  
طوائف الشعب تحية للشهداء وكانت دعوة لمزيد من التضحية والفداء

## الفصل الثامن عشر

### معاهدة صدقي - بيفر

وفي ١٧/٧/١٩٤٦ عهد الملك فاروق إلى إسماعيل صدقي تأليف وزارته الثانية وفي البداية لم يشترك فيها السعديون وكانت على النحو التالي:

إسماعيل صدقي للرئاسة والداخلية والمالية وأحمد لطفى السيد وزير دولة يتولى الخارجية وسابا حبشى للتجارة والصناعة والتموين وعبد القوي أحمد للأشغال وعبد الجليل أبو سمرة للشئون الاجتماعية وإبراهيم بسوقى أباظة للأوقاف حفى محمود للمواصلات وأحمد عطية للحربية ومحمد كامل مرسى للعدل ومحمد حسن العشماوى المعارف وحسن عثمان للزراعة وسليمان عزمى للصحة.

وسلك إسماعيل صدقي أسلوباً ناعماً في البداية واستعان بالإخوان المسلمين لمساندته وزارهم في مقرهم وأخذوا يريدون ويزوجون بين أوساط الطلبة والعمال ويقاى فئات الشعب أن إسماعيل صدقي تاب بعدما شاب . وظن إسماعيل صدقي بدهائه أن محاربة الوفد بتسليط الإخوان المسلمين عليهم ستنتج وكان من نتيجة هذه السياسة أن قامت اشتباكات ومعارك في الجامعة وفي غيرها بين الوفد والإخوان كان النصر فيها دائماً للوفديين وخسر الإخوان المسلمون كثيراً لمساندتهم إسماعيل صدقي وتاريخه الأسود معروف من إلغاء الدستور والاعتداء على حقوق الشعب وتزييف الانتخابات وقسرب الحريات وتشريد العمال.. إلخ، حتى سمي جلاّد الشعب فاستمرت المظاهرات في مختلف البلاد تهتف ضده.

وتكونت في مدرج كلية الطب بالقاهرة «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» من ممثلين لطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا ولنقابات العمال وكان أغلب قيادات الطلبة من الوفديين وعلى رأسهم مصطفى موسى رئيس اللجنة التنفيذية العليا للطلبة التي انبثقت منها الطليعة الوفدية بعد ذلك وعبد المحسن حموده الذي كان نائباً للرئيس وسيد بكار وكان سكرتيراً عاماً للجنة ويناومو العمل التنظيمي والسياسي فيها وأحمد عبد الجواد وهب وكان مراقباً عاماً وأحمد بدر الدين وأحمد كمال عبد الرازق وأمين الكاشف وأحمد طرباى وأمين بهنس ومنيب الجعلى وأمين بسيونى وعادل الضيع وحسن صدقي ومثير شنب وحسن

الاسوانى وعبد اللطيف زاهر وأحمد البلقينى ومحمد عبد المحسن ومهدى الشربينى ورفيق عبده ورجائى عبد الملك وصقوان رضوان وكمال زكى وأحمد عبده حسنين وغيرهم كثيرون وكان من قيادات الطلبة الوفديين أيضاً يس سراج الدين وحافظ شيبا وعبدالرازق سرحان وعصمت علام وعبدالله عطا وجمال عتتر.

أما قيادات العمال فكانت تضم عمالا وفديين منهم زكريا البطاط وطفى المحرصاوى وقيادات نقابة عمال ترام القاهرة وغيرهم ولكن الغالبية كانت من العمال اليساريين .

وأصدرت اللجنة الوطنية قرارا بأن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه.

وفى يوم ٢١/٢/١٩٤٦ تم الإضراب العام من جميع الطوائف وتعطلت وسائل النقل وأغلقت المحلات التجارية والمصانع والجامعات والمعاهد والمدارس فى كل مكان . وشكلت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ٤ مجموعات لقيادة المظاهرات قامت واحدة من شارع الجيزة أشرف عليها أمين بهنسى وأحمد طرباى والثانية من السيدة زينب أشرف عليها أمين بسيونى والثالثة من الأزهر أشرف عليها الشيخ صقر والرابعة من شبرا أشرف عليها عادل الضبع وحسن صنفى وتجمعت مع مظاهرات العمال القائمة من شبرا الخيمة فى مظاهرة كبيرة تضم أكثر من ٥٠ ألف مواطن تهتف بالجلاد انتظم فيها جموع الشباب من الطلبة والعمال وأخذت تطوف بشوارع القاهرة وكاد اليوم يمر بسلام لولا ماوقع من اعتداءات من جانب الإنجليز فلم يك المتظاهرون يصلون إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير) حتى تصدت لهم ٤ سيارات بريطانية مسلحة اقتحمت المتظاهرين وأزهدت الكثير من الأرواح وأصابت عددا كبيرا بجروح بالغة (٢٣ قتيلا، ١٢١ جريحا) فاستولت الجماهير على السيارات البريطانية وأشعلوا فيها النار وأطلق جنود الاحتلال الرصاص على المتظاهرين من معسكرهم فأشعل المتظاهرون النار فى الحواجز الخشبية التى كان يحتوى وراءها جنود الاحتلال.

كما اقتحم المتظاهرون العمارات التى كان يطلق منها جنود الاحتلال الرصاص كما خرج الطلبة والعمال فى مظاهرات كبيرة تهتف بالجلاد فى الإسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية وسمندود والحلة الكبرى وطنطا وبكرنس والزقازيق ومنيا القمح وزفتى وقويسنا والسنبلاوين.



وفي مساء ٢١/٢/١٩٤٦ منع إسماعيل صدقي المظاهرات منعاً باتاً.

كما استصدر مرسومًا بتعديل قانون العقوبات لمواجهة إضرابات المواطنين والتحريض عليها وإضافة مادة جديدة باسم مكافحة الشيوعية.

وخرج إسماعيل صدقي على الشعب ليقول:

«إن المظاهرات السلمية التي قامت صباح اليوم قد تحولت بفعل الأيدي التي لم تعد خافية وأندس عناصر من الدهماء في صفوف الطلبة الأبرياء كل هذا حولها إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر».

إن المظاهرات السلمية البريئة التي كان عمادها الطلبة الأبرياء انقلبت مع الأسف الشديد إلى مظاهرات اختفى منها عنصر الطلبة والمتعلمين».

واستتكرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ببيان إسماعيل صدقي لتفرقة بين طبقات الشعب ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء وطالبت بسحب الموقوفين الإنجليز من البوليس المصري وإعلان الحداد العام.

وتوقفت جلسات مجلس النواب ومجلس الشيوخ يوم ٢٥/٢/١٩٤٦ حداداً على الضحايا.

وفي فبراير ١٩٤٦ نقل الأورد كيلرن (مايلز لاميسون) ومن بدله السير رونالد كامبل وتقدم إلى مصر وفد من السودان باسم مؤتمر الخريجين برئاسة إسماعيل الأزهرى رئيس حزب الاتحاد بعد ذلك ليعلن باسم الشعب السوداني وحدة مصر والسودان (وحدة وادى النيل)

كما اجتمعت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وأصدرت القرارات الآتية:

إقامة صلاة الغائب يوم الحداد العام.

مطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فوراً عن المدن الكبرى.

إصدار تصريح واضح أن يكون أساس المفاوضات هو تحديد يوم الجلاء التام عن وادى النيل.

تستتكر اللجنة الحظر الذى أقامته الحكومة على الصحافة لعدم نشر أنباء الحركة الوطنية وطلبت اللجنة الوطنية من المسؤولين المصريين أن يطنوا أنهم لن يقبلوا الحكم أو

المفاوضة إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالموافقة على الجلاء عن وادي النيل فإذا  
رأى نيت هذا المطلب العادل فيجب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدولي فوراً كما  
طلبت الحكومة بإعلان هذا المطلب لدى الإنجليز .

ورغم الاضطهاد الذي تعرضت له اللجنة الوطنية من جانب إسماعيل صدقي ورغم  
التضييق على اجتماعاتها فإنها استمرت تزول نشاطها وكانت تجتمع في منازل الوفديين  
(حسن أبو الفتوح ويوسف الجندي) وحدثت يوم ٤ مارس حدادا وطنياً على شهداء ٢١  
فبراير ١٩٤٦ .

وأسرع إسماعيل صدقي إلى مقابلة أعضاء اللجنة الوطنية ومهدم بنزول القوات  
المسلحة البريطانية لضرب المتظاهرين وتمسك مندوبو لجنة الوطنية بموقفهم .

وجرت محاولة من جانب الإخوان المسلمين ومصر الفتاة لتكوين لجنة منافسة باسم  
اللجنة القومية ولكنها باءت بالفشل .

وفي ١٩٤٦/٣/٤ احتجبت الصحف وأغلقت المتاجر والمحال العامة وأُضريت المدارس  
والمعاهد والجامعات والمصانع في جميع أنحاء البلاد واستجاب الشعب المصري بأكمله  
للإضراب .

وكاد اليوم أن يمر بسلام لولا ما حدث في الإسكندرية عندما سارت مظاهرة سلمية  
من الطلبة والعمال في شوارع الإسكندرية فشل البوليس في تفريقها وشاهدت المظاهرة  
العلم البريطاني مرفوعاً على أحد الفنادق مما كان يشكل تحدياً للشعور الوطني .

وأنزل المتظاهرون العلم رغم رصاص البوليس وقاموا بتمزيقه وفوجئ المتظاهرون  
أثناء سيرهم في شارع سعيد الأول بعبارات نارية تطلق من نوافذ المنزل رقم ١٤ وكان  
يقطنه بعض جنود الاحتلال .

وغضبت جموع المتظاهرين وأقتحمت المنزل إلا أن البوليس حال بينه بالرصاصة  
كما هاجمت كشك البوليس الحربي البريطاني وأحرقته وقتلت العساكر البريطانية فيه وبلغ  
عدد القتلى ٢٨ والجرحى ٣٤٢ .

وقام الطلبة والعمال السودانيون في الخرطوم وأم درمان بمظاهرات قوية في  
١٩٤٦/٣/١٣ تضامناً مع شعب مصر في كفاحه ضد الاحتلال .

ولم تعمر اللجنة الوطنية للطلبة والعمال إلا بضعة أشهر وكان نشاطها مقصورا على المدرس وفي صفوف الطلبة والعمال ولم تكن تستطيع أكثر من ذلك بسبب انقسامها ورغم أنها كانت تضم القوى الوطنية وعلى رأسها الوفديون وخاصة من الطلبة إلا أن التنظيمات اليسارية كانت تريد الأفراد بالقيادة فيها وهي ذاتها منقسمة على نفسها وتجاهلت القيادة الحقيقية للشعب في ذلك الوقت وهي الوفد قائد النضال وأرادت أن تنفرد بالعمل الوطني وكان هذا مستحيلا

لهذا كانت الانقسامات سمة هذه الفترة سواء داخل التنظيمات اليسارية أو داخل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ذاتها ولعب لوب اليسار الصهيوني الذي كان متغلغلا في تنظيمات اليساريين دورا كبيرا في زيادة حدة هذه الانقسامات

إن تيارات اليمين واليسار في مصر من غير الأحزاب تحتاج إلى دراسة خاصة ومستقلة

فاليمين الذي كان يمثل جماعة الإخوان برئاسة حسن البنا وجماعة مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين كان يتمتع بتأييد أحزاب الأقلية والقصر، وكانت الجماعتان تساندان الملك وأحزاب الأقلية في الصراع ضد الوفد وفي عوائدهم على الدستور والحريات ورغم ذلك لم تسلم الجماعتان من الاعتقالات من أحزاب الأقلية بل واغتيل حسن البنا منها عندما خشيته من ازدياد قوته . وكان الوفد هو حامى الحريات والشعب والذي يفرج عن المعتقلين من الإخوان المسلمين وأعضاء مصر الفتاة بمجرد تواليه الحكم وهي حقيقة يعترف بها الجميع.

أما اليسار فظل دائما يحتفى تحت مظلة الوفد ويتحرك داخل قواعده محتفيا بالحريات في عهد وزاراته.

ومن هنا بدأت الطليعة الوفدية تأخذ طابعا تقديميا مع المحافظة على الطابع الوفدي الأصلي. ومع ذلك لم يسلم الوفد من هجوم اليسار عليه والحقيقة أن الوفد كان لصدوق معبر عن الطبقات الفقيرة وكان يدعو إلى العدالة الاجتماعية وتحقيقها بالطرق الدستورية وهو ما تسعى إليه الأحزاب الاشتراكية في العالم حاليا وربما كان هذا سبب الهجوم عليه

وفي ١٩٤٨/٧/٤ خطب الزعيم مصطفى النحاس في مدينة الإسكندرية وقال

«لقد حاول رجال العهد الحاضر أن يتخذوا من محاربة الشيوعية درعاً لمحاربة الوفد

وهم يعلمون كما تعلم الأمة جميعا أن الوفد بعيد عنها كل البعد بل ويحاربها، ففى الوفد أغنياء ونوثرات واسعة أكثر من غيرهم ويعرقون الحقوق وما عليهم من الواجبات وينادون كما تنادى الأمة باشتراكية عادلة وضمنا أسسها أيام حكمتا وسرنا شوطا بعيدا لأننا رجال مبادئ ندافع عن العدالة الاجتماعية ولا يمكن أن يستأثر أحد بحق ينكره على الآخر.

وفى ٣٠/٧/١٩٤٨ ألقى الزعيم فؤاد سراج الدين خطابا فى القليوبية جاء فيه:

«إن من حق الطبقات الفقيرة أن تحيا حياة تليق بمستوى الإنسان لا هذه التى تساق فيها كالأنعام فإن كانوا يحسبون أن هذه هى الشيوعية فنحن نرحب بهذه التهمة.. إن الوفد أيها السادة هيئة شعبية ديمقراطية يدين بالاشتراكية بمعناها الصحيح».

وفى ٧/٢/١٩٤٦ صدر مرسوم يتألف الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة برئاسة إسماعيل صدقى، وتضم محمد شريف صبرى وعلى طاهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح عيسى وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وإبراهيم عبد الهادى.

وعينت الحكومة البريطانية وفدا رسميا برئاسة اللورد ستانجيت وزير الطيران ومن أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا فى مصر، وبعض قواد الجيش البريطانى وجاء الوفد إلى مصر فى أبريل ١٩٤٦ وتم جلاء الإنجليز عن القلعة وتوقفت المفاوضات بعد ذلك.

وفى عهد إسماعيل صدقى تحول مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى مؤتمر نقابات عمال مصر وجرى محاولات لتوحيد الحركة العمالية فتم تشكيل لجنة تمهيدية من المؤتمر واللجنة التحضيرية قامت بالاتصال بعدد كبير من النقابات ووسعت نشاطها لإعداد تنظيم موحد للحركة العمالية هو «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» وقام المؤتمر بإعداد مذكرة تتضمن مطالب العمال أرسلها لإسماعيل صدقى فى ١٠/٥/١٩٤٦ وحدد مهلة شهر لتتفنيها وبعده يشرع المؤتمر فى تنظيم إضراب عام للعمال.

وكانت من مطالب العمال تحقيق الجلاء التام عن وادى النيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا . وتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع العمال . ومكافحة البطالة ووضع قانون شامل للتأمين الاجتماعى والإقراج عن العمال المقيوض عليهم.

وتم طبع المذكرة وتوزيعها على جميع النقابات لتقوم بدورها بإرسالها إلى إسماعيل

صدقى.

وتقرر تنفيذ الإضراب يوم ١٩٤٦/٦/٢٥ إذا لم تتحقق المطالب.

وفى يوم ١٩٤٦/٦/٢٠ استطاع إسماعيل صدقى شق الصف العالى بإبعاد عمال النقل بقبولهم تشكيل لجنة وزارية عليا من أصحاب الأعمال والعمال ومتنوبين من الحكومة للنظر فى أمورهم. وعجز المؤتمر عن تنفيذ الإضراب فى موعده.

وكانت نهاية المؤتمر عندما ألقى إسماعيل صدقى القبض على زعمائه والبارزين من النقابيين ضمن موجة الاعتقالات التى قام بها فى قضية الشيوعية الكبرى.

فى ١٩٤٦/٧/١ ضرب إسماعيل صدقى خريته فاعتقل فى هذه الليلة المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين والعمال على رأسهم كبار الصحفيين الوفديين وقيادات الطلبة الوفديين منهم الدكتور محمد مندور ومصطفى موسى وعبدالحسن حمودة وأحمد عبد الجواد وهبة وأمين الكاشف وأحمد كمال عبدالرازق ووجيه راضى وسيد بكار وأحمد بدر الدين وأحمد طرباى وغيرهم كثيرون.

وعطل جريدة الوفد المصرى نهائيا من الصدور كما عطل عددا من الصحف وأغلق عددا من الأندية الثقافية.

وفى ١٩٤٦/٧/١ أيضاً أصدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية وبور العلاج ومنع تشغيل المستخدمين والعمال مدة تزيد على ٩ ساعات لايدخل فيها فترات الراحة كما نظم الراحة اليومية والأسبوعية والعلق الليلي والأسبوعى وتشغيل العمال ساعات عمل إضافية على أن يتقاضى العامل ٢٥ ٪ زيادة فى الأجر عن كل ساعة زيادة عمل بحيث لا يتعدى عدد الساعات التى يعمل فيها العامل عن ١١ ساعة.

وشهدت الإسكندرية سلسلة من الإضرابات كان أقواها إضراب شركة الغزل الأهلية بكرموز الذى استمر من ١٩٤٦/٦/٥ حتى ١٩٤٦/٧/٣ احتل العمال فيه المصانع واصطدموا بالبوليس، واعتقل عدد كبير من قادة العمال وفصل المئات منهم وصفيت نقاباتهم وفرضت نقابة موالية لأصحاب الشركة.

وفى ٦ يوليو ١٩٤٦ أضرب سائقو السيارات والتاكس والأتوبيس للمطالبة بتعديل لائحة المرور ولائحة القومسيون الطبى.

كما أضرب عمال الترام والأمينيوس وقادت نقابة عمال ترام القاهرة إضرابا شل القاهرة.

وفى ١٩٤٦/٨/٧ صدر قانون إنشاء مجلس الدولة الذى يضم محكمة القضاء الإدارى  
وتقسم الفتوى والتشريع.

وشهدت المحلة الكبرى إضرابين فى أواخر ١٩٤٦ من أجل زيادة أجور العمال  
وتحسين أحوالهم وحوصرت المحلة الكبرى وقدم العمال للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن وفصل  
وشرّد عند كبير من قدامى العمال.

وفى ١٩٤٦/١٠/١٧ سافر إسماعيل صدقى وإبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية إلى  
لندن للتباحث مع بيفن وزير الخارجية البريطانية ووضع من خلال مراحل المفاوضات إصرار  
الجانب البريطانى على اتخاذ مصر قاعدة حرية لبريطانيا.

ومع ذلك توصل الطرفان إلى مشروع معاهدة يوم ١٩٤٦/١٠/٢٥ وقّعها الطرفان  
بالحروف الأولى من أسمائهم وافق فيها صدقى على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع من  
السلطات العسكرية المختصة للدولتين وإذ كان سميت بمعاهدة صدقى - بيفن بمعاهدة الدفاع  
المشترك.

وفى ١٩٤٦/١٠/٢٦ زعم إسماعيل صدقى فى تصريح له لندوب رويتر أنه نجح فى  
تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى التى قد تقررت بصفة نهائية.  
وقبول هذا التصريح بالاحتجاج عليه من الدوائر الاستعمارية بلندن وأدلى إلتى رئيس  
الوزراء بتصريح أنه لا يفكر فى إخال أى تغيير على الوضع فى السودان.

ورفض المشروع سبعة من أعضاء الوفد الرسمى وهم شريف صبرى وعلى ماهر  
وعبد الفتاح يهى وحسن سرى وعلى الشمسى وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد وأصدروا  
بياناً بذلك بسبب احتجاج الشعب عليه واشتعال الإضرابات والمظاهرات ضده .

واستصدر إسماعيل صدقى فى ١٩٤٦/١١/٢٦ مرسوماً بحل الوفد الرسمى.

ويقول الأستاذ صلاح شاهد فى كتابه ذكرياتى فى عهدين . « لما اشتدت المظاهرات  
الشعبية ضد معاهدة صدقى - بيفن طلب إسماعيل صدقى من المرشد العام إن يركب  
سيارة سليم زكى الحكمدار المكشوفة ليعمل على تهدئة الجماهير. واستجاب المرشد العام  
لطلب إسماعيل صدقى ... » ولكن لم تهدأ المظاهرات ...

وفى ١٩٤٦/١٢/٨ قدم إسماعيل صدقى استقالته بعد أن أخفق فى مهمته لفشله فى  
المفاوضات وفشله فى السيطرة على الأمن والحد من الإضرابات والمظاهرات.

## الفصل التاسع عشر

### حرب فلسطين وعهد المحققات

وفى ١٩٤٦/١٢/٩ كلف الملك فاروق محمود فهمى النقراشى مرة أخرى بتأليف وزارته الثانية وكانت مؤلفة من ٦ وزراء مسعدين و ٦ وزراء دستوريين على النحو التالى :

محمود فهمى النقراشى للرئاسة والداخلية وأحمد محمد خشبة للعدل وإبراهيم عبد الهادى للمالية وأحمد عبد الغفار للزراعة وعبد المجيد إبراهيم صالح للأشغال وإبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات ومحمد على علوية للثقافة وعبد الرزاق السنهورى للمعارف وعبد المجيد بدر للتجارة والصناعة وأحمد عطية الحريية ومحمود حسن للشئون الاجتماعية ونجيب اسكندر للصحة .

وفى ديسمبر ١٩٤٦ تم جلاء الإنجليز عن مطار حلوان وادى النطرون .

وفى ١٩٤٧/١/١٩ قررت الأحزاب والطوائف إقامة حداد عام بمناسبة ذكرى توقيع اتفاقية السودان الهائلة .

وفى ١٩٤٧/١/٢٥ قرر مجلس الوزراء عرض قضية مصر على مجلس الأمن وصدرت الصحف فى مصر والسودان مجلة بالسواد .

وفى فبراير ١٩٤٧ عين إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان الملكى فعين عبد المجيد بدر للمالية ومنح رياض للتجارة والصناعة .

وفى فبراير ومارس ١٩٤٧ تم جلاء الإنجليز عن بعض المعسكرات والمواقع فى مدينة القاهرة والإسكندرية فتم جلاء الإنجليز عن قلعة رأس التين وثكنات مصطفى كامل وقلعة كوم الدكة ومطار هليوبوليس وقشلاق باب الحديد ومعسكر العلمية والنادى البريطانى والعامة وثكنات العباسية وثكنات قصر النيل ومعسكرات الطريق الصحراوى ومخيم وراء الهرم ، وكان ذلك حماية لهم من غضب الشعب عليهم .

وفى ١٩٤٧/٣/٣١ احتفل برفع العلم المصرى على ثكنات قصر النيل .

وتعددت حوادث إلقاء القنابل وأهمها قنبلة دار سينما مترو فى ٦ مايو ١٩٤٧ وكان على رأس المتهمين فى هذه القضية سعد زغلول فؤاد وأحمد بدر الدين وأمين الكاشف كما قبض أيضا على مصطفى موسى ورفيق الطرزي بتهمة التحريض .

وفى عام ١٩٤٧ تكونت جبهة من جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين

وحزب السعبيين وحزب الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى وجماعة مصر بزعامة على ماهر تكونت من مجموعة من المستقلين عن الأحزاب لمساندة النقراشى فى مطالبته بالجملاء.

وفى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٤٧ عرضت قضية مصر على مجلس الأمن ومطالب النقراشى أمامه بالجملاء عن مصر والسودان، ورغم عدالة القضية المصرية ووضوحها لم يخرج من مجلس الأمن بأكثر من قرار مائع يدعو الطرفين إلى النضول فى مفاوضات جديدة لتسوية الخلافات التى لا تزال قائمة بينهما، ولم يستطع النقراشى أن يفعل ما فعله الزعيم مصطفى النحاس سنة ١٩٥١ من إلغاء المعاهدة .

وعاد النقراشى فى ١٩٤٧/٩/٢٠ وظهر وباء الكوليرا فى ذات الشهر وبدأ ظهوره فى بلدة القرين ثم بلاد الشرقية والوجه البحرى والقبلى .

وفى ١٩٤٧/١١/٢٩ وافقت الجمعية العمومية على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة فلسطينية .

واستمرت المعارك بالجامعة بين الوفدين ومزىدى أحزاب الأقلية والملك وعلى رأسهم الإخوان المسلمون . وفى ١٩٤٨/١/١٩ وبمناسبة الاحتفال بذكرى اتفاقية السودان استعدت اللجنة التنفيذية العليا لطلبة وأئنتت مسنواية قيادة هذا اليوم لأمين بهنس ومحمد فهيم أمين وكانت أول سنة له بكلية الحقوق وحاصر البوليس الجامعة فى الصباح ومنع الوفدين المروفين له واعتقل كثيرين منهم . وقامت معركة داخل حرم الجامعة انتصر فيها الوفديون رغم استخدام المدرسات وإطلاق الرصاص عليهم تجمع بعدها حوالى سنة آلاف طالب يهتفون للوند والزعيم مصطفى النحاس وقصد الملك وأحرق محمد فهيم أمين صورة للملك كانت معلقة بحجرة رئيس الحرس بمبنى الإدارة وكان معه محمد محمد جويلى زميله برقى المعارف وكلية الحقوق وجررت اعتقالات لقيادات الطلبة الوفديين ومحاكمات لهم أمام مجلس التائب .

وفى ٤ مارس ١٩٤٨ أحرق طلبة جامعة فاروق بالإسكندرية صور الملك مرة أخرى .

وفى ١٩٤٨/٣/٢٢ قتل المستشار أحمد الخازندار رئيس دائرة الجنائيات وهو خارج من منزله بطران بسبب أحكامه على بعض المتهمين من الإخوان المسلمين .

وفى أبريل ١٩٤٨ أضرب رجال البوليس وعلى رأسهم ضباطه لأول مرة فى تاريخ مصر للمطالبة بتحسين حالتهم وزيادة رواتبهم ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش ورجال القضاء .



واعقب ذلك إضراب المرضى بمستشفى القصر العيني .

كما وقعت سلسلة من الانفجارات أمام محلات اليهود منها محل شيكوريل وأركو وينزاين وجاتينيو وشركة الإعلانات الشرقية وحارة اليهود .

وفي ١٩٤٨/٤/٢٥ حاول بعض المجرمين نسف دار الزعيم مصطفى النحاس بجاردن سيتي بوضع سيارة مملوءة بالديناميت بجوار الدار ثم انفجرت هذه السيارة ونسفت جزءاً من الدار وأتلقت جانباً من محتوياته ونجا الزعيم مصطفى النحاس برعاية الله سبحانه وتعالى إذ تعلقت الشظايا بناموسية السرير الذي كان ينام عليه الزعيم مصطفى النحاس ولم يصب بسوء وكانت هذه هي محاولة الاغتيال الخامسة والثانية من الحرس الحديدي .

وفي ١٩٤٨/٥/١٣ أعلنت الأحكام العرفية .

وفي ١٩٤٨/٥/١٥ أعلنت بريطانيا انتهاء الحماية على فلسطين .

وفي ١٩٤٨/٥/١٥ دخل الجيش المصري فلسطين . ولم يكن على أهبة الاستعداد ومع ذلك أدى واجبه كاملاً ووصل إلى مسافة ١٥ كيلو جنوب تل أبيب لولا وقف القتال المشبوه في ١٩٤٨/٦/١١ وتلقى اليهود خلال الهدنة إمدادات عسكرية من أمريكا وأوروبا وخرق اليهود الهدنة مرات .

وأرسلت الأمم المتحدة الكونت برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود فقتله اليهود في القدس في ١٩٤٨/٩/١٨ .

وفي يوليو ١٩٤٨ شرع مجهولون في نسف دار وكالة حكومة السودان بشارع توفيق بالديناميت وأخفقت المحاولة لضبط الديناميت قبل انفجاره .

وفي ١٩٤٨/٧/٨ صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التوفيق والحكم في منازعات العمل .

وفي ١٩٤٨/٧/١٦ صدر القانون المؤدى الجيد (١٣١ لسنة ١٩٤٨) .

وفي نوفمبر ١٩٤٨ هاجمت سيارة مسلحة دار الزعيم مصطفى النحاس مرة أخرى حين عوبته ليلاً من النادي السعدي أثناء دخوله الدار وكان معه الزعيم فؤاد سراج الدين وأطلقت عليه عدة مقترفات نارية قضت على حياة اثنين من حراس الدار وأصاب حارسين

آخرين وأحد الجنود ولاذت السيارة بالفرار ونجا الزعيم مصطفى النحاس وكانت هذه هي محاولة الاغتيال السادسة والثالثة من الحرس الحيدى .

وكان موقف الوزارة إزاء نشاط العمال لتحقيق مطالبهم غاية في العنف والقسوة وأطاح أصحاب الأعمال بالقوانين التي قررها الوفد للعمال والتي كانت ترتب لهم حقوقا كبيرة وتحقق نوعا من الحماية فقد تقرر فصل العمال من أعمالهم بسبب نشاطهم النقابي كما منع البوليس اجتماعات نقابات العمال واعتدى على حقوق العمال وحریاتهم النقابية واعتقل العديد من العمال النقابيين وقام بحملات التفتيش على منازل العمال وامتد الإرهاب إلى أسر العمال فألقى البوليس القبض على عدد من نساء عمال شركة مياه القاهرة أثناء إضراب العمال لإرغام أزواجهن وأخوانهن من العمال على العودة للعمل .

ووصفت الجريدة الوفدية صوت الأمة موقف حكومة محمود فهمى النقراشى من النقابات العمالية بأنها تحارب النقابات العمالية السلمية والعمال النقابيين وتضيق عليهم الخناق وتقرض عليهم دكتاتورية بوليسية لم يعرف لها العالم مثيلا إلا فى ظل الحكومات الدكتاتورية التى قضى عليها بالفناء . ثم إن الحكومة من ناحية أخرى تعاون أرباب الأعمال فى فرض سيطرتهم على نقابات عمالهم حتى تضمن تحويل هذه النقابات إلى مكاتب للمأجورين والجواسيس والمترتبة مهمتها التصفيق من حين إلى آخر للحكومة وأرباب الأعمال معا ومن ثم فإن قانون نقابات العمال الذى أصدره الوفد قد أصبح حبرا على ورق وأكثر من ذلك فإن النشاط النقابى بين العمال بلغ بفضل محاربة الحكومة حدا من التأخير لم يعرفه العمال فى أى عهد من العهود .»

واستمر نشاط العمال من أجل الوحدة والحریات رغم أعمال العنف التى عانى منها العمال فتشكلت هيئة العمال المصريين وحاولت العمل من أجل تحقيق المطالب العمالية ومحاولة تكوين اتحاد عام ولكن تأثيرها كان محدودا .

وفى ١٩٤٨/١٢/٤ قتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة نتيجة إلقاء قنبلة من سطح كلية الطب بالقصر العينى بينما كان على رأس قوة من البوليس ترابط أمام الكلية .

وفى ١٩٤٨/١٢/٨ أصدر النقراشى أمرا عسكريا يحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها ومصادرة وثائقها وأثاثها ومقوماتها وأموالها وكافة الأشياء المملوكة لها .

وفى ١٩٤٨/١٢/٢٨ قتل النقراشى قبل وصوله إلى مصعد وزارة الداخلية وتبين أن  
الفاعل طالب بالطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن كان يلبس زى خباط الشرطة  
واعترف بأنه من الإخوان المسلمين .

وفى ١٩٤٨/١٢/٢٨ أيضا عبد الملك فاروق إلى إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان  
الملكى بتأليف الوزارة فشكلها من السعديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين على  
النحو التالى : إبراهيم عبد الهادى للرئاسة والداخلية والمالية وأحمد عبد الغفار للأشغال  
وابراهيم نسوقى أباطلة للخارجية وعبد المجيد عبد الحق للتأمين وطه السباعى وزير دولة  
وعبد الرازق السنهورى للمعارف ومحمود حسن وزير دولة ونجيب إسكندر للصحة وممدوح  
رياض للشئون الاجتماعية وأحمد مرسى بدر للعدل ورياض عبد العزيز سيف النصر  
للمواصلات وعباس أبو حسين للزراعة ومصطفى مرعى وزير دولة .

وفى ديسمبر ١٩٤٨ عين محمد زكى على وعبد العزيز الصوفانى وزيرى دولة، وبذلك  
اشترك الحزب الوطنى فى وزارة إبراهيم عبد الهادى وعين حسين سرى للمالية وهو  
مستقل .

واستمرت موجة الاعتقالات والقتل والإرهاب وبلغ عدد المعتقلين أكثر من عشرة  
آلاف معتقل من الوهابيين والإخوان المسلمين والشيوعيين وكان الجيش المصرى فى فلسطين  
يعانى من سوء الإمداد .

وفى ١٩٤٩/١/١٢ أطلق مجهولون عدة أعيرة نارية على حسن البنا المرشد العام  
للإخوان المسلمين بينما كان يفاخر جمعية الشبان المسلمين بشارع رمسيس نقل على أثرها  
إلى القصر العيني حيث توفى .

وفى ١٩٤٩/١/١٣ جرت محاولة لنسف دار محكمة القاهرة بباب الخلق .

وفى ٥ مايو ١٩٤٩ جرت محاولة لاغتيال إبراهيم عبد الهادى ولكنها فشلت .

وتقرر مد الأحكام العرفية سنة أخرى بحجة أن الحرب بين مصر وإسرائيل مازالت  
قائمة رغم عقد الهدنة .

وخلال الهدنة باغت اليهود الجيش المصرى وهاجموا المجدل وكانت العبارة الشهيرة  
ماكرو أوامر لدى الجيش العراقى وانسحب الجيش الأربنى من اللد والرملة وكان بقيادة  
الانجليزى جلوب وحاصر اليهود الفالوجا واستمر الحصار ١٢٠ يوما

ثم كان وقف القتال بين مصر وإسرائيل في ٧ يناير ١٩٤٩ ثم كانت اتفاقية رودس في ١٩٤٩/٢/٢٤ بإقرار هدنة دائمة بين مصر واليهود في عهد إبراهيم عبد الهادي وكان من شروطها أن تبارح القوات المصرية الفالوجا ولكن بأسلحتها ومعداتهما واعتادها من ١٩٤٩/٢/٢٦ .

وفي ١٩٤٩/٢/١٠ استقبل الشعب أبطال الفالوجا واحتفلت بهم العاصمة احتفالا قوميا .

وفي فبراير ١٩٤٩ استقال رياض عبد العزيز سيف النصر وزير المواصلات لاتهام ابن أخته في قضية شيوعية وعين بطله إبراهيم نسوقى أباظة للمواصلات وعين أحمد محمد خشبة للخارجية وعلى أيوب المعارف كما عين عبد الرازق السنهوري رئيسا لمجلس الدولة خلفا لأحمد كامل مرسي الذي بلغ السن القانونية .

واقصر نضال العمال في الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٠ على نشاط نقابات المؤسسات فدخلت كل نقابة في نزاع مع الشركة التي يعمل فيها أعضاؤها .

وكانت الصحافة الوفدية تتبنى مطالب العمال وقضاياهم وتدافع عنها كما كانت حريصة على الدفاع عن نقابات العمال والحريات النقابية والعمال المفصولين .

كما تصدت للقوى المناوئة للحركة العمالية ونظمت حملات ضد عباس حليم وحزب العمال المصري الذي أنشأه عباس حليم في أواخر ١٩٤٦ بعد أن أفرج عنه الوجد وخلفه صالح حرب .

وقالت الصحيفة "يعرف الجميع أن ما يسمى بحزب العمال المصري والعمال منه براء أنشئ في عهد الطاغية إسماعيل صدقي بل وبمعاونته مايبا وأديبا وهذه الهيئة أنشئت لمحاربة العمال والوقوف حجر عثرة في طريق نضالهم من أجل حقوقهم التي يسمعون إليها .

وسبق أن حذرنا العمال من هذه الهيئة ودعوناهم إلى عدم الانخداع بها بل والكفاح ضدها باعتبارها من الهيئات البوايسية التي تعتبر وكرا للجاسوسية وتدبر المؤامرات لحساب حفنة من المرتزقة وبعض أصحاب الأعمال على حساب مجموع العمال المضطهدين.

ويقول الزعيم مصطفى النحاس لمراسل صحيفة فرنسية عن تلك الأوضاع التي ألت بالحركة النقابية "أن نقابات العمال في ظل الحكومات الانقلابية تعاني العبودية والظلم والهوان مع ما في هذا الأمر من إضرار بالغ بحياة جزء كبير من الشعب وحقوقه وحرياته.

وفي ١٩٤٩/٧/٢٥ استقال إبراهيم عبد الهادي لينهى حكم الإرهاب واضطهاد وتعذيب المعتقلين والتككيل باقارب المعتقلين وعائلاتهم .

وفي ١٩٤٩/٧/٢٥ عهد الملك فاروق إلى حسين سرى بتأليف وزارة اشتلاخية وكانت تضم وزراء من الوفديين و٤ من السعديين و٤ من الأحرار الدستوريين واثنين من الحزب الوطني و٤ من المستقلين على النحو التالي :

حسين سرى للرئاسة والداخلية والخارجية وأحمد محمد خشبة للعدل وعثمان محرم للاشغال ومحمود غالب وزير دولة وأحمد عيد الغفار للزراعة وعلى أيوب للشئون الاجتماعية وإبراهيم دسوقي أباظة للأوقاف والزعيم فؤاد سراج الدين للمواصلات ومصطفى نصرت للتجارة والصناعة ونجيب إسكندر للصحة ومحمد حيدر للحريرية والبحرية وأحمد موسى المعارف ومصطفى مرعى وزير دولة ومحمد زكى على وزير دولة وحسين فهمى للمالية ومحمد محمد الوكيل وزير دولة وعبد الرحمن الرافعى للتموين وأحمد على علوية وزير دولة ومحمد هاشم وزير دولة .

واستقال أحمد محمد خشبة وعين بدله أحمد على علوية للعدل وأحمد رمزي وزير دولة .

وفي ديسمبر ١٩٤٩ استقال مصطفى مرعى وكتب استقالته بلهجة شديدة ضد رئيس الوزراء .

ووافق مجلس الوزراء على حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة فى ٣ يناير ١٩٥٠ .

وفي عهد وزارة حسين سرى انتهى أجل المحاكم المختلطة فى ١٥/١٠/١٩٤٩ .

وفي ١٩٤٩/١١/٣ قدم حسين سرى استقالته وقام بتأليف وزارة جديدة محايدة على النحو التالي :

حسين سرى للرئاسة والداخلية والخارجية هليلب سامى للتجارة والصناعة محمد العشماوى للمعارف حسين عنان للزراعة محمد حيدر للحريرية والبحرية ، محمد هاشم وزير دولة محمد المفتى الجزائرى للأوقاف محمد عيد الخالق حسونة للشئون الاجتماعية محمد عبد الشافى عبد العال للمالية إبراهيم شوقى للصحة محمد على راتب للتموين مصطفى فهمى للاشغال سعد مصطفى للعدل محمد على غازى للمواصلات .

وأجرت الوزارة الانتخابات وأسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الوفد بأغلبية كبيرة  
فحصل على ٢٨٨ مقعداً وحصل السعديون على ٢٨ مقعداً والأحرار الدستوريون على ٢٦  
مقعداً والحزب الوطني على ٦ مقاعد والمستقلون على ٣٠ مقعداً والحزب الاشتراكي على  
مقعداً واحد وكانت المرة الأخيرة التي أجرت فيها وزارة محايدة انتخابات حرة .  
وفي ١٩٥٠/١/١١ قدم حسين سراي استقالته .



الزعيم فؤاد سراج الدين وياسر عرفات معا من أجل شعب فلسطين

## الفصل العشرون

### عجوبة الزعيم مصطفى النحاس وإلغاء معاهدة ١٩٣٦

وفي ١٢/١/١٩٥٠ اضطر الملك فاروق أن يعهد إلى الزعيم مصطفى النحاس صاحب الأغلبية الساحقة في البرلمان بتأليف وزارته السابعة وتم تشكيلها على النحو التالي:

الزعيم مصطفى النحاس للرئاسة وعثمان محرم للأشغال وعلى زكي العرابي للمواصلات وعبد الفتاح الطويل للعدل والزعيم فؤاد سراج الدين للدخالية وأحمد حمزة للزراعة ومصطفى نصرت للحربية ومحمود سليمان غنام للتجارة والصناعة ومحمد محمد الوكيل للاقتصاد الوطني وأحمد حسين للشئون الاجتماعية ومرسى فرحات للتموين ويس أحمد للأوقاف وعبد اللطيف محمود للصحة وإبراهيم فرج للشئون البلدية والقروية وحامد زكي وزير دولة ومحمد صلاح الدين للخارجية وطه حسين المعارف ومحمد زكي عبد المتعال للمالية .

ولأن الملك فاروق انزعج لحصول الوفد على أغلبية كبيرة بهذا القدر فقد عين في ١٢/١/١٩٥٠ أيضاً حسين سرى رئيساً للديوان الملكي ليواجه الموقف الصعب الذي تسبب فيه بوجود هذه الأغلبية الوفدية غير المتوقعة في مجلس النواب .

والزعيم مصطفى النحاس مواقف مشهودة بالتمسك بال دستور نصاً وروحاً لم يسبق لأحد التمسك بها إلا الزعيم سعد زغلول .

فالزعيم مصطفى النحاس كان يتمسك بالملكية الدستورية المحررة من كل سلطة سياسية تطبيقاً لنظرية ( الملك يملك ولا يحكم ) وأنه يحكم بواسطة وزراءه الذين يتخبهم الشعب انتخاباً حراً .

فقد اعترض الملك فاروق عند تشكيل الوزارة على تعيين الدكتور طه حسين وزيراً للمعارف بدعوى أن أفكاره يسارية وتمسك به الزعيم مصطفى النحاس باعتباره رئيس الوزراء واستناداً إلى حقه الدستوري في تعيين الوزراء وليس لأحد حق الاعتراض واضطر الملك فاروق إلى الموافقة على تعيينه .

وأصدر الملك فاروق على تعيين محمد حيدر وزيراً للحربية وكان يشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٤٧ .

فرفض الزعيم مصطفى النحاس بإصرار لأنه غير وفدى وقال أن اختيار الوزراء يرجع فيه إلى الوفد ورئيسه وليس لغيرهم وأن وزراء الوفد يجب أن يكونوا جميعاً وفديين ووزير الحربية الوفدى هو مصطفى نصرت ولا أحد سواه واضطر الملك مرة أخرى إلى الرضوخ .

وتم الاتفاق بعد ذلك على إنشاء منصب جديد هو القائد العام للقوات المسلحة بدرجة وزير يتصل برئيس الوزراء مباشرة .

وفعلأ صدر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ مرسوم بإنشاء وظيفة قائد عام للقوات المسلحة وتعيين اختصاصها وعين محمد حيدر في هذه الوظيفة .

وعندما تولى الوفد الحكم أصدر الزعيم مصطفى النحاس على فتح التحقيق في قضية الأسلحة الفاسدة .

وكان جهلان أمين خزينة الملك أحد المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة فأصدر النائب العام أمراً بالقبض عليه للتحقيق معه وكان جهلان خارج البلاد بصحبة الملك فاروق .

ولما عاد اعتصم بقصر عابدين معتقداً أن الملك سيحميه فلما علم الزعيم مصطفى النحاس ووزير الداخلية الزعيم فؤاد سراج الدين بالأمر حوضر القصر برجال البوابيس وتم الاتصال بحسن يوسف وكيل الديوان الملكي وطلباً منه مغادرة جهلان للقصر وتسليم نفسه امتثالاً للقانون وإنه لن يوجد إنسان على أرض مصر ولو كان في خدمة الملك فوق المساءلة .

واضطر جهلان صاغراً إلى تسليم نفسه لسلطات التحقيق وتم التحقيق معه واتهمت الوزارة الوفدية بأنها وراء حفظ التحقيق في قضية الأسلحة الفاسدة وثبت بعد ذلك أن النائب العام بضبط من السراى حفظ التحقيق واضطرت الوزارة الوفدية إلى نقله لهذا السبب واستقال .

وطلب الملك فاروق من الزعيم مصطفى النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين تعيين إسماعيل شيبورين زوج شقيقته الأميرة فوزية محافظاً للقاهرة فرفض طلبه أيضاً فعينه نجيب الهاللي وزيراً للحربية في وزارته . . . . .



وطلب الملك فاروق تعيين كريم ثابت وزيراً فى الوزارة الوفدية فرفض طلبه كذلك وعندما كان الملك فاروق فى مصيفه بفرنسا ( نوفمبر ) عام ١٩٥١ طلب الملك من الزعيم مصطفى النحاس ووزير الداخلية فؤاد سراج الدين التصريح لراقصة بالسفر إلى نوفيل (فرنسا) فلم يجبه إلى طلبه وأقامت الراقصة دعواها أمام القضاء الذى أقر منعها من السفر ورفض دعواها .

وعندما عاد الملك لمصر طلب من الزعيم فؤاد سراج الدين نقل مدير الجوازات الذى منع الراقصة من السفر لأى وظيفة أخرى ولو بترقيته فسأله عن السبب ولم يجبه إلى طلبه أيضاً .

فهل كان أحد غير الزعيم مصطفى النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين يستطيع أن يرفض طلباً للملك؟! ويعد هذا يتحدثون عن مهانة الوفد والتنازلات المزعومة للسراى . . .

وفى ٧ فبراير ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء وزارة للشئون البلدية والقروية وعين الزعيم مصطفى النحاس المجاهد الكبير إبراهيم فرج وزيراً لها الذى اهتم بالقرية المصرية التى ظلت مهمة آلاف السنين وكان أخذ أعمالها تعميم إدخال المياه الصالحة للشرب بالقرى إنقاذاً للفلاحين من الأمراض الناتجة عن الشرب من مياه الترع والمصارف .

وكان الزعيم مصطفى النحاس ولى أمر المجاهد الكبير إبراهيم فرج عندما تخرج فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٥ وعمل محامياً فى مكتبه ثم سكرتيراً للزعيم فى وزارته سنة ١٩٢٨ ثم وكيلًا للنائب العام ثم مديراً للإدارة التشريعية بالداخلية وفى سنة ١٩٥٣ حكم عليه بالسجن ١٥ عاماً من محكمة الثورة ثم أفرج عنه بعد ثلاث سنوات ثم اعتقل سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٧ وفرض العزل السياسى عليه ثم انتخب سكرتيراً عاماً لحزب الوفد الجديد .

وفى ٢٧/٢/١٩٥٠ صدر قانون ينقل الإشراف على المجالس البلدية والقروية إلى وزير الشئون البلدية والقروية ( ٥ لسنة ١٩٥٠ ) .

وفى ٦ مارس ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء وزارة الاقتصاد الوطنى بهدف تدعيم اقتصاد البلاد وتنمية الثروة القومية وعين حامد زكى وزيراً للدولة ووزيراً للاقتصاد .

وكان أول عمل قامت به الوزارة الوفدية هو الإفراج عن آلاف المعتقلين أيام محمود فهمى التقراشى وإبراهيم عبد الهادى من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهم .

وهكذا كانت وزارات الأقلية والانتقالات تعنقل المواطنين والإخوان المسلمين  
والشيوعيين وكان أول ما يفعله الوفد عندما يتولى الحكم هو الإفراج عنهم ومع ذلك لم يسلم  
الوفد منهم

وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ ألفت الوزارة الوفدية الأحكام العرفية في جميع أنحاء  
المملكة المصرية فيما عدا محافظتي سيناء والبحر الأحمر وأحالت الجرائم العسكرية إلى  
المحاكم العابية (ق ٥٠ لسنة ١٩٥٠).

وكان إلغاء الأحكام العرفية هو باكورة أعمال الوزارة الوفدية وقد أشار الزعيم  
مصطفى النحاس إلى ذلك في خطاب المرش بقوله « لقد قررت حكومتى إلغاء الأحكام  
العرفية وستقدم لكم فوراً مشروع القانون اللازم لذلك على أنها رفعت فعلاً كل رقابة على  
الصحف والمطبوعات وأخذت في الإفراج عن المعتقلين لتنتقل البلاد من الحالة الاستثنائية  
القائمة الآن إلى حالة طبيعية قوامها الأمن والحرية والمساواة في ظل الدستور وأحكام  
القانون العام وتؤمن حكومتى بأن هذه الحياة الطبيعية المستقرة خير كفيل بتحقيق التضامن  
والتعاون والثقة بين المحكومين والحاكمين للأخذ في الإصلاح الاجتماعي لخير الأمة بجميع  
طبقاتها وطوائفها .

وكان تأخير إلغاء الأحكام العرفية بسبب ضرورة مواجهة قيام حالة الحرب مع  
إسرائيل ووضع ضوابط لها بعد إلغاء الأحكام العرفية.

وفي ٦ فبراير ١٩٥٠ صدر مرسوم يشن إجراءات تفتيش السفن والطائرات  
وضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين

وفي ١٩٥٠/٤/١ صدر القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن مجلس الغنائم وإلحاقه  
برئاسة مجلس الوزراء بعد إلغاء سلطة الحاكم العسكري استعداداً لرفع الأحكام العرفية  
وينص على تطبيق قواعد القانون النوى على الدعاوى التي ترفع بشأن ضبط الغنائم  
واستثنى السفن الحربية المملوكة لإسرائيل من عرض أمرها على مجلس الغنائم وتصبح ملكاً  
للدولة بدون حاجة إلى عرض أمرها على المجلس

وأجاز استعمال القوة إزاء كل سفينة تحاول التهرب من التفتيش بإطلاق النار عليها  
لإرغامها على الوقوف وتفتيشها

وعلى أثر احتلال إسرائيل لأم الرشراش ( إيلات حالياً ) عام ١٩٤٩ ووصولها إلى خليج العقبة وكان خليجاً عربياً خالصاً اتفقت الوزارة الوفدية في يناير ١٩٥٠ مع الحكومة السعودية أن تحتل القوات المصرية جزيرتي تيران وصنافير اللتين تتحكمان في الخليج وذلك لإغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية بعد إغلاق قناة السويس .

وفي ١٩٥٠/١/٢٩ دار حديث بين الزعيم مصطفى النحاس وبيغن وزير الخارجية البريطاني طلب فيه الأخير من الزعيم مصطفى النحاس السماح بتمرير ناقلات البترول الخام المتجهة إلى معامل تكرير البترول البريطانية في حيفا .

فرد الزعيم مصطفى النحاس بأنه يستحيل أن يمر أى بترول عبر قناة السويس إلى أى معمل من معامل التكرير في بلد يسيطر عليه يهود فلسطين ومحال أن يسمح بإرسال شئ قد يستفيد منه اليهود عبر الأراضي المصرية وأنه لا يقبل مرور البترول الخام عبر قناة السويس ليذهب إلى إسرائيل لا في الحال ولا في المستقبل .

هذا في وقت كانت القوات البريطانية فيه تحتل قناة السويس والحكومة الوفدية تستعد لإجراء مفاوضات مع بريطانيا لجلاء هذه القوات .

ووزعت الوزارة الوفدية منشوراً على شركات الملاحة والاتصالات الأجنبية بمنع مرور السفن الإسرائيلية حربية أو تجارية من المرور في المضيق وضرورة تفتيش السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة قبل دخول خليج العقبة وحددت لهاها الاقلية ستة أميال .

وفي ١٩٥٠/١/٢٨ قرر مجلس الوزراء حظر تموين السفن المحايدة المتعارة مع إسرائيل .

وقد ترتب على هذا الحصار عجز إسرائيل عن إقامة علاقات اقتصادية قوية مع الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وقطع الصلة بين إسرائيل وبين الأسواق الآسيوية والأفريقية .

وفي ١٩٥٠/٧/١ خرقت السفينة البريطانية « إمباير روش » التعليمات بالمرور في مضيق تيران فاعترضتها السفينة الحربية المصرية « ٦١ نصر » وأمرتها بالوقوف فلم تمتثل فأطلقت السفينة المصرية قذيفة إنذار على مقدمة السفينة وأجبرتها على الوقوف واحتجزتها ٢٤ ساعة قبل السماح لها بالمرور واحتجت الحكومة البريطانية دون جدوى .

هل لو كان الزعيم مصطفى النحاس يتولى أمر مصر حالياً هل كان يصل حالنا إلى هذا الحال الذي نحن عليه الآن ؟.

وعندما تردد عن مفاوضات أردنية إسرائيلية لعقد اتفاقية صلح منفرد بينهما تقدم الزعيم مصطفى النحاس بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٠ إلى مجلس الجامعة باقتراح نصه كالآتي :

« بالنظر لما للقضية الفلسطينية من الأهمية الحيوية لجميع دول الجامعة العربية ولما كانت هذه الدول قد عملت مجتمعة في تطورات هذه القضية ونظراً للخطر المشترك الذي تعرضت وتتعرض له دول الجامعة دقاًماً عن فلسطين وعن نفسها قرر مجلس الجامعة بإجماع آراء الحاضرين :

أولاً : أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أى اتفاق سياسى عسكري أو اقتصادى مع إسرائيل أو تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق وإن الدولة التى تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاقها .

ثانياً : تكليف اللجنة السياسية اقتراح التدابير التى يجب أن تتخذ بشأن الدولة التى ترتكب هذه المخالفة .

ووافقت الدول العربية الست التى حضرت وفودها الاجتماعات على الاقتراح .

وفى عام ١٩٥٠ أعلن الأمير عبدالله أمير شرق الأردن ضم الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن كما أعلن نفسه ملكاً عليها واعترض الزعيم مصطفى النحاس ودعا إلى عقد مجلس الجامعة العربية وطرد الأردن من الجامعة .

واجتمع مجلس الجامعة العربية وكانت رئاسة هذه الدورة للأمير فيصل وزير خارجية السعودية - الملك فيصل - وكان الزعيم مصطفى النحاس مصراً على طرد الأردن لعنوانه على أرض فلسطينية، وانتهى الأمر إلى أن يعلن الأردن أن هذا الضم مؤقت وأن الضفة الغربية أمانة لديه يعيدها لأهل فلسطين - ( سلمها لإسرائيل بعد ذلك ) وأعلن فيصل مسؤوليته عن تنفيذ هذا الأمر، ولولا ذلك لتم فصل الأردن من الجامعة العربية . أين ذلك مما نحن فيه الآن ١٩.

وفي ١٧/٦/١٩٥٠ وقع الزعيم مصطفى النحاس معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية صدر بها القانون ١٢٢ لسنة ١٩٥١  
واولفت هذه المعاهدة تنفيذاً جاداً وصانقاً لتغيير حال الأمة العربية ولما وصلت إلى ما هي عليه الآن من تخلف وانقسام.

وفي ١٥/٣/١٩٥١ قام رئيس وزراء إيران محمد مصدق بتأميم البترول الإيراني وأثار القرار حماساً كبيراً في مصر ومطالفت معه الوزارة الوفدية وأعلنت أن مصر لن تسمح بمرور القوات البريطانية في قناة السويس إذا كانت متجهة لمهاجمة إيران وهو ماتم فعلاً من جانب الوزارة الوفدية.

وطالب الزعيم مصطفى النحاس من محمد مصدق أن يسحب اعتراف إيران بإسرائيل الذي تم من الشاه محمد رضا بهلوي فأعلنت إيران في ١١/٧/١٩٥١ سحب اعترافها بإسرائيل ككولة تقديرًا لموقف الزعيم مصطفى النحاس وتأييده لإيران في موقفها من تأميم البترول.

وهكذا كان الزعيم مصطفى النحاس زعيماً للعرب ويقظاً في مواجهة إسرائيل وهذا أحد أسباب الحرب عليه الآن.

وفي مايو ١٩٥٠ بدأت الباكستان تتحرك لإنشاء حلف إسلامي لمقاومة الشيوعية تحت زعامة مصر إلا أن الزعيم مصطفى النحاس رفض وتمسك بموقف الحياد بين الكتلتين .

وشهدت العلاقات الأمريكية المصرية تدهوراً كبيراً عندما صدر البيان الثلاثي الذي وقعته أمريكا وإنجلترا وفرنسا وأعلنت فيه أنها تضمن الحدود الراهنة لدول المنطقة وستتصدى لأي محاولة لتغييرها . وأنها ستقظر في طلبات الأسلحة المقدمة إليها من دول المنطقة بحيث تشترط تعهدا بعدم استخدامها في العدوان على الدول الأخرى.

واعتبر الوفد الثلاثي عملاً لخيانة وحماية إسرائيل ورفض سياسة الأمر الواقع بالمنطقة .

وفي ٢٥ يونيو ١٩٥٠ عبرت قوات كوريا الشمالية خط العرض ٣٨ الفاصل بينها وبين كوريا الجنوبية وبدأت حرب كوريا الشهيرة ودعت أمريكا مجلس الأمن للانعقاد الذي أصدر قراره - وكانت روسيا معتمة عن حضور اجتماعاته - بإدانة عدوان كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية

وصوتت مصر وكانت عضواً غير دائم بمجلس الأمن - لصالح القرار بناء على تعليمات الزعيم مصطفى النحاس .

وفي ٢٧/٦/١٩٥٠ تقدمت أمريكا باقتراح لمجلس الأمن لتقديم المساعدات إلى كوريا الجنوبية وبدأت أمريكا ترسل قوات عسكرية إلى كوريا الجنوبية للاشتراك في القتال فأرسل الزعيم مصطفى النحاس تعليماته بالامتناع عن التصويت على الاقتراح .

وبتاريخ ٢٠/٦/١٩٥٠ دعا الزعيم مصطفى النحاس إلى مؤتمر صحفي في فندق سان استيفانو بالإسكندرية وأملى ببيانه للصحفيين بموقف الحكومة وحيادها في النزاع وقال :

« لو أن مندوب مصر استطاع الاشتراك في التصويت لأعلن امتناع مصر عن إعطاء صوتها وذلك للسببين الآتيين :

١ - أن النزاع المروض ليس في حقيقة الأمر إلا مظهرأ جديداً من مظاهر الخلاف المستحكم بين الكتلتين الغربية والشرقية ذلك الخلاف الذي يهدد سلام العالم وأمنه .

٢ - إن هناك قضايا اعتداء على شعوب وعلى سيادة دول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ووحدة أراضيها وقد رفع هذا الاعتداء إلى الهيئة (مجلس الأمن) فلم يعمل على وضع حد له كما يعمل الآن في حالة كوريا .

وعندما صدر قرار مجلس الأمن في ٢/٧/١٩٥٠ بمساعدة كوريا الجنوبية أثير نقاش حول هذا القرار وهل هو ملزم للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أم غير ملزم. قال الزعيم مصطفى النحاس :

« لقد اتخذت الحكومة قرارها وإن ترجع فيه أبداً مهما كانت الطرق، ويجب أن يشعر العالم أن مصر دولة مستقلة حرة ذات سيادة، وسواء كان قرار مجلس الأمن بصفة التوجيه أم بصفة الإلزام فنحن لانراعى إلا مصلحة مصر قبل كل شيء، وهذا ما أبلغته لسعادة السفير البريطاني في المقابلة التي تمت بيننا أمس وتحفظنا فيها معاً بصراحة .

وقامت سياسة الوفد على أثر نتائج حرب فلسطين على تنوع مصادر السلاح وإقامة صناعة حربية لسد احتياجات الجيش ليستغنى بقدر الإمكان عن استيراد السلاح من الخارج.

وفى ٢٨/١١/١٩٥٠ أعلن الزعيم مصطفى النحاس « لقد ولدنا العزم على تجهيز جيشنا بالأسلحة اللازمة وستستورد هذه الأسلحة من أى مكان، إننا لا نضمّر أى نية عدوانية لأى إنسان ولكننا فى حاجة إلى استيراد الأسلحة للأغراض الدفاعية وسنبذل جميع مالدينا من جهد لتحقيق هذه الأهداف بالرغم من جميع العقبات التى تضعها بريطانيا فى سبيلها وبالرغم من ضغوطها على الدول التى تتعامل معها .

(ضغوط مارسيتها إنجلترا على إيطاليا والسويد وسويسرا حتى لا تباع أسلحة لمصر)

وفى سنة ١٩٥١ نشرت وثائق مزورة مرة أخرى عن خطابات متبادلة بين الزعيم مصطفى النحاس والاتحاد السوفيتى وأحيل الأمر للنائب العام واعترف المزورون بجريمتهم وأحيلوا للمحاكمة فماعتهم بالعيس مع الشغل ثلاث سنوات .

ويحلول عام ١٩٥٠ وبعد عودة الوفد إلى الحكم عاودت النقابات العمالية نشاطها وأسفرت جهود العمال عن تأسيس « اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى » . التى شكلت عام ١٩٥٠ واتسعت اللجنة التحضيرية بين العمال ونجحت أن تضم أكثر من مائة نقابة .

وفى عام ١٩٥٠ وجه الزعيم مصطفى النحاس بياناً إلى الأمة شن فيه هجوماً عنيفاً على أحزاب الأقلية والانتقالات جاء فيه « أما قضية الاستقلال والجلاد ووحدة وادى النيل أما قضية فلسطين المنكوبة أما قضايا العرب والأمم الشقيقة فقد لاقى على أيديهم المذلة والهوان .

وإنكم لترون أن إنجازات الوفد من وحي إيمان عميق من الوفد ورئيسه بوجوب إنصاف المظلوم وتقريب الشقة بين الطبقات وتوفير حياة كريمة لكل مواطن . وبالجملة تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاشتراكية الوطنية التى يجب أن تكون قاعدة حكم عادل رشيد » .

وفى ٢٠/٤/١٩٥٠ قال الزعيم مصطفى النحاس لملنوب وكالة أسوشيتدبرس :

« إن رفع المستوى الاجتماعى للشعب عن طريق الإصلاحات الاقتصادية من أهم مافى برنامجنا ولاشك أن هذه المهمة تتطلب وقتاً طويلاً ولا بد من مراحل عدة على أننا سنبذل نحن ومن يخلفونا قصارى جهدنا لنكفل لكل فرد الحد الأدنى الحيوى الذى له الحق فيه حتى يحيا حياة جديدة بأن يحياها الإنسان .

وبدأ نشاط الوفد عباس حليم للوشاية بالوفد عند القصر ومن خلال مجموعة التقارير التي كان يرسلها إلى القصر وأعادت صحيفة المصري نشرها بعد سقوط الملك كتب في أحد هذه التقارير « إن الوفد هو الهيئة الوحيدة في البلاد التي احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للمملكة المصرية وأنه ثبت أن الوفد يهيئ كافة الظروف لأصحاب هذه المبادئ للقيام بالجملة الخاطفة التي تنتهي إلى النظام الجمهوري الشيوعي إذ تنطوي تحت لوائه في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ كافة الهيئات الماركسية والروتسكية وجماعات المجرمين الهدامين وقد توغلت في صفوفه واحتلت مراكز الصدارة في كافة لجانته فنشر دعوة جديدة أطلق عليها: استخلاص حقوق الجماهير المفقودة .

وهكذا تتأكد حقيقة عباس حليم وعدائه للوفد والحركات العمالية وبدلاً من كشف أمره تعاون معه بعض عمال اليسار ضد الوفد الأمين الحقيقي على المصالح العمالية والمدافع عنها والذي حقق للعمال مطالبهم ورد لهم حقوقهم ومع ذلك فهو الذي يهاجم ...

وبالعادة جرت محاولة جديدة لضرب الوفد من الداخل وذلك بمحاولة استمالة الزعيم فؤاد سراج الدين إلى السراي وكان رسول الملك هذه المرة للزعيم فؤاد سراج الدين هو كريم ثابت فقال له الزعيم فؤاد سراج الدين « أنا لا أنفعمك ويوم أن يعلن الزعيم مصطفى النحاس أنني خرجت على الوفد ستنتهي حياتي السياسية وأنا أن أرتكب الخطأ الذي ارتكبه غيري عندما خرجوا عن الوفد ولأنتي لأؤمن أصلاً بما تقولون وتلك المحاولات لا ريب تؤدي إلى شر وبيل وأنصحكم بالكف عنها ».

ولكن هذه المحاولات نجحت مع أحمد نجيب الهلالي الذي ادعى أنه وفدى بعد فصل محمد فهمي النقراشي وأحمد ماهر وأنه كان لا يستريح لهما وأن ما كان يحول بينه وبين الانضمام للوفد هو وجودهما ويفصلهما خلا له الجو وانضم للوفد بل زعم أنه أقسم يميناً ألا يدخل القصر بعد إقالة الوفد في ٨/١٠/١٩٤٤ واعتذر لذلك عن دخول الوزارة حتى لا يضطر إلى دخول القصر عند حلف اليمين وشرح له حسين وزيراً للمعارف بدلاً منه وكان هذا كله تخطيطاً مع السراي فقد أمتنع عن حضور جلسات الوفد وبعد تولى على ماهر الوزارة على أثر حريق القاهرة كان من أشد المحاربين للوفد وتولى الوزارة بعد على ماهر أكثر من مرة تنقيذاً لأوامر الملك ومطيعاً له واعتقل الزعيم فؤاد سراج الدين وبعد الفتح حسن تلبية لطلب الإنجليز .



وفي فبراير ١٩٥٠ فاز حزب العمال البريطاني بالأغلبية في الانتخابات واستمرت وزارة إتلي كما هي في الحكم.

وفي إبريل ١٩٥٠ عين السير رالف ستقنس سفيراً لبريطانيا في مصر خلفاً للسير رونالد كامبل .

وفي أكتوبر ١٩٥٠ قدمت أحزاب المعارضة عريضة إلى الملك فاروق تطلب منه التدخل وتطهير أداة الحكم.

وصدر قرار من المحكمة بتثبيت مصادرة إحدى الصحف التي نشرت هذه العريضة لما كانت تتضمنه العريضة من عدوان على الدستور واقتراعات على الوجود .

وهكذا كانت أحزاب الأقلية والانتخابات تستعدى الملك فاروق بدون حق للإطاحة بحزب الأغلبية الذي حاز ثقة الشعب في انتخابات حرة.

وفي ١١/١١/١٩٥٠ صدر مرسوم بتعديل تأليف الوزارة وعين الزعيم فؤاد سراج الدين وزيراً للمالية بالإضافة إلى الداخلية بدلاً من محمد زكي عبد المتعال الذي كان على صلة مباشرة بالسراي وعين إسماعيل رمزي للأوقاف بدلاً من يس أحمد الذي استقال لمرضه، وأحمد حمزه للتموين بدلاً من مرسى فرحات الذي عين رئيساً لمحكمة استئناف الإسكندرية وعبد اللطيف محمود للزراعة وعبد الجواد حسن الصحة وعامد زكي وزير دولة للاقتصاد الوطني.

وفي ٢٤/٢/١٩٥١ صدر مرسوم بإعادة تأليف الوزارة فعين عبد الفتاح حسن للشئون الاجتماعية بدلاً من أحمد حسين الذي استقال وحسن محمد الجندي للأوقاف وعبد المجيد عبد الحق وزير دولة ونقل عبد الفتاح الطويل ومحمد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر.

وكانت البلاد قد بدأت تضيق نزعاً بتصرفات الملك فاروق وفضائح أفراد الأسرة المالكة وخصوصاً والدته التي ضربت بالتقاليد الإسلامية عرض الحائط والتي باركت زواج شقيقة الملك الصغرى الأميرة فتحية من رياض غالي وسافروا إلى أمريكا وأساعت تصرفاتهم سمعة البلاد فتأخذت الصحف تهاجم الملك وفساده.

وأوعز كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق إلى النائب الوفدى اسطفان باسيلي تقديم ثلاثة مشروعات قوانين بشأن الصحافة إلى مجلس النواب الأول يحظر نشر أخبار القصر في الصحف إلا بعد الموافقة المسبقة من جهات الإدارة وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة والثانى يعتبر الصحيفة خطراً على النظام الاجتماعى إذا ثبت أنها دأبت على نشر أخبار من شلتها إيقاع العداء بين طبقات المجتمع .... إلخ.

والثالث يقضى بضرورة نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة.

وما أن قدم اسطفان باسيلي هذه الاقتراحات بقوانين حتى ثار الرأى العام ضد هذه المشروعات ثورة عارمة ومن الهيئة الوفدية ذاتها وعلى رأسها عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح اللذان حملوا لواء المعارضة - وكان هناك اقتراح من نقابة المحامين ( الوفدية ) بفصل النائب اسطفان باسيلي من النقابة لمحاولة خنق حرية الصحافة .

ووقف عبدالفتاح حسن وزير العدل ووزير الداخلية بالنيابة فى ذلك الوقت أمام اللجنة التشريعية وكان الزعيم فؤاد سراج الدين فى أجازة بالخارج وأعلن أن الحكومة لا توافق على هذا التشريع وأعلن أن هذه الحكومة ليست أقل حرصاً من أغلى غلاة المتحمسين لحرية الصحافة وتقديس رسالتها وأكد أن الحكومة لن تقوم باستعمال المادة ٤١ من الدستور وهى الخاصة باستصدار قوانين فى غيبة مجلس النواب فيما يتعلق بهذه القضية على وجه الخصوص وتراجع اسطفان باسيلي عن مشروعه وسحب اقتراحاته .

وأصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين الهامة لرعاية مصالح الشعب من عمال وموظفين وطلبة وفلاحين وسائر الفئات فضلاً عن كثير من القوانين التى تحمى اقتصاد الدولة وتنظم شئونها .

#### ١ - واهتمت الوزارة الوفدية بتأكيد السيادة الوطنية :

وفى ١٢/٩/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بالجنسية المصرية حدد المصريين بانتم إلى جانب أعضاء الأسرة المالكة المتوطنون بمصر قبل سنة ١٨٤٨ وحافظوا على إقامتهم حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ( تاريخ صدور أول قانون للجنسية ) والراعايا العثمانيون المواليون بمصر وقبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية سواء بإدائها أو دفع البديل عنها ( ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ).

وفي ١٩٥١/٣/١٠ أصدرت أول قانون لحماية الملكية الزراعية أن تتسرب إلى الأجانب يمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية فى مصر وحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية فى مصر ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع ورتب البطلان لكل تصرف يصدر لغير المصرى مخالفاً لأحكام هذا القانون والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها (١٩٥١/٣٧).

وفي ١٩٥١/٣/٢٧ أصدرت أول قانون بإنشاء بنك مركزى للدولة وقامت بتحويل البنك الأسمى المصرى إلى بنك مركزى مع تمصيله وزيادة إشراف الحكومة عليه وأصبح ملكاً للدولة وله حق الإشراف على البنوك الأخرى التى عليها إيداع نسبة معينة من ودائعها بالبنك المركزى للعمل على ثبات قيمة النقد وتنظيم الائتمان .

ومن مقتضيات ذلك قيام البنك بإصدار أوراق النقد كما يقوم بالأعمال المصرفية الحكومية واشترط أن يكون محافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة جميعاً من المصريين ( ٥٧ لسنة ١٩٥١ ) .

وفي ١٩٥١/١٠/١٠ أصدرت قانوناً بالفصل فى صحة نيابة أعضاء مجلس البرلمان أعطى لمحكمة النقض اختصاص الفصل فى صحة أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب الذين قدمت طعون فى صحة نيابتهم وتقضى المحكمة ببطلان الانتخاب والتعيين إذا توافر سبب من الأسباب التى ينص عليها الدستور أو قانون الانتخاب (١٤١ لسنة ١٩٥١) .

وفي ١٩٥١/١٠/٣١ أصدرت قانوناً بحماية الآثار اعتبر كل عمار أو منقول ينتمى إلى عصر ما قبل التاريخ أو العصور التالية أو يكتشف فى مصر لحضارة أجنبية لها اتصال بمصر أو تقرر السلطة المختصة اعتباره فى حكم الآثار .

ولحماية الآثار المصرية اعتبرت جميعها من أملاك الدولة ولا تكون محلاً للملكية الخاصة أو التصرفات وحرمت الاتجار فيها أو نقلها أو تصديرها للخارج إلا بترخيص ورتب عقوبات على مخالفة ذلك .

كما رتب عقوبات بالمصانرة ورد الشيء إلى أصله على حساب المخالف (١٩٥١/٢١٥).

٢- واستمر اهتمام الوزارة الوفدية بشئون العمال ورعايتهم وتأمين حياتهم: ففي مارس ١٩٥٠ أصدرت أمراً عسكرياً بزيادة إعانة غلاء المعيشة للعمال والمستخدمين مرة أخرى (٩٩ لسنة ١٩٥٠).

وفي ٥/٧/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بشأن إصابات العمل (٨٩ لسنة ١٩٥٠) لعلاج عيوب القانون الأول.

وفي ٢٤/٧/١٩٥٠ أصدرت أول قانون بشأن عقد العمل المشترك بين العمال وأصحاب الأعمال (٩٧ لسنة ١٩٥٠).

وفي ٩/٨/١٩٥٠ أصدرت أول قانون بالضمان الاجتماعي (١١٦ لسنة ١٩٥٠).

كما أصدرت أول قانون بشأن التعويض عن أمراض المهنة (١٧٧ لسنة ١٩٥١).  
وسنعرض لهذه القوانين فيما بعد.

٣- وحرصت الوزارة الوفدية على رعاية موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة: وكان الزعيم فؤاد سراج الدين وزيراً المالية فتوالت التشريعات لرعايتهم وحماية مرتباتهم وأجورهم مما يكفل لهم ولأسرهم حياة كريمة لائقة.

ففي ١/٤/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بفتح اعتماد إضافي بميزانية السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ لتكملة إنصاف العمال باليومية ولصرف الفروق المترتبة على ذلك (٢٨ لسنة ١٩٥٠).

وفي ١١/٦/١٩٥٠، ١٢/١١/١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على إنصاف عمال اليومية ومن في حكمهم وكان كادر عمال الحكومة الصابر في نوفمبر ١٩٤٤ لا يسرى على العمال الذين عينوا بعد أول مايو ١٩٤٥ فضلاً عن رد نسبة الـ ١٢٪ التي خصمت من أجورهم عند تسوية حالتهم بكانر العمال.

وفي ٣١/٥/١٩٥١ أصدرت قانوناً في شأن المدد التي تحتسب في المعاش يعالج معاشات الموظفين التي صدرت بها قرارات مجلس الوزراء مخالفة لقوانين المعاشات أكثر من عشرين عاماً تصحيحاً لها (٨٦ لسنة ١٩٥١).

وفي ٢٥/٧/١٩٥١ أصدرت قانوناً بعدم جواز التنازل أو الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين بما يجاوز الربع إلا في الحالات التي تقتضيها الظروف المعيشية للموظفين كالتقساط المشتريات وغيرها (١١١ لسنة ١٩٥١).

وفي ١٢/٨/١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على إنصاف العمال مرة أخرى بتعديل ورفع درجات وظائف كبار العمال لجميع الطوائف كما حدد القرار مدد الترقية لكل وظيفة واستمر معمولاً بهذا الكادر سنوات طويلة.

وفي ١٨/٨/١٩٥١ أصدرت أول قانون بإنشاء ديوان الموظفين ( الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة حالياً) للإشراف على تنفيذ لوائح الموظفين وقوانينهم وتحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمصالح بقدر ما تقتضى به ضرورة العمل ( ١٩٥١ لسنة ١٩٠ ).

وفي ٢٥/١٠/١٩٥١ أصدرت أول قانون بشأن الكسب غير المشروع للرقابة على استغلال الوظيفة والكسب غير المشروع بقصد تدعيم النزاهة وصيانة المصالح العامة من التلاعب ومصالح الناس من الاستغلال ( ١٩٢ لسنة ١٩٥١ ) .

وفي ١٨/١٠/١٩٥١ أصدرت أول قانون بشأن نظام موظفي الدولة ينظم شئون الموظفين ويرسئ قواعد التوظيف بالحكومة على قواعد ثابتة وموسوعية وتنظم شئون الموظفين تنظيمياً وإقياً موحداً في التعمين وتحديد المرتب والملاوات والترقيات والتقارير السنوية والنقل والأجازات الاعتيادية والعرضية والمرضية والواجبات المفروضة عليهم وألحق بالقانون جداول بالدرجات والمرتبات ( الكادر ) واستحدث القانون نظام الامتحانات كشرط للتعمين وأوجب تشكيل لجنة شئون الموظفين لها اختصاصات في الترقية والنقل ... إلخ . وأصبحت العلاقة حقا للموظف لا منحة وعلى أساس التقارير السنوية ( ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) .

وفي ٩/١١/١٩٥١ أصدرت أول قانون يحظر استخدام أحد من بين سن الثانية عشرة والثلاثين إلا بعد تقديم شهادة المعاملة ويحتفظ للمجندين من الموظفين أو العمال بوظائفهم عند تجنيدهم ( ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ ) .

وفي ١٨/١١/١٩٥١ قرر مجلس الوزراء إيقاف التعمين بتأنتا تعيين عمال القنال بالوظائف الخالية بالوزارات والمصالح وتشكيل لجنة لإعادة توزيع عمال الجيش البريطاني وتقدير أجورهم.

وفي ٣٠/١٢/١٩٥١ أصدر مجلس الوزراء كادر عمال النقل المشترك وتقرر تطبيقه على عمال النقل بالإسكندرية ومنح الدرجات المعدلة للعاملين بالنقل بمدينة الإسكندرية منذ ١٩٥١/٨/١٢ .

وفي ١٢/١/١٩٥٢ أصدر وزير المالية قراراً بشأن كادر عمال القنابل يتضمن قواعد تقدير أجور الكتيبة والمخزنية والعمال على اختلاف حرفهم وسن التقاعد ويشبه إلى حد كبير كادر عمال الحكومة الصادر في نوفمبر ١٩٤٤ .

٤ - واستمرت الوزارة الوفدية في رعاية الطلبة ونشر التعليم وتوسيع مجالاته ورفعته من شأن رجال التعليم ووضعهم في وضع لائق بهم حتى يشعر المعلم بكرامته بين تلاميذه .

ففي ١١/٢/١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على إعادة الطلاب الذين فصلوا من جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول والمعاهد الأخرى خلال المدة من أكتوبر ١٩٤٤ لغاية ٨ فبراير ١٩٥٠ والسماح لهم بدخول الامتحانات .

وفي ٢٧ مارس ١٩٥٠ أصدرت مرسوماً بإنشاء معهد ديني في مدينة سمند .

وفي ٥/٧/١٩٥٠ أصدرت أول قانون بتقرير المجانية في رياض الأطفال والتعليم الثانوي والتعليم الفني ( ٩٠ لسنة ١٩٥٠ ) .

وكان الزعيم فؤاد سراج الدين وزيراً للمالية في ذلك الوقت وهو الذي أشار على الدكتور طه حسين أن يضمن هذه المجانية في خطبة العرش بعد أن تعهد له بتدبير المال اللازم لمواجهة تكاليف ذلك .

وهكذا كان الوفد هو أول من قرر مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٢ وهو أول من قرر مجانية التعليم الثانوي والفني ورياض الأطفال عام ١٩٥٠ وليس لأحد سواء الفضل في ذلك وهي حقيقة يتعين توضيحها لشباب مصر بعد الثورة التي أجريت له عملية غَسْل مخ وزيفت عليه الكثير من الحقائق .

هذا في الوقت الذي أصدرت فيه وزارة محمود فهمي النقراشي الأولى عام ١٩٤٥ القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ بحفظ النظام في معاهد التعليم فشددت العقوبات على الطلبة في حالة التظاهر أو الاشتغال بالمسائل السياسية والوطنية .

كذلك أصدرت وزارة إبراهيم عبد الهادي عام ١٩٤٩ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ بحفظ النظام في معاهد التعليم شددت فيه العقوبة أكثر على الطلبة في حالة التظاهر أو الاشتغال بالمسائل السياسية والوطنية .

وهكذا كان العمل الوطنى يواجه من حكومات الأقلية والاتقلابات بالحبس والفصل والتشريد ومن وزارات الوفد بالرعاية والتقدير.

أما عن التعليم الجامعى فحقيقة الأمر أنه لو استمر الوفد فى الحكم لتقررت مجانية التعليم بالجامعات .

وسياسة الوفد كانت تعتبر التعليم كالماء والهواء يجب ألا يحرم منه إنسان فى مصر وواقع الأمر فعلاً أن كثيرين من الطلبة بالجامعة كانوا يتعلمون بالمجان وكانوا لا يسدنون سوى رسوم القيد فى أول كل عام وكانت ٢٠٠ هـ ج (ثلاثة جنيهات ونصف) سنوياً علماً بأنه لم يفصل طالب واحد بسبب عدم سداد المصروفات المدرسية أو الجامعية أو غيرها فى عهد الوفد .

وفى نهاية كل عام كانت تصدر قرارات من الجامعات والمعاهد وبغيرها بإعفاء الطلاب الذين لم يسدّدوا المصروفات الجامعية منها والسماح لهم بدخول الامتحانات وكانت نسبة هؤلاء تصل إلى حوالى ٦٠٪ ولم تكن هناك كتب دراسية مرتفعة الثمن ولا كانت أعباء الدراسة مثمناً هى الآن .

وفى ١٥/٤/١٩٥٠ كان قد صدر مرسوم بإعفاء أبناء رجال التعليم الحاليين والسابقين من رسوم القيد والامتحان بجامعة فؤاد الأول وفاروق الأول .

والتشجيع الطلاب على الحصول على الشهادات النهائية ومواصلة الدراسة تقرير منح مكافآت للطلاب المتفوقين الذين يحضرون لدرجة الليسانس أو البكالوريوس بواقع ٣٠ جنيهاً مكافأة فى السنة على أقساط طوال مدة الدراسة وبشروط لمنح المكافآت النجاح فى امتحان المسابقة الذى يعقد لهذا الغرض . ومنح الطلاب الحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس يتفوق مكافأة ١٢٠ جنيهاً يشترط أن يتعهد الطالب بمواصلة الدراسة فى الدراسات العليا .

وفى ١٠/٧/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا الكبير (جامعة عين شمس حالياً) متشبيهاً مع سياسة الوفد فى توسيع الفرص للشباب أمام التعليم الجامعى (٩٣ لسنة ١٩٥٠).

وفى ٣/٩/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) بما يضمن استقلال الجامعة وحريتها فى إدارة نفسها دون تدخل من وزير المعارف أو غيره (١٤٩ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥٠/٨/٦ أصدرت قانوناً باللائحة الأساسية للمعهد الملكى لعلوم البحار  
بجامعة فؤاد الأول (١١١ لسنة ١٩٥٠) .

وقانوناً باللائحة الأساسية للمعهد الملكى للأرصاد بجامعة فؤاد الأول (١١٢ لسنة  
١٩٥٠).

وقانوناً باللائحة الأساسية لمعهد الدراسات السودانية (معهد الدراسات الأفريقية  
حالياً) بجامعة فؤاد الأول (١١٣ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٨/١٧ أصدرت قانوناً بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكليات  
الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة وسلوت بينهم فى المرتبات تقديراً لورهم  
العلمى الكبير . (١٣١ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/١٠/١٩ أصدرت مرسوماً باعتماد لائحة النظام الدراسى والتأديبى  
لطلاب الجامعة.

وفى ١٩٥١/١/١٧ أصدرت قانوناً بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة فؤاد  
الأول واللائحة الأساسية للمعهد وظهرت أهمية هذا المعهد بصفة خاصة فى تنظيم المكتبات  
والوثائق وغيرها . (٩ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٣/١٢ أصدرت قانوناً بإنشاء معهد العلوم السياسية واللائحة الأساسية  
للمعهد لتعليم دراسات عليا فى الشؤون السياسية والدبلوماسية وإعداد مرشحين لوظائف  
السلوكين الدبلوماسى والفنسى . وكان يتبع جامعة القاهرة لتخريج قيادات وطنية مثقفة فى  
السلوك السياسى والدبلوماسى ثم ألحق بكلية الحقوق بالجامعة (٤٣ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٤/٢٢ أصدرت قانوناً بإنشاء كلية طب طنطا تابعة لجامعة فؤاد الأول  
تسهيلاً لانتقال الطلاب فى الوجهة البحرى وكانت نواة لجامعة طنطا بعد ذلك لنشر التعليم  
الجامعى (٦٤ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١٠/٣١ أصدرت قانوناً بإنشاء صندوق لدخار للنظار وناظرات ومدرسى  
ومدرسات المدارس الابتدائية عىاء التأسيس منهن لوزارة المعارف العمومية فى اثنين نقراً



للوزارة، وكذلك من ينقل منهم لأعمال فنية في مكافحة الأمية ويكون الاشتراك إجبارياً بالنسبة لهؤلاء ويكون هذا الاشتراك اختيارياً بالنسبة لمن يعينون في الوظائف المذكورة بعد صدور هذا القانون في الدرجة الثامنة والتاسعة .

ولا تسرى أحكام هذا الصنوق على من يكون منهم مثبتاً في خدمة الحكومة (٢١٤ لسنة ١٩٥١) .

وفي ٢٢/٩/١٩٥١ أصدرت قانوناً بتنظيم التعليم الثانوي عالج مشاكل التطبيق مرة أخرى (١٤٢ لسنة ١٩٥١) .

كما أصدرت قانوناً بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائي لعلاج مشاكل التطبيق أيضاً (١٤٣ لسنة ١٩٥١) .

وفي ٣/١١/١٩٥١ أصدرت قانوناً بإنشاء نقابة للمهن التعليمية للعمل على رفع مستوى المدرسين والمهن التعليمية ونشر الثقافة ورعاية مصالح أعضائها الأدبية والمادية وإبداء الرأي فيما يستشيرها فيه وزير المعارف العمومية في ذلك الوقت فيما يتعلق بشئون العاملين (٢١٩ لسنة ١٩٥١) . وهكذا كان الوفد أول من هنى بإنشاء نقابة للمعلمين .

٥ - كذلك اهتمت الوزارة القديمة بالزراعة واستمرت في رعاية الفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم :

ففي ١/٤/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بزيادة قدر الإعفاء وتخفيف الضريبة من صغار مالكي الأراضي الزراعية مرة أخرى (٣٣ لسنة ١٩٥٠) .

وفي يناير ١٩٥٢ أصدرت قانوناً بزيادة قدر الإعفاء وتخفيف الضريبة عنهم مرة ثانية (٥ لسنة ١٩٥٢) .

وفي ٩/٨/١٩٥٠ أصدرت قانوناً يفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية (١١٨ لسنة ١٩٥٠) .

فأوجب على ملاك العزب عند إنشائها توفير المياه النقية الصالحة لسكان العزبة وإنشاء حوض مياه لشرب المواشي وتخصيص مكان يضع فيه السكان السماد العضوي

وتخصيص مكان آخر للأحطاب وإنشاء صندوق للإسعافات الأولية وإنشاء قاعة للاجتماعات وزاوية للصلاة ... إلخ .

كما وضع شروطاً صحية لمبانى العزب من حيث الارتفاع والمساحة والتهوية ... إلخ .  
وأن يتعهد مالك العزبة مساكنها ومنشأتها بالإصلاح والترميم المستمر ويقع عليه وحده جميع مصاريف الإنشاءات والتكاليف ولايجوز تحميل سكانها أى مصاريف فى هذا الشأن .

وفى ١٧/٨/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بشأن الألبان ومنتجاتها حفاظاً على الصحة العامة وحماية للفلاحين والمواطنين (١٣٢ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٠/٢/١٩٥١ أصدرت أول قانون بمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية وقصره على المصريين حماية للملكية الأراضى الزراعية وتحديثاً عنه . (٢٧ لسنة ١٩٥١) .

وفى ٢٦/٢/١٩٥١ أصدرت تعديلاً للقانون الصادر سنة ١٩٤٦ بوقاية المزروعات من الآفات الواردة من الخارج (٥٦ لسنة ١٩٥١) .

ويقضى بأن الرسائل الممنوع دخولها أو المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون يعاد تصديرها بواسطة من أدخلها أو استوردها وعلى نفقته فى مدى عشرة أيام من تاريخ وصولها .

ولوزير الزراعة أن يقرر مايراه من الاحتياطات التى تتخذ على نفقة المخالف لمنع تسرب الآفات من هذه الرسائل إلى أن يعاد تصديرها .

ويجوز لوزير الزراعة أن يامر بإعدام الرسائل قبل انقضاء الميعاد إذا رأى فى بقائها خطراً يهدد المزروعات فإذا انقضى الميعاد ولم تصدر الرسائل يجب إعدامها فوراً وما أحوجنا إلى تنفيذ أحكام هذا القانون بصرامة فى هذه الأيام .

وفى ٤/٧/١٩٥١ أصدرت قانوناً بإحصاء بعض الحيوانات والاحتياطات التى تتخذ لمقاومة الأمراض المعنوية والوبائية فى الحيوانات والطيور المستأنسة (١٠٢ لسنة ١٩٥١) .

وفي ٢٥/١٠/١٩٥١ أصدرت قانوناً يوضع نظام لتسجيل مبيعات القطن المحلوج للتصدير حماية لسمعة مصر في الخارج من التلاعب (٢٠٤ لسنة ١٩٥١) .

٦- وعينت الوزارة الوفدية بتحسين أحوال القضاة والمحاكم وتنظيم مزاوله المهن الحرة ونظم التقاضى :

وفي ٢٨/٤/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بزيادة مرتبات رجال القضاء والنيابة عما كان عليه فى قانون استقلال القضاء لمواجهة زيادة أعباء الحياة عليهم والحفاظ على المستوى اللائق بهم . (٦٨ لسنة ١٩٥٠) .

كما أصدرت قانونا بتعديل أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وإجراءات المتعلقة بها (٧٢ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ٢٦/٥/٢٩٥٠ أصدرت قانوناً برفع مرتبات أعضاء مجلس الدولة أسوة برجال القضاء (٨٧ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ٧/٨/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بوجوب احتساب مدد الاشتغال بالمحاماة فى معاش الموظف الفنى وذلك عند تعيين المحامى فى وظائف القضاء أو النيابة العامة أو وظائف مجلس الدولة أو وظائف إدارة قضايا المحكمة (هيئة قضايا الدولة) ... إلخ لتشجيع قبول الأكفاء من المحامين للعمل بسلك القضاة . (١١٤ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ٨/٢/١٩٥١ أصدرت أول قانون لتنظيم مهنة وكلاء البراءات والاختراع (٢٣ لسنة ١٩٥١) .

ويقصد بوكيل البراءات كل من ينوب عن الغير أمام الجهات الرسمية بوزارة التجارة والصناعة بشأن إجراءات تسجيل براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وغيرها .

ولا يجوز أن يزاول مهنة وكيل براءات إلا من كان اسمه مقيداً فى سجل البراءات بوزارة التجارة والصناعة .

ويقسم السجل إلى جداول مختلفة بحسب نوع المؤهل العلمى .

ولا يجوز لأصحاب العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن ينيبوا عنهم وكلاء براءات أمام الجهات الرسمية إلا من بين الأشخاص المقيدة أسمائهم في السجل .

وفي ١٩٥١/٤/٩ أصدرت أول قانون بإنشاء صندوق معاشات وإعانات للصحفيين له شخصية معنوية ويرتب للصحفيين ولأسرهم معاشات لأول مرة في حالة التقاعد أو العجز أو الوفاة كما يترتب إعانات وقتية في الحالات الطارئة ولأرملة ولأولاد الصحفي المتوفى في حالة عدم استحقاق المعاش وفي حالة العجز وله مدة عشرين عاماً . (٦١ لسنة ١٩٥١) .

وفي ١٩٥١/٨/١٥ أصدرت قانوناً بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية في الإجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية (١٢٦ لسنة ١٩٥١) .

وفي ١٩٥١/٩/١٥ أصدرت قانوناً بشأن الإجراءات في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف لسرعة الفصل في هذه القضايا في جلسة تعقد في ظرف أسبوعين من تاريخ إحالتها إلى المحكمة . كما حدد المحكمة المختصة لنظر طلب تعطيل الصحيفة (١٢٢ لسنة ١٩٥١) .

وفي ١٩٥١/٩/٢٣ أصدرت قانوناً بتحريم الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من جرائم أمن الدولة أو تتضمن طعنًا في الأعراض أو تحريضاً على إفساد الأخلاق (١٥٢ لسنة ١٩٥١) .

وفي ١٩٥١/٩/٢٠ أصدرت قانوناً بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (١١٣ لسنة ١٩٥١) ونص القانون على أنه لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة والمراجعة إلا من كان اسمه مقيداً في السجل العام للمحاسبين والمراجعين .

ونظم القانون شروط القيد في كل جدول من جداول السجل العام .

٧- واستمرت عناية الوزارة الوفدية بالرعاية الصحية وشتون الأطباء :

وفي ١٩٥٠/٥/٢٥ أصدرت قانوناً بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان عدل كثيراً من أحكام القانون الصادر سنة ١٩٢٨ بمزاولة مهنة الطب ورتب عقوبة جنائية تصل للحبس لمن يزاول المهنة بون أن يكون اسمه مقيداً بالجدول . (٥٩ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٣/٩/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بمكافحة الأمراض الزهرية والمعدية لعلاج هذه الأمراض على نفقة الدولة كما أوجب الكشف على المرضعات ووجوب حصولهن على شهادة يخلو من هذه الأمراض والأمراض المعدية الأخرى (١٥٨ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٧/٣/١٩٥١ أصدرت مرسوماً باعتماد لائحة النظام الأساسى لمؤسسة فاروق الأول لمكافحة الحفاء للعمل على رفع مستوى الشعب ووقايته من الأمراض التى تنتابها بسبب الحفاء بالتيسير على الفقراء ولذى الدخل المحدود فى الحصول على أحنى مناسبة . بإيجاد المنشآت الصناعية ذات الإنتاج الوافر لصنع الأحنى الشعبية بقلل التكاليف وتقديمها للفقراء ولذى الدخل البسيط بشن زهيد .

وفى ٩/٤/١٩٥١ أصدرت مرسوماً باعتماد نظام جمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر المصرى الألفى ( جمعية الهلال الأحمر حالياً ) .

وفى ٢٦/٤/١٩٥١ أصدرت أول قانون بإلغاء البغاء ومكافحة الدعارة (٦٨ لسنة ١٩٥١).

وفى ٣/٦/١٩٥١ أصدرت قانوناً بشأن الاتجار فى مبيدات الحشرات الضارة والحشائش والأمراض النباتية وصناعاتها (٨٩ لسنة ١٩٥٠) .

٨- كما اهتمت الوزارة الوفدى بزيادة موارد الدولة بزيادة الضرائب على الأغنياء دون تأثير على محدودى الدخل :

وفى ٣/٩/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بفرض ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية وهى بنسبة ١٠٪ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وحدها وتحصل مع الضريبة الأصلية لتمويل اعتماد هذه المجالس (١٥٥ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٥/١٠/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بوقف التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بالضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية (١٨٩ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ١٩٥١/١١/٥ أصدرت قانوناً بتعديل أحكام قانون فرض ضريبة عامة على الإيراد ويقضى بزيادة الضريبة على الإيراد العام وبلغت هذه الضريبة ٧٠٪ من الدخل إذا زاد على ٥٠ ألف جنيه في السنة وهي لا تحملها إلا الأغنياء فقط . ( ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ) .

وفي ١٩٥١/١١/٩ أصدرت قانوناً بزيادة الضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي كالسينما والسيرك وسباق الخيل وغيرها ( ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ) .

كما أصدرت قانوناً بتقرير رسم التمتعة لزيادة موارد الدولة حتى تواجه نفقات الخدمات التي تؤديها ( ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ) .

كذلك أصدرت قانوناً بتقدير الإيجار السنوي للأراضي الزراعية المتخذ أساساً لتعديل ضريبة الأقطان كل عشر سنوات بدلاً من سبع سنوات ( ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ ) .

٩- وأصدرت الوزارة الوفدية العديد من التشريعات التجارية لحماية الجمهور في هذه المعاملات :

ففي ١٩٥٠/٩/١٣ أصدرت قانوناً بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح قرر عقوبات لمخالفة الأسعار أو الامتناع عن بيع السلع ... إلخ ، ولا يزال معصوماً به لكن ، ( ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ) .

وفي ١٩٥٠/٩/١٢ أصدرت أول قانون بالأسماء التجارية للتعريف بها وتبين كيفية اختيارها بمعرفة التاجر فرداً أم شركة وتنظيم استخدامها وتحديد حقوق أصحاب الشأن في حالة انتحال أو تقليد أسماء مملوكة لهم وتخويلهم الحق في التعويض عن ذلك وبذلك حقق القانون حماية الأسماء التجارية لأول مرة في مصر . ( ٥٥ لسنة ١٩٥١ ) .

وفي ١٩٥٠/١٠/٢٢ أصدرت قانوناً بشأن الغرف التجارية بعد أن أظهر التطبيق العملي للقانون الصادر سنة ١٩٤٠ بعض النقص في أحكامه فدخل عليه بعض التعديلات منها : النص على اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة، وذلك لقيام شك في كونها كذلك وأن يكون إنشاء الغرف التجارية مطابقاً للاحتياجات التجارية والصناعية لمناطق القطر دون التقيد بالتقسيم الإداري وغيرها من التعديلات الجوهرية ( ١٨٩ لسنة ١٩٥١ ) .

وفي ٢٩/١٠/١٩٥١ أصدرت قانوناً في شأن السمسة ببورصة العقود حدد نسبة السمسة المستحقة عن كل عملية كما هو مبين بالجدول المرافق للقانون وأجاز تعديل هذا الجدول في حدود ٢٠٪ زيادة أو نقصاً . كما حدد المبالغ التي يوردها السمسار ببورصة العقود من البائع التي يتقاضاها عن عمليات الشراء أو البيع ..... إلخ (٢٠٥ لسنة ١٩٥١).

وفي ١٢/١١/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بشأن الموازين والمقاييس والمكاييل (٢٢٩ لسنة ١٩٥١).

١٠ - كما أصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين والمراسيم الأخرى في مختلف المجالات :

وفي ٢٠/٤/١٩٥٠ أصدرت مرسوماً بإنشاء مجلس للسياحة والمصايف والمشاتي برئاسة وزير الاقتصاد ويختص بتنشيط السياحة الداخلية والخارجية وتحديد أسعار المحال العمومية بالمناطق السياحية .

وفي ١٩/٧/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بشأن صرف مياه المياهي والمواد المختلفة في المجارى (٩٦ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ٢٤/٧/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بشأن المجلس البلدي لمدينة الإسكندرية حددت تشكيله واختصاصاته ونظام سير العمل فيه وأمواله وميزانيته وحساباته وتعيين موظفيه . (٩٨ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ٣/٨/١٩٥٠ أصدرت قانوناً في شأن النقل العام للركاب بالسيارات (١٠٦ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ٣١/٨/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بإنشاء مجلس بلدي لمدينة بورسعيد (١٤٨ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ١٣/٩/١٩٥٠ أصدرت قانوناً بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال (١٥٦ لسنة ١٩٥٠) .

وفي ١٩/١٠/١٩٥٠ أصدرت مرسوماً بإنشاء مصلحة الملكية الصناعية للرقابة على الصناعات وتعيمها .

وفى ١١/١١/١٩٥٠ أصدرت مرسوماً باللجنة التنفيذية لتنظيم المباني  
وفى ١٨/١٢/١٩٥٠ أصدرت مرسوماً بإنشاء المجلس الاقتصادى الاستشارى  
الأعلى.

كما أصدرت مرسوماً بإنشاء المجلس الاستشارى للمصايد .  
وفى ١٩٥١/٣/٦ أصدرت قانوناً بحقوق الامتياز والرهون البحرية حددت فيه الديون  
التي تعد ديوناً ممتازة على السفينة وأجرة النقل . ( ٣٥ لسنة ١٩٥١ ) .

وفى ١٩٥١/٣/٨ أصدرت أول قانون بإنشاء كلية الطيران العربى الملكية .  
وفى ١٩٥١/٣/٢٩ أصدرت مرسوماً بشأن إنشاء مجلس أعلى للنقل البحرى يختص  
بوضع السياسة العامة التى تكفل تنمية الأسطول التجارى المصرى ودعمه وقواعد نقل  
الصادرات والواردات على السفن المصرية وهو يوضح اهتمام الوفد بتصوير النقل البحرى .

وفى ١٩٥١/٤/١٧ أصدرت قانوناً بإنشاء المنشأة الاقتصادية للقوات المسلحة البرية  
والجوية والبحرية واعتماد النظام الخاص بها ولها شخصية اعتبارية وتتمتع بالإعفاء من  
الضرائب ورسوم الشهر وأحكام التمتع كما تمنح تخفيضاً فى أجور نقل بضائعها وغرض  
المنشأة بيع مايلزم من المواد الاستهلاكية للضباط والصولات وعائلاتهم وغيرهم ( ٦٣ لسنة  
١٩٥١ ) .

وفى ١٩٥١/٤/٢٦ أصدرت قانوناً بشأن الجمعيات ينظم تشكيلها وأعمالها ( ٦٦  
لسنة ١٩٥١ ) .

وفى ١٩٥١/٦/٥ أصدرت قانوناً بشأن قطع المياه الرئيسية عن الأماكن المزعجة  
لمواجهة محاولات المزعجين لمضايقه السكان ورغبة فى إخراجهم ورتب عقوبة جنائية على  
قطع المياه عنهم ( ١٢٩ لسنة ١٩٥١ ) .

وفى ١٩٥١/٩/٢٣ أصدرت قانوناً بإنشاء مجلس أعلى لمصانع وزارة الحربية  
والبحرية يختص بوضع برنامج للصناعات اللازمة لسد حاجات القوات المسلحة من عتاد  
ووسائل نقل وخلافه ... إلخ . كما يؤلف مجلس إدارة لكل مصنع يقوم بتصريف الشؤون  
الإدارية العادية . ( ١٤٠ لسنة ١٩٥١ ) .



وفي ١٠/١٠/١٩٥١ أصدرت قانوناً بإنشاء مديرية الفاروقية (كفر الشيخ) (١٧٢ لسنة ١٩٥١).

وفي ٢٧/١٠/١٩٥١ أصدرت قانوناً بشأن المساكن الشعبية (٢٠٦ لسنة ١٩٥١) لحل أزمة الإسكان قبل استفحالها تعنى عناية خاصة بالإسكان الشعبي ومساكن العمال والجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

وأعطى كل مسكن شعبي من هوائى الأملاك المبنية لمدة خمس سنوات من بدء الانتفاع كما أعطى من الضرائب بجميع أنواعها رؤوس الأموال التى تستثمر فى إنشاء المساكن الشعبية وأجاز لمجلس الوزراء عند الاقتضاء خفض الأجر المحدد للمساكن الشعبية وفقاً لطاقة المنتفعين بها على أن تتحمل الحكومة الفرق .

وعلى العموم تضمن تنظيمياً كاملاً ورئعاً لإنشاء المساكن الشعبية والانتفاع بها ليت النواة تنتفع اليوم بأحكامه .

وفي ٢٨/١٠/١٩٥١ أصدرت قانوناً بتعديل ماهيات ضباط الجيش رفعت فيه مرتباتهم . (٢١١ لسنة ١٩٥١) .

كما أصدرت قانوناً بتحديد ماهيات الضباط والكوتستيات فى البوايس والمصالح الأخرى رفعت فيه مرتباتهم أيضاً (٢١٢ لسنة ١٩٥١) .

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين والمراسيم بشأن تعديلات للقوانين والمراسيم الصادرة فى عهد وزارات الأقلية والانقلابات وكذلك بشأن اتفاقيات للنقل الجوى المنتظم بين مصر والدول الأوربية والأمريكية والاتفاقيات التجارية النولية الأخرى .

وتكون وقد للمفاوضات من الزعيم فؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية والمجاهد الكبير إبراهيم فرج بين مصر والحكومة البريطانية بشأن الجلاء عن مصر واستمرت المفاوضات ٩ أشهر دون جدوى بعدما قرر الزعيم مصطفى النحاس إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائى فى السودان من طرف واحد ...

وفي ٧/١٠/١٩٥١ كان الزعيم مصطفى النحاس فى مدينة الإسكندرية فلستدعى حسن يوسف وكيل الديوان الملكى وأبلغه أن هناك مراسيم مهمة جداً يريد من الملك أن

يوقعها وطلب منه أن يرسلها قبل الساعة الخامسة من اليوم التالي إلى مقر مجلس الوزراء في «بولكلي» وقال الزعيم مصطفى النحاس .

« يجب أن أستعري نظرك بأن المراسيم يجب أن تأتي من عند الملك قبل اجتماع البرلمان وإذا تأخرت فساقول في الاجتماع بأنها لم ترد من عند الملك ولم يوقعها » .

وحضره تحذيراً شديداً من أن يفشى هذا السر إلى أي أحد ، وأن يرجو الملك فاروق بأن يحتفظ به أيضاً وقال له :

« أرجو ألا تعتبر هذا تهديداً وسألقهم تماماً إذا وصل الخبر إلى السفارة البريطانية من سيكون مصدره السري وأنت تعلم من أقصد » إلياس أندراوس» وفي هذه الحالة سيكون لي شأن آخر .

وفي أكتوبر ١٩٥١ ألقى الزعيم مصطفى النحاس بياناً في البرلمان (مجلس الشيوخ والنواب) أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بعد أن تبين عدم جدواها .

كما أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقال لأعضاء البرلمان كلمته الشهيرة «من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطلبكم اليوم بإلغائها» .

وقدم الزعيم مصطفى النحاس في البرلمان مراسيم بمشروعات القوانين بذلك وهي :

١ - مرسوم بمشروع قانون بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة ١٩٣٦ وانتهاء العمل بأحكامها وإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر تنفيذاً لهذه المعاهدة وانتهاء العمل بأحكام اتفاقتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

٢ - مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الدستوري وتعيين لقب الملك.

٣ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل المانتين ١٥٩ ، ١٦٠ من الدستور بتقرير الوضع الدستوري للسودان وجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان» بعد أن كان «ملك مصر» .

٤ - مرسوم بمشروع قانون يقضى بأن يكون السودان دستور خاص تضمنه جميعية تأسيسية تمثل أهالى السودان.

وقابل البرلمان هذه المراسيم بالحماسة البالغة وأعلن معطو المعارضة فى المجلسين تأييدهم للحكومة فى موقفها .

وأقر البرلمان هذه المراسيم وصدرت بها القوانين أرقام ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ لسنة ١٩٥١ ونشرت بالجريدة الرسمية .

وكان إلغاء المعاهدة من أعظم الأعمال الوطنية فى تاريخ مصر وأقوى دليل على شجاعة وبسالة ووطنية الزعيم مصطفى النحاس .

واستقبلت الأمة إلغاء المعاهدة بالفرح والسعادة واستعدت للكفاح وخرجت المظاهرات تهتف بحياة الوفد والزعيم مصطفى النحاس ولم يعبا الزعيم مصطفى النحاس باحتجاج بريطانيا التى أعلنت تمسكها بالمعاهدة وأنها ستقابل القوة بالقوة .

وقدمت مقترحات اتفقت عليها حكومات الدول الأربع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا وهى أن تقبل مصر عقد معاهدة دفاع مشترك مع هذه الدول رفضها الزعيم مصطفى النحاس فى اليوم التالى لتقديمها .

وجن جنون الحكومة البريطانية وقالت الصحف البريطانية الصادرة صباح ٩/١٠/١٩٥١ أن إلغاء مصر لمعاهدة ٣٦ إهانة ولوظل موريسون وزيراً لوزارة الخارجية البريطانية فستتلوها إهانات أخرى .

وقالت الدبلى تلغراف : إن على البريطانيين أن يتوقعوا سلسلة أخرى من الإهانات لو استمر موريسون فى توجيه سياساتنا الخارجية . وأضاف « كما أعريت وزارة الخارجية البريطانية ليلة أمس عن منتهى الدهشة لما قامت به الحكومة المصرية من تقديم مشروعات قوانين إلى البرلمان بإلغاء المعاهدة المصرية المعقودة سنة ١٩٣٦ ويتوحيد مصر والسودان تحت التاج المصرى » .

وترتب على إلغاء المعاهدة إلغاء جميع الإعفاءات المالية الممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية كالرسوم الجمركية على المهمات والأسلحة والعتاد والمواد التموينية .

ورسم مرور السفن التي تخضع للقوات البريطانية وأجور النقل والمواصلات البحرية والتليفونية الخاصة بهذه القوات .

وامتنعت الجمارك عن التسهيلات الأخرى بشأن أولوية المرور والتفريغ والشحن .

وامتنعت الحكومة عامة عن أداء التسهيلات والخدمات الأخرى ومنها الإمداد بمواد التموين .

ومنعت وصول الضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد وحرمت دخول الرعايا البريطانيين المدنيين من الخارج الذي كانوا يعملون في القوات البريطانية ما لم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من السلطات القنصلية المصرية في البلاد القادمين منها .

وأنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم في البلاد لخدمة القوات البريطانية أو لصالحها .

وألغت العمل بالتصاريح التي كانت مفعلة بموجب المعاهدة للسلطات البريطانية أو أفرادها .

ومنعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالطائرات المصرية أو تزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأى التسهيلات .

ومنعت السكك الحديدية عن أداء أية خدمات إلى القاعدة البريطانية أو للقوات البريطانية مثل نقل المهمات أو العتاد أو المواد التموينية وكذلك منعت النقل البرى أو النهري للقوات البريطانية .

كما هدمت ثكنات قصر النيل البريطانية في ١٩٥١/١٠/٩ بميدان قصر النيل (التحرير حالياً) وكانت تشغلها القوات البريطانية وأقيم مكانها حالياً مبنى الجامعة العربية .

وعمت المظاهرات الشعبية في كل مكان ابتهاجاً بإلغاء المعاهدة وشارك الشعب الحكومة في موقفها واعتبر الجنود البريطانيين بعد إلغاء المعاهدة غاصبين محتلين لمنطقة القتال ويجب محاربتهم وقامت المعارك بين المتظاهرين والإنجليز في الإسمايلية وبورسعيد والسويس .

وامتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل جنود ومهمات الجيش البريطانى ورفضوا تزويد القطارات التى تقلهم بالماء والوقود كما امتنعوا عن إعدادها السير ورفض سائقو القطارات ومساعدوهم العمل بها وترتب على ذلك وقف تسيرها مما اضطر السلطات البريطانية إلى نقل الجنود والضيابط وعائلاتهم إلى المعسكرات فى سيارات ولوريات الجيش البريطانى .

كما امتنع عمال الشحن والتفريغ فى موانئ القتال عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية .

وأضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية عن العمل وانسحبوا جميعاً وضجوا بمرتباتهم وأجورهم استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين بعد إلغاء المعاهدة وهو الشعار الذى أطلقته الوزارة الوفدية وبلغ عدد العمال المنسحبين أكثر من ٨٠ ألف عامل تركوا معسكرات القتال إلى القاهرة والأقاليم ورحلت معهم أسرهم ونقلوا ما استطاعوا من أمتعتهم وأثاث مساكنهم .

وقابلت الوزارة الوفدية إضراب العمال بكل معاونه ومساعدة فالحقتهم جميعاً بمصالح الحكومة المختلفة .

كما أسكنت معظمهم فى المباني الحكومية عدا أفواج أخرى أنزلتهم فى خيام نصبتها لهم بالساحات الشعبية .

كما أعدت لهم كادراً خاصاً باسم كادر عمال القتال يشبه كثيراً كادر عمال الحكومة . وكان انسحاب ثمانين ألفاً من العمال المصريين من القتال الذين لم يتركوا فى التضحية بأجورهم العالية قد سبب ضربة كبرى لقوات الاحتلال وأرتباكاً شديداً لصفوفها وترك هذا الانسحاب المعسكرات البريطانية فى حالة سيئة وحرماً من أيد عاملة فنية مدربة كان من العسير استبدالها بنفس الأجر وينفس المهارة وينفس السهولة . كما قام العمال بدور بطولى فى المعركة المسلحة .

كذلك امتنع التجار والزراع وأصحاب الحرف والمهن عن التعامل مع القوات البريطانية والراعى البريطانيين فى منطقة القتال وفى القاهرة وغيرها من المدن .

حتى قال السفير البريطانى اللورد ستفنس أن منطقة القتال أصبحت لا تصلح عسكرياً وأن الكره الذى يحف بها يجعلها مهددة فلا معنى لبقائها .

وعلى أثر إلغاء المعاهدة بدأت معركة القناة وبدأ الكفاح المسلح وبدأ تدريب الفدائيين وتسليحهم وقامت معسكرات عديدة لتدريب الفدائيين وكانت خطة الفدائيين تقوم على تدمير وتسف مخازن ومستودعات العدو وتمزيق خطوط مواصلاته والحيولة دون وصول التزويد إليه وجعل الحياة الاجتماعية مستحيلة على جنود الاحتلال بإرهابهم.

وتطوع كثير من الشباب في الجامعات وغيرها في كفاح الإنجليز في القنال والقوا من بينهم كتائب الفدائيين وكتائب التحرير التي كونها الوفد وكان على رأسها أحمد أبو الفتح ورفيق الطرزي نائب منقلاط وكانت تدرب على حرب المصائب في القاهرة وغيرها من عواصم المحافظات القريبة من القنال وتطوع بعض الضباط القدامى لتدريب هذه الكتائب.

ويقول صلاح الشاهد سوف يسجل التاريخ أن حكومة الوفد كانت تشتري السلاح من الصعيد وأن الأستاذ رقيق الطرزي وهو نائب في البرلمان الوفدى ونجل أحد كبار الوفد القدامى كان يرسل السلاح من بلنته «منقلاط» في الصعيد إلى الفدائيين بمنطقة القناة كما أن محافظ بور سعيد عبد الهادى غزالى كان ينقل بنفسه السلاح بسيارته الحكومية إلى الفدائيين .

كما ساعد بعض ضباط الجيش المصرى العاملين في تدريب بعض الفدائيين وإمدادهم بالسلاح الذى استولوا عليه من مهمات الجيش المصرى بل كان الزعيم فؤاد سراج الدين وزير الداخلية هو جهة التعامل مع بعض عناصر الفدائيين وكانوا من القوات المسلحة يتسلمون الأسلحة والخاثر منه شخصياً ومن داره ومنهم وجيه أباطة وكال رفعت .

ولعب الكونستبلات الوطنيون دوراً هاماً في المعركة فكانوا ينقلون أخبار المعسكرات البريطانية وتحركات قواتها إلى الفدائيين وأسروا منهم الكثير وسقط بعضهم قتيلاً.

وأخذ المواطنون يتبرعون للكتائب بالأموال لتزويدها بالأسلحة وينفقوا مهمتها .

وأصدر مجلس الوزراء قراره بجلاسة ١٩٥١/١١/٢٥ أن تتولى الحكومة تدريب الكتائب وفقاً للنظام الذى تضعه هي مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض ومن شاء أن يتبرع لهذا المشروع فعليها أن يبعث بتبرعه إلى رئاسة الوزراء لمنع التلاعب في التبرعات.

واشتدت معارك الفدائيين عنفاً وبخلت بعض الكتائب في مصائدات مسلحة مع قوات الاحتلال .

وفي ١٧/١٠/١٩٥١ شنت قوة بريطانية هجوماً مفاجئاً على كوبرى الفردان وكان يحرسه عدد ضئيل من الجنود المصريين واستولى الإنجليز على الكوبرى بعد أن قتلوا جنديين وأسروا باقى القوة وعزلوا الجيش المصرى فى غزة وسيناء ومنعوا اتصاله بالجيش غربى القنال .

وفي ٢٠/١٠/١٩٥١ استولى الإنجليز على المعية الكائنة على خفة القنال واحتلوا جمرک السويس كما عزلوا منطقة القنال واستولوا على جميع الأماكن الهامة فى المدن واحتلوا مداخل الطرق وأقاموا حكماً عسكرياً بريطانياً فيها وفرضوا تفتيشاً على جميع المصريين الراغبين فى الدخول أو الخروج من المنطقة ثم منعوا تسيير القطارات فى منطقة القنال واستولوا على ما استطاعوا من مواد التموين .

كما هددوا بمنع وصول مواد البترول والمازوت والبنزين الواردة من السويس إلى داخل القطر .

وكانت قرية كفر عبده مركز تدريب للفدائيين فقتل القائد الإنجليزي أرسكين باحتلال القرية وهدمها وهى تقع بين وابور تكرير المياه الخاص بالقوات المسلحة البريطانية وبين معسكرات القوات البريطانية شمال مدينة السويس وكانت حجة القوات البريطانية أنها تريد شق طريق يصل هذه المعسكرات مباشرة بوابور المياه لئلا يتوسطه مساكن الأهالى .

فاجتمع مجلس الوزراء لبحث الأمر وامتد الاجتماع حتى منتصف الليل وانتهى برفض الإنذار والتصديق للإنجليز .

وكان للوحشية التى ظهر بها الإنجليز فى إبادة كفر عبده أن أبلغت الوزارة الوفدية احتجاجاً إلى جميع رؤساء بعثات النول .

وفي ١٠/١٢/١٩٥١ أصدر مجلس الوزراء قرار باستدعاء سفير مصر فى بريطانيا - عبد الفتاح عمرو - احتجاجاً على تصرفات السلطات البريطانية فى منطقة القنال واعتدائها الوحشية على كفر عبده والتفكير فى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ووصل السفير عبد الفتاح عمرو يوم ١٠/١٢/١٩٥١ .

كما طالبت الوزارة الوفدية بسحب القوات البريطانية فوراً من الأماكن التى احتلتها واعتبار مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس مناطق محرمة على القوات البريطانية وتعويض أهالى كفر عبده وكافة الشهداء فى معركة القنال .

كما قررت الاستقناء عن خدمات الموظفين الإنجليز في الوزارات والمصالح الحكومية والاستيلاء على الأرض المقام عليها نادي الجزيرة للمنفعة العامة (١٤٦ فداناً) وإخراج الأعضاء الإنجليز منه . وكان يرأسه السفير البريطاني والأمير محمد علي رئيس شرف له، وإلغاء سباق الخيل .

ومنع الاتصال التليفوني مباشرة بين السفارة البريطانية والقيادة البريطانية في الإسمايلية .

وإرسال قوة من الجيش المصري لمعاونة سلطات الأمن .

ونقل المكتب الهندسي المصري من لندن إلى السويس وكانت مهمته استيراد ما يلزم من المهمات كالقطارات والسيارات والآلات الحربية والأدوات الحكومية والاستقناء عن الأسواق البريطانية .

واستدعاء الضباط المصريين الملحقين بالمعهد البريطاني على أفواج بالطائرات .  
واستصدار تشريع بمعاينة كل مصري يتعاون مع السلطات العسكرية الأجنبية .  
واستصدار تشريع بإباحتهم حمل السلاح للمواطنين تمكيناً للدفاع عن أنفسهم وبلادهم .

فكانت قرارات الوزارة الوفدية كلها قرارات حرب ضد الاحتلال البريطاني ويقوم مجلس الوزراء الوفدي بمعركة حربية فعلاً ومعه الشعب المصري كله ضد القوات البريطانية .  
وتحدى ضباط الجيش قرار السراي بإلغاء اجتماع الجمعية العمومية لنادي الضباط في ١٨/١٢/١٩٥١ واجتمعوا ليقروا إجراء الانتخاب يوم ١/٣/١٩٥٢ وتحلوا السراي مرة أخرى برفضهم تمثيل سلاح الحدود المسيطر عليه رجال السراي .

وكان حسين سرى عامر مرشح الملك في مجلس إدارة النادي وتم انتخاب مجلس إدارة النادي من أعضاء على رأسهم اللواء محمد نجيب وليس فيهم العناصر التي ترغبها السراي .

وقوى الشعب وقوى الوفد بتعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي في ١٩٥١/١٢/٢٤ وانطوى تعيينه على انتهاك للمستور واعتداء على سلطة الوزارة الوفدية .

واستنكر الشعب هذا التعيين وخرجت المظاهرات تهتف ضد الإنجليز والملك فاروق وحافظ عفيفي .



وفي اليوم التالي فوجيء الشعب وفوجيء الولد أيضاً بنذب عبد الفتاح عمرو المعروف بمبولة للإنجليز مستشاراً للديوان الملكي الشئون الخارجية مع استمرار شغله لمنصبه الأصلي والياس أندراوس مستشاراً للشئون الاقتصادية .

وبدا كئن القصر يؤلف حكومة أخرى على هواه فانعزل القصر عن الوزارة الوفدية وزادت العدواة بينهما .

وأنارت هذه التعيينات غضب الشعب وبدأت المظاهرات العدائية ضد الملك فاروق تتجمع في الشوارع ويصل التهاتف إلى المناداة بالجمهورية ويسقط الملك .

لقد بدأ الشعب يحس تدريجياً بمساوئ الملك فاروق ومفاسده ويتحدث عن مفامراته النسائية وسلوكه الشائن ولعبه للقمار علناً ومرفقاته في القمار وسهراته الخاصة واتجاره في الأسلحة والنخائر الفاسدة وأنه فتح حساباً في البنك البلجيكي الدولي باسم أنمون جهلان أحد شركائه في صفقات الأسلحة الفاسدة .

كل هذه المساوئ وحوادث ديسمبر ١٩٥١ انفجرت معها المشاعر المكبوتة فعمت المظاهرات العدائية بالجامعات والشوارع والميادين في القاهرة والإسكندرية ومواصم المديریات ضد الملك والملكية.

وفي ١٩٥١/١٢/٢١ أصدر الجنرال روبرتسون القائد العام للقوات البريطانية تصريحاً يعبر عن إصرار الحكومة البريطانية على موقف العدوان والتحدى لمصر واستقدام القوة لبقاء الاحتلال .

وبدأ جلاء العائلات البريطانية عن مدن القناة عائدة إلى بريطانيا .

وفي ١٩٥١/١٢/٢١ جرت محاولة لاغتيال الجنرال إكسهام قائد القوات البريطانية في منطقة الإسماعيلية فالتقى بعض الفدائيين على سيارته ثلاث قتابل يدوية بالقرب من كوبرى نفيسة أثناء نذهابه إلى منطقة القصاصين أصابت السائق ومقدمة السيارة .

وقامت بعدها معارك جديدة بين الإنجليز وبين المصريين من رجال البوليس والمدنيين والفدائيين في السويس وأسي صوير والمحمسة والتل الكبير والقرين .

وفي يناير ١٩٥٢ تم لقاء بين نجيب الراوى والزعيم فؤاد سراج الدين وقال نجيب الراوى لقد طلب إلى نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي (عميل الإنجليز) أن أنقل لكم على لسانه أنه ليس لدى إنجلترا مانع من الجلاء بشرط أن تتوقف أعمال الفدائيين أى تتوقف أعمال الكفاح والقتال أولاً.

فرد عليه الزعيم فؤاد سراج الدين : إن مصر لا تعتمد على وعد جديد من الإنجليز يضاف إلى عشرات الوعود من الإنجليز السابق صدورها عنهم وما عليهم إن كانوا جادين إلا أن يبدأوا الجلاء ونحن مستعدون أن نؤمن ظهورهم عند جلائهم أما أن نوقف نشاط الفدائيين قبل أن يبدأوا في الجلاء فهذا ما نرفضه ولا يوجد في مصر من يقبله .

ولقد اقتنع نجيب الراوى بوجهة نظر الزعيم فؤاد سراج الدين ووعده بإبلاغ ذلك إلى نوري السعيد .. وانصرف ولم يعد وقد تم عرض الأمر على مجلس الوزراء فاطر الزعيم فؤاد سراج الدين على وجهه نظره .

وفي ١٩٥٢/١/١٦ أنجب الملك فاروق الأمير فؤاد ولقب بآله أمير الصعيد وتجددت المظاهرات العدائية ضد الملك فاروق .

وعاد طلبة المدارس الثانوية الإضراب يوم ١٩٥٢/١/٢٠ واصطحب إضرابهم مظاهرات هتفوا فيها هتافات عدائية ضد الملك فاروق .

وفي ١٩٥٢/١/٢٥ وجه البريجادير إكسهايم قائد قوات الاحتلال بمنطقة الإسماعيلية إنذاراً في الساعة السادسة وعشر دقائق صباحاً إلى قائد بلوكات نظام الأقاليم بالإسماعيلية طالبه فيه « بتسليم جميع أسلحة رجال بلوكات نظام الأقاليم بالإسماعيلية وجلائها من مبنى المحافظة وتكثاتها مجردة من أسلحتها في تمام الساعة السادسة والرابع من صباح ذلك اليوم ورحيلها من منطقة القتال .

وتم الاتصال تليفونياً بوزير الداخلية الزعيم فؤاد سراج الدين بالقاهرة لعرض الأمر عليه .. فرفض الإنذار وطالب رجاله « بعدم التسليم ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة أو على تكثات بلوكات النظام أو على رجال البوليس أو الأهالي ونفع القوة بالقوة والصمود في الدفاع حتى آخر طلقة مع القوات، كما طلب تبليغ ذلك إلى القيادة البريطانية «لأن تسليم الجندي لسلحه فيه الذلة لمصر والمهانة للمصريين» .

وفي الموعد المحدد أى الساعة السادسة والرابع . دارت المعركة بين قوتين غير متكافئتين قوة الشرطة المصرية وقوامها ٣٠٠ ضابط وجندي يبنادقهم العادية وبين قوة الاحتلال وقوامها ٧٠٠٠ ضابط ، وجندي المسلحين بالدبابات الثقيلة والسيارات المصفحة والمدافع .

واستمرت المعركة أكثر من ساعتين حتى نفذت النخيرة وقام جنود البلوكات بدور رائع في المعركة وسقط منهم عشرات من الضحايا وأبدوا مقاومة عنيفة .

واضطرب العدو إلى الإشادة ببطولتهم رغم ضعف السلاح وقلة العتاد والتفوق العددي الضخم لقوات الاحتلال .

وأثنى قائد القوات البريطانية رأسه احتراماً لهم وقال لضباط الاتصال « إن رجال القوات المصرية دافعوا بشرف واستسلموا بشرف فحق علينا احترامهم جميعاً شهاباً وجنوداً .

وقد سقط في ميدان الشرف في هذه المعركة من جنود الشرطة ٥٠ شهيداً ، ٨٠ جريحاً وبمر مبنى المحافظة مقابل ١٣ قتيلاً إنجليزياً ، ١٢ جريحاً .. واعتبر هذا اليوم عيداً للشرطة تحتفل به كل عام تزكية للروح الوطنية وتذكرة لمق الوطن على أبنائه في البذل والعطاء .

واتخذ الإنجليز منها درساً أن بقاء قواتهم بالمنطقة أصبح أمراً غير مرغوب فيه من الشعب المصري وزادت حماسة الجماهير .

وفي يوم ١٩٥٢/١/٢٦ بدأ تجمع عمال مطار القاهرة وجنوده وموظفوه المدنيين حول أربع طائرات بريطانية وحاولوا من نزول الركاب كما منعوا تموين الطائرات بالوقود .

وفي ذات اليوم تمرد جنود بلوكات النظام وخرجوا يحملون أسلحتهم في مظاهرة ساخطين على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية يتنادون بطلب السلاح واخترقوا العباسية فالأزهر فميدان الإسماعيلية (التحرير) فالجيزة واتجهوا إلى جامعة فؤاد (القاهرة) في الساعة التاسعة والثلاث واخلطوا بالطلبة وسار الجميع في مظاهرة صاخبة إلى رئاسة مجلس الوزراء حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف .

ثم قامت في الحادية عشرة والنصف مظاهرات عمال العنابر بالسكك الحديدية وكليات الأزهر وكليات جامعة إبراهيم (عين شمس) واخلطت بالمتظاهرين من جامعة فؤاد وبلوكات النظام .

وبينما المتظاهرون يتجمعون في دار الرئاسة بمجلس الوزراء يخطبون ويستمعون إلى الخطب اشتعلت أول الحرائق في الساعة الثانية عشرة والنصف .

وبدأت حوادث الحريق في ميدان الأوبرا وهاجم المتظاهرون كازينوا الأوبرا وأشعلوا فيه النار ثم سينما ريشلي ثم باقي المحلات ومنع المتظاهرون رجال الإطفاء من أداء واجبهم وتوالت حوادث إشعال النار والإتلاف والنهب وأصاب الحريق أكثر من سبعمائة محل ومنشأة معظمها مملوك للأجانب وبعضها مملوك للمصريين واستمرت النيران مشتتة طوال النهار وجزءاً من الليل وبلغ عند القتل ٢٦ شخصاً وبلغ عدد من أصيبوا بجروح وكسور حوالي ٥٥٢ شخصاً .

وكانت الحرائق تشتعل بشكل منظم والوريات تحمل القائمين بالحريق من مكان لآخر فى سرعة عجيبة ووقف رجال البوايس متكاسلين ووقف رجال المطافىء عاجزين ووقف الحكمدار ورئيس البوايس السرى متفرجين .

ولم يكن هناك بوايس أو جيش يمنع هذه الحرائق إذ كان الملك قد جمع ضباط الجيش وضباط البوايس يوم ١٩٥٢/١/٢٦ ظهراً ليعرض عليهم ابنه وأمى العهد أحمد فؤاد .

وليس غريباً أن يختار الملك هذا اليوم بالذات ليدعوا كبار ضباط الجيش والبوايس وحدد للمقابلة الساعة الواحدة إلا الربع أى بعد اشتعال الحريق ويحتشد الضباط المدعوون فى السراى منذ العادية عشرة صباحاً .

ويلج الزعيم فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى نزول الجيش فلم تنزل قوات الجيش إلا بعد الساعة الخامسة .

وفى منتصف الليل أذاع الزعيم مصطفى النحاس بياناً بإعلان الأحكام العرفية .

وفى اليوم التالى لحريق القاهرة أقيمت وزارة الزعيم مصطفى النحاس بعد أن تحقق الهدف من الحريق .

وتولى الوزارة على ماهر رجل الانقلابات والقصر الدائم ورجل الثورة بعد ذلك فانسحب القذافيون من القتال واعتقل على ماهر أكثر من ٢٥٠ فدائياً فى الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير كما اعتقل آلاف من المواطنين وعاد كثير من العمال المنسحبين إلى المعسكرات البريطانية وسكت على ماهر على هذه العدة .

وبدأت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانئ القتال من جديد وعاد تموين معسكرات الإنجليز فى مختلف أنحاء البلاد بمباركة على ماهر وباختصار عانت الأمور إلى ماكانت عليه قبل إلغاء المعاهدة .

وكان حريق القاهرة كارثة وطنية اشترك فيها الإنجليز والملك وعملاقهما لضرب الحركة الوطنية وتصفيتها وتبين أن المادة التى استخدمت فى إشعال حريق القاهرة هى ذات المادة التى ألقها الطائرات الإنجليزية والبريطانية على بورسعيد سنة ١٩٥٦ .

وانتكست الحركة الوطنية وتمت تصفية معركة القتال وعطلت الحياة النيابية وضاعت دماء الشهداء فى رمال الصحراء ، سدئ وهباء وعاد الأمن والأمان لجيش الاحتلال واستراح ووقفت الحملة ضد الإنجليز بعد أن توقفت معركة القتال .

وطلبت السفارة البريطانية اعتقال الزعيم فؤاد سراج الدين وعبدالفتاح حسن فاعتقلهما نجيب الهلالي عندما تولى الوزارة .

وقد اختير يوم ١٩٥٢/١/٢٦ بالذات وهو اليوم الذى حنده الوفد لقطع العلاقات نهائيا بإنجلترا .

ونشرت أخبار اليوم صباح هذا اليوم « أنه من المقترحات المعروضة للبحث رداً على الاعتداء البريطانى فى الإسماعيلية تسليم السفير البريطانى جواز سفره وإغلاق القنصليات البريطانية فى البلاد وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إنجلترا .  
واختير يوم ١٩٥٢/١/٢٦ أيضاً لأنه اليوم السابق على عقد أول مؤتمر لاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الوفد .

فقد تم تكوين لجنة تحضيرية من رؤساء النقابات الهامة تقوم بوضع لائحة النظام الأساسى للاتحاد العام للنقابات والتحضير لمؤتمره التأسيسى ومن أعضائها أحمد طه ومحمود عبدالخالق وسيد قنديل وكان يعاونهم عبدالغنى سميد وأمين عز الدين .

وسعت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال لإعلان تأسيس الاتحاد العام للعمال بالقطر المصرى وحددت موعداً لذلك يوم ١٩٥٢/١/٢٧ ووجهت الدعوة إلى زعماء الحركة النقابية فى السودان وإلى قيادات النقابات والاتحاد العالمى لنقابات العمال للمشاركة فيه فقبض على قيادات اللجنة التحضيرية وقيادات العمال .

وإزداد السخط على القصر لأن الشعب أحس بامتهان كرامته لأن الإقالة فى هذه المرة بالذات لم يقصد منها إلا إفساد معركة القنال وانتكاس الحركة الوطنية بالمؤامرة بين كل القوى الكارمة للوفد من المستعمر والملك وعلى ماهر والنستوريين والسعديين وغيرهم من المتآمرين مع المستعمر للتخلص من الوفد بحريق القاهرة ولو استمر الوفد فى الحكم فترة قصيرة لثم إخراج الإنجليز من مصر بلا شروط ولا قيود .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قفزت بقايا أحزاب الاقلية وعملاء السرائى والمستعمر وعلى رأسهم على ماهر إلى قمة السلطة مرة أخرى فى عهد الثورة التى قامت لمحاربة الفساد وكانوا هم على رأسه والذين أقسدا الحياة النيابية فى مصر واعتنوا على الدستور والحريات .

ويدلنا من محاسبتهم على فسادهم لصالح الملك والمستعمر كافاتهم الثورة فكانوا شهداء لها ضد الوفد يسردون الأكاذيب للحكام الجدد واستعانت بهم الثورة فى حكم البلاد ووصل السعديون وغيرهم وزراء فى الحكم .

وأصبح الهجوم كله على الوفد ورجاله الشرفاء وقدموا قياداته الوطنية لمحاكمات  
صورية انقلبت إلى شهادات تقدير وأوسمة وطنية لهم ومع ذلك قاموا بسجنهم وعلى رأسهم  
الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج سكرتير عام الوفد الحالي وكافة  
قيادات الوفد الذين قدموا لهذه المحاكمات الهزلية .

ولمحت إسرائيل كما فرح الاستعمار بالخلاص من الوفد والزعيم مصطفى النحاس  
وتحققت لها أهدافها في سيناء وغيرها ... وحق المرور في قناة السويس وخليج العقبة  
والتطبيع المشنوم وتدمير مصر من الداخل ...

وكان في مصر غطاء تقديى ذهب بيدروم البنك الأهلى المصرى (المركزى) قدره ٦١  
مليون جنيه ونصف مليون سيائك ذهبية وولارات ذهبية وجنيهاات وكانت في بنوك أمريكا  
لأمر الزعيم فؤاد سراج الدين بنقلها إلى مصر .

وكانت مصر دائنة لبريطانيا بموالى ٥٠٠ مليون جنيه إسترلينى .

وخساع الغطاء الذهبى وأصبح صفرأ وتحولت مصر من دولة دائنة إلى دولة مدينة  
بأكثر من ٥٠ ألف مليون جنيه .

وبدأ التدخل الأجنبى فى شئون مصر من جديد ولا يعلم إلا الله مداه ... ولنا عودة  
بإذن الله .



الزعيم فؤاد سراج الدين يتراءف فى محكمة الثورة

## ملحق عن تشريعات العمل التي أجبرتها الوفدة

### قانون إصابات العمال

كان الوفد أول من وضع الضمانات لحماية العمال في حالات إصابات العمل.

ففى وزارة الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ أصدرت الوزارة الوضعية فى ١٩٣٦/٩/١٤ أول قانون لتعويض العامل المصاب ورعايته هو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل وكان التشريع المصرى لا يخلو العامل المصاب أى تعويض عن إصابته ما لم يثبت أن الحادث قد نشأ عن خطأ من جانب صاحب العمل وكان ذلك من المتعذر إن لم يكن من المستحيل.

وتوسعت المحاكم لتخفيف العرج عن العامل أخذاً بنظرية مخاطر المهنة ولكن الأحكام كانت متفايرة وغير مستقرة .

فكان من الضروري أن تتدخل الوزارة لإصدار هذا القانون لمنع تضارب الأحكام. وقد خول هذا القانون لكل عامل مصاب من حوادث العمل الحق فى التعويض - والرعاية مدة علاجه - دون أن يكلف العامل إثبات خطأ صاحب العمل أو من ينوب عنه.

وإذا عهد صاحب العمل بتنفيذ العمل إلى مقاول من الباطن أو أعار العامل للغير أو تسبب الحادث عن فعل شخص أجنبى عن المحل الذى وقع فيه الحادث أجاز للعامل أن يطالب بالتعويض كلا من المقاول من الباطن أو الغير وصاحب العمل الأصلي.

وإذا كان صاحب العمل مؤمناً على حوادث العمل جاز للعمال أن يطالب بالتعويض صاحب العمل والمؤمن لديه معا .

وكان هذا القانون يسرى على جميع المحال الصناعية والتجارية أيًا كان عدد العاملين فيها كما كان يسرى على العمال تحت التمرين.

ولكن استثنى من سريان أحكامه الأشخاص الذين يأخذون أجراً يزيد على ٢١ جنيها شهرياً أو ٧٠ قرشاً يومياً وأعضاء أسرة صاحب العمل الذين قد يلزم أن يعولهم وكان يستثنى كذلك الأشخاص الذين يشتغلون فى منازلهم.

وكذلك الأشخاص الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة ما لم يكونوا مخصصين لإدارة آلات غير الآلات التى تدار باليد.

وتضمن القانون لأول مرة حقوقاً عينية للعامل والتزامات على صاحب العمل هي:

«أوجب القانون على صاحب العمل أن يكون في كل محل يشتغل فيه أكثر من ٢٠ عاملاً صندوق للإسعافات الطبية يحتوى على الأريطة والأدوية المطلوبة التي تحددها مصلحة العمل بالاتفاق مع وزارة الصحة.

وأعطى القانون للعامل المصاب الحق في العلاج مجاناً سواء بالمستشفيات الحكومية أو على نفقة صاحب العمل الذي ألزمه القانون بدفع جميع المصاريف الطبية وثمان الألفية ومصاريف الإقامة بالمستشفى كما ألزم صاحب العمل بمصاريف انتقال العامل للمستشفى في جميع الأحوال.

كذلك ألزم القانون صاحب العمل بدفع نصف الأجر للعامل إلى أن يتم شفائه أو تثبت عاهته أو يتوفى. وقد روعي أن القانون في بداية تطبيقه، ولكن تم الوزارة الوضعية تعديل ذلك النص في قانون عام ١٩٥٠ وصرف الأجر كاملاً طوال مدة العلاج.

ونظراً لتعذر قيام صناديق خاصة لترتيب إيراد مدى الحياة أو معاش وقيام رقابة كاملة عليها.

فقد أوجب القانون للعامل المصاب الحق في التعويض في حالة العجز الكلى أو العجز الجزئي المستديم وفي حالة الوفاة ألزم القانون صاحب العمل بدفع التعويض للمستحقين عن العامل المتوفى بالنسب الواردة بالجدول الملحق بالقانون.

كما ألزمه بمصاريف الجنازة على ألا يزيد ما يدفعه في هذا السبيل عن خمسة جنيهات وهو مبلغ كان كبيراً عام ١٩٣٦.

كذلك قرر القانون عدة ضمانات لحصول العامل على التعويض هي:

(١) أن كل اتفاق يقصد به تخفيض قيمة التعويض يعتبر باطلاً وكان لم يكن.

(٢) ألزم صاحب العمل أن يخطر جهة البرايس كتابة بكل حادث أصاب أحد عماله وأسم المصاب وعنوانه.. إلخ .. لتسهيل حصول العامل المصاب أو ورثته على التعويض عن المنازعة .

(٣) إلزام صاحب العمل أن يخطر مصلحة العمل كتابة عن مقدار التعويض الذي دفعه عن العاهة أو الوفاة ليتسنى لمصلحة العمل التأكد من أن المبلغ المدفوع مطابق للقانون.



(٤) ألزم صاحب العمل أن يعد في كل محل سجلا تدرج فيه أسماء العمال حسب تاريخ التحاقهم بالعمل وسجلا آخر تدرج فيه أسماء العمال ومقدار أجر كل منهم وأيام اشتغالهم - وكلف بذلك المفاوض من الباطن بالنسبة للعمال الذين يعملون لديه - وسجلا ثالثا تدون فيه إصابات العمال الناشئة عن العمل لتسهيل إثبات علاقة العمل ومستحقات العامل عند المنازعة.

(٥) اعتبر ديون المصابين أو من يؤول إليهم حق التعويض ديون ممتازة لا يجوز تحويلها إلا لدين النفقة وبمقدار الربع.

(٦) قضى بيلا يدخل المبلغ المستحق على المؤمن لديه ضمن أموال التقليلة الخاصة بصاحب العمل لتعلق حقوق العامل به.

(٧) قضى بأن يحكم في المنازعات الخاصة بإصابات العمل على وجه الاستعجال.  
(٨) رتب العقوبات على مخالفة أحكامه.

ومكذا نرى أن الوزارة الوفدية عام ١٩٣٦ قد وضعت المبادئ الأساسية لحماية العامل المصاب والتزامات صاحب العمل والضمانات لحصول العامل على التعويض وغيره ومع ذلك فقد عدلت الوزارة الكثير من هذه الأحكام عام ١٩٥٠ لصالح العمال ولو استمر الوفد في الحكم لكانت قدمت للعمال حقوقا أكثر ومزايا أفضل.

الزعيم فؤاد سراج الدين يتحدث إلى أساتذة الجامعات أعضاء لجنة مناصرة الشيعين الفلسطينيين واللبناني



## قانون الإحصاء الدورى العمال

وفى وزارة الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٤٢ أصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢/٧/٢٠ أول قانون يوجب على أصحاب الأعمال الإخطار سنوياً عن عدد عمال المنشأة هو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٢ بشأن الإحصاء الدورى للعمال المشتغلين فى الصناعة يوجب على أصحاب الأعمال فى الصناعة أن يقدموا إلى مصلحة الإحصاء والتعداد إحصاء دورياً عن العمال المشتغلين فى الصناعة فى مصر فى التواريخ وبالكيفية التى تبين بقرارات يصدرها وزير المالية بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية.

وقد صدر القرار المشار إليه فى ١٩٤٢/٢/١٥ بأن يجرى الإحصاء الدورى عن العمال المشتغلين فى الصناعة فى مصر أول أسبوع عمل من شهر يناير ويوليو كل عام ولا يزال يجرى هذا الإحصاء الآن ويقوم به الجهاز المركزى للإحصاء والتعداد (مصلحة الإحصاء والتعداد سابقاً).

وقد أثبتت الأيام أهمية هذا الإحصاء لبيان عدد العمال المشتغلين فى الصناعة فى مصر ونسبة البطالة ومتوسط الأجور وتطورها لمواجهة الأزمات واحتياجات الصناعة من العمال.

الزعيم فؤاد سراج الدين مع الزعيم محمد الصادق للهدى ووالد السودان



## قانون بوجوب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد بالحكومة

وفى ١٩٤٢/٨/٣٠ أصدرت الوزارة الوضعية القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة وبصالحها وأن تكون جميع السجلات التى لموظفى الحكومة حق الاطلاع والتفتيش عليها محررة باللغة العربية وكذلك جميع ما يقدم من مستندات.

وكانت معظم الشركات فى مصر أجنبية فى ذلك الوقت وكانت تستعمل اللغات الأجنبية فى مسك سجلاتها وبقاترها وفى مستنداتها وهو مظهر لا يتفق مع كرامة مصر واحترام لغتها العربية والتى نص دستورها على أن لغتها هى اللغة العربية.

وكان ذلك يئى أيضاً إلى حرمان الكثيرين من المصريين الذين لا يجيدون اللغات الأجنبية من العمل فى هذه الشركات ولقد أسهم ذلك ولا شك فى انتشار البطالة - لأن هذه الشركات كانت لا تلحق بها من المستخدمين أو العمال الفنيين إلا الذين يجيدون اللغة الأجنبية.

وقد ساعد هذا القانون على تخفيف البطالة وتعيين المصريين فى الشركات الأجنبية.



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج فى لقاء مع شباب الوفد من المحلة الكبرى

## صندوق إعانة العمال

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية في ١٠/١/١٩٤٢ أول قانون لإعانة العمال وأسرههم في حالة العجز والوفاة هو القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٢ ويقضى بفتح اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرون ألف جنيه) في ميزانية الشؤون الاجتماعية للسنة المالية ١٩٤٢ - ١٩٤٣ لإنشاء صندوق بالوزارة خاص بإعانة العمال.

وقد صدر بتاريخ ٢٨/٩/١٩٤٢ قرار وزير الشؤون الاجتماعية بإنشاء هذا الصندوق بالوزارة رصد له مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرون ألف جنيه) بالإضافة إلى ما تتلقاه الوزارة لهذا الغرض من هبات ووصايا وكان القرار لا يجيز صرف إعانات من الصندوق إلا للعمال الذين لهم حق تكوين النقابات طبقا للقانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ولأسرههم وذلك في حالات العجز الدائم الناشئ عن إصابات العمل سواء كان العجز كاملا أو جزئيا لا يقل عن ٤٠ ٪ والوفاة الناشئة عن إصابة العامل إذا رفض صاحب العمل الدفع لعدم قدرته على الدفع أو رغم قدرته على الدفع.

وكذلك في حالات الوفاة أو العجز الدائم الناشئ عن إصابة لاعلاقة لها بالعمل. وكذلك حالات العجز الناشئ عن المرض والشيخوخة، وهذا الصندوق يعتبر نواة لنظام الضمان الاجتماعي الذي أنشأته الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ بعد ذلك (القانون رقم ١١٦/ ١٩٥٠) الذي كان نواة لنظام التأمين الاجتماعي حاليا.



## قانون نقابات العمال

وكان الوفد أول من حقق العمال وحدتهم واعترف بحقهم في إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم. فأصدرت الوزارة الوُفدية في ١٠/٩/١٩٤٢ أول قانون أسبغ الشرعية على النقابات والاتحادات العمالية هو القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال الذي اعترف بحق العمال في تكوين نقابات واتحادات لهم تدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين أحوالهم فلجأز القانون للعمال اللذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو بمهن أو صناعات أو حرف مماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية كما أجاز لهذه النقابات تكوين اتحادات لها ترعى مصالحهم المشتركة.

فلأباح القانون بذلك تعدد النقابات لمهنة واحدة وعدم تقييد كل مهنة بنقابة واحدة لما في هذا التقييد من الحجر على حرية العمال وأعطى لهذه النقابات والاتحادات حقوقا عديدة لمباشرة مهامها.

وأعطى القانون للنقابة - والاتحاد - الشخصية المعنوية كما أعطى لها حق إبرام عقود واتفاقات خاصة بشروط عقد العمل المشترك طبقا للقواعد التي يقرها القانون.

كما قرر لها حق التقاضي وينوع خاص مباشرة جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل المشترك والادعاء بالحقوق المدنية المترتبة على الجرائم التي تلحق ضررا بالمصالح المشتركة بأرباب المهنة التي تمثلها النقابة.

كما أعطى القانون حق الطعن أمام المحكمة الكلية في حالة رفض تسجيلها أو حلها ويقوم الحكم الصادر بالتسجيل مقابل التسجيل نفسه وينشر بالجريدة الرسمية بدون رسم.

كما أن الدعاوى التي ترفع تطبيقا لأحكام هذا القانون من النقابة أو من أحد أعضائها كانت تعفى من الرسوم القضائية وعلى رافع الدعوى أن يقدم طلبا كتابيا إلى لجنة المساعدة القضائية مثبتا عضويته وأوجب على هذه اللجنة أن تقر إغفاه من الرسوم على وجه الاستعجال.

ويعتبر مجرد تقديم طلب الإعفاء إقامة للدعوى - أي يقطع مدة السقوط والتقدم - وأجاز القانون للنقابة إنشاء أو شراء المباني اللازمة لسكنها أو لسكن المنشآت المرخص

بإقامتها كما أجاز لها بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية قبول التبرعات من منقول وعقار، ولها كذلك أن تنشئ صنابير صناعية وجمعيات تعاونية وجمعيات التأمين الاجتماعي وغير ذلك من المنشآت التي تهم المهنة وحرمة القانون تكوين أية نقابة إذا قل عدد المنضمين إليها عن خمسين عضواً لأن المفروض في هذه الحالة ألا تكون نقابة جديدة تستحق التمتع بالحكم القانون.

كما حرم تكوين أكثر من نقابة واحدة لمنشأة واحدة في بلد واحد.

وكانت النقابة تدير في أعمالها طبقاً للائحة نظامها الأساسي وقد صدرت لائحة نموذجية للاقتضاء بها ولكل نقابة مجلس إدارة يشكل من خمسة أعضاء على الأقل وواحد وعشرين عضواً على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية ويحصر القانون اسم نقابة عمال «اتحادات نقابات» على النقابات والاتحادات التي تشكل وفقاً لأحكامه.

وقرر القانون حق أعضاء نقابات العمال والاتحادات في الاجتماع بعد إخطار الجهة المختصة وعدم جواز تدخل السلطات في حرية الاجتماع إلا إذا كان مخالفاً للنظام العام.

واستثنى القانون بعض الفئات من سريان أحكامه، ومع ذلك أباح لهم أن ينشئوا جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة ومن هؤلاء موظفو الحكومة ومستخدموها الداخلون في هيئة العمال وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمون وهم جميعاً يعملون على تحقيق خدمات عامة.

ذلك أن للنقابات طابعاً خاصاً يميزها عن باقي الجمعيات وهو التدخل في تحديد علاقة العامل وصاحب العمل وإبرام عقود العمل المشتركة ومراقبة تنفيذ تلك العقود والدفاع عن حقوق العمال بكافة الوسائل التي تميزها القوانين ومنها حق الامتناع عن العمل (الإضراب) في الحدود المرسومة في القانون.

وقد رأى في البداية أن تخويل عمال الحكومة والخدمات العامة بها حق إنشاء نقابات تكون لها هذه الحقوق قد يؤدي إلى اضطراب العمل الحكومي والإخلال به مع حقهم في إنشاء جمعيات ترعى مصالحهم.

واستثنى القانون كذلك الوكلاء المفوضين الذين يمثلون أصحاب الأعمال لتعارض مصالحهم مع مصالح العمال هؤلاء ظلوا مستثنين حتى الآن.

وكذلك عمال الزراعة وكانت الحكمة هي أن انتشار عمال الزراعة في مناطق الريف وعدم تجمعهم في مكان واحد مثل عمال الصناعة جعلهم لا يتحسسون لتكوين النقابات لهم. وكذلك المرضيون وعمال المستشفيات لصلتهم الوثيقة بالمرضى الذين يحتاجون منهم عناية ورعاية خاصة .

وأعطى القانون لكل عامل مصري الجنسية بلغ من العمر ١٥ عاما على الأقل الحق في الانضمام لنقابة مهنته.

وأجاز لكل عامل الحق في الانضمام لأية نقابة أو الانسحاب منها دون إكراه وفي حالة انسحاب العضو من النقابة لاتضيع حقوقه في صندوق الادخار.

كما نص على بطلان أى شرط يشترطه صاحب العمل أو من يقوم مقامه في عقود العمل مع العمال يخالف أحكام القانون أو يحد من حرية العامل.

كما أوجب عقوبته إذا فصل العامل أو وقع عليه عقوبة لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام للنقابة أو لأمر يتصل يشنون النقابة مع إلزامه بتعويض العامل عن الإضرار التي لحقت.

وحرم القانون على العمال الأجانب أن ينضموا للنقابة إلا إذا كانوا مقيمين في مصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عديمهم ربع عدد الأعضاء كما حرم عليهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة النقابة حتى لا يؤثر ذلك في توجيه النقابة وطريقة إدارتها.

وأوجب القانون إعطاء كل عضو من أعضائها شهادة تثبت عضويته وأجاز بصفة استثنائية للعمال المنضمين لعضوية إحدى النقابات أن يستمروا في عضويتها سنتين عقب خلوهم من العمل إذا كانوا قد زاولوا مهنتهم لمدة سنتين على الأقل لأن العامل المفصول قد يستأنف عمله فيها خلال هذه المدة فيبقى عضواً بالنقابة.

كما حرم فصل أحد الأعضاء إلا بعد إخطاره كتابة بما نسب إليه وسماع دفاعه والعمال في جميع الأحوال الطعن خلال ٢٠ يوما من إخطاره في قرار الفصل أمام المحكمة الجزئية المختصة.

وهكذا وضعت الوزارة الوقدية أهم القوانين في تاريخ التشريعات العمالية وهو قانون النقابات العمالية لترعى هذه النقابات مصالح العمال وتضمن حقوقهم وتحمي العمال من سطوة وسيطرة وتحكم أصحاب الأعمال، لهذا كان حقيقيا وصديقا أن يقال أن الوفد هو حزب الجلايل الزرقاء.

وجاء فى تقرير لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب عن مشروع القانون بشأن نقابات العمال.

«لقى فريق من أصحاب العمل من مناع وتجار - وقد نصبوا أنفسهم للكسب والثراء وجعلوه قبلتهم وغايتهم - من كثرة الأجراء وعظيم تزامهم فرصة للسيطرة عليهم والتحكم فيهم فقدروا أجورهم بما شاؤوا وحدوا لهم ساعات عملهم وفرضوا عليهم من شروطه ما يزيد فى وفهم وكسبهم غير عابئين بما يطلب العمال من جزاء عادل يقيم أودهم ويصلح من شأنهم وصحتهم وأجسادهم وكان طبيعيا بعد ذلك أن يشعر العمال بأن أصحاب العمل إنما يسخرونهم فى خدمتهم ويستنزفون قوتهم لإقامة ثروتهم والاستفادة من أرباحهم فتناكرت قلوبهم وساءت علاقاتهم وساء جمعهم جو من الاضطراب والقلق ذهب بما يجب للمصانع من تعاون ومسكينة وسلام.

لم يغيب عن شخص أن علة هذه الأنوار وبشاعتها إنما ترجع إلى تفرق الأجراء وتشتيت كلمتهم وفقدانهم الوحدة التى تخلق لهم من شأنهم جمعا يذود عن حقوقهم وينفع عنها هذه هى الأسباب الجوهرية الهامة التى حملت العمال والحكومات على إنشاء النقابات والاعتراف بها وإيتائها من الحقوق ما ييسر لها القيام على رعاية مصالح العمال وصيانتها ونتيجة ما تقدم فإن الحاجة للنقابات إنما تظهر وتشتد فى الأوساط الصناعية ثم التجارية وفى الأولى تتوافر كل الأسباب التى حملت على التفكير فيها وتكوينها فالصناعات تقوم الآن على الماكينات وفى المصانع والمتاجر الكبرى يشتد تزام الأضرار وفيها يظهر تحكم صاحب العمل ويشتد، والصناعة والتجارة هما مع ذلك المدق أوجه الكسب إدارا ورزقا على أصحابها.

فلهذا كله رأت أغلبية اللجنة وهى مصدر تشريع ليس للبلاد المصرية عهد به أن أول قانون يوضع لذلك يجب أن يعنى بلولئك العمال والأجراء الذى دلت التجربة وتضاهرت الأسباب على حاجتهم الظاهرة الماسة للنقابات.

وهذا الذى كتبه النواب الوفديون عام ١٩٤٢ يوضح بجلاد أن الوفد كان خير ممثل للشعب بصفة عامة ويعبر عن العمال بصفة خاصة ويكشف الحس الصادق بالأم العمال وأمالهم وأمانهم.



## قانون التأمين الإجبارى عن حوادث العمل

وكان الوفد أول من أصدر قانونا بشأن التأمين الإجبارى عن إصابات العمل لضمان تنفيذ أصحاب الأعمال لالتزاماتهم.

فأصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢/٩/٦ القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل - الذى امتد إلى التأمين على أمراض المهنة بعد أن أصدرت الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ قانون التعويض عن أمراض المهنة (١١٧ لسنة ١٩٥٠) - ذلك أن كثيراً من أصحاب الأعمال الصغيرة كانوا يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم فى قانون التعويض عن إصابات العمل (١٩٣٦/١٤) .

فрат الوزارة الوفدية أن خير علاج لهذه الحالة هو إصدار قانون يلزم صاحب العمل التأمين الإجبارى عن عماله ضد إصابات العمل لدى شركات التأمين لأنه ييسر على صاحب العمل دفع التعويضات ولا يكلفه إلا جزءاً يسيراً بالنسبة لما قد يستحق عليه من تعويض.

ولو ترك التأمين اختيارياً لما فكر فى التأمين إلا أقلية ضئيلة من أصحاب الأعمال لما هو معروف عن الكثرين من عدم الميل لنظام التأمين.

وهو فى ذات الوقت يكفل للعمال الحصول على مستحقاتهم من شركات التأمين.

ولتأكيد حماية العمال نص القانون على أن كل زيادة أو نقص فى عدد العمال أو أجورهم أو عدم الإبلاغ عن التغييرات التى تحدث بالمحل المؤمن عليه أو مخالفة أصحاب الأعمال لنصوص عقد التأمين ولأحكام القانون لا يجوز أن يكون سبباً فى عدم دفع التعويض للعمال أو مستحقهم أو فسخ عقد التأمين، ولو نص على غير ذلك وأعطى الحق لشركة التأمين فى هذه الحالات فى مطالبة صاحب العمل بفرق رسم التأمين طبقاً للتعريف المعمول بها وتسوى الشركة مركزها مع صاحب العمل دون أى دخل للعمال فيما يكون بينهما من خلاف . وذلك حتى لا تتمكن شركات التأمين من التخلص من التزاماتها نحو العمال لأسباب ترجع إلى أصحاب الأعمال وهدم.

وأوجب القانون على صاحب العمل مراقبة قيام المقاول من الباطن بالتأمين على عماله وإلا كان على صاحب العمل أن يقوم بنفسه بعملية التأمين على عمال المقاول من الباطن.

فإذا عهد بتنفيذ العمل المقاول من الباطن ولم يؤمن عن حوادث العمل قبل التاريخ المحدد للبدء في العمل بثلاثة أيام أوجب القانون على صاحب العمل الأصلي (المقاول الأصلي) أن يقوم بهذا التأمين وله الرجوع على المقاول من الباطن ليسترد منه ما تطلبه هذا التأمين من نفقات.

ولما كان الفرض الأساسي من التأمين هو وضع العبء على صاحب العمل فهو وحده الملزم بتحمل نفقاته. فحرم القانون اشتراك العمال في هذه النفقات كلها أو بعضها بطريق مباشر أو غير مباشر ولا تعرض صاحب العمل للعقوبة.

مع إلزامه برد المبالغ التي تكون قد خصمت من أجور العمال.

فلم يكن يجوز تحميل العمال أي نصيب من نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت.

وكان هذا القانون لا يسرى على المصالح الحكومية وما في حكمها لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها . ولكن لا يسرى هذا الإعفاء بالنسبة للمقاولين الذين يقومون بأعمال لها فيلتزمون بالتأمين على عمالهم.

وأوجب القانون على أصحاب الأعمال أن يعلقوا شهادة باللغة العربية من المؤمن لديهم في أمكنة العمل تفيد حصول التأمين وذلك بكيفية تمكن العمال من الاطلاع عليها ولتقديم شكاواهم في حالة عدم التأمين عليهم.

وفرض القانون على من يخالف أحكامه عقوبة قد يزيد مقدارها أحيانا عن رسوم التأمين إذا ما حاولوا التخلص من دفعها .

وهكذا وضعت الوزارة الوفدية قانونا ثانيا يضمن حقوق العمال في حالات الإصابات ليس من أصحاب الأعمال وحدهم ولكن من شركات التأمين أيضاً وهي شركات مليئة يمكنها الوفاء للعمال بمستحقاتهم.

## الأمـر العسكري بإعانة غلاء المعيشة

وكان الوفد أول من حرص على زيادة أجور العمال لمواجهة أعباء الحياة.

فأصدرت الوزارة الوفدية في ١٩٤٢/١٢/٩ أول أمر عسكري لصرف إعانة غلاء المعيشة هو الأمر رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ لصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية . وجاء في بيـاحة الأمر المذكور أنه نظرا لارتفاع نفقات المعيشة تبعا لزيادة أسعار الحاجات الضرورية وما تتطلبه من ضرورة توفير موارد للعامل لمواجهة هذه الحالة بحيث توفر له القدر اللازم للمعيشة في أدنى الحدود المستطاعة.

أوجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون في هذه المحال إعانة غلاء المعيشة فوق مرتباتهم أو أجورهم بحيث لا تنقل عن الفئات التي قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها والميينة بالجنول المرافق لهذا الأمر.

وتختلف إعانة الغلاء حسب تدرج المرتب كما تختلف من طائفة إلى أخرى وتقسم الأمر هذه الطوائف إلى طائفة آباء الأولاد الثلاثة فلكثر وطائفة آباء الولد أو الولدين وطائفة العزاب والمترججين ممن لا أولاد لهم وتصرف الإعانة من أول ديسمبر ١٩٤٢.

كما أوجب هذا الأمر ألا يقل أجر العامل البالغ من العمر ثمانى عشرة سنة عن سبعة قروش ونصف في اليوم فإذا نقصت سن العامل عن ثمانى عشرة سنة جاز أن ينقص أجره في اليوم بنسبة نصف قرش عن كل سنة.

بحيث لا يقل أجره اليومي في أية حالة من الأحوال عن خمسة قروش وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت؟

كما نص الأمر على العقوبة على مخالفة أحكام هذا الأمر وأن تقضى المحكمة فضلا عن ذلك ومن تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فروق الأجر أو العالوة لمستحقها.

وقد يتبادر السؤال: لماذا لم يصدر قانون بإعانة غلاء المعيشة وصدر بأمر مسرى سوف ينتهى العمل به بانتهاء حالة الحرب (العالمية الثانية) وزوال الأحكام العرفية؟ والواقع أن إصدار أوامر عسكرية بإعانة غلاء معيشة قصد به سرعة إصدار أوامر أخرى بزيادة فئاتها تبعا لزيادة الأسعار وارتفاع نفقات المعيشة وبملا صدرت عدة أوامر عسكرية بعد ذلك بزيادة فئات إعانة غلاء المعيشة وكان الأمل بعد إنهاء الحرب العالمية الثانية خفض

الأسعار وعودتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية فلما لم يتحقق ذلك صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكري الأخير رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤.

وبعد ذلك أصدرت الوزارة الوفدية الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة فئات إعانة غلاء المعيشة وعند انتهاء حالة الأحكام العرفية نص القانون باستمرار العمل بهذا الأمر ولا يزال معمولاً به حتى الآن.



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج سكرتير عام الوفد والنكتور نعمان جمعة نائب رئيس الوفد وعبد المتعم حسين أمين الصندوق  
و١. على سلامة ويكرم زيدان وفؤاد البدراني سكرتير الوفد المساعدون

## تعويض طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية في ٢٧/٣/١٩٤٤ أول قانون لحماية رجال السفن البحرية وهو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ بتعويض طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب لضمان حصول عمال السفن البحرية على مستحقاتهم عند تعرضهم لأخطار الحرب ففرض القانون بعدم الإذن لأي سفينة بالسفر أثناء قيام حالة الحرب مالم يكن مؤمنا على أفراد طاقمها بقيمة نصف الحد الأقصى للتعويض الذي قد يستحق بنصوص أحكام هذا القانون لدى إحدى شركات التأمين المعتمدة.

أو إيداع هذه القيمة نقدا خزانة مصلحة الموانئ

أو تقديم كتاب ضمان بها من أحد المصارف المعتمدة.

وأجاز القانون لأفراد الطاقم المؤمن عليهم مطالبة الشركات المؤمن لديها مباشرة بما يستحق لهم من تعويض عن أنفسهم أو متاعهم.

وهكذا يتضح أن الوفد كان دائم التفكير في رعاية مصالح العمال من كل الفئات وحماية حقوقهم وضمان مستحقاتهم.



الزهميم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج وأ. مواهب الشوريجي المخاميه وأ. على سلامة  
وأ. رشيد التحال المعامى في تنوة عن الديمقراطية . . بمقر الوفد.

## قانون عقد العمل الفردى

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية فى ١٥/٥/١٩٤٤ أول قانون ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ورتب للعمال حقوقا جديدة لأول مرة فى تاريخ التشريعات العمالية فى مصر هو القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى وهذه الحقوق هى :

(١) أوجب القانون أن يكون عقد العمل كتابة وباللغة العربية.

(٢) أوجب أن يكون العقد بين صاحب العمل ومتمهد توريد العمال بالكتابة يذكر فيه نوع العمل وفئات الأجور للعمال والضمانات التى تكفل صرفها لهم وإلا يتقاضى المتمهد أكثر من ١٠ ٪ من هذه الأجور.

(٣) أوجب على متمهد توريد العمال تحرير سركى من صورتين لكل عامل وأوجب على صاحب العمل دفع الأجور للعمال إذا لم يدفعها لهم متمهد توريد العمال.

(٤) حرم على صاحب العمل أو متمهد توريد العمال أن يلزم العمال شراء أقدية أو بضائع مما ينتجه أو من محل معين.

(٥) أوجب دفع الأجور وغيرها بالعملة المصرية.

(٦) أوجب دفع الأجور فى أحد أيام العمل وفى المكان الذى يشغل فيه العامل.

(٧) حرم اقتطاع أكثر من أجر ٥ أيام من الشهر عما يتسبب العامل فى إتلافه أو فقدته.

(٨) حرم اقتطاع أكثر من ١٠ ٪ من الأجر لسداد قرض العامل كما حرم تقاضى أية فائدة عنه.

(٩) حرم التنازل عن الأجور أو الحجز عليها إلا لبين المالك والمليس والنفقة وفى حدود الربيع.

(١٠) ألزم صاحب العمل بتفقات عودة العامل إلى موطنه عند انتهاء العقد وإلا جاز للسلطة الإدارية المختصة ترحيله على نفقة صاحب العمل.

(١١) ألزم صاحب العمل أن يعطى العامل شهادة خدمة مجانية فى نهاية عقده.

- (١٢) حرم على صاحب العمل نقل العامل إلى سلك اليومية دون موافقته.
- (١٣) حرم على صاحب العمل أن يكلف العامل عملاً غير المتفق عليه.
- (١٤) اعتبر عقد العامل المحدد المدة عقداً غير محدد المدة في حالة استمراره بعد انتهاء مدته.
- (١٥) قرر للعامل الحق في مهلة الإخطار قبل انتهاء العقد غير المحدد المدة ولا عوض العامل عنها.
- (١٦) قرر للعامل الحق في مكافأة - عند انتهاء عقده - عن كل سنة من خدمته.
- (١٧) قرر أن حل المؤسسة أو فسخها أو إدماجها أو تصفيتها أو انتقالها بئى تصرف لا يمنع من تنفيذ حقوق العمال.
- (١٨) ألزم صاحب العمل بوضع لائحة لنظام العمل وأخرى للجزاءات في المنشآت التي تستخدم ٥٠ عاملاً وأكثر لاتمتنع عليها مصلحة العمل.
- (١٩) حرم انقطاع أجر خمسة أيام شهرياً للفرامات أو إيقاف العامل تأديبياً أكثر من هذه المدة.
- (٢٠) ألزم قيد الفرامات في سجل خاص وأن تخصص لمصلحة العمال.
- (٢١) ألزم صاحب العمل بتوفير وسائل الإسعاف الطبية وأن يعهد - إذا ازداد عددهم على مائة عامل - إلى طبيب بعيانتهم وعلاجهم وأن يصرف لهم الأدوية لهذا العلاج بدون مقابل.
- (٢٢) ألزم صاحب العمل أن يوفر للعامل وسائل السكن الملائم والتغذية إذا استخدمهم في أماكن بعيدة عن العمران.
- (٢٣) قرر للعامل الذي يثبت مرضه الحق في نصف أجره أثناء مدة انقطاعه.
- (٢٤) ألزم صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار العمل أو الآلات.
- (٢٥) قرر للعامل الحق في الحصول على أجازة سنوية بأجر كامل.

(٢٦) قرر للعامل الحق في التعويض عن الفصل التعسفي.

(٢٧) رتب بطلان كل شرط في عقد العمل مخالف لأحكامه ما لم يكن أكثر فائدة للعامل.

(٢٨) رتب المسؤولية التضامنية بين أصحاب الأعمال في الوفاء بجميع التزامات العاملين.

(٢٩) أوجب نظر دعاوى العمال على وجه السرعة والحكم في جميع الأحوال بالنفاذ المؤقت.

(٣٠) رتب عقوبات على مخالفة أحكامه وتتعدد العقوبات بعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة.

ولا شك أن هذه الحقوق التي تقررت للعمال في مصر لأول مرة وضعت المبادئ التي استندت عليها بعد ذلك القوانين اللاحقة وأو استمر الوفد في الحكم فترة كافية لحصل العمال على حقوق أكثر وأكثر ومزايا أفضل وأفضل.



الزعيم فؤاد سراج الدين والدكتور نعمان جمعة نائب الرئيس وحولهما بعض شباب الوفد بمقر الحزب



## قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة

كذلك أصدرت الوزارة الوحدية فى ١٩٤٤/٨/٢٤ القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة.

وكان القانون يفرض على كل مصرى يزيد سنه على اثنى عشر عاما ولا تتجاوز الخامسة والأربعين ولم يكن ملما بالقراءة والكتابة تعلم القراءة والكتابة والمبادئ العامة للدين ومبادئ علم الحساب والمقاييس والموازين والمكاييل والنقود المستعملة فى مصر مع قسط مناسب من الثقافة العامة . ويكون هذا التعليم بالمجان . وبالنسبة للمصريات يسرى على من تزيد سنه على ١٢ عاما ولا تتجاوز الخامسة عشرة على شرط أن تتعلم الفتيات على حدة وأن يقوم بتعليمهن إناث فقط ومدة الدراسة تسعة أشهر متصلة .

وتتبع فى كل وحدة الأماكن الكافية لتعليم الأميين وتزود بحاجاتها من أدوات الدراسة وكتبها .

وتؤدى الدراسة فى معاهد التعليم على اختلاف أنواعها حكومة أو حرة عدا معاهد التعليم العالى، فإذا لم تتسع جاز أن تؤدى فى دور العبادة ودور الحكومة العامة وقاعات الاجتماعات والمحاضرات والأماكن التى يقدمها أصحابها ، وتكون صالحة لهذا الغرض فإذا تعذر وجود أمكنة صالحة للتدريس جاز أن يكون التعليم فى الهواء الطلق مع مراعاة فصول السنة .

وأوجب القانون على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يبنوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتكفوا بدفع المكافآت التى تصرف لمن يقومون بالتعليم فيها فإذا لم يقوموا بذلك قامت الوزارة بتعليم هؤلاء العمال على نفقتهم .

كما أوجب على مصلحة السجون أن تتولى تعليم المسجونين الذين تزيد مدة سجنهم على تسعة أشهر .

كما أوجب على مصالح الحكومة التى تستخدم عمالا مستخدمين خارج الهيئة يزيد عددهم على خمسة عشر فى بلد واحد أن تقوم بتعليم عمالها ومستخدميها طبقا لأحكام هذا القانون .

كما أوجب على وزارتي الدفاع الوطني والداخلية تعليم الأميين من العساكر وضباط  
الصف التابعين لها طبقا لمناهج التعليم المقررة.

على أن تعقد امتحانات عامة في نهاية المدة المخصصة للدراسة ويعطى للناجحين  
شهادة دالة على نجاحهم ومن يرسل يلزم بإعادة الدراسة.

ونصت المادة ١٨ من القانون على أنه بعد مضي أربع سنوات من بدء تنفيذ مكافحة  
الأمية في جهة بالذات لايقبل الأشخاص الذين لا يحملون أجازة بتأدية الامتحان الخاص  
بمحو الأمية في خدمة الحكومة والمصالح التابعة لها وفي المؤسسات والمصانع والمجال  
التجارية.

كما لا يجوز أن يمنحوا رخصة جديدة أم مجددة بمزاولة حرفة من الحرف التي  
تتطلب ترخيصا أو أن تقبل منهم عطاءات أو مقاولات لجهة من الجهات الحكومية أو المجالس  
البلدية "مجالس المديرية أو أى جهة ملتزمة بمرفق عام" .

ورتب القانون عقوبة الغرامة على مخالفة أحكام القانون المذكور .

وقد صدرت عدة قرارات وزارية (٢٦ قرارا) بوقف سريان حكم الإلزام على الأميين  
في المديرية آخرها القرار الوزاري المؤرخ ١٩٥٢/٧/٧ .

وبعدها صدرت عدة قوانين بشأن وقف العمل مؤقتا بأحكام المادة ١٨ من القانون  
١١٠ لسنة ١٩٤٤ وجميعها بعد ثورة يوليوسى القوانين أرقام (٥٨٦/ ٥٤/ ٢٨٢ ، ٥٦ / ٧٠ ،  
٥٩/ ٩٠ ، ٦٢/ ٢٥ ، ٦٣/ ٣٤/ ٦٥) .

وأخيرا صدر في عهد السادات القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن تعليم الكبار محو  
الأمية وألغى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ وألغى أغلب أحكامه وزادت الأمية في مصر عما  
كانت عليه .

وهكذا تتضح سياسة الوفد في مكافحة الأمية وتعليم أبناء مصر ولو استمر الوفد في  
الحكم فترة كافية لثم تنفيذ هذا القانون على الأميين جميعا ولما أصبح في مصر أمى واحد.

## قانون البطاقات الشخصية

كان الوفد أول من اهتم بإثبات شخصية العمال ضمانا لإثبات حقوقهم في معاملاتهم فأصدرت الوزارة الوفدية في ١٩٤٤/٨/٢٤ القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية فأوجب على جميع العمال وحددهم بأنهم الأشخاص الذين ينطبق عليهم القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن تقايات العمال - أوجب عليهم أن يكونوا حاملين لبطاقة شخصية تحتوى على اسم ولقب حاملها وجنسيته وسنه ومهنته ومحل سكنه والبيانات الانتخابية وغيرها .

كما أوجب أن يذكر بها عاقله على ما تقدم اسم المحل الذى يعمل فيه إذا كان صاحبها عاملا وعنوانه ونوع العمل الذى يؤديه فيه واسم النقابة التى يكون منضما إلى عضويتها ورقم تسجيلها وبيان ما إذا كان متزوجا من عدمه وعدد أولاده إن كان له أولاد ونوع كل منهم وسنه ومحل إقامته.

فالغرض الأساسى من هذا القانون كان إثبات شخصية العامل بعد أن لوحظ أن كثيرا ما يحتاج هؤلاء العمال إلى إثبات ما يتعلق بختمتهم وحالتهم المدنية. للوصول إلى حقوقهم قبل صاحب العمل كما أن أسرة العامل الذى تقع له إصابة تترتب عليها الوفاة تحتاج إلى ما يثبت صلتها بالعمل لإمكان حصولها على التعويض وخاصة كما تقول المذكرة الإيضاحية للقانون عندما يصدر التشريع الخاص بالتأمينات الاجتماعية التى تقرر للعامل وزوجاتهم معاشات ومزايا أخرى. فى ظروف معينة أو عند بلوغهم سنا معينة .

وهكذا يبين أن الوزارة الوفدية تضع فى اعتبارها تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية على العمال . ومن جهة أخرى فإن البطاقة الشخصية تثبت صفة العامل وتمنع اعتباره متشردا . كما تساعده فى معاملاته مع المصالح الحكومية وغيرها من الهيئات .

كما أنها تزيل كثيرا من الصعوبات الانتخابية الخاصة بإثبات شخصية الناخبين لأنه كان يثبت ضمن بيانات البطاقة كل البيانات الخاصة بالانتخابات. مثل الموطن الانتخابى ورقم القيد فى جداول الانتخابات..... إلخ.

ولم تقتصر فائدة البطاقات الشخصية على العمال وحدهم بل انتفع بها غيرهم أيضاً لأن القانون كان يسرى على جميع المواطنين من غير العمال في المدن التي يصدر بها قرار وزاري، ومنها القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط والجيزة وعواصم المديریات ويتأدر المراكز بعد ذلك ثم وأخيراً على ساكني جميع حدود جهات مصر علاوة على عمال المحال الصناعية والتجارية باستثناء النساء غير العاملات مراعاة لتقاليد البلاد.



## الأمر العسكري بلجان التوفيق

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية الأمر العسكري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٤٢ فى ١٩٤٢/٣/٢٣ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، وكانت هذه اللجان تشكل فى المحافظات على الوجه التالى:

المحافظ أو المدير رئيسا

رئيس المحكمة المختص أو قاضى تنقيب وزارة العدل

مندوب مصلحة العمل

مندوب صاحب العمل

مندوب الصناعات

مندوبان اثنان عن العمال

وكانت لهذه اللجان نفس الاختصاصات الممنوحة لها بموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩١٩/٨/١٩ وأول مايو سنة ١٩٢٤ وأهمها وضع واقتراح مشروعات للتسوية والتوفيق يكون الغرض منها إزالة أسباب الخلاف المعروفة عليها أو التصديق على الاتفاقيات التى تتم بين الفريقين المتنازعين.

وتحال عليها المسائل التى تدخل فى اختصاصها من وزير الصحة العمومية وكانت هذه اللجان تصدر قرارات مسببة فى المسائل التى تعرض عليها وترفع هذه القرارات إلى وزارة الصحة لاعتمادها، وتصبح هذه القرارات بعد اعتمادها ملزمة للخصوم فى النزاع الذى اتخذ فى شأنه القرار وكان يعتبر اعتماد الوزير للقرارات بمثابة صيغة تنفيذية لها وتنفذ كالاحتكام فى منازعات العمل. وكانت هذه القواعد نواة لقوانين التوفيق والتحكيم بعد ذلك .

## الأمر العسكري بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين

وكان الوفد أول من اهتم بالعمال الزراعيين ورفع أجورهم فأصدر في ١٩٤٤/٢/٢٨ الأمر العسكري رقم ١٩٤٤/٤٦٨ بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين.

ونص على أنه لا يجوز أن يقل أجر العامل الزراعي البالغ من العمر ١٨ عاما فأكثر بمديرتي قنا وأسوان عن عشرة قروش في اليوم.

فإذا نقصت السن عن ثمانى عشرة سنة جاز خفض أجره اليومي بمقدار نصف قرش عن كل سنة أو كسور السنة لبلوغ تلك السن بحيث لا يقل أجره اليومي في أية حال من الأحوال عن خمسة قروش.

ونص الأمر على أن يبطل كل اتفاق يكون من شأنه حصول العامل الزراعي على أجر يقل عن الحد الأدنى سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ورتب الأمر عقوبة على مخالفة أحكامه وتتعدد العقوبة بتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة.

وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فروق الأجر المستحقة. ويعتبر المخالف والحائز عند الاقتضاء مسئولين بالتضامن عن كل جريمة تقع بالمخالفة للأمر.

وهكذا وضعت الوزارة الوفدية لأول مرة حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين يوفر لهم حياة كريمة لائقة وإذا كان هذا الأمر يسرى في البداية على عمال محافظتي قنا وأسوان الزراعيين فإنهم كانوا في حاجة ماسة إلى هذه الحماية وخاصة أن عمال الزراعة في المحافظات الأخرى ارتفعت أجورهم بشكل طبيعي إلى أكثر من ذلك.



## الأمر العسكري بإيجاب تقديم وجبات غذائية للعمال

وكان الوفد أول من ألزم أصحاب الأعمال بتقديم وجبات غذائية للعمال فأصدرت الوزارة الوفدية في ٢٨/٢/١٩٤٤ الأمر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ بإيجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال فلوّجِب الأمر المذكور على أصحاب الأعمال في الأعمال الصناعية والتجارية التي تستخدم عادة خمسين مستخدماً أو عاملاً فأكثر في مصنع واحد أو في محل واحد وعلى كل حائز لأرض زراعية تزيد مساحتها على مائتي فدان أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر من كل يوم من أيام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال.

وفيما يتعلق بالمال الصناعية والتجارية التي يقل عدد مستخدميها وعمالها عن خمسين شخصاً، وتكون متقاربة في دائرة قطرها كيلومتر واحد يجب على أصحابها أن يشتركوا فيما بينهم لتقديم الطعام لعمالهم ومستخدميهم على الوجه المبين في هذا الأمر.

ونص الأمر أن يتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذي يقدم له بشرط ألا يزيد ما يدفعه عن الوجبة الواحدة عن خمسة عشر مليماً.

ويلتزم صاحب العمل بباقي النفقات وله أن يقتطع من أجر المستخدم أو العامل ما يوازئ نصيبه في التكاليف.

ولا يتحمل المستخدم أو العامل شيئاً من تكاليف الطعام في الأيام التي ينقطع فيها عن العمل.

وإذا كان العمل يؤدي بالمصنع أو بالمحل بالتناوب ليلاً ونهاراً وجب على صاحب العمل أن يقدم لمن يريدون من المستخدمين والعمال وجبة العشاء بنفس الشروط المتقدمة ذكرها.

ورتب الأمر عقوبة على مخالفة أحكامه وتتعدد عن كل يوم ونص الأمر على أن يطبق في مديريتي قنا وأسوان.

ثم صدر في ١٩٤٤/٨/٢٩ الأمر رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٤ بتطبيق الأمر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ على المحال الصناعية في محافظة البحر الأحمر.

كذلك صدر في ١٩٤٤/٤/١٥ قرار من وزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة بتعيين أصناف الطعام وكمية ما يقدم منها للشخص الواحد في الوجبة الواحدة المشار إليها في الأمر ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤.

وهكذا تدخلت الوزارة الوفدية لتوفير وجبة صحية للعاملين في محافظتي قنا وأسوان ثم محافظة البحر الأحمر بعد ذلك وهي جهات ثائية كان عمالها في حاجة سريعة إلى الحماية وخاصة أن أغلب الشركات الكبيرة في المحافظات الأخرى كانت توفر للعمال هذا الحق.

الزعيم فؤاد سراج الدين وحوله شعب الزقازيق في المؤتمر الذي عقد في ١٩٨٥/٣/٢٤





## قانون أفضل لإصابات العمل

ويعد أن مضى على صدور القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل أربعة عشر عاما أن تضع أن بعض أحكام هذا القانون كانت من الغموض بحيث كانت تسمح لأصحاب الأعمال وشركات التأمين بتفسيرها بما يتفق مع مآزيمهم وإن خالف نية الشارع.

لهذا رأت الوزارة الوفدية تعديل تلك الأحكام بما يجعلها أكثر انطباقا على العدالة وأدعى إلى تحقيق الغاية المنشودة.

وفي وزارة الزعيم مصطفى النحاس الأخيرة عام ١٩٥٠ حرصت الوزارة الوفدية على توفير حماية أكثر وتقرير حقوق أفضل للعمال فأصدرت في ١٩٥٠/٧/٥ القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمال الذي حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل وتضمن الكثير من التعديلات والحقوق إلى جانب ما كانت تنص عليه أحكام القانون الملغى ومنها:

١- رفع قيمة التعويض عن العجز وعن الوفاة بما يجعله وافيا بالفرض منه وأقرب إلى العدالة الاجتماعية.

٢- سريان القانون على جميع العاملين أيما كان مقدار أجورهم وكان القانون السابق يستثنى الأشخاص الذين يتناولون أجرا يزيد على ٢١ جنيها شهريا أو ٧٠ قرشا يوميا.

كذلك سريان القانون على أعضاء أسرة صاحب العمل الذي قد يلزم بأن يعولهم وكان القانون السابق يستثنىهم من أحكامه.

كذلك سريان القانون على الأشخاص الذين يستخدمون للعمل في الزراعة إذا كانوا وقت إصابتهم يشتغلون بالآلات ميكانيكية أو يؤدون عملا صناعيا.

وكان القانون يسرى على عمال الزراعة المخصصين فقط لإدارة آلات غير الآلات التي تدار باليد.

٣- حماية العامل أن يدعى صاحب العمل أن الإصابه نشأت عن عمد أو خطئه ولا يتمكن العامل من إثبات بطلان هذا الادعاء لمضى زمن طويل على وقوع الحادث وقدرة صاحب العمل على إحضار شهوده لذلك دون العامل.

فقد اشترط القانون للتسك بأن الإصابه عن عمد أو خطأ العامل أن يذكر هذا السبب في بلاغ البوليس أو التحقيق الذي يجريه البوليس عن الحادث لتحقيق هذا الادعاء في حينه.

٤- نص القانون على أن يعتبر باملا كل اتفاق يقصد به خفض التعويض المستحق للعامل المصاب أو للمستحقين بعد وفاته سواء أبرم هذا الاتفاق قبل وقوع الحادث أو بعده لتجنب العامل مشقة انتقاصه ومنعاً للبس حيث إن شركات التأمين كانت تفسر البطلان على الاتفاقات التي تبرم قبل وقوع الإصابه فقط وليس بعد ذلك.



الزعيم فؤاد سراج الدين في مؤتمر انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ بالفيوم

٥- ألغى القانون النص الذي كان يقضى بعدم مسئولية صاحب العمل إذا وقع الحادث في الأمكنة الخارجة عن إشرافه وبالتالي أصبح صاحب العمل مسئولاً عن إصابة العامل في هذه الحالة أيضاً

٦- ألزم القانون صاحب العمل بدفع أجر العامل كاملاً عن التسعين يوماً الأولى ثم تخفض إلى النصف حتى يتم شفاؤه أو تثبت عاهته أو يتوفى . وكان القانون السابق يلزم صاحب العمل بنصف الأجر فقط في حالة الإصابة بعد أقصى ٢٠ قرشاً يومياً .

٧- اكتفى القانون بتقديم شهادة إدارية لصرف مستحقات العامل المتوفى دون حاجة إلى تقديم إعلام وراثي مع إعفاء العامل وورثته من دفع الرسوم القضائية في حالة رفع الدعوى .

٨- ألزم القانون البوليس أن يجرى تحقيقاً في كل بلاغ يقدم إليه ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل وتثبت فيه أقوال الشهود وصاحب العمل أو من يمثله والعامل المصاب إن أمكن .

٩- عديم النص على حرمان العامل من التعويض عن الثلاثة أيام الأولى في حالة العجز أقل من عشرة أيام متعاً لسعي العامل لإطالة مدة علاجه إلى عشرة أيام وهو ما كان ينص عليه القانون السابق .

١٠- وجوب رفع الدعوى خلال سنة من تاريخ الوفاة بدلاً من ستة أشهر في القانون الملغى على أن القانون أجاز قبولها بعد هذه المدة إذا كان ذلك راجعاً إلى أسباب مقبولة مع إعفاء العامل من الإبلاغ للحصول على مستحقاته إذا كانت حالته لا تسمح بهذا الإبلاغ وهكذا عالجت الوزارة الوفدية الكثير مما كشف عنه التطبيق العملي للقانون الملغى وهكذا كانت سياسة الوفد دائماً تعديل القوانين العمالية نحو الأفضل، إنها بحق وزارة الشعب وإنه بحق حزب أصحاب الجلاييب الزرقاء .

## قانون عقد العمل المشترك

وكان الوفد أول من أعطى النقابات العمالية واتحاد نقابات العمال حق التعاقد نيابة عن العمال مع أصحاب الأعمال فصدرت الوزارة الوقدية في ١٩٥٠/٧/٣١ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك أياح لنقابات العمال واتحادات نقابات العمال نيابة عن العمال المنضمين لها عقد اتفاق (عقد عمل مشترك) مع أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالا أعضاء فيها تنظم بمقتضاه شروط العمل مثل الحد الأدنى للأجور وساعات العمل ومدد الاجازات والتمرين ومكافآت نهاية الخدمة والإجراءات التي تتبع في الصلح والتحكيم وفي تعديل العقد وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال وطمأنينتهم وأمنهم وصحتهم.

وبمقتضى هذا القانون أصبح الذي يمثل العمال في عقود العمل الجماعية هي النقابات أو الاتحادات فخرجت بذلك العقود التي تبرم بين العمال وأصحاب الأعمال مباشرة.

وأجاز القانون لصاحب العمل أن ينيب عنه في إبرام العقد الغرفة الصناعية التي ينتمى إليها.

وأوضح القانون الشروط التي ينبغي توافرها في طرفي العقد - في حالة تعددها وحتمت هذه الشروط أن تكون الاتحادات أو النقابات ممثلة لصناعة أو مهنة أو حرفة واحدة أو صناعات أو مهن أو حرف متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو مشتركة في إنتاج نوع واحد.

ونص القانون على بطلان عقد العمل الجماعي مالم يكن محررا بالكتابة، وبذلك أصبح هذا العقد شكليا لا يكفى في إنشائه رضا الطرفين.

كما أوجب القانون أن يعرض عقد العمل المشترك على الجمعية العمومية لنقابة أو نقابات العمال أو اتحاداتها وأن يوافق عليه غالبية الأعضاء.

حتى يستطيعوا إبداء آرائهم في عقد العمل المشترك الذي سيطبق عليهم.

على أن العقد لا يصبح نافذاً إلا بعد تسجيله في وزارة الشئون الاجتماعية التي عليها أن تقوم بنشر إعلان عن هذا التسجيل في الجريدة الرسمية فإذا رفضت التسجيل وجب عليها إخطار طالبه بهذا الرفض وأسبابه خلال ثلاثين يوماً. فإذا انقضت المدة المعينة ولم تسجل الوزارة العقد أو لم تعترض عليه أصبح العقد نافذاً ووجب عليها التسجيل.

وقد أخذ القانون بنظام التسجيل لكي يضمن عدم نفاذ هذا العقد إلا إذا كان خالياً من الأسباب التي تبرر للحكومة رفض تسجيله.

وخشية أن تتعسف الحكومة في استعمال هذا الحق أعطى نوى الشأن حق الطعن في قرار الرفض أمام مجلس الدولة وذلك خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الإبلاغ بالرفض ويقوم الحكم المستعجل مقام التسجيل وتنتشر صورة الحكم في الجريدة الرسمية بدون رسم.

وأجاز القانون انضمام غير المتعاقدين إلى عقد العمل الجماعي بعد تسجيله بناءً على اتفاق بين طرفي العمل وهما صاحب العمل والعاملون حاجة إلى موافقة المتعاقدين الأصليين.

ونص القانون على أن أحكام عقد العمل الجماعي تسرى على طرفيه وقت إبرامه وعلى النقابات والاتحادات التي تحل محل النقابات والاتحادات المتعاقدة وقد قصد بذلك إلى منع التحايل للتخلص من الشروط المتعاقدة عليها عن طريق حل النقابة المتعاقدة بتكوين نقابة أخرى ترى أن الاتفاق السابق لا يربطها لأنها لم تكن طرفاً فيه كما قد يصل العمال إلى هذا الغرض أيضاً عن طريق إتيانهم أعمالاً تؤدي حتماً إلى حل نقابتهم.

وكذلك يسرى العقد أيضاً على النقابات المنضمة لاتحاد يكون طرفاً في عقد العمل الجماعي أو لاتحاد انضم لهذا العقد بعد إبرامه.

كذلك تسرى هذه الشروط على العمال المنضمين للنقابة التي تكون طرفاً في العقد أو لنقابة تكون قد انضمت لهذا العقد بعد إبرامه.

كذلك يسرى العقد على العمال طوال مدته ولو انسحبوا من عضوية النقابة قبل انتهاء المدة.

ومعالج القانون حالة ما إذا كان عقد العمل الجماعي متضمناً شروطاً تخالف أحكام قانون عقد العمل الفردي فنص على بطلان مثل هذه الشروط ما لم تكن أكثر فائدة للعمال.

كما نص القانون على بطلان كل شرط يرد في العقود الفردية المبرمة بين أشخاص مرتبطين بعقد عمل جماعي إذا كان هذا الشرط مخالفا لما ورد في عقد العمل الجماعي.

كما نص القانون على بطلان كل شرط يرد في عقد العمل الجماعي يكون من شأنه الإخلال بالأمن العام أو النظام أو يكون مخالفا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها.

وأجاز القانون لكل من طرفي العقد حق طلب الحكم بانتهاء العقد إذا طرأت على ظروف العمل تغييرات جوهرية إن كان قد مضى على تنفيذ العقد سنة على الأقل ويظل العقد نافذا حتى يحكم بالفائه.

ونص القانون على أن عقد العمل الجماعي قد يكون لمدة محددة أو للمدة اللازمة لإتمام مشروع معين بشرط ألا تزيد المدة في الحالتين على ثلاث سنوات، وعلى أن انتهاءه عند تعدد طرفيه بالنسبة إلى أحدهم لا يستتبع انتهاءه بالنسبة إلى الباقيين فإذا انقضت المدة اعتبر العقد مجددا من تلقاء نفسه لفترة أخرى . وهكذا مالم ينص في العقد على مدة أقل.

وأوجب القانون التشهير على هامش تسجيل العقد بكل انضمام أو تجديد أو إلغاء أو انتهاء.

وعالج القانون الحالة التي تبرم فيها مؤسسة عقد عمل جماعيا مع نقابة عمالها وأوجب سرية العقد على جميع عمال المؤسسة ولو لم يكونوا أعضاء في النقابة بشرط ألا يقل عدد العمال المنتمين للنقابة عن نصف عدد عمال المؤسسة والحالة التي تبرم فيها المؤسسة عقد عمل جماعيا مع نقابة ليست هي نقابة المهنة التي تزاوئها فنصت على أنه لا يسرى العقد إلا على عمال المؤسسة المنضمين لعضوية النقابة وإذا كان عدد هؤلاء العمال يزيد على نصف عمال المؤسسة سرى العقد على الجميع.

وأجازت القانون لكل من طرفي العقد حق طلب الحكم بتنفيذ أحكامه أو بالتعويض على أن تكون النقابة ملزمة بالتعويض في حدود أموالها العامة دون الأموال المخصصة لصناديق الادخار والتأمينات الاجتماعية حتى تبقى هذه الأموال للأغراض التي رصدت من أجلها وعلى أن يكون الاتحاد أيضاً ملزماً في حدود أمواله مع عدم الإخلال بمسؤولية النقابة التي تكون عضواً في الاتحاد وتكون قد خالفت أحكام العقد أيضاً.



## قانون الضمان الاجتماعي

وكان الوفد أول من وضع الأساس للتأمين الاجتماعي فأصدرت الوزارة الوفدية في عام ١٩٥٠ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن الضمان الاجتماعي وهو أول قانون يرتب معاشات في حالة العجز والشيخوخة للعمال والأرامل والأيتام كما يرتب مساعدات نقدية أو عينية للأفراد والأسر المحتاجة في الحالات الطارئة لمواجهة مصاريف الجنازة أو الوضع كما يرتب مساعدات في حالات الكوارث والنكبات العامة كالفيضانات والحريق والسيول وغيرها.

وكانت هذه المعاشات والمساعدات والمعونات تصرف دون مقابل وهذا هو الفرق بين الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي المعمول به حالياً والذي يطالب المنتفعين به بدفع اشتراكات شهرية كشرط للحصول على المعاشات.

وقانون الضمان الاجتماعي تحول كبير في سياسة مصر الاجتماعية وهو يكلل للأسر المحتاجة الحد الأدنى لمستوى المعيشة ويقرر حق الفقراء على الدولة ذلك الحق الذي قرره الإسلام لهم منذ قرون.

وهو في الوقت نفسه يساير ما جاء في وثيقة حقوق الإنسان التي شاركت مصر في إعدادها والتي تنص على أن لكل فرد حق أن يعيش في مستوى يوفر له صحة جيدة متناسبة لنفسه ولأسرته ويضمن له الغذاء والصالح والكساء الواقي والسكن الصحي والرعاية الاجتماعية، وله الحق أيضاً في أن يتعم بالضمان الاجتماعي في حالات العجز والشيخوخة والتمرد والبطالة وأن يغطي أية وسيلة من وسائل العيش الضرورية بسبب ظروف خارجة عن إرادته.

وقانون الضمان الاجتماعي كان يسرى على المصريين، وكذلك كان يسرى على الأجانب فيما يتعلق بالمعاشات إذا كانوا قد أقاموا في الأراضي المصرية إقامة مستمرة لاتقل عن عشر سنوات سابقة على تقديم طلب للمعاش.

وكان قانون الدولة التي ينتمي إليها الأجنبي يجيز المعاملة بالمثل كما أجاز لهم الانتفاع بالمساعدات الاجتماعية دون التقيد بشرط الإقامة لمدة معينة .

وأعلى القانون الحق في الحصول على معاش طبقاً لأحكامه للأشخاص الآتي بيانهم:



(أ) الأرامل نوات الأولاد .

(ب) الأيتام.

(ج) الأشخاص العاجزين عن العمل عجزا كلياً.

(د) الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة.

وهؤلاء أشد الفئات حاجة إلى المساعدة نظرا للظروف الحساسة التي تحيط بهم وليس هناك سبيل آخر لتوفير العيش لهم.

ويقدم طلب المعاش إلى مكتب الضمان الاجتماعي الذي يقم الطالب في دائرة اختصاصه على الاستمرار المدة لذلك مصحوبا بالمستندات المؤيدة له. تبعا لتاريخ استلامها ويفصل في طلب الاستحقاق في مواعيد حددها القانون.

كما أجاز لطالب المعاش حق التظلم لرئيس تفتيش الضمان الاجتماعي وحق الاستئناف إلى مدير عام مصلحة الضمان الاجتماعي.

ويتسلم صاحب المعاش سرى طبقا للنموذج المقرر يصرف له بموجب المعاش المقرر له على أقساط شهرية.

ولا يجوز النزول عن المعاشات والمساعدات الاجتماعية أو الحجز عليها.

وتستحق معاش الأرامل كل أرمله يقل سنّها عن ٦٥ سنة وترك لها زوجها المتوفى ولدا وأكثر منها يعيشون معها ولم تتزوج.

وإذا ترك الزوج أكثر من أرمله ذات أولاد استحققت كل منهن معاش الأرامل فإذا توفيت صاحبة معاش الأرامل أو تزوجت أشتحق أولادها معاش الأيتام.

ويستحق معاش العجز الكلى كل شخص تزيد سنّه على ١٧ سنة ولا يبلغ ٦٥ سنة كاملة سواء كان رجلا أو امرأة لا زوج لها بشرط أن يثبت من الفحص الطبي أنه غير قادر على القيام بأى عمل لكسب عيشه إما لمرض أو حادث أو حالة لازمت منذ الولادة .

ويستحق معاش الشيخوخة كل رجل أو امرأة لا زوج لها يثبت بوثيقة رسمية أنه قد بلغ سن ٦٥ سنة وفى حالة عدم وجود وثيقة رسمية يتعين أن يثبت من الفحص الطبي بلوغه هذه السن

١- والمعاش الكامل للأرملة ذات الأولاد في المدن ٩ جنيهاً و ٦٠٠ مليم في السنة  
يضاف إليه مرتب قدره ٢ جنيهاً و ٦٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها  
٧ جنيهاً و ٢٠٠ مليم.

وفي القرى ٧ جنيهاً و ٢٠٠ مليم في السنة يضاف إليه مرتب قدره جنيهاً و ٤٠٠  
مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٤ جنيهاً و ٨٠٠ مليم في السنة ولا  
يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المرتب من الأولاد على ثلاثة مهما بلغ عددهم.

٢- والمعاش الكامل للأيتام الذين يقيمون في معيشة واحدة في المدن ٦ جنيهاً  
سنوياً لكل منهم تضاف لمجموعة ٧ جنيهاً و ٢٠٠ مليم علاوة عائلية إجمالية أما في  
القرى فالمعاش الكامل ٤ جنيهاً و ٨٠٠ مليم سنوياً لكل منهم يضاف لمجموعة ٤ جنيهاً  
و ٨٠٠ مليم علاوة عائلية إجمالية .

ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المعاش على أربعة مهما كان عددهم وإذا  
كان الأيتام لا يقيمون جميعاً في معيشة واحدة استحق من كان منهم في معيشة سواء  
كان فرداً واحداً أو أكثر العلاوة العائلية المنصوص عليها لهم.

٣- والمعاش الكامل في حالتي العجز والشيخوخة للمقيمين في المدن ١٥ جنيهاً  
و ٦٠٠ مليم سنوياً لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته.

فإن لم يكن له زوجة خفض المعاش إلى ٩ جنيهاً و ٩٠٠ مليم، ويضاف إلى المعاش  
مرتب قدره ٢ جنيهاً و ٦٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٧ جنيهاً  
و ٢٠٠ مليم وبالنسبة إلى المقيمين في القرى يكون المعاش الكامل ١٢ جنيهاً في السنة  
لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته.

فإذا لم تكن له زوجة خفض المعاش إلى ٧ جنيهاً و ٢٠٠ مليم ويضاف إلى المعاش  
مرتب قدره جنيهاً و ٤٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٤ جنيهاً  
و ٨٠٠ مليم.

ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المرتب على وُلدين إن كانت هناك زوجة ولا  
على ثلاثة أولاد إذا لم يكن هناك زوجة وذلك مهما بلغ عدد الأولاد.

والمصلحة الضمان الاجتماعي أن تصرف من الصندوق مساعدات نقدية أو عينية للأفراد والأسر المحتاجة التي لا تستحق معاشاً طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك في الحالات الآتية:

- (١) الزوجة المطلقة ذات الأولاد.
- (٢) الأمثلة التي تقل سنّها عن ٦٥ سنة وليس لها أولاد.
- (٣) الأسرة التي يصاب عائلاً بها بعجز جزئي.
- (٤) الأسر التي يتقرر لها معاش بسبب عجز عائلاً في الفترة السابقة على صرف المعاش.

- (٥) رب الأسرة أو أحد أفرادها.
  - (٦) الأسرة التي يكون عائلاً مسجوناً أو محبوساً.
  - (٧) الأسرة التي يكون عائلاً متعطلاً عن العمل.
  - (٨) المحتاجة إلى مصاريف الجنازة أو الوضع.
- وأضيف إلى هذه الحالات:

- أ- الزوجة ذات الأولاد التي هجرها زوجها.
  - ب- الطفل الذي ماتت أمه وهجره أبوه.
  - ج- الحوامل والمريضات أطفالهن.
  - د- العاجز عجزاً كلياً في مدة السنة أشهر التي لا يصرف له فيها معاش.
- وأجاز القانون إضافة حالات أخرى لقراري وزير الشؤون الاجتماعية كما أجاز القانون بصفة استثنائية صرف مساعدة لأصحاب المعاشات لمواجهة مصاريف الجنازة أو الوضع وفي الحالات الطارئة المؤقتة .

كما أجاز القانون لوزير الشؤون الاجتماعية تكرار منح مساعدات للإعاشة في حالات الكوارث والنكبات العامة كالفيضانات والحريق والسيول وغيرها وتمنح هذه المساعدات لأصحاب المعاشات وغيرهم نون تفرقة .

وجاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون أن المشروع المثالي ينبغي أن يكفل الضمان الاجتماعي لكل فئة في المجتمع تحتاج إلى مثل هذا الضمان لكن هناك مبررات قوية دعت ألا يشمل المشروع كل الفئات فالاعباء الماليه لمشروع شامل ترهق خزانه الدولة بوضعها الحالي ارهاقا كبيراً ولا بد من تفكير طويل في تدبير الأموال اللازمة لهذا قبل أن تخطو مثل هذه الخطوة الجريئة فقتوسع كثيراً في اطلاق حق المعاش كذلك روى أن مشروعا كمشروع الضمان ليس لنا في تطبيقه سابقة تجرية يجب أن يتخذ بحذر في المراحل الأولى من مراحل الأخذ به تنحصر في دائرة محددة نظرا لما سيتطلبه العنصر من موظفين نوى صفات خلقية معينة وبراية منهم خاصة.

لهذا لم يكن هنالك بد من أن تعطى المشروع الاسبقية لبعض الفئات ومن أن يقتصر حق الانتفاع بالمعاش على العاجزين عن العمل عجزاً كلياً والافراد الذين بلغوا سن الشيخوخة هؤلاء هم أولى الناس فتدبر معاش لهم واحق فئات المجتمع بالمعونه والرعاية. إذ أننا هنا أمام عائلات فقدت عائلتها وأصبح هذا العائل في حالة عجز لا يمكن أن يدبر لعائلته الحد الأدنى من ضروريات الحياة.

نحن أمام يتامى صفار السن من مصلحة المجتمع ومن واجباته أن يكفلهم وأن يرعاهم إلى أن يبلغوا سن العمل بدلا أن يكونوا عالة على غيرهم يتميشون على الصدقات أو يلجأون إلى التسول وينزلقون إلى مقارنة الاشرار والاجرام.

نحن أمام شبوخ مسنين جاوزوا الخامسة والستين أو عجزه يقعدهم العجز عن أن يحصلوا على قوتهم دون مورد منتظم يعتمدون عليه في سدماهم في حاجة إليه من ضروريات الحياة.

وهكذا تتضح سياسة الوفد في توفير معاشات لائقة للعمال في حالة العجز والشيخوخة والبطالة والمراامل والأيتام في حالة الوفاة كل ذلك دون مقابل أو اشتراكات. بقصد توفير حياة كريمة لائقة لجميع أفراد الشعب. باعتبار ذلك التزام على الدولة لأبنائها.

وهكذا يتضح أن الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ قد رتبت أمرها لتوفير معاشات دائمة للعمال فكان ذلك نواة لقانون التأمين الاجتماعى دون أن يساهم العمال بنصيب فى التأمين وهى ميزة أفضل وحقوق أكثر فكان هذا القانون النواة التى تدرجت قوانين التأمينات على ضوئها حيث إن أول قانون صدر عام ١٩٥٦ كان لا يرتب للعمال إلا حقا فى مدخراته وفى عام ١٩٦١ وضعت نواة أول قانون للمعاشات تم تعديله أكثر من مرة حتى صدر القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الحالى بتقرير معاشات للعمال بعد أن أخذت عليه التعديلات سنوات عديدة ومع ذلك فإنه لم يخرج فى أحكامه كثيرا عن المبادئ التى تقررت فى قانون الضمان الاجتماعى ١١٦ لسنة ١٩٥٠ والتى ظلت له ميزة أنه يقرر معاشات للعمال فى حالة العجز والشيوخ والبطالة ولأسرهم فى حالة الوفاة دون مقابل بل ويقرر مساعدات فى حالات عديدة كالكوارث دون مقابل أيضاً.



الزعيم فؤاد سراج الدين يحيى جماهير الإسكندرية فى مؤتمر انتخابى سنة ١٩٨٤ وعلى يمينه أ. شليق  
البيب الحامى وعلى يساره أ. عبد المنعم حسين

## قانون التعويض عن أمراض المهنة

وكان الوفد أول من وفر للعامل المصاب بأحد الأمراض المهنية الحق في التعويض فأصدرت الوزارة الوردية القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة.

ويقضى بأن كل عامل يصاب بأحد الأمراض المهنية بالجدول المرافق للقانون يكون له أو للمستحقين عنه بعد وفاته الحق في الحصول على تعويض معين مقداره وفقاً للقواعد المقررة في القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل.

ويستحق التعويض المذكور سواء نشأ عن المرض عجز العامل عجزاً مؤقتاً أو تخلف عنه عجز دائم كلي أو جزئي أو أدى إلى وفاة العامل.

وبذلك أصبحت إصابة العامل بمرض من أمراض المهنة ترتب مسئولية صاحب العمل ولا يقبل إثبات العكس.

ويلزم صاحب العمل بذات الأحكام الواردة في قانون إصابات العمل وتعتبر المبالغ المستحقة للعامل المريض أو لمن يستحقون التعويض وفقاً لأحكام هذا القانون تمتد ديوناً ممتازة .

ولا تجوز حوالة هذه المبالغ أو الحجز عليها إلا لليون النفقة وفي حدود الربع ويظل صاحب العمل مسئولاً عن التعويض خلال سنة شمسية من تاريخ انتهاء خدمة العامل إذا ظهرت على هذا الأخير أعراض المرض خلال هذه المدة سواء كان العامل بلا عمل أو كان يشتغل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض.

وإذا كان العامل قد اشتغل خلال السنة السابقة لظهور أعراض المرض على مدى اثنتين أو أكثر من أصحاب الأعمال ألزموا جميعاً بالتعويض المقرر للعامل أو لمن يستحقونه بعد وفاته كل بنسبة المدة التي قضاها العامل في خدمته.

وإذا عهد صاحب العمل إلى مقاول بتنفيذ العمل كان للعامل الحق في أن يطالب بالتعويض كلاً من المقاول وصاحب العمل.

وأوجب القانون على صاحب العمل أن يؤمن على عماله من أمراض المهنة بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل.

وأجاز للعامل أن يطالب بحقوقه صاحب العمل والمؤمن لديه معا، وفى حالة إفلاس صاحب العمل لا ينفذ المبلغ المستحق على المؤمن لديه ضمن أموال التقلية.

وأوجب القانون على صاحب العمل أن يعد فى محله سجلا يدون فيه اسم الطبيب الذى يعهد إليه بعيادة العمال وتاريخ كل زيارة وأسماء العمال المرضى ونوع مرض كل منهم.

كما أوجب القانون على صاحب العمل أن يعهد إلى طبيب أو أكثر بعيادة عماله فى أوقات دوريه تعيينها مصلحة العمل كما أوجب القانون على الطبيب أن يبلغ قورا مصلحة العمل وأقرب سلطة طبية وصاحب العمل حالات الوفاة أو المرض التى تظهر بين العمال وإلا وجب على مصلحة العمل أن تبلغ أمره للنفابة العامة للمهن الطبية للنظر فى مجازاته كما يجوز له أن يطلب استبدال غيره.

كما أوجب القانون أن يبلغ صاحب العمل بإضافة ما جد من أمراض المهنة وذلك خلال أسبوع من اليوم الذى يلفه الطبيب المعالج ونوع مرضه وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول مرفق به الشهادة الطبية بذلك.

وألزم القانون صاحب العمل بعلاج العامل مجانا وبمصاريف انتقاله كما ألزم صاحب العمل أن يدفع للعامل أجره كاملا وفقا للأسس المقررة فى القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل.

كما نص القانون على أن يقع باطلا كل اتفاق ينص فيه على التزول عن التعويض المستحق للعامل أو لمن يستحقه بعد وفاته أو خفض مقدار هذا التعويض سواء أبرم هذا الاتفاق قبل المرض أو بعده.

ورتب القانون عقوبة على مخالفة أحكامه وتتعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

## الأمر العسكري بزيادة إعانة غلاء المعيشة

واستمرارا في سياسة الوفد وحرصه على زيادة الأجور تبعا لزيادة الأسعار ومواجهة أعياء الحياة أصدرت الوزارة الوفدية الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمي وعمال المحال الصناعية والتجارية وجاء في ديباجة الأمر المذكور «لما كانت أسعار السلع كان مقدرا هبوطها تدريجيا بانتهاء الحرب إلى أن تصل إلى مستوى معتدل وهو فرض لم يتحقق للآن بل على العكس من ذلك زادت تكاليف المعيشة من ذلك الوقت إلى الآن مما حمل الحكومة على تقرير الزيادة في فئات غلاء المعيشة لموظفيها وعمالها .

ونظرا لاتصال هذه الاعتبارات اتصالا وثيقا في الوقت الحاضر لصالح الطبقات العاملة وبالتالي اتصالها مباشرة بالأمن العام واستتبابه في مختلف أنحاء البلاد .

فقد استبدل جدول إعانة غلاء المعيشة المقرر لعمال المحال الصناعية والتجارية بجدول الفئات الملحق بهذا الأمر .

فارتفعت نسبة غلاء المعيشة حسب كل طائفة وحسب تدرج المرتب فأصبحت هذه الفئات تتراوح بين ١٥٠ ٪ إلى ٤ , ١٥ ٪ لطائفة الآء الثلاثة أولاد فأكثر .

وأصبحت هذه الفئات تتراوح بين ١١٢ ٪ إلى ٤ , ١٥ ٪ لطائفة آباء الولد أو الولدين .

وأصبحت هذه الفئات تتراوح بين ٧٥ ٪ إلى ٤ , ١٥ ٪ لطائفة العزاب والمتزوجين ممن لا أولاد لهم وكذلك لأزياب المعاشات .

ونص الأمر على أنه لا يجوز أن يقل الأجر للبالغ من العمر ثمانى عشرة سنة عن اثنى عشر قرشا ونصف في اليوم وثلاثمائة واثنى عشر قرشا ونصف في الشهر فإذا نقصت السن عن ثمانى عشرة سنة جاز أن ينقص أجره بنسبة نصف قرش في اليوم أو بمائة وخمسة وعشرين مليما في الشهر عن كل سنة بحيث لا يقل بأى حال من الأحوال عن عشرة قروش في اليوم أو مائتين وخمسين قرشا في الشهر .

وهكذا وضع الوفد حلا حاسما مثاليا وعلاجيا ناجحا عمليا ومبدأ اقتصاديا علميا لعلاج موجة الغلاء ومواجهة ارتفاع نفقات المعيشة هو زيادة الأجور تبعا لزيادة الأسعار لحماية أصحاب الدخول الصغيرة ولصالح الفئات العاملة بحيث يوفر لها القدر اللازم للمعيشة أولا بآول . وباليات هذا المنهج استمر العمل به للآن .



## مراجع الكتاب

إبراهيم فرج (إعداد حسنين كروم)

على سلامة

شهدى عطية الشافعى

المستشار طارق البشرى

د. عبد العظيم رمضان

د. عبد العظيم رمضان

د. عبد العظيم رمضان

د. عبد العظيم رمضان

د. عبد العظيم رمضان

كامل مرسى

عبد الرحمن الرافعى

عبد الرحمن الرافعى

عبد الرحمن الرافعى

د. سامى أبو التور

د. جلال يحيى د. خالد نعيم

صلاح عيسى

مستشار محمد سعد الدين

د. يونان لبيب رزق

صلاح الشاهد

د. إسماعيل محمد زين الدين

نجوى كامل

عبد المطفى سميد

زهير ماردينى

د. محمد اتيس

حسين كروم

د. محمد السيد اديرس

أمين عز الدين

د. روفف عباس حامد

د. عبد العزيز رفاعى

عبد المنعم الفزالى

د. سليمان محمد النخيلي

محمد فهم امين

تكرياتى السياسية

ملا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس

تطور الحركة الوطنية المصرية

الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ / ١٩٥٢

تطور الحركة الوطنية فى مصر "جزء ١"

الصراع بين الوفد والعرش

مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر

المواجهة المصرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر

الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر

أسرار مجلس الوزراء

ثورة سنة ١٩١٩ (٤ أجزاء)

فى أعقاب الثورة المصرية "٣ أجزاء"

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر

الوفد المصرى

محاكمة فؤاد سراج الدين باشا

زعيم مصر الخالد مصطفى النحاس

الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩١٩

تكرياتى فى عهدين

الطليعة الوفدية والحركة الوطنية

المصحافة الوفدية والقضايا الوطنية

أسرار السياسة المصرية فى ربيع قرن

اللدندان الوفد والأخوان

٤ فبراير ١٩٤٢

عروية مصر قبل عبد الناصر "جزء ١"

حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية

تاريخ الطبقة العاملة المصرية "٣ أجزاء"

الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية

العمال والحركة القومية فى مصر

تاريخ الحركة النقابية فى مصر

تاريخ الحركة العمالية فى مصر

تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل

## فهرس الكتاب

٣	الامساء
٧	تقنيم للاستاذ المجاهد الكبير ابراهيم فرج
٨	مقدمة للمؤلف
١١	الفصل الاول - مقدمة تاريخية
٢١	الفصل الثانى - الاحتلال البريطانى لمصر
٣٥	الفصل الثالث - الحرب العالمية الأولى وتأليف الوفد
٤٣	الفصل الرابع - ثورة سنة ١٩١٩
٥٥	الفصل الخامس - لجنة ملنر
٦٧	الفصل السادس - دستور سنة ١٩٢٣
٨٧	الفصل السابع - وزارة الزعيم سعد زغلول
١٠٣	الفصل الثامن - انقلاب أحمد زيور وتعطيل الحياة النيابية
١١٢	الفصل التاسع - وفاة الزعيم سعد زغلول ووزارة الزعيم مصطفى النحاس
١٢٣	الفصل العاشر - انقلاب محمد محمود وتعطيل الدستور
١٢٩	الفصل الحادى عشر - عودة الزعيم مصطفى النحاس وقانون محاكمة الوزراء
١٣٣	الفصل الثانى عشر - انقلاب اسماعيل صدقى والغاء الدستور
١٤٧	الفصل الثالث عشر - عودة دستور سنة ١٩٢٣
١٥٩	الفصل الرابع عشر - معاهدة سنة ١٩٣٦
١٨١	الفصل الخامس عشر - الحرب العالمية الثانية وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢
١٩٥	الفصل السادس عشر - عودة الزعيم مصطفى النحاس وانشاء الجامعة العربية
٢١٥	الفصل السابع عشر - النقراشى ومنبحة كوبرى عباس
٢٢١	الفصل الثامن عشر - معاهدة صدقى - بيفن
٢٢٩	الفصل التاسع عشر - حرب فلسطين وعهد المعتقلات
٢٣٧	الفصل العشرون - إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦
٢٧٧	ملحق عن تشريعات العمل التى أصدرها الوفد
٣١٩	مراجع الكتاب



## المؤلف في سطور



محمد فهم امين

- محامى بالنقض والإدارية العليا والدستورية العليا .
- عضو الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد .
- رئيس لجنة الطلبة الوفديين فى الأربعينيات برقى المعارف الثانوية.
- من زعماء الطلبة الوفديين بجامعة القاهرة وقصل ادوره الوطنى عام ١٩٤٨ لمدة عام.
- اعتقله محمود فهمى النقراشى عام ١٩٤٨ فاضرب عن الطعام ٢٤ يوما حتى أفرج عنه .
- عمل محاميا عام ١٩٥٢ فانشأ العديد من النقابات العمالية.
- شكل مع زملائه لجنة الدفاع عن الاتحاد العام للعمال عام ١٩٥٥ حتى تم تكوينه .
- له العديد من المؤلفات فى تشريعات العمل وغيرها منذ عام ١٩٥٥ وأول المؤلفين فى التأمينات الاجتماعية والعاملين بالقطاع العام والاصلاح الوظيفى .
- اعتقله جمال عبد الناصر عام ١٩٥٩ لمدة عام لدفاعه عن العمال والنقابات العمالية.
- حصل على ماجستير فى العلوم السياسية من معهد العلوم السياسية عام ١٩٦٠ .
- سجل رسالة للدكتوراه عن الجامعة العربية فى مايو ١٩٦١ .
- أول سكرتير تحرير لجلة المحاماة فى يناير ١٩٦٨ .
- انتخب عضوا لمجلس نقابة المحامين خمس دورات منذ عام ١٩٦٩ .
- انتخب أمينا عاما لنقابة المحامين فى دورتين منذ عام ١٩٧٨ .
- صاحب الندوات الوطنية لنقابة المحامين التى بدأت سنة ١٩٧٨ عن هضبة الأهرام وتوصيل مياه النيل لإسرائيل وحرية الصحافة وقانون العيب وأثار التطبيع وغيرها وتوقفت بعد تركه مجلس النقابة.
- انتخب عضوا بالمكتب الدائم للمحامين العرب دورة ١٩٨١ .
- اعتقله أنور السادات فى حملة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .
- شكل مع زملائه اللجنة الوطنية للدفاع عن الحريات سنة ١٩٨٥ ثوات الدفاع عن المحامين والمعتقلين السياسيين وأقامت الندوات الوطنية مرة أخرى .
- له العديد من المقالات الوطنية فى جريدة الوفد .